جامعة العلوم الإسلامية العالمية
كلية الدراسات العليا
قسم أصول الدين

«مَنْحُ النُّغبة على شرح النُّخْبَة»
للإمام رَضِيِّ الدِّين ابن الحنبلي
(ت ٩٧١هـ) -رحمه الله-
دراسة وتحقيق

إعداد الطالب
عبد الملك / بسفورت بن ظافر الماجوني

إشراف فضيلة الأستاذ
الدكتور محمود نادي عبيدات
- رحمه الله -

قدّمتُ هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة دكتوراه في تخصّص الحديث الشريف في جامعة العلوم الإسلامية العالمية

تاريخ المناقشة: عمّان ٢٠١٥/٠١/١٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

"مَنْحُ النُّغْبَة على شرح النُّخْبَة للإمام رضي الدين ابن الحنبلي(ت٩٧١هـ)

دراسة وتحقيق

Study and verification of the manuscript: "Menhun nugbeh ala Sherhin nuhbeh" by Radijjudeen ibnul Hanbeli(d:971h)

إعداد الطالب

عبدالملك/ بسفورت بن ظافر الماجوني

إشراف فضيلة الأستاذ

الدكتور محمود نادي عبيدات

نوقِشَت هذه الأطروحة وأُجيزَت بتاريخ ٢٠١٥/٠١/١٢

أعضاء لجنة المناقشة:

١-الأستاذ الدكتور: زياد أبو حماد(رئيسا).................................

٢-الأستاذ الدكتور: محمد عيد الصاحب(عضوا)...............................

٣-الدكتور: سعيد القزقي(عضوا)..

٤-الدكتور:عمار الحريري(عضوا)..

The World Islamic Science & Education University(W.I.S.E)
Faculty of Graduate Studies
Dept. of Usuluddien

Study and verification of the manuscript:"Menhun nugbeh ala Sherhin nuhbeh" by Radijjudeen ibnul Hanbeli

Prepared by
Abdulmelik-BesfortMaxhuni

Supervised by
Dr. MahmoudNadi Al Ubeydaat

"A Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor in Hadeeth and Its Sciences at The World Islamic Science and Education University".

The World Islamic Science and Education University
Amman

Date of discussion: 12.01.2015

التفويض

أنا الطالب عبدالمللك/بسفورت بن ظافر الماجوني أُفوّض جامعة العلوم الإسلامية العالمية بتزويد نُسخ من أطروحتي الجامعية ورقيّاً أو إلكترونيّاً للمكتبات، أو المؤسسات، أو الهيئات، أو الأشخاص عند طلبها حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

تاريخ: ٢٠١٥/٠٢/٠٥

التوقيع

الشكر والتقدير

إن البحث وكتابته، وتجميع المعلومات من مصادرها، وإبرازها في حلل التنسيق بأسلوب واضح صحيح، يتطلّب خبرةِ وكفاءة؛ ليَظهر البحث مختومًا بطابع الاستحسان. لذا؛ كان لزامًا أن نحتك بأهل الخبرة والكفاءة لنستمد منهم التوجيهات في هذا المضمار، ونستفيد من علمهم وخبرتهم في ميدان البحث.

وانطلاقًا من قوله –صلى الله عليه وسلم–: «**من لا يشكر الناس لا يشكر الله**»[1] أتقدم بجزيل الشكر وكبير التقدير لكافة مشايخي الذين قاموا بأداء رسالتهم خير قيام، وأخص بالذكر شيخنا **المرحوم الأستاذ الدكتور محمود نادي عبيدات** –طيَّب الله ثراه– الذي تفضّل بقبول الإشراف على رسالتي –هذه– رغم مشاكله الصحية وضيق وقته، مع هذا كان يشجّعني دائمًا على السير في طلب العلم والبحث فيه –تأليفًا ودراسةً وتحقيقًا–، وقد كان واللهِ بالنسبة لنا أبًا قبل أن يكون معلّمًا، إلا أن المنية وافته –سبحان الله– قبل أنْ يُدرك إنهاء هذه الرسالة ومناقشتها –رحمه الله رحمةً واسعة، وأجزل له المثوبة–.

كما أخصُّ بالذِّكر مقرونًا بالشكر شيخنا وأستاذنا **الدكتور زياد أبو حماد**–حفظه الله تعالى– عميد كلية الدعوة وأصول الدين، الذي اهتم بي كثيرًا، وتابع رسالتي من البداية، والذي يعلم الجميع قلبه الطيِّب، وأخلاقه الحسنة العالية، وكثرة تواضعه؛ إذ لا أنسى توجيهاته القيِّمة التي نفعني الله بها في تحقيق هذا المخطوط، وتسهيل كل ما يعترضني من عقبات وصعوبات، فجزاه الله خير الجزاء وأحسنه في الدنيا والآخرة.

وكذلك أخص بالشكر شيخنا الحليم الخَلُوق **الدكتور أحمد عبد الله أحمد**–حفظه الله تعالى– الذي ما واجهتني مشكلة علمية أثناء إعداد هذه الرسالة إلا وَجَلّى ببيانه خفاءها، وربما ضاق الوقت في كثير من الأحيان أثناء الدوام، فيعطيني وقتًا إضافيًّا في بيته لإكمال توجيهاته.

فالشكر الجزيل له مرّة أخرى على اتساع صدره وقلبه لي، والشكر الجزيل لملاحظاته الدقيقة التي نفعني الله بها في إتمام هذه الرسالة، أسأل الله –تعالى– أن يجزيه الجنة.

وكذا **شيخنا المحقق مشهور حسن آل سلمان** –حفظه الله تعالى– الذي ساعدني في

---

(١) أخرجه أحمد في«مسنده» (١٢١/٥)، وأبو داود(٤٨١١)، والترمذي في «جامعه» (٨٧/٦ التحفة)عن أبي هريرة–رضي الله عنه– وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

الحصول على النسخة الثانية من هذا المخطوط، حيث اتسع لي صدره، وأفاض من غزير علمِه وتوجيهاتِه في كيفية تحقيق المخطوطات، وفهم أساليب المتقدمين من الأئمة في التصنيف، ومنهج النُّسَّاخ، وغير ذلك مما كان له أعظم الأثر في إخراج هذا البحث على هذه الصورة.

وأشكر أيضا المُناقِشين من الأساتذة الفضلاء الذين تبرّعوا بقبول قراءة هذه الرسالة، فلهم عنّي من الله خير الجزاء.

وختامًا أتقدم بالشكر الجزيل لكافة المسؤولين في هذه الجامعة المباركة **جامعة العلوم الإسلامية العالمية**، سائلاً الله –تعالى– أن يمنحني وإياهم التوفيق والسداد.

قائمة المحتويات العامة

ملخّص الرسالة

"مَنْحُ النُّغْبَة على شرح النخبة للإمام رضي الدين ابن الحنبلي(ت ٩٧١هـ)

دراسة وتحقيق

إعداد الطلب

عبدالملك/ بسفورت بن ظافر الماجوني

إشراف فضيلة الأستاذ

الدكتور محمود نادي عبيدات

تاريخ المناقشة

٢٠١٥/٠١/١٢

هذا البحث تحقيقُ مخطوطٍ حدِيثِيٍّ في علوم الحديث، لرضي الدين ابن الحنبلي، بعنوان: «منح النُّغبة على شرح النخبة» الذي يُوقِف المتعلِّم والمتخصص في علوم الحديث على الأساليب والطرق والمناهج التي استخدمها الإمام رضي الدين ابن الحنبلي في تقرير القواعد الحديثية استدلالاً، واستنباطًا، وغيرهما.

وقد تنوَّعَت أساليبُ الإمام رضي الدين ابن الحنبلي في تقرير القواعد الحديثية، فأحيانًا يأتي بالقاعدة مُباشرةً فيبني عليها حُكْمًا أو رأياً، وأحيانًا يأخذ الاصطلاحات الدقيقة التي استخدمها أئمة الحديث؛ للدلالة على وجود الخلاف، ثم يُبيّن اختياره بقوله: «الراجح عند جمهور المحدثين»، أو «والذي عليه علماء أصولنا»، ... ونحو ذلك من العبارات، فيجمع بذلك بين الإشارة إلى الخلاف، وبيان ما اختاره هو.

وقد تبيَّنَ أنه يأتي بما اتفق عليه العلماء من أئمة الحديث أو الأصول، ثم يَبني عليها رأيه. وكما عُلِمَ من عمله الاجتهاد في الجمع بين ما ذهب إليه أئمة الحديث والأصول في المسألة.

Summary of the Project

Study and verification of the manuscript: "Menhun nugbeh ala Sherhin nuhbeh" by Radijjudeen ibnul Hanbeli

Prepared by
Abdulmelik-Besfort Maxhuni

Supervised by
Dr. Mahmoud Nadi Al Ubeydaat
(May Allah have mercy on him)

Date of discussion: 12.01.2015

This study deals with verification of manuscript regarding the fundamentals and terminologies of Hadeeth by distinguished scholar Radijjudeen ibnul-Hanbeli (May Allah have mercy on him) called: "Menhun nugbeh ala Sherhin nuhbeh" which depicts a specialist in the field of hadeeth science, its students and the methodology which the aforementioned author used in explaining the fundamentals of hadeeth and its argumentation.

In fact the method the author of this book in the verification of hadeeth terminologies is built upon several ways:

Sometimes mentioning only the ruling regarding a terminology and upon this he builds his opinion and approval as well.

On other occasions he mentions hadeeth ruling to show that regarding this rule scholars of this field have disagreements and after mentioning the evidences of these scholars, finally he shows his approval regarding the rule and the causes for choosing this judgment.

In the majority of occasions in order to show his preferences he uses some expressions like : this is my opinion which is chosen as well from the majority of scholars in the field hadeeth (jumhoor) or ‘ Our preferred for us and our madhhab…..’ etc.

He often mentions the consensus of the Ulama of Hadeeth, or Scholars of usul u Din from hanafeemadhhab. Regarding a rule or terminology of Hadith and finally he builds his judgment without opposing.

By this he intends:

That there is no confrontation between the scholars of hadeeth and fiqh, or there is a disagreement between the two groups but by judgment is this or that.

Nevertheless, this book is a real representation regarding the strivings (ijtihads) of Radijudin el Hanbali and a moderate summary of the opinions of the Ulama of Hadeeth in general and the opionions of the scholars of the Fiqh in particular.

المقدمة

إِنَّ الحَمْدَ لله، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِالله مِن شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ الله؛ فَلا مُضِلَّ لَه، وَمَنْ يُضْلِلْ؛ فَلاَ هَادِيَ لَه.

وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ الله -وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَه-.

وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا يُصۡلِحۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠].

أما بعد:

فَإِنَّ أَصْدَقَ الحَدِيثِ كِتابُ الله، وَأَحْسَنَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ -صلى الله عليه وسلم-، وَشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثاتُها، وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَة، وَكُلَّ ضَلالَةٍ فِي النَّار(١).

وبعدُ:

فلا شكَّ أنَّ أهمية علوم السُّنة النبويَّة عظيمة؛ إذ هي من أكثر العلوم الإسلامية التي عالجها الحُفَّاظ، وتناولوها بالتصنيف والتحرير، ومن هذه العناية الفائقة نشأ ما يُعرف بـ(مصطلح الحديث)، أو (أصول الحديث)، أو (علم دراية الحديث).

فعِلْم أصول الحديث وقواعد اصطلاح أهله لا بُدَّ للمُشتغِل برواية الحديث الإلمام به؛ إذ بقواعده يتميَّز صحيح الرواية من سقيمها، وبه يُعرف المقبول والمردود من الأخبار، وهو للرواية كقواعد النحو لمعرفة التراكيب العربية.

ولذا؛ يُعَدُّ المحدِّثون من أشد العلماء عنايةً بمصطلحاتهم؛ لأنهم ما أطلقوا على علم الحديث دراية بـ «مصطلح الحديث»، أو «أصول الحديث»: إلا لبيان مصطلحاتهم في هذا الفن.

وكانت تحريرات علماء الحديث لقواعد علم المصطلح بأقصى ما في الوسع الإنساني احتياطًا لدينهم، فكانت قواعدهم التي ساروا عليها أصح القواعد للإثبات التاريخي، وأعلاها، وأدقّها، واتَّبعهم في ذلك العلماء الآخرون في أكثر الفنون النقلية، مثل: علماء اللغة، والأدب، والتاريخ، وغيرهم؛

---

(١) قطعة من حديث أخرجه مسلم، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، برقم (٨٦٧).

حيث إنهم اجتهدوا أيضًا في رواية كل نقل بإسناد -كعلماء الحديث-، وطبقوا قواعد هذا العلم عند إرادة التوثيق من صحة النص؛ فهذا العلم -في الحقيقة- أساسٌ لكل العلوم النقليَّة.

ومن أحسن ما أُلِّف في معرفة قواعد علم مصطلح الحديث: كتاب الحافظ ابن حجر -رحمه الله- الذي سمّاه «نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر»؛ حيث تنافس العلماء في اعتنائه شرحًا، واختصارًا، وتعليقًا، ونظمًا.

ومن هؤلاء العلماء الإمام رضي الدين ابن الحنبلي -رحمه الله- الذي كتب حواشي على «النزهة» لابن حجر، وسماه «مَنْحُ النُّغبة على شرح النخبة».

فجمع حاشيته كثيرًا من فوائد هذا الفن وقواعده، وحوى فرائد من مسائله، مشتملاً على أهم آراء المحدِّثين والفقهاء من المتقدمين والمتأخرين -لا سيما الحنفية منها-.

وقد حاولتُ خدمة هذا المخطوط وإخراج نصه على أحسن صورة وأجمل حلّة، فنسختُ الكتاب أوّلاً، ثم قابلته بنسختين خطيَّتيْن مقابلةً دقيقة ثلاث مرات، ووثّقتُ كثيرًا من مسائله ونقوله من مصادره، وترجمتُ الأعلام، وغير ذلك مما يتطلب منهج البحث العلمي في التحقيق.

وفي ختام هذه المقدمة أقول لقارئها ما قاله الحريري في مُلْحته[1]:

فانْظُر إِليْهَا نَظرَ المُسْتَحْسِنِ وأَحْسِن الظنّ بها وحسِّن

وَإِنْ تَجِد عَيْباً، فَسُدَّ الخَلَلا فَجَلَّ مَنْ لاَ عَيْبَ فِيهِ وعَلاَ

والله أسأل أن يتقبّل عملي هذا، وأن يبارك فيه، ويرضى به عني، إنه سميع قريب مُجيب الداعاء.

كتبه:

عبد الملك بسفورت بن ظافر الماجوني

الأحد ٥/صفر/١٤٣٦هـ الموافق ٧/١٢/٢٠١٤

(١) ملحة الإعراب لأبي محمد القاسم بن علي الحريري(ص/٨٧)، دار السلام بالقاهرة، ط-الأولى: ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

أسباب اختيار هذا المخطوط للدراسة والتحقيق:

١- قيمة المخطوط العلمية؛ إذ المخطوط غزير في مادته حيث إن مؤلفه نقل فيه فوائد حديثية، وأصولية، ولغوية، ونحوية، إضافةً إلى تقريراته وتعقُّباته، ثم شرحه من شروح الموازنة حيث ذكر فيه الخلاف بين أئمة الحديث، وأئمة الحنفية من الأصوليِّين والفقهاء.

٢- مكانة مؤلِّفه - الإمام رضي الدين ابن الحنبلي - بين علماء السنة والحديث؛ فهو محدِّث، وفقيه، وأصولي، ولغوي، فسعة اطلاع المؤلِّف في هذه العلوم، تشجع على دراسة مؤلَّفه الذي يخدم كتاب «نزهة النظر» لابن حجر، ويفتح آفاقًا رحبة للدارس في ميادين المعرفة، خصوصًا في علم الحديث.

٣- الرغبة في المشاركة في إحياء التراث الإسلامي، ونفض الغبار عن كنوزه الثمينة التي خلَّفها لنا علماء الإسلام.

٤- الرغبة في اكتساب الخبرة في مجال تحقيق المخطوطات، لعلِّي أستطيع أن أقوم مستقبلاً ببعض الواجب من تحقيق المخطوطات الإسلامية ونشرها.

٥- حُبِّي لعلم الحديث وما يتصل به من علوم، خصوصًا مصطلح الحديث؛ إذ بقواعده يُعرف الصحيح من الضعيف في الحديث، وبه يتميز المقبول من المردود.

الدراسات السابقة:

لقد حظي كتاب «نزهة النظر» للحافظ ابن حجر -رحمه الله- عند العلماء مكانةً عُليا بين كتب مصطلح الحديث؛ فمنذ أن صنّفه الحافظ ابن حجر، وأهل العلم لا يزالون يتناولونه بالدرس، والشرح، ووضع الحواشي عليه، ونظمه، ومنهم من اختصره أيضًا، إلى غير ذلك من وجوه العناية والاهتمام به، فأصبح -على نطاق واسع- مدارَ اعتمادهم في هذا الفن البالغ الأهمِّية.

فمن تلك الشروح غير المطبوعة: مخطوط «منح النُّغبة على شرح النخبة» للإمام رضي الدين ابن الحنبلي -رحمه الله-، وحسب علمي لم يقم أحد قبلي بتحقيقه، إلا ما كان من الشيخ أبي غدة- رحمه الله- في تحقيق مختصر هذا الكتاب وهو «قفو الأثر في صفو علوم الأثر».

مشكلة الدراسة:

١-صعوبة أسلوب الإمام رضي الدين ابن الحنبلي -رحمه الله-مما صعب عليّ فهم كثير من تعبيراته، مما اضطرني ذلك أن أرجع إلى بعض المراجع في المذهب الحنفي حتى أستطيع خدمة النصّ.

٢-صعوبة ربط التعليقات الموجودة في حواشي المخطوط بالنص.

٣-لم يتيسّر لي الوقوف على بعض المؤلفات التي أحال عليها المؤلف لأن بعضها مفقود،

وبعضها مخطوط.

فهذه الدراسة تتناول:

١- بيان ما وقع في هذا المخطوط من أسلوب الطرح في الشروح، والبيان، والتحرير، والترجيح.

٢- معرفة الغاية من تحقيق هذه الرسالة، مع وفرة الكتب الدالة على المضمون.

٣- دَوْر المخطوط في إثراء المكتبة الحديثية في عصرنا.

٤- محاولة الوصول إلى النص السليم بتحقيقه ودراسته، الذي هو مراد علماء الحديث من حيث العلم، والأمانة، والدقة، والتثبت، والتحري.

أهمية الدراسة:

١- الطريقة السهلة التي اتبعها المؤلف في عرض أنواع علوم الحديث.

٢- ما اشتمل عليه من تقريرات وتعقبات علمية، وهذا كثير في هذا المخطوط على إيجازه واختصاره.

٣- تميّز هذا المخطوط بسلامته من العيوب، مع قلة السَّقط ووضوح العبارة، وجمال الأسلوب، وحسن العرض والبيان.

٤-يُعدّ المخطوط من الحواشي التي لا يستغني عنها طلاب العلم في مسائل مصطلح الحديث على المذهب الحنفي، لما فيه من العناية تحرير المسائل، وإرجاعها إلى أصولها.

خطة البحث:

استلزم العمل فيه أن نقسم البحث إلى قسمين:

القسم الأول: قسم الدراسة

القسم الثاني: قسم التحقيق

أما قسم الدراسة فيشتمل على مقدمة، وتمهيد، وفصلين:

المقدمة: وفيها عناية العلماء بعلم مصطلح الحديث ودورهم في خدمة السنة والدين.

التمهيد: وفيها نبذة عن أهمية علم مصطلح الحديث ونشاته وتطوّره.

الفصل الأول: ابن حجر ودراسة كتابه «نزهة النظر»

ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة الحافظ ابن حجر -رحمه الله-.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ولقبه، وكنيته، ومولده، ونشأته..

المطلب الثاني: رحلاته، وشيوخه، وتلاميذه.

المطلب الثالث: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه، ومؤلّفاته، وفاته.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب «نزهة النظر».

وفيه مطلبين:

المطلب الأول: أهمية كتاب «نزهة النظر» ومنزلته، ومزاياه.

المطلب الثاني: جهود العلماء في خدمة كتاب «نزهة النظر».

المبحث الثالث: منهج ابن حجر في كتاب «نزهة النظر»، والعلوم الحديثية التي زادها فيه.

الفصل الثاني: رضي الدين ابن الحنبلي ودراسة كتابه «منح النُّغبة على شرح النخبة».

ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة رضي الدين ابن الحنبلي.

المبحث الثاني: أهمية الكتاب «منح النُّغبة»، ومزاياه.

المبحث الثالث: الأسباب الباعثة على اختيار المؤلِّف «نزهة النظر» بالشرح والتعليق.

المبحث الرابع: منهج رضي الدين في «المنح»

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: منهج رضي الدين الإجمالي من خلال مقدّمته في «المنح» وعلاقتها بمقدمة كتابه «قفو الأثر في صفو علوم الأثر».

المطلب الثاني: منهجه في الصنعة الحديثية وإبداعاته.

المطلب الثالث: منهجه في التعقبات.

المطلب الرابع: منهجه في الترجيح.

المطلب الخامس:أهم ترجيحات رضي الدين ابن الحنبلي وآرئه في علوم الحديث، ومصادره.

المبحث الخامس: مؤاخذاتي على المؤلِّف رضي الدين ابن الحنبلي.

القسم الثاني: قسم التحقيق

ويشتمل على:

١- اسم الكتاب، وإثبات نسبته إلى المؤلف.

٢- وَصْف النُّسَخ المعتمدة في التحقيق.

٣- منهجي في التحقيق.

٤- تحقيق نص الكتاب وخدمته.

٥- الفهارس العلمية.

منهجي في هذا البحث:

١- العناية بقراءة النسخة قراءةً دقيقة، وتحريرها مِن أجل إخراج النصّ كما أراده مؤلِّفه

٢- العناية بقراءة النسخة قراءة دراسية من أجل بيان وإبراز مزاياها ومنهج المؤلف وإبداعاته.

٣- الالتزام بالمحافظة على ما جاء في النسخة الخطية مِن ضبط الكلمات، واعتبار ذلك مِن قَبيل أمانة الاعتماد على الأصل، وروايته كما هو.

٤- العناية بضبط الكلمات التي ينبغي ضبطها، إضافةً إلى الضبط الوارد في المخطوط الأصل.

٥- العناية بعلامات الترقيم، وخدمة النص، وما يقتضيه هذا الأمر؛ ليسهل قراءته.

٦- التعليق على الكتاب في الهوامش، حسب الحاجة؛ وذلك لأحد الأغراض التالية:

إمّا لإثبات اختلاف اللفظة، أو بيان خطأ، أو توضيح، أو تعليق، أو استدراك.

٧- الالتزام بإخراج نصّ «النُّزهة»، و«النُّغبة» كما هو بحسب الأصل المعتمد، وعدم الخُروج عن ذلك، إلاّ إذا اقتضت الحاجة إلى ذلك.

٨- ترجمة الأعلام في الهوامش، معتمدًا على كُتُب التراجم المعروفة، مع ذِكر وفياتهم، ومع ذِكر مصدر أو مصدرين ممّن ترجم له.

٩- تفسير الألفاظ الغريبة بالرُّجوع إلى الكُتُب المُختصَّة في ذلك.

١٠- جرّجتُ النصوص من مظانها ووثقتُها من مصادرها الأصلية، كما وثّقتُ آراء المحدثين وأقوالهم التي نقلها الشارح وعزوتُها لأصحابها، وتتبّعتها في مؤلفاتهم ما أمكن، وإلا ففي المؤلفات القريبة منها.

١١- عمل فهرس تفصيلي لموضوعات الكتاب؛ لِيساعد الدارس والقارئ على الرُّجوع للموضوع الذي يُريده بيُسر.

وقد أخالف شيئًا مما تقدم من منهج البحث لمناسبة، أو سبب يقتضي ذلك.

تمهيد

نُبذة عن أهمّية علم مصطلح الحديث، ونشأته وتطوّره

إنَّ مِن أعظم ما يسعى إليه السّاعون، ويتنافس في الدعوة إليه المتنافسون، علومَ الحديث الكاشفة النقاب عن جمال وجوه مجملات الكتاب، والمدار لتفصيل الأحكام، وتبين الحلال والحرام.

ولمّا كان الشيئ يَشْرُفُ بِشَرَفِ موضوعه، أو بمسيس الحاجة إليه، كان فنّ المصطلح مما جمع الأمرين، وفاز بالشَّرَفَيْن، بشرف التَّبْصِير على الحقّ، وبشرف خدمة سُنّة سيّد الخَلْق.

ولذا يقول الإمام النووي-رحمه الله-: «ومن أهم أنواع العلوم: تحقيق معرفة الأحاديث النبويَّات، أعني: معرفة متونها؛ صحيحها وحسنها، وضعيفها متصلها، ومرسلها ومنقطعها، ومعضلها ومقلوبها... وغير ما ذكرته من علومها المشهورات، ودليل ما ذكرته أنَّ شرعنا مبنيٌّ على الكتاب العزيز والسُّنن المرويَّات، وعلى السُّنن مدار أكثر الأحكام الفقهيات؛ فإنَّ أكثر الآيات الفروعيات مجملات، وبيانها في السُّنن المحكمات.

وقد اتفق العلماء على أنَّ مِن شرط المُجتهِد من القاضي والمفتي: أنْ يكون عالمًا بالأحاديث الحكميات، فثبت بما ذكرناه أن الانشغال بالحديث مِن أجَلِّ العلوم الراجحات، وأفضلِ أنواع الخير، وآكدِ القربات، وكيف لا يكون كذلك وهو مشتمل مع ما ذكرناه على بيان حال أفضل المخلوقات - عليه من الله الكريم أفضل الصلوات، والسلام والبركات-...

فينبغي الاعتناء بعلم الحديث والتحريض عليه؛ لما ذكرنا من الدلالات؛ ولكونه أيضًا من النصيحة لله -تعالى-، وكتابه، ورسوله -صلى الله عليه وسلم-، والأئمة، والمسلمين والمسلمات، وذلك هو الدِّين كما صحَّ عن سيِّد البريَّات -صلوات الله وسلامه عليه، وعلى آله وصحبه، وذريته، وأزواجه الطاهرات-.

ولقد أحسن القائل: (مَنْ جَمع أدوات الحديث؛ استنار قلبه، واستخرج كنوزه الخفيَّات)؛ وذلك لكثرة فوائده البارزات والكامنات، وهو جدير بذلك؛ فإنه كلام أفصح الخلق ومَن أُعطِيَ جوامع الكلمات -صلى الله عليه وسلم صلوات متضاعفات-»[(١)].

وقال الإمام الزركشي -رحمه الله-: «فلمَّا كانت السُّنَّة الوَحْي الثاني بعد المُتَشَابَه المَثَاني؛ وَجَبَ على كُلِّ ذِي لُبٍّ حِفْظُهَا، وذِكْرُها، وتعليمُها، ونَشْرُها، ومِن المُعين على ذلك: معرفةُ أوضاعٍ اصطلح عليها حَمَلَتُها، ورسومٍ بَيَّنَها نَقَلَتُها»[(٢)].

وقال الحافظ العراقي -رحمه الله-: «فَعِلْمُ الحديث خَطِيرٌ وَقْعُه، كبيرٌ نَفْعُه، عليه مدارُ أكثرِ

---

(١) مقدمة إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق، للنووي (١٠٦/١) باختصار.

(٢) مقدمة النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي (٨/١).

الأحكامِ، وبِهِ يُعرَفُ الحلالُ والحرامُ، ولأَهْلِه اصْطلاحٌ لا بُدَّ للطالبِ مِن فَهْمِه، فلهذا نُدِبَ إلى تقديمِ العنايةِ بِكتابٍ في علمه» [١].

وقال محمد إبراهيم الوزير اليماني -رحمه الله- عن علم الحديث: «وهو لعلوم الإسلام أصلٌ وأساس.

وهو المفسِّر للقرآن بشهادة﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل:٤٤].

وهو الذي قال الله فيه تصريحًا: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾[النجم:٤].

وهو الذي وصفه الصّادق الأمين، بمماثلة القرآن المبين؛ حيث قال في التوبيخ لكل مُترَف إمّعة: «إني أوتيت القرآن ومثله معه»[٢].

وهو العلم الذي لم يشارك القرآن سواه، في الإجماع على كفر جاحد المعلوم من لفظه ومعناه.

وهو العلم الذي ورّثه المصطفى المختار، والصّحابة الأبرار، والتّابعون الأخيار.

وهو العلم الفائضة بركاته على جميع أقاليم الإسلام، الباقية حسناته في أمّة الرّسول عليه الصلاة والسلام.

وهو العلم الفاصل حين تلجلج الألسنة بالخطاب، الشاهد له بالفضل رجوع عمر بن الخطّاب[٣].

وهو العلم الذي تفجّرت منه بحار العلوم الفقهية، والأحكام الشّرعية، وتزيّنت بجواهره التفاسير القرآنية، والشّواهد النّحوية، والدّقائق الوعظية.

وهو العلم الذي يميز الله به الخبيث من الطّيّب، ولا يرغم إلا المبتدع المتريّب.

وهو العلم الذي يسلك بصاحبه نهج السّلامة، ويوصله إلى دار الكرامة، والسّارب في رياض حدائقه، الشّارب من حياض حقائقه، عالم بالسنّة، ولابس من كلّ خوف جنّة، وسالك منهاج الحق إلى الجنّة».[٤]

فتبيّن من هذه النصوص أن علم مصطلح الحديث حقًّا هو أعظم علم يخدم سنة النبي -صلى

---

(١) مقدمة شرح التبصرة والتذكرة، للحافظ العراقي (٣٦/١).

(٢) أخرجه أحمد (١٣١/٤)، وأبو داود (١٠/٥)، ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٥٠/١) وغيرهم، كلهم من طريق حريز بن عثمان، عن عبد الرحمن بن أبي عوف، عن المقدام بن معدي كرب، عن النبي - صلى الله عليه وسلم- بإسناد صحيح.

(٣) أي: رجوعه إلى السنة عندما بلغته، في قصص كثيرة؛ منها: حديث أبي موسى في الاستئذان، وحديث عبد الرحمن بن عوف في الطاعون.

(٤) مقدمة الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم، للعلامة محمد إبراهيم الوزير (٨/١-٩).

الله عليه وسلم-، فكل خدمة لهذا العلم دين وعبادة وجهاد، جعلنا اللهُ مِن أهله بمنِّه وكرمِه.

ثم وقد نشأ علم مصطلح الحديث مع نشأة الحديث الشريف في زمن الرسول -صلى الله عليه وسلم-، وكان نبيُّنا -صلى الله عليه وسلم- هو الواضع أصولَ هذا العلم وأُسُسَه(١). فقد جاء عنه أنه قال: «نضَّر اللهُ امرءًا سمع مقالتي فوعاها، وأدّاها كما سمعها»... الحديث (٢).

ويُعَدّ القرن الأول الهجري بداية التأسيس لقواعد الحديث، والدليل على هذا: الحديث الذي رواه أبو سعيد الخدري-رضي الله عنه- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «لا تكتبوا عني، ومَن كتب عني غير القرآن فَلْيَمْحُهُ، وحدِّثوا عني ولا حرج، ومن كذب عليّ مُتعمِّدًا؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مقعدَهُ من النار»(٣).

وهكذا نَجِدُ العديد من الصحابة الذين لم يكتفوا بحفظ الأحاديث النبوية عن ظهر قلب، بل تتبعوها بالتدوين والكتابة، وخاصة في أخريات أيام الرسول -صلى الله عليه وسلم-، فكانت لهم في ذلك صحائف مشهورة (٤).

ففي القرن الثاني مرّت قواعد علم الحديث بعدة أدوار، اكتملت من خلالها سائر مباحثها وأنواعها، وبعد ذلك بدأ تدوين هذه القواعد في مؤلفات خلال القرن الثالث الهجري الذي يُعدّ بالعصر الذهبي لتدوين السُّنة وعلومها، حتى شمل التدوين سائر فروعها، وبرزت الاصطلاحات الحديثية التي تداولها العلماء.

فلما كان منتصف القرن الرابع الهجري؛ ظهرت الكتب الخاصة بمصطلح الحديث، والتي تُعدُّ من أُمَّاتِها.

وهكذا خلص هذا العلم من مجموعة كبيرة من كتب الحديث إلى كتب مستقلة، وأصبح هذا العلم -أي: مصطلح الحديث- علماً خاصّاً يُعرَفُ به المقبول من المردود (٥).

---

(١) تدوين السنة النبوية ونشأته وتطوره من القرن الأول الهجري إلى نهاية القرن التاسع الهجري، للدكتور محمد مطر الزهراني (ص/٣٢و٨٣).

(٢) أخرجَه أحمد (٤١٥٧)، والترمذي (٢٦٥٧)، وابن ماجه (٢٣٢)، وابن أبي حاتم (١/ ٩/١)، وأبو يعلى (٥١٢٦، ٥٢٩٦)، وابن حِبَّان (٦٩)، والبيهقي في «المعرفة» (٣/١)، والرامَهُرْمُزي في «المحدث الفاصل»(٦-٧)، والخليلي في «الإرشاد» (٦٩٩/٢)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٤٠/١)، والخطيب في «الموضح» (٢٩٤/٢) من رواية سماك وعبد الرحمن بن عابس، كلاهما عن عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه عبد الله بن مسعود-رضي الله عنه- بإسناد حَسَن، والحديث متواتر قد ورد عن أكثر من عشرين صحابيًّا -رضي الله عنهم-. انظر تفضّلاً: دراسة حديث: نضّر الله امرءًا سمع مقالتي...رواية ودراية، للدكتور عبد المحسن العباد-حفظه الله تعالى-.

(٣) أخرجه البخاري (كتاب العلم: باب إثم من كذب على النبي -صلى الله عليه وسلم-، الحديث ١٠٧).

(٤) انظر -تفضلاً- كتاب «تقييد العلم» للخطيب البغدادي؛ فإن فيه ما يروي الغليل حول كتابة الحديث.

(٥) انظر: ثبت أبي جعفر أحمد بن علي البلوي(ص/٧٦)، وتيسير مصطلح الحديث، للدكتور محمود الطحان(ص/٣-٦)،

قسم الدراسة

وتــدوين الســنة النبويــة، لمحمــد مطــر الزهرانــي (ص١٦٥)، والتأصــيل الشــرعي لقواعــد المحــدثين للــدكتور عبــد الله شعبان(ص/٢٠).

الفصل الأول

ابن حجر ودراسة كتابه «نزهة النظر»

ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة الحافظ ابن حجر -رحمه الله-.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ولقبه، وكنيته، ومولده، ونشأته..

المطلب الثاني: رحلاته، وشيوخه، وتلاميذه.

المطلب الثالث: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه، ومؤلّفاته، وفاته.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب «نزهة النظر».

وفيه مطلبين:

المطلب الأول: أهمية كتاب «نزهة النظر» ومنزلته، ومزاياه.

المطلب الثاني: جهود العلماء في خدمة كتاب «نزهة النظر».

المبحث الثالث: منهج ابن حجر في كتاب «نزهة النظر»، والعلوم الحديثية التي زادها في «النزهة».

المبحث الأول

ترجمة الحافظ ابن حجر[1]

المطلب الأول

اسمه، ونسبه، ولقبه، وكنيته:

هو أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الكناني، العسقلاني الأصل، المصري المولد والنشأة، الشافعي، قاضي القضاة، شيخ الإسلام، أمير المؤمنين في الحديث.

لقبه: شهاب الدين، وكنيته: أبو الفضل، وشهرته: ابن حجر، واختلف هل هو اسمٌ، أم لقب؟ فقيل: لقب لأحمد الأعلى في نسبه، وقيل: بل هو اسم لوالد أحمد المشار إليه[2].

مولده:

وُلِد ابن حجر في الثاني والعشرين من شهر شعبان سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة (٧٧٣هـ) بالقاهرة، في أسرة مشهورة بالعلم والفضل والأدب. فأبوه نور الدين (ت٧٧٧هـ)، كان رئيسًا من وجوه القوم، عالمًا متصفًا بالعقل والمعرفة، يُصدر الفتاوى، ويقوم بالتدريس. وعمّ أبيه فخر الدين عثمان بن محمد بن علي (ت٧١٤هـ)، كان فقيه الشافعية في زمانه[3].

نشأته، وطلبه العلم:

حَفِظَ القرآن الكريم، وله تسع سنين، فكان له ذكاءٌ نادر، وحفظٌ كامل، وسرعةُ بديهة. وفي

---

(١) **ترجمته في:** «رفع الإصر عن قضاة مصر» لابن حجر(٨٥/١)، و «إنباء الغمر بأبناء العمر» له أيضًا (٣/١، ١١٦)، و«الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة» له أيضًا (٦٤/٣، ١٩١)، و«النجوم الزاهرة» لابن تغري (٣٨٢/١٥-٣٨٣)، و«لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ» لابن فهد المكي (ص/٣٢٦)، و«الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» للسخاوي(٣٦/٢)، و«التبر المسبوك»(ص/٢٣٠)، و«الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» للسخاوي أيضًا (ص/٣ وما بعدها)، و«حسن المحاضرة في تأريخ مصر والقاهرة» للسيوطي (٣٦٣/١)، و«ذيل طبقات الحفاظ» له أيضًا (ص/٥٥٢)، و«القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية» (٤٥٤/٢)، و«مفتاح السعادة ومصباح السيادة» لطاش كبري زاده (٢٣٦/١)، و«درة الحجال»(٦٤/١)، و«شذرات الذهب» لابن عماد الحنبلي(٢٧٠/٧)، و«الرسالة المستطرفة» للكتاني (ص/١٦٣)، و«البدر الطالع» للشوكاني (٨٧/١)، و«إيضاح المكنون» لإسماعيل باشا (١٣/١)، و«فهرس الفهارس» لعبد الحي الكتاني (٣٢١/١)، و«معجم المؤلفين» لعمر رضا كحالة (٢٠/٢)، و«اليواقيت والدرر» للمناوي (١١٧/١وما بعدها)، و«ابن حجر العسقلاني: مصنفاته، ودراسة في منهجه، وموارده، في كتابه الإصابة» للدكتور شاكر محمود عبد المنعم، و«الحافظ ابن حجر العسقلاني أمير المؤمنين في الحديث» لعبد الستار الشيخ، و«مقدمة الإصابة في تمييز الصحابة» للمحقق الدكتور عبد الله عبد المحسن التركي.

(٢) الجواهر والدرر للسخاوي(١٠٥/١).

(٣) المصدر السابق(١٠٦/١-١٠٧).

الثانية عشرةِ من عمره أقبل على الاشتغال، فجدّ واجتهد، فحفظ كتبًا من مختصرات العلوم، مثل: «عمدة الأحكام»، و«الحاوي الصغير» للقزويني، و«مختصر ابن الحاجب» في الأصول، وغيرها[1].

المطلب الثاني

رحلاته:

لم يقتصر الحافظ ابن حجر -رحمه الله- على شيوخ عصره في مصر، وإنما طلب العلم في أماكن كثيرة، فسمع بالحجاز وهو صغير، وتوجّه إلى اليمن في سنة ثمانمائة؛ فلقي كثيرًا من العلماء والحفاظ، منهم إمام اللغة والأدب مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، فتناول منه بعض تصنيفه المشهور «القاموس المحيط»، وأَذِنَ له أن يروي عنه.

ورحل إلى دمشق، وسمع من العلماء في مدن أخرى أيضًا، كـ:غزة، والرملة، والخليل، وبيت المقدس، ونابلس، وحلب، وغيرها، وحج مرات [2].

شيوخه:

شيوخ ابن حجر كثيرون جدًّا، وقد جمعهم في كتاب جليل القدر، عظيم النفع، وهو: «المَجْمَع المؤسس للمعجم المفهرس»، ورتبهم على حروف المعجم، وقسمهم قسمين:

الأول: مَن حمل عنه عن طريق الرواية.

والثاني: مَن أخذ عنه عن طريق الدراية، أو أخذ عنه شيئًا في المذاكرة من الأقران ونحوهم[3].

ويُمكن أن نشير هنا ببعض التفصيل إلى المشهورين منهم في كل فن من الفنون، التي أخذها ابن حجر عنهم:

أوّلاً: شيوخه في القراءات، وحفظ القرآن، وتجويده

١-**التَّنُوخِي:** وهو إبراهيم بن عبد الواحد بن عبد المؤمن التنوخي، البعلي الأصل، الدمشقي المنشأ، نزيل القاهرة، برهان الدين الشامي، المجوّد، توفي -رحمه الله- سنة (٨٠٠هـ).[4]

٢-**الشِّهاب الخَيُوطِي:** وهو الشهاب أحمد بن محمد ابن الفقيه علي الخيوطي، اشتغل كثيرًا

---

(١) الجواهر والدرر للسخاوي (١/١٢٣-١٢٤).

(٢) المصدر السابق (١/١٤٢-١٩٥).

(٣) ينظر: المجمع المؤسس للمعجم المفهرس لابن حجر (ص/٢٨ وما بعدها).

(٤) ينظر: ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي (ص/١٩٨)، وإنباء الغمر لابن حجر (٣/٣٩٨)، والدرر الكامنة (١/١١)، والمجمع المؤسس له(ص/٣٥)، والجواهر والدرر للسخاوي (١/١٣٩)، وشذرات الذهب لابن عماد(٦/٣٦٣).

وعنى بالقراءات، قرأ ابن حجر عليه القرآن الكريم تجويدًا، توفي -رحمه الله-سنة(٨٠٧هـ)[(١)].

٣-**صدر الدين السَّفْطي:** وهو محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق السفطي المقرئ، يُنسب إلى بلدة سَفْط، توفي -رحمه الله- سنة (٨٠٨هـ)[(٢)].

ثانيًا: شيوخه في الفقه

١-**الأَبْنَاسِي:** إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي، الشافعي، برهان الدين أبو محمد، العالم العابد، يقال له: شيخ الشيوخ بالديار المصرية، توفي سنة(٨٠٢)[(٣)].

٢-**البُلْقَيني:** عمر بن رسلان بن نصير بن صالح بن شهاب بن عبد الخالق، الشيخ الفقيه المحدّث، الحافظ، المفسّر، الأصولي، النحوي، اللغوي، توفي -رحمه الله- سنة (٨٠٥هـ)[(٤)].

٣-**ابن المُلَقِّن:** عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله، الإمام، شيخ الإسلام، عمدة المحدِّثين، وقدوة المصنِّفين، سراج الدين أبو حفص الأنصاري، الأندلسي الأصل، المصري، المعروف بابن الملقن.

وقد صحبه الحافظ ابن حجر، وسمع منه، وقرأ عليه قطعة كبيرة من «شرحه الكبير على المنهاج»، والسادس والسابع من «أمالي المُخلّص» وغيرها، توفي-رحمه الله-سنة(٨١٣هـ)[(٥)].

٤-**ابن القَطَّان:** محمد بن علي بن محمد بن عمر بن عيسى، شمس الدين المصري الشافعي، يُعرف بابن القطان، حِرفة أبيه وأخيه.

لازمه ابن حجر فحضر دروسه في الفقه وأصوله، وقرأ عليه شيئًا من «الحاوي الصغير» وأجاز له، توفي -رحمه الله- سنة (٨١٣هـ)[(٦)].

ثالثًا: شيوخه في الحديث

شيوخ الحافظ ابن حجر في الحديث كثيرون أيضًا، ولعل هذا من أهم الأسباب التي أثّرت في شخصية الحافظ ابن حجر العلمية، فحُبّب إليه طلب الحديث حتى لمع نجمه في حياة شيوخه، وقد شهدوا له بالحفظ، وعلى رأس هؤلاء:

١-**الحافظ العِراقي:** عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم الكردي، الرازاني الأصل، المصري، الشافعي، زين الدين أبو الفضل، العلامة، الحبر الناقد، حافظ الإسلام،

---

(١) الجواهر والدرر (١/١٢٤-٢٣٠).

(٢) المصدر السابق(١/١٢١).

(٣) إنباء الغمر(٤/١٤٤)، والمجمع المؤسس(ص/٧٧) لابن حجر، والجواهر والدرر للسخاوي(١/١٢٨-٢٠١).

(٤) إنباء الغمر(٥/١٠٧)، والمجمع المؤسس(ص/٣٠١)، والجواهر والدرر(١/١٢٩).

(٥) إنباء الغمر(٥/٤١)، والمجمع المؤسس(ص/٣٠٧)، والجواهر والدرر(١/١٢٩-٢٠٨).

(٦) إنباء الغمر(٦/٢٥٩)، والمجمع المؤسس(ص/٥٣١)، والجواهر والدرر(١/١٢٤).

شهد له بالتفرد في فنه أئمة عصره، منهم: السُّبْكِي، والعَلاَئِي، وابن جماعة، وابن كثير، والإِسْنَائِي [1].

وقال ابن حجر: «صار المنظور إليه في هذا الفن(الحديث) من زمن الشيخ جمال الدين الإسنائي وهلمّ جرًّا، ولمْ نرَ في هذا الفن أتقن منه، وعليه تخرّج غالب عصره».

ولازمه ابن حجر مدة طويلة، عبّر عنها بقوله: «لازمتُ شيخنا عشر سنين، تخلل في أثنائها رحلاتي إلى الشام وغيرها، وقرأتُ عليه كثيرًا من المسانيد والأجزاء، وبحثتُ عليه شرحه على منظومته وغير ذلك»[2].

توفي –رحمه الله– سنة (٨٠٦هـ).

٢–**الحافظ الهَيْثَمِي:** علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي، المصري، الشافعي، الزاهد، الحافظ، نور الدين أبو الحسن [3].

قرأ ابن حجر عليه قرينًا للعراقي ومنفردًا، وقال في هذا: «قرأتُ عليه الكثير قرينًا للشيخ، ومما قرأتُ عليه بانفراده نحو الثلث من «مجمع الزوائد» له، ونحو الربع من «زوائد مسند أحمد»، و«مسند جابر» من «مسند أحمد»[4].

توفي –رحمه الله– سنة (٨٠٧هـ).

٣–**جمال الدِّين ابن ظَهِيرَة:** محمد بن عبد الله بن ظَهِيرة بن أحمد بن عطية بن ظَهِيرة القرشي المخزومي، المكي، الشافعي، جمال الدين أبو حامد، العلاّمة الحافظ، قاضي مكة وخطيبها، وناظر حرمها وأوقافها والحسبة بها، حافظ الحجاز وفقيهها.

وكان ابن ظهيرة أول شيخ بحث عليه الحافظ ابن حجر في علم الحديث في كتاب «عمدة الأحكام» لعبد الغني المقدسي، وذلك سنة (٧٨٥هـ)، أثناء مجاورته بمكة، وهو ابن اثنتي عشرة سنة، توفي –رحمه الله– سنة (٨١٧هـ) [5].

٤–**فاطمة التَّنُوخِيَّة:** بنت محمد بن أحمد بن عثمان المُنَجَّى، أم الحسن التنوخية، الدمشقية. كانت خاتمة المسندين في دمشق، عالمة بالحديث، أخذ عنها جماعة، منهم: الحافظ ابن حجر

---

(١) إنباء الغمر (١٧٠/٥)، والمجمع المؤسس(ص/٢٥٤)، ولحظ الألحاظ لابن فه المكي(ص/٢٢٠)، والجواهر والدرر (٢٠٧/١)، وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص/٥٤٣).

(٢) إنباء الغمر (١٧٢/٥ وما بعدها).

(٣) إنباء الغمر (٢٥٦/٥)، والمجمع المؤسس(ص/٢٨٨)، ولحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ لتقي الدين الأصفوني(ص/٢٣٩)، والجواهر والدرر (٢٠٨/١)، وطبقات الحفاظ، للسيوطي (ص/٥٤٥).

(٤) إنباء الغمر (٢٥٧/٥).

(٥) إنباء الغمر (١٥٧/٧)، ولحظ الألحاظ(ص/٢٥٣)، والجواهر والدرر (٢١٣/١)، وطبقات الحفاظ، للسيوطي(ص/٥٤٢).

الذي يقول: «قرأتُ عليها الكثير من الكتب الكبار والأجزاء»، توفيت في حصار دمشق سنة (٨٠٣هـ)[١].

رابعًا: شيوخه في أصول الفقه

نكتفي بالكلام عن شيخه **ابن جَمَاعَة:**

وهو محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، عز الدين أبو عبد الله الكِنَانِي، الحَمَوِي الأصل، المصري، الشافعي، العلامة، المحقق، الأصولي، المتكلم الجدلي، النحوي، اللغوي، شيخ الديار المصرية.

أتقن العلوم، وصار بحيث يُقضى له في كل فنّ بالجميع، وكان أعجوبة زمانه في العلم، وخضع له في ذلك كل أحد، وسلّم له القريب والبعيد، وفضلاء مصر أجمعين.

وأما مصنفاته فكثيرة جدًّا، جاوزت الألف كما يقول ابن حجر، وجمع أسماءها في جزء مفرد، ولكن ضاع أكثرها في يد الطلبة.

لازمه ابن حجر طويلاً وفي أكثر العلوم، وقد أخذ عنه في الأصول: «شرح منهاج البيضاوي»، و «جمع الجوامع» وشرحه لابن جماعة، و «المختصر الأصلي» لابن الحاجب، و «المطوّل» لسعد الدين.

وقد أثنى ابن حجر على شيخه الفذّ هذا، فقال: «كنتُ لا أسميه في غيبته إلا إمام الأئمة». وتوفي –رحمه الله– سنة (٨١٩هـ) شهيدًا بالطاعون[٢].

تلاميذه:

وقد سرد تلميذه الحافظ السَّخَاوي أسماء جماعة من الذين أخذوا عنه روايةً ودرايةً، وأَوْصل عددهم إلى أكثر من ستمائة شخص[٣].

فمن أشهرهم:

١–**برهان الدين البُقَاعِي:** إبراهيم بن عمر بن حسن الخِرْبَاوي، البقاعي، الشافعي، الإمام الكبير، العلامة، المحدّث الحافظ، المفسر، المؤرخ الأديب، توفي سنة (٨٨٥هـ)[٤].

٢–**أبو ذرّ ابن البُرهان الحَلَبِي:** أحمد بن إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الأصل،

---

(١) إنباء الغمر(٣١٣/٤)، والمجمع المؤسس(ص/٣٣٩)، والجواهر والدرر(٢٠٩/١).

(٢) إنباء الغمر(٢٤٠/٧)، والمجمع المؤسس(ص/٥٢٠)، والجواهر والدرر(١٣٧/١و ٢١٢).

(٣) ينظر:الجواهر والدرر(١٠٦٤/٣–١١٧٩).

(٤) الجواهر والدرر(١٠٦٧/٣)، والضوء اللامع للسخاوي(١٠١/١)، ونظم العقيان للسيوطي(ص/٢٣)، والبدر الطالع للشوكاني(١٩/١).

الحلبي، الشافعي، الإمام البارع، محدّث حلب، موفق الدين أبو ذر ابن الإمام العالم برهان الدين أبي الوفاء سَبْط ابن العَجمي، توفي سنة (٨٨٤هـ)(١).

٣-**البُوصِيرِي:** أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قَيْمَاز بن عثمان الكِنَاني، البوصيري، الشافعي، شهاب الدين، أبو العباس، المحدث، إمام الحسينية، توفي سنة(٨٤٠هـ).

٤-**زكريا الأنصاري:** ابن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، السنيكي، ثم القاهري، الأزهري، الشافعي، زين الدين، شيخ الإسلام، الحافظ، قاضي القضاة، توفي سنة(٩٢٦هـ)(٢).

٥-**قاسم بن قُطْلُوبغا:** زين الدين أبو العدل السودوني، الجمالي، المعروف بقاسم الحنفي، توفي سنة (٨٧٩هـ)(٣).

٦-**الحافظ السَّخَاوِي:** محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد شمس الدين، السخاوي الأصل، القاهري المولد، الشافعي، الإمام، المحدّث، الحافظ، توفي سنة (٩٠٢هـ)(٤).

٧-**الكمال بن الهُمَام:** محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السيواسي -وسيواس من بلاد الروم- الأصل، ثم الإسكندراني، ثم القاهري، الحنفي، المعروف بابن الهُمام، توفي سنة (٨٦١هـ).

٨-**ابن فَهْد المَكِّي:** محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن فهد المكي، الشافعي، تقي الدين أبو الفضل، محدث الحجاز في زمانه قاطبة، توفي سنة (٨٧١هـ).

المطلب الثالث

مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه:

وقد امتدح العلماءُ الحافظَ ابن حجر مدحًا يَطُول القول فيه، وذِكْرُ بعضِه يكفي عن كُلِّه:

قال عنه شيخه برهان الدين الأَبْنَاسِي (ت٨٠٢هـ): «وكان ممن لاحظته عيون السعادة، وسبقت له في الأزل الإرادة، الشيخ الإمام العلامة، المحدِّث المتقن المحقق، الشيخ شهاب الدين أبو الفضل... نظر في العلوم الشرعية فأتقن حلها، وحل مشكلها، وكشف قناع معظمها، وصرف همته

---

(١) الجواهر والدرر(١٠٧٣/٣)، والضوء اللامع(٣٥١/١)، وإنباء الغمر(٤٣١/٨).

(٢) الجواهر والدرر(١٠٩٢/٣)، والضوء اللامع(٢٣٤/٣) للسخاوي، ونظم العقيان للسيوطي(ص/١١٣)، والبدر الطالع للشوكاني(٢٥٢/١).

(٣) الجواهر والدرر (١١٢٤/٣)، والضوء اللامع(١٨٤/٦)، والبدر الطالع(٤٥/٢).

(٤) الجواهر والدرر(١١٤٦/٣)، والضوء اللامع(٢/٨)، والبدر الطالع للشوكاني(١٨٤/٢)، ونظم العقيان(ص/١٥٢).

العلية إلى أشرفها، علم الحديث وهو أفضلها...»[١].

وقال عنه شيخه العِراقي (ت٨٠٦هـ): «ولما كان الشيخ العالم الكامل الفاضل، المحدث المفيد المجيد، الحافظ المتقن، الضابط الثقة المأمون، شهاب الدين أبو الفضل ابن الشيخ الإمام الأوحد المرحوم نور الدين... فجمع الرواة والشيوخ، وميّز بين الناسخ والمنسوخ، وجمع الموافقات والأبدال، وميّز بين الثقات والضعفاء من الرجال، وأفرط بجِدِّه الحثيث حتى انخرط في سلك أهل الحديث، وحصل في الزمن اليسير على علم غزير»[٢].

وقال عنه شيخه أبو بكر الدّجوي (ت ٨٠٩هـ) مُثْنِيًا على تخاريج ابن حجر: «فقد وقفتُ على هذا التخريج البديع مثالاً، المنيع منالاً، الفائق حسنًا وجمالاً، فلم يدع لقائل مقالاً، إلا أن يقول هكذا هكذا وإلا فلا...»[٣].

مؤلفاته[٤]:

لقد خلّف ابن حجر تراثًا علميًّا بَاهِرًا في مختلف مجالات العلم، حيث اشتهرت مصنفاته في حياته، وتهافت عليها العلماء والملوك والأمراء وطلاب العلم، وبلغت مؤلفاته أكثر من ثلاثمائة مؤلف.

فمن أشهر مؤلفاته:

١-الإتقان في جمع فضائل القرآن.

٢-تلخيص التصحيف للدارقطني.

٣-نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر.

٤-النكت على ابن الصلاح.

٥-فتح الباري شرح صحيح البخاري.

٦-تهذيب التهذيب.

٧-تقريب التهذيب.

٨-تغليق التعليق.

٩-القول المسدد في الذب عن مسند أحمد.

١٠-الدراية في تخريج أحديث الهداية.

١١-إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة.

١٢-المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية.

---

(١) الجواهر والدرر (١/٢٦٤).

(٢) الجواهر والدرر (١/٢٧٢-٢٧٣).

(٣) الجواهر والدرر (١/٢٧٣).

(٤) ينظر: «الجواهر والدرر»(١/ ٣٢٢ وما بعدها).

١٣-النكت الظراف على الأطراف.

وفاته:

توفي ابن حجر -رحمه الله- بعد مرض استمر قرابة الشهرين، بعد العشاء، ليلة السبت، المسفرة عن الثامن والعشرين من ذي الحجة، سنة اثنين وخمسين وثمانمائة، عن عمر جاوز الثمانين بأربعة أشهر، وصلى عليه أمير المؤمنين الخليفة العباسي، ودُفن بمقبرة بني الخروبي المقابلة لجامع الديلمي، رحمه الله رحمةً واسعة.

المبحث الثاني

التعريف بكتاب «نزهة النظر»

المطلب الأول

أهمية كتاب «نزهة النظر»، ومنزلته، ومزاياه

يُعتبر كتاب «نزهة النظر» أحد الكتب التي ألَّفها ابنُ حجر، والتي أَثْنَى عليها؛ كما ذَكَرَ عنه ذلك تلميذُه الحافظ السَّخاوي بقوله: «سمعتُ ابن حجر يقول: «لستُ راضيًا عن شيءٍ من تصانيفي؛ لأني عملته في ابتداء الأمر، ثم لَمْ يتهيَّأ لي من تحريرها سوى: شرح البخاري ومقدمته، والمشتبه، والتهذيب...».

ثم قال السخاوي: «بل رأيته في مواضع أثنى على شَرْح البخاري، والتعليق، والنخبة...». اهـ[1].

ومما يدل على اهتمام الحافظ ابن حجر بكتابه «النزهة» قوله في مقدمته عندما بيَّن سبب تصنيفه:

«...فَبَالَغتُ في شَرحهَا في الإيضَاحِ والتَّوجِيهِ، ونَبَّهتُ عَلى خَبايَا زَوايَاهَا؛ لأنَّ صَاحِبَ البَيتِ أدْرَى بمَا فيهِ، وَظَهرَ لِي أنَّ إيرَادَهُ عَلى صُورةِ الْبَسْطِ أَلْيَقُ، ودَمْجَهَا ضِمْنَ تَوضِيحِهَا أوْفقُ، فَسَلَكْتُ هَذه الطَّرِيقَةَ القَلِيلةَ السَّالكِ»[2].

وهذا دليلٌ على أنه –رحمه الله– عنى به عنايةً كبيرةً؛ إذ لم يكن مجرَّد ناقل، وإنما كان ناقلاً ومحرِّرًا وناقدًا بالحجة والبرهان؛ ولِذا جاء كتابُه –هذا– مليئًا بالفوائد المليحة، والتعقُّبات المفيدة، والانتقادات الصريحة، والترجيحات الرَّصينة، فحلَّ رموز علم المصطلح، وفَتَحَ كنوزها، ووضَّحَ ما خَفِيَ على المُبتدئ مِن مشاكلها.

ثُمَّ زِدْ على ذلك أنه ألّفه سنة (٨١٨هـ)؛ أي: بعد نضجه العلمي[3] الذي مَضَى مِن عمره خمسة وأربعون سنة، وهو سن الأشدّ[4].

---

(١) لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ للأصفوني (ص/٣٣٤)، بتصرف واختصار.

(٢) نزهة النظر (ص/٣٥)، بتحقيق د/ عبد الله الرحيلي.

(٣) ينظر: الجواهر والدرر(٢/٦٧٨)، ومقدمة د/ عبد الله الرحيلي على «النزهة»(ص/١٢-١٣).

(٤) لأنه –رحمه الله– وُلد سنة (٧٧٣هـ).

مزايا الكتاب:

لـ «نزهة النظر» محاسن ومزايا كثيرة، من أهمها:

١- مكانة مؤلفه العلمية المرموقة التي لا تخفى على أحدٍ من أهل العلم وطلبته؛ حيث إن الحافظ ابن حجر -رحمه الله- كان مثالاً في هذا الكتاب للأدب، والورع، والإنصاف، والأمانة العلمية في النقل، والعزو، والنقد، والجرح، كيف لا وهو القائل في هذا الكتاب: «ولْيَحْذَر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل؛ فإنه إنْ عدّل ثقة بغير تثبت؛ كان كالمُثبت حُكمًا ليس بثابت، ويخشى عليه أن يدخل في زُمرة مَن روى حديثًا وهو يظن أنه كذب، وإن جرح بغير تحرُّز؛ قدم على الطعن في مسلم بريء من ذلك ، وقد وسمه بِمَيْسَم سوء يبقى عليه عاره أبدًا، والآفة تدخل في هذا : تارة من الهوى والغرض الفاسد ، وكلام المتقدِّمين سالم من هذا غالبًا...»[(١)].

٢- اشتمال الكتاب أهم أنواع علوم الحديث[(٢)]، ومجيئه مختصرًا[(٣)]، ويدل على ذلك قوله: «فسألني بعض الإخوان أن ألخّص له المهمّ من ذلك»[(٤)].

٣- وضّح في شرحه المسائل التي قد تخفى على المبتدئ في طلب الحديث، كما قال -رحمه الله-: «...ويوضّح ما خفي على المبتدئ من ذلك، فأجبته إلى سؤاله...»[(٥)].

٤-رتَّب «النزهة» ترتيبًا مبتكرًا لم يتابع فيه ترتيب السابقين، كما قال -رحمه الله-: «...على ترتيب ابتكرته...»[(٦)]، وهذا ترتيب على طريقة الاستقراء والتتبع، وهي طريقة عقلية منطقية في طَرْق هذا العلم[(٧)].

٥- قام بدمج متن النخبة ضمن توضيحه، كما قال -رحمه الله-: «...وَدَمْجَهَا ضِمْنَ تَوْضِيحِها أَوْفَقُ..»[(٨)].

٦-اشتمالها على: فَوائِدَ مُلِمَّةٍ، وتوضِيحَاتٍ مهمَّةٍ، وتَنبيهَاتٍ عزَيزَةٍ، وتقريراتٍ طريفَةٍ، وتحريرات جديدة[(٩)]، كما قال -رحمه الله-: «ونَبّهْتُ على خَفَايَا زَوَايَاهَا...وسبيلٍ انتَهَجْتُهُ مَع ما ضَمَمْتُ إِلَيْه

(١) نزهة النظر(ص/١٧٨).

(٢) مقدمة د/المرتضى الزين على«اليواقيت والدرر»(٢٩/١)

(٣) مقدمة د/عبد الله الرحيلي على«النزهة»(ص/١٢)

(٤) نزهة النظر(ص/٣٥).

(٥) المصدر السابق(ص/٣٥).

(٦) المصدر السابق(ص/٣٥).

(٧) مقدمة د/عبد الله الرحيلي على«النزهة»(ص/١٢).

(٨) نزهة النظر(ص/٣٥)

(٩) مقدمة تركي بن مسفر العبديني على «النزهة»(ص/١٢).

مِن شَوارِدِ الفَرائِدِ وزَوائِدِ الفَوائِدِ...»[1].

المطلب الثاني

جهود العلماء في خدمة كتاب «نزهة النظر» لابن حجر

نَالَ كتابُ « نزهة النظر» لابن حجر اهتمامًا كبيرًا بين العلماء وطلاب العلم في حياته وبعد مماته، واعتنوا به؛ لاستيعابه وشموله للمهم من أنواع العلوم الحديث.

وقد مدح «النخبة» وتوضيحها «النزهة» كثيرٌ من العلماء، حيث لقي هذا الكتاب قبولاً كثيرًا، وانتشر انتشارًا واسعًا، وتعددت طبعاته، وكثرت شروحه، وحواشيه، وناظموه، ومحققوه.

ذكر الشيخ علي بن حسن الحلبي-حفظه الله-في مقدمة تحقيقه لكتاب «نزهة النظر» لابن حجر الذي سماه «النكت على نزهة النظر...» أربعة وأربعين مؤَلَّفًا للعلماء حول متن «نخبة الفكر»، وشرحه «نزهة النظر» [2].

وبلغ مجموع ما وقف الدكتور المرتضى زين أحمد-حفظه الله- مُحقِّق «اليواقيت والدرر» للمُناوي، ستة وستين مؤلَّفًا[3].

وأما الدكتور شادي بن محمد بن سالم النعمان-حفظه الله-في مقدمة تحقيقه على «قضاء الوطر شرح نزهة النظر» ذَكَرَ أكثر من مائة عمل على «النخبة» و«النزهة».

لكن الذي يهمّنا هنا ذِكْر أهم طبعات متن «النزهة» ، ثم أهم شروحها وحواشيها وناظمها؛ ما دام أن عملنا في هذا التحقيق ينحصر بكتاب «نزهة النظر».

أوّلاً: طبعات «نزهة النظر... »[4]:

من الطبعات السابقة والمعاصرة لمتن «النزهة» ما يلي:

١-طبعة نزهة النظر.. لمكتبة الجمارلي- الهند، سنة (١٢٧٢هـ)، ولعل هذه الطبعة هي أقدم الطبعات على «النزهة»[5].

٢-طبعة نزهة النظر...لمكتبة الخانجي - القاهرة سنة (١٣٠٩هـ).

٣-طبعة نزهة النظر....لمكتبة مصطفى البابي الحلبي- القاهرة سنة (١٣٥٢هـ).

٤-طبعة نزهة النظر...للمكتبة التجارية الكبرى - القاهرة سنة (١٣٥٢هـ) و(١٣٦٨هـ).

---

(١) نزهة النظر(ص/٣٥).

(٢) (ص/١٥-٢٦).

(٣) ينظر مقدمة تحقيقه لـ«اليواقيت والدرر»(١/٣٤-٤٦).

(٤) ينظر للفائدة: مقدمة «النكت على النزهة» للشيخ علي الحلبي(ص/٢١)، ومقدمة د/عبد الله ضيف الله الرحيلي على«نزهة النظر»(ص/١٣-١٤)، ومقدمة تركي بن مسْفِر بن هَادِي العَبْدِينِي على«النزهة»(ص/٩).

(٥) النكت على النزهة للشيخ علي الحلبي(ص/٢١).

٥-طبعة نزهة النظر...لدار مصر للطباعة، الطبعة الثانية سنة (١٣٩٥هـ).

٦-طبعة نزهة النظر...بتعليق وتحقيق إسحاق عزوز، مكتبة التوعية الإسلامية - القاهرة سنة (١٤٠١هـ).

٧- طبعة نزهة النظر... بتعليق وشرح صلاح محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى سنة (١٤٠٩هـ).

٨-طبعة نزهة النظر... بتعليق الدكتور نور الدين عتر، دار الخير-بيروت، الطبعة الثانية سنة (١٤١٤هـ).

٨-طبعة نزهة النظر... بتحقيق عبد الكريم الفضلي، الدار الثقافية - القاهرة، الطبعة الأولى سنة (١٤١٨هـ).

٩-النكت على نزهة النظر...للشيخ علي بن حسن الحلبي، دار ابن الجوزي-السعودية، الطبعة الخامسة سنة (١٤٢١هـ).

١٠-طبعة نزهة النظر... بتحقيق حمدي الدّمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز -مكة المكرمة، الطبعة الأولى سنة (١٤٢١هـ).

١١-طبعة نزهة النظر...بتحقيق وتعليق الدكتور عبد الله بن ضيف الله الرّحيلي، مطبعة سفير- الرياض، الطبعة الأولى سنة (١٤٢٢هـ).

١٢-طبعة نزهة النظر... بتحقيق وتعليق تركي بن مسفر العَبْدِيني، اليمن، الطبعة الأولى سنة (١٤٣٢هـ).

١٣-طبعة «نزهة النظر» بعناية عز الدين ضُلّي، مؤسسة الرسالة-بيروت، الطبعة الأولى سنة (١٤٣٣هـ).

١٤-طبعة «النزهة» بتحقيق د/عبد السميع الأنيس وعصام فارس، دار عصماء-عمان، الطبعة الأولى سنة (١٤١٩هـ).

١٥-طبعة «النزهة» بتحقيق عمرو عبد المنعم، مكتبة ابن تيمية-القاهرة، الطبعة الأولى سنة (١٤١٥هـ).

١٦-طبعة «النزهة» بتحقيق مصطفى أبي سليمان الندوي، مكتبة الإيمان-المنصورة، دون سنة الطبع.

وقد بذل كل محقق جهده لإخراج كتاب «النزهة» في أحسن صورة مرضية، فجزى الله الجميع خير الجزاء وأوفاه.

ثانيًا: أهم شروح «النزهة»:

١-نتيجة النظر في نخبة الفكر: لكمال الدين محمد بن محمد بن حسن الشُمُنِّي، (ت:٨٢١هـ) وهو شرح لها. مطبوع بعناية مراد بن خليفة سَعيدي، مكتبة دار المنهاج-الرياض، الطبعة الأولى (١٤٣١هـ).

٢-شرح نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: لأحمد بن نصر الله الكجراتي (ت:٩٩٨هـ) مطبوع[١].

٣-مصطلحات أهل الأثر :لعلي القارئ(ت١٠١٤) [٢].

٤-اليواقيت والدرر....لعبد الرؤوف المناوي(ت ١٠٣١هـ)، بتحقيق: الدكتور المرتضى الزين أحمد، مكتبة الرشد-الرياض، الطبعة الخامسة (١٤٢١هـ).

٥- قضاء الوطر من نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر:لإبراهيم ابن إبراهيم بن حسن اللقاني(ت ١٠٤١هـ)، دراسة وتحقيق : شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الدار الأثرية-عمان، الطبعة الأولى (١٤٣١هـ).

٦-إمعان النظر شرح شرح نخبة الفكر :لمحمد أكرم السندي[٣]، وحققه أبو سعيد غلام مصطفى القاسمي، أكاديمية الشاه ولي الله بحيدر آباد، السند - باكستان، بدون تاريخ.

٧-بهجة النظر على شرح نخبة الفكر : لأبي الحسن محمد صادق السندي(ت ١١٣٨هـ) تحقيق د/ فرست عبد الله يحيى الدوسكي، مكتبة نزار مصطفى الباز-السعودية، الطبعة الأولى (١٤٣٤هـ).

٨-مُبتدأ الخبر في مبادئ علم الأثر: لِمحمد سعيد عبد الغفّار (ت ١٣٢٩هـ)[٤].

٩-منتهى الرغبة في حل ألفاظ النخبة: لمحمد بن عبد الله الخرشي المالكي (ت١١٠١هـ)[٥].

ثالثًا: أهم الحواشي على «النزهة»:

١- حاشية إبراهيم بن سليمان بن إبراهيم الكردي الكيلاني الشهير بالحلبي، (ت١١٠١هـ)[٦].

---

(١) ذكرتْهُ الباحثة سُهيلة الحريري في مقدمة تحقيقها لبهجة النظر (٢٨٧/١)،ولم أقف عليه.

(٢) النكت على النزهة للشيخ علي الحلبي(ص/٢٤)،وذكر أنه مطبوع.

(٣) على غلاف الكتاب الذي حققه أبو سعيد القاسمي لم يذكر تاريخ ولادته ولا وفاته، إلا أنه من أعلام القرن الحادي عشر الهجري.

(٤) فهرس مخطوطات الكتب الأزهرية (٣٥٤/١).

(٥) فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية(٣٠٦/١).

(٦) وهذه الحاشية منها ست نسخ في دار الكتب المصرية وحدها، وذكر أصحاب «الفهرس الشامل» (١٨) مع بيان مواضعها.

٢-حاشية إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط برهان الدين البقاعي الشافعي، (ت ٨٨٥هـ) وهو من تلاميذ الحافظ ابن حجر [١].

٣- حاشية الكمال بن أبي شريف(ت ٩٠٦هـ)، تحقيق د/ ناصر الناصر، دار الوطن- الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ).

٤-منح النُّغبة على شرح النخبة: لرضي الدين بن الحنبلي(ت٩٧١هـ) -كتابنا هذا الذي نحققه-.

٥-حاشية علي بن محمد بن عبد الرحمن الأجهوري(ت١٠٦٦هـ) [٢].

٦-حاشية قاسم بن قطلوبغا بن عبد الله المصري(ت٨٧٩هـ) «القول المبتكر على شرح نخبة الفكر» وحققه الدكتور إبراهيم الناصر، دار الوطن-الرياض، الطبعة الأولى(١٤٢٠هـ).

تُعدُّ من أهم الحواشي المؤلفة عليه؛ لما احتوته من تعليقات للحافظ ابن حجر على ما كتبه فيها، لذا أكثر من جاء بعده من شراح «النزهة» من النقل عنها، كما فعل علي القاري والمناوي واللقاني في شروحهم.

٧-حاشية أحمد محمود الطريزوني(ت١٢٠٠هـ) [٣].

٨-حاشية على شرح النخبة، لأبي الحسن محمد بن عبد الهادي السندي(ت١١٣٨هـ) [٤].

٩-حاشية على شرح نخبة الفكر، لمحمد بن علي بن محمد بن علان البكري (ت١٠٥٧هـ)[٥].

رابعًا: وممن نظم «النزهة»:

١- نظم نخبة الفكر لكمال الدين محمد بن محمد الشُّمنّي (ت:٨٢١هـ)، وشرحه ابنه تقي الدين(ت٨٦٨هـ) في كتاب سماه: "العالي الرتبة في شرح نظم النخبة" وحققه هارون بن عبد

---

(١) نسبها إليه اللقاني في «قضاء الوطر»، وأكثر من النقل عنها، وهو مفقود.

(٢) لها نسخ خطية في دار الكتب المصرية برقم (١٦١)،ونسخة أخرى برقم (١٥٧)، ونسخة في المكتبة الأزهرية برقم (١٣٦٥)، ونسخة في الخزانة العامة بالرباط برقم (١٧٥٨د).

(٣) هدية العارفين(٣٤٥/٢).

(٤) فهرس الفهارس(١٤٨/١).

(٥) هدية العارفين(٢٨٣/٢).

الرحمن الجزائري، دار ابن حزم-بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ).

٢-نظم شهاب الدين أحمد بن محمد الطوفي (ت:٨٩٣هـ) [(١)].

٣-نظم النخبة لبرهان الدين محمد بن إبراهيم المقدسي(ت ٩٠٠هـ) [(٢)].

٤-نظم النخبة لأحمد بن صدقة الصيرفي(ت ٩٠٥هـ) [(٣)].

٥-قصب السكر نظم نخبة الفكر : محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت١١٨٢هـ)، مطبوع ومتداول بعدة طبعات.

٦-عقد الدرر في نظم نخبة الفكر: لأبي حامد سيدي العربي ابن أبي المحاسن (ت١٠٥٢هـ)[(٤)].

خامسًا: أهم المختصرات على «النزهة»:

١-مختصر علوم الحديث، لمحمد بن إبراهيم بن علي الصنعاني، المعروف بابن الوزير (ت٨٤٠هـ) [(٥)].

٢-قفو الأثر في صفو علوم الأثر، لرضي الدين ابن الحنبلي(ت ٩٧١هـ) مطبوع بعناية عبد الفتاح أبي غدة، دار البشائر-بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٨هـ).

٣-بلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب، لمحمد مرتضى الزبيدي(ت١٢٠٥هـ)، مطبوع بعناية عبد الفتاح أبي غدة، دار البشائر-بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.

سادسًا: أهم الشروح على مختصرات «النزهة»:

١-عقد الدرر شرح مختصر نخبة الفكر، لأبي المعالي محمود شكري الألوسي (ت١٣٤٢هـ)،حققه إسلام بن محمود درباله، مكتبة الرشد-الرياض،الطبعة الأولى(١٤٢٠هـ).

---

(١) الضوء اللامع (١٢١/٢).

(٢) كشف الظنون(١٩٣٧/٢).

(٣) الضوء اللامع(٣١٧)، وكشف الظنون(١٩٣٦/٢).

(٤) كشف الظنون(١٩٣٧/٢)، وهدية العارفين(٤٧٥/٢).

(٥) فهرس مخطوطات المسجد النبوي الشريف(ص/٢٠٠) دار إحياء التراث، بغداد (١٩٨٨هـ).

٢-قلائد الدرر على نتيجة النظر في علم الأثر، لمحمد همات زاده(ت١١٧٥هـ)[١].

٣-خلاصة الفكر في شرح المختصر في مصطلح أهل الأثر، للشنشوري[٢].

---

(١) منه نسخة خطية في دار الكتب المصرية، كما في فهرستها(٣١٢/١).

(٢) منه نسخة خطية في دار الكتب المصرية، كما في فهرستها(٢١٩/١)، وانظر أيضًا: مقدمة المحقق لعقد الدرر للألوسي(ص/١٥).

المبحث الثالث

منهج ابن حجر في «النزهة»، والعلوم الحديثيّة التي زادها فيها

بيّن الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه «النزهة» المنهج الذي سار عليه في تأليفه مُجْمَلاً، لكن تفصيل ذلك لا يُدرك إلا بعد شيء من التدبر والتتبع الدقيق. ويمكن القول بأن من منهجه الآتي ذكره:

١-الاستنباط الدقيق لمذاهب أئمة الحديث وقواعدهم المنقولة في مسائل علوم الحديث، والاقتصار على الأقوال الراجحة، أحيانًا والمرجوحة مع مناقشتها [(١)].

ومن ذلك مناقشته من زعم أن شرط الصحيح أن لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين[(٢)].

أو كمناقشته مسألة العدد في التواتر: «..فلا معنى لتعيين العدد على الصحيح. ومنهم من عيّنه في الأربعة...» [(٣)].

٢-ضبط التعاريف التي يذكرها، ومنهجه في ذلك كالآتي:

أ- تعريف بعض المصطلحات الحديثية لغة، كقوله في الآحاد: «وخبر الواحد في اللغة: ما يرويه شخص واحد..» [(٤)]، وكذا تعريفه للمعلّل لغة[(٥)].

ب- الاهتمام بشرح مُفْرَدات التعاريف، كقوله في المتواتر: «والمراد بالاستواء: أن لا تنقص الكثرة المذكورة من ابتدائه إلى انتهائه..» [(٦)]، وكذا قوله: «والمراد بقولنا: «أن يَرِد باثنين» أن لا يرد أقل منهما»[(٧)].

الاهتمام بتحرير مفردات التعاريف حتى يتبيّن المفهوم المعتمد من المفهوم غير المعتمد، كقوله في المتواتر: «وهذا هو المعتمد أن خبر التواتر يفيد العلم الضروري»، وغرضه في ذلك أن يقرر الفرق بينهما: «ولاح بهذا التقرير الفرق بين العلم الضروري والعلم النظري»[(٨)].

ت- ذكر الأدلة على ما يقرر في التعريف وبيان شروطه، كقوله: «ومن أحسن ما يقرّر به كون المتواتر موجودًا: وُجود كثرة الأحاديث...» [(٩)].

---

(١) انظر: مقدمة«اليواقيت والدرر» للمحقق(١/٣٠).

(٢) انظر:نزهة النظر(ص/٥١) مبحث العزيز.

(٣) النزهة(ص/٣٧).

(٤) النزهة(ص/٥٥).

(٥) النزهة(ص/٧٠).

(٦) النزهة(ص/٣٨).

(٧) النزهة(ص/٤٠)

(٨) النزهة(ص/٤٢).

(٩) النزهة(ص/٤٨).

ث- التنبيه أثناء ذكر التعاريف ما يدخل في علم الحديث وما لا يدخل فيه، كقوله في المشهور والمستفيض: «ومنهم من غاير على كيفية أخرى وليس من مباحث هذا الفنّ»[١].

ج- الاهتمام بشرح التعريف من أجل البيان هل لشروطه علاقة للصحة أم لا؟ كقوله في «العزيز»: «وليس شرطًا للصحيح خلافًا لمن زعمه...» [٢].

د-إعادة تنسيق بعض تعاريف الأئمة السابقين بزيادة كلمة ليكون أكثر دقّةً وتحديدًا، مثل تعريفه الحديث الصحيح: «بنقل عدل، تام الضبط، متصل السند، غير معلل ولا شاذّ»[٣]، فزاد كلمة «التام» على الضبط ليتبين الصحيح لذاته من غيره.

و-يكتفي في الغالب بذكر تعريف معتمد في أنواع الحديث، كقوله عن الشاذ: «وعُرف من هذا التقرير أن الشاذ ما رواه المقبول مخالفًا لمن هو أولى منه، وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذّ بحسب الاصطلاح»[٤].

٣-نبّه على نكت علمية قلّ من نبّه عليها، فمن ذلك قوله: «ومن ثَمَّ أَطلق غير واحدٍ ممن لم يلاحِظ مواقعَ استعمالهم على كثير من المحدثين أنهم لا يغايرون بين المرسل والمنقطع، وليس كذلك؛ لِما حرّرناه، وقلَّ مَنْ نَبَّه على النُّكتة في ذلك، والله أعلم»[٥].

وقوله أيضًا: «وكذا لا يُقبل خبر من أبهم بلفظ التعديل...لأنه قد يكون ثقة عنده ومجروحًا عند غيره، وهذا على الأصح في المسألة ولهذه النكتة لم يقبل المرسل»[٦].

٤-تهذيب جهود الأئمة السابقين، والتنبيه على مواضع الزيادة فيها [٧].

وقال في حديثه عن المدرج: «وقد صنّف الخطيب في المدرج كتابًا، ولخّصتُه وزدتُ عليه قدر ما ذكر مرّتين»[٨].

وقال في حديثه عن المصنفات والتراجم: «ورجال الستة: الصحيحين، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، لعبد الغني المقدسي في كتابه: «الكمال»، ثم هذّبه المزّي في «تهذيب الكمال»، وقد لخّصتُه، وزدتُ عليه أشياء كثيرة، وسمّيتُه: «تهذيب التهذيب» وجاء مع ما اشتمل

---

(١) النزهة(ص/٤٩).

(٢) النزهة(ص/٥٠).

(٣) النزهة(ص/٦٧).

(٤) النزهة(ص/٨٥).

(٥) نزهة النظر(ص/٦٧)، وانظر: مقدمة المحقق لـ«اليواقيت والدرر»(١/٣٠).

(٦) النزهة(ص/١٢٥).

(٧) انظر أيضًا: مقدمة«اليواقيت والدرر» للمحقق(١/٢٩).

(٨) النزهة(ص/١١٦).

عليه من الزيادات قدر ثلث الأصل»[١].

وقال في حديثه عن مشتبه النسبة: «وقد يسّر الله تعالى بتوضيحه في كتاب سمّيتُه «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه»، وهو مجلد واحد، فضبطته بالحروف على الطريقة المرضية، وزدتُ عليه شيئًا كثيرًا مما أهمله، أو لم يقف عليه، ولله الحمد»[٢].

٥-تقدير جهود الأئمة السابقين في علم الحديث، مع التنبيه على المواضع التي يؤاخذون عليها من حيث منهج التصنيف.

فمن ذلك قوله:

- «القاضي أبو محمد الرامهرمزي في كتابه «المحدّث الفاصل»، لكنه لم يستَوْعِب.

-والحاكم أبو عبد الله النيسابوري، لكنه لم يُهَذِّب ولم يُرَتِّب.

-وأبو نُعيم الأصبهاني، فعمِل على كتابه مستخرجًا، وأبقى أشياء للمُتَعقِّب.

-وعن ابن الصلاح: فجمع لما ولي تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية كتابه المشهور، فهذّب فنونه، وأملاه شيئًا بعد شيء، فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المتناسب...» [٣].

٦-أثنى على بعض العلماء من أئمة النقاد[٤]، كقوله في الذهبي: « من أهل استقراء التام في نقد الرجال»[٥].

٧-قد يُسمّي نوعًا ولا يُعرّفه[٦]، فمن ذلك قوله: «من المهم أيضًا معرفة الأسماء المفردة، وقد صنف فيها الحافظ أبو بكر البرديجي»[٧].

٨-يهتم بذكر الأمثلة في بعض أنواع الحديث.

٩-أحيانًا يطيل الكلام في شرح بعض أنواع الحديث، لكن في آخره يلخّصه بقوله: «ومحصّل الكلام » أو « محصل الأنواع»، أو «محصل الجواب»[٨]. كقوله عن القرائن التي تفيد العلم بصدق الحديث عند الأئمة: « ومحصّل الأنواع الثلاثة التي ذكرناها أن:

الأول: يختص بالصحيحين.

---

(١) النزهة(ص/١٨٥).

(٢) النزهة(ص/١٦٥).

(٣) نزهة النظر(ص/٣٢-٣٤).

(٤) وانظر: مقدمة«اليواقيت والدرر» للمحقق(١/٣٠).

(٥) النزهة(ص/٢٥٧).

(٦) وانظر: مقدمة«اليواقيت والدرر» للمحقق(١/٣٠).

(٧) النزهة(ص/١٨٦).

(٨) النزهة(ص/٧٩)

والثاني: بما له طرق متعددة...»الخ[1].

وأحيانًا يتكلم كلامًا مختصرًا في سطر أو أقل من ذلك، والأمثلة على ذلك كثيرة، لا سيما في أواخر الكتاب.

١٠–أحيانًا يقدّم ذكر الأمثلة في نوع معين قبل شرحه ليبين مفهومه تطبيقيًّا، كما فعل في الفرد المطلق[2].

١١–يهتم ببيان أوجه بعض المصطلحات الحديثية حيث الاستعمال نظريًّا وتطبيقيًّا، أو العموم والخصوص؛ كقوله عن المنقطع والمرسل: «فأكثر المحدثين على التغاير عند إطلاق الاسم، وأما عند استعمال الفعل المشتق فيستعملون الإرسال فقط، فيقولون أرسله فلان سواء كان ذلك مرسلاً أم منقطعًا»[3].

وكقوله عن الشاذ والمنكر: «وعُرف بهذا التقرير أن بين الشاذ والمنكر عمومًا وخصوصًا من وجه»...الخ[4]. وانظر أيضًا قوله في المعلق والمعضل.

١٢–يهتم بذكر من صنف من الأئمة في بعض أنواع الحديث، كقوله في مختلف الحديث: «وقد صنّف في هذا النوع الشافعي كتاب «اختلاف الحديث...»[5].

١٣–أحيانًا يكتفي بنقل رأي الجمهور حول المسائل ويأخذ به، مثل قوله في «المعلق»: «والجمهور: لا يقبل حتى يُسمّى»[6].

ويعبّر عن رأي الجمهور إما بلفظ «الجمهور» كما سبق، أو بقوله: «الأكثرون»، أو «الأكثر» ويريد بذلك الجمهور. مثل قوله في «اختصار الحديث»: «فالأكثرون على جوازه، بشرط أن يكون الذي يختصره عالمًا...»الخ[7]، وكقوله في «الرواية بالمعنى»: «فالخلاف فيها شهير، والأكثر على الجواز،...»[8].

وأحيانًا يذكر من خالف الجمهور من الأئمة، إما لبيان ضعف تلك الآراء، وأن الراجح هو رأي الجمهور كما فعل في حكم المرسل[9]، أو أن رأي الجمهور مرجوح، فيرجح هو ما تبين له، كما

---

(١) النزهة (ص/٦٤).

(٢) انظر: النزهة (ص/٦٥).

(٣) النزهة(ص/٦٦).

(٤) النزهة(ص/٨٧).

(٥) النزهة(ص/٩٤).

(٦) النزهة(ص/٩٩).

(٧) النزهة(ص/١١٩).

(٨) النزهة(ص/١١٩).

(٩) النزهة(ص/١٠١).

فعل في حكم البدعة المكفرة حيث إن الجمهور لا يقبلها مطلقًا، ويبيّن ابن حجر أن التحقيق الذي توصل إليه هو أنه لا يكفّر كل مكفّر ببدعة؛ لأن كل طائفة تدّعي أن مخالفيها مبتدعة...الخ[1].

١٤-يهتم بنقل إجماع الأئمة في المسألة، وكذا من شذّ عنهم، مثل قوله في « حكم الموضوع»: «وكل ذلك حرام بإجماع من يُعتدّ به، إلا بعض الكرامية، وبعض المتصوّفة؛ نقل عنهم إباحة الوضع في الترغيب والترهيب، وهو خطأ من فاعله، نشأ عن جهل...» [2]الخ.

١٥-يحرص على بيان الفروق بين أنواع الحديث التي هي من مباحث المتن ومباحث الإسناد، مثل قوله في المقطوع والمنقطع: «فحصلت التفرقة في الاصطلاح بين المقطوع والمنقطع؛ فالمنقطع من مباحث الإسناد، والمقطوع من مباحث المتن، وقد أطلق بعضهم هذا في موضع هذا تجوّزًا عن الاصطلاح»[3].

١٦-إذا أراد أن يذكر فائدة أو نكتة علمية ينبه على ذلك قائلاً: «تنبيه»[4]، أو « فائدة»[5] ونحو ذلك.

١٧-أشار بأنه توقّف في بعض المسائل كما في مبحث الصحابة حيث أورد تنبيهين، الثاني منها فيما يُعرف به الصحابة[6]:

-أو بإخباره عن نفسه بأنه صحابي، إذ كانت دعواه ذلك نظير دعوى من قال: أنا عدل. ويحتاج الأمر إلى التأمل»[7].

١٨-ضبط الأعلام والأنساب التي تحتاج إلى ضبط[8].

١٩-لم يذكر لمسائل كتابه عناوين تدل عليها [9].

---

(١) نزهة النظر(ص/١٢٧).

(٢) النزهة(ص/١١١).

(٣) النزهة(ص/١٤٥).

(٤) انظر :مبحث القيود في تعريف الحديث الصحيح(ص/٧٠).

(٥) انظر : مبحث رده على ابن الصلاح فيما ادعى من عزة وجود المتواتر(ص/٤٧).

(٦) انظر : مقدمة«اليواقيت والدرر» للمحقق(٣١/١).

(٧) النزهة(ص/١٠٥).

(٨) انظر مثلاً: نسب على خلاف ظاهرها(ص/١٨٢)، والأسماء المفردة(ص/١٨٦).

(٩) انظر : مقدمة «اليواقيت والدرر» للمحقق(٣١/١).

العلوم الحديثيّة التي زادها ابن حجر في«النزهة»

لم يكتف ابن حجر -رحمه الله-في «النزهة» بتلخيص المهم من علوم الحديث، دون إضافة أو زيادة على جهود السابقين؛ حيث إنه قد زاد بعض الأنواع على ما ذكره ابن الصلاح -رحمه الله-، وأشار في موضع على ذلك، وهو قوله:

١- «ومعرفة من اتفق اسم شيخه والراوي عنه، وهو نوع لطيف لم يتعرّض له ابن الصلاح»(١).

أما الأنواع التي زادها ولم يصرح ابن حجر بذلك:

٢-من وافقت كنيته اسم أبيه: كأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق المدني(٢).

٣-أو بالعكس من وافق اسمه كنية أبيه: كإسحاق ابن أبي إسحاق السبيعي(٣).

٤-من وافقتْ كُنيتُهُ كنيةَ زوجته: كأبي أيوب الأنصاري، وأُم أيوب، صحابيان مشهوران(٤).

٥-من وافق اسمُ شيخِهِ اسمَ أبيه: كالربيع بن أنس، عن أنس، هكذا يأتي في الروايات فَيُظن أنه يروي عن أبيه(٥).

٦-معرفة مَن اتفق اسمه، واسم أبيه، وجده: كالحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، وقد يَقَعُ أكثرُ من ذلك، وهو مِن فروع المسَلسَل(٦).

٧-معرفة مَن يتفق اسم الراوي واسم شيخه، وشيخ شيخه، فصاعدًا: كعمران عن عمران عن عمران(٧).

٨-معرفة من يتفق الاسمُ واسمُ الأب مع الاسمِ واسمِ الأبِ فصاعدًا: كأبي اليمن الكِنْدي هو

---

(١) نزهة النظر(ص/١٨٣)، ونقله أيضًا السيوطي عنه في«تدريب الراوي» (٩٢٦/٢)، وانظر أيضًا: مقدمة «اليواقيت والدرر»(٣٢/١) للمحقق.

(٢) النزهة(ص/١٨٠)، وقال السيوطي في «تدريب الراوي»(٩٢٠/٢): «ذكرهما شيخ الإسلام في«النخبة». وقال السخاوي في«فتح المغيث»(٢٢٦/٣): «ومما يلتحق بالكنى نوعان أهملهما ابن الصلاح وأتباعه: من وافقت كنيته اسم أبيه كأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق المدني..».

(٣) نزهة النظر(ص/١٨٠)، وتدريب الراوي(٢٩٠/١)، وفتح المغيث(٢٢٦/٣).

(٤) نزهة النظر(ص/١٨١)، وتدريب الراوي(٢٩٠/١) وقال: وهذا النوع ذكره شيخ الإسلام في «النخبة». وقال السخاوي في «فتح المغيث»(٢٢٦/٣): «ذكر فيه أن ابن الصلاح أهمله».

(٥) نزهة النظر(ص/١٨١)، و مقدمة «اليواقيت»(٣٢/١) للمحقق.

(٦) نزهة النظر(ص/١٨٢)، وتدريب الراوي(٩٢٣/٢) وقال: «وهذا النوع ذكره شيخ الإسلام في النخبة». وقال السخاوي في «فتح المغيث»(٦٢/٣) قال: «أفرده شيخنا»، ومقدمة «اليواقيت..» للمحقق(٣٢/١).

(٧) نزهة النظر(ص/١٨٢)، وتدريب الراوي(٩٢٣/٢-٩٢٤) وقال: «وهذا النوع ذكره شيخ الإسلام في النخبة»، وإسبال المطر للصنعاني(ص/٣٨١) وقال: «وهذا معنى ما في «البيت» الذي قال الحافظ :أو يتفق اسم الراوي واسم شيخه وشيخ شيخه فصاعدًا»، ومقدمة «اليواقيت» للمحقق(٣٣/١).

زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن[1].

٩-معرفة سبب الحديث[2].

(١) نزهة النظر(ص/١٨٢)، وتدريب الراوي(٩٢٣/٢) وقال: «وهذا النوع ذكره شيخ الإسلام في النخبة»، وفتح المغيث(٦٣/٣) وقال: «أفرده شيخنا...فاجتمع مما أوردته عدة أنواع لم يذكرها ابن الصلاح ولا أكثر أتباعه».

(٢) نزهة النظر(ص/١٩١)، وإسبال المطر للصنعاني(ص/٣٩٥)وقال: «يقيّد -البيت-معنى قول الحافظ: ومن المهم معرفة سبب الحديث»، وفتح المغيث(٥٥/٣-٥٦) وقال:تتمة مما يتضح به المراد من الخبر معرفة سببه...وقد أفرده شيخنا تبعًا لشيخه البلقيني... ».

الفصل الثاني

رضي الدين ابن الحنبلي ودراسة كتابه «منح النُّغبة »

المبحث الأول: ترجمة رضي الدين ابن الحنبلي.

المبحث الثاني: أهمية الكتاب « منح النُّغبة»، ومزاياه.

المبحث الثالث: الأسباب الباعثة على اختيار المؤلف «نزهة النظر» للشرح والتعليق.

المبحث الرابع: منهج رضي الدين في هذا الكتاب.

المبحث الخامس: مؤاخذاتي على المؤلف رضي الدين ابن الحنبلي.

المبحث الأول

ترجمة رضي الدين ابن الحنبلي(1)

اسمه، وكنيته، ولقبه، ونسبه، ونسبته:

هو رضي الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن يوسف بن عبد الرحمن بن الحسن، المعروف بابن الحنبلي، الحلبي مسكنًا ومولدًا، الربعي قبيلة، التاذِفي نسبًا، الحنفي مذهبًا(2). الشيخ، العلامة، المحقق، المفسّر، المؤرخ، المسند المحدِّث(3).

وقد عُرف بابن الحنبلي نِسبةً إلى مذهب جدِّه عبد الرحمن الذي اشتهر بالمذهب الحنبلي لتوليته قضاء المذهب الحنبلي. وكان المرء يُعرف يومئذ بمذهبه، وظل قضاء الحنابلة محصوراً في أسرته؛ حتى إن عمه يحيى كان آخر قاض بحلب، حين ألغت الدولة العثمانية مناصب القضاة الأربعة، اكتفاء بقاضي الأحناف(4).

مولده وطلبه العلم:

وُلد رضي الدين ابن الحنبلي بحلب عام (٩٠٨هـ) من أسرة علمية مشهورة بالعلم والفضل، ووالده عالم وعمّه عالم، وتثقف على يد أبيه، وأخذ العلم عن مشايخ عصره، وأعلام زمانه، ونهل في مختلف الفنون والعلوم.

شيوخه:

فقد قرأ القرآن على الشيخ أحمد بن الحسين الباكزي، وتفقه على عبد الرحمن بن فخر، وكان أول من أخذ في القراءة على الشيخ الشهاب أحمد الهندي، وقرأ «شرح النخبة في مصطلح الحديث» لابن حجر على شيخه محمد شعبان الدَّيْرُوطي، وأَذِنَ له أن يُقرئه لمن شاء، وأن يروي عنه صحيح البخاري ومسلم. وأخذ عن البرهان العمادي فنونًا عدّة، إلى أن أجاز له جميع رواياته

---

(١) مصادر ترجمته:

شذرات الذهب لابن عماد(٣٦٥/٨)، والأعلام للزركلي(١٩٣/٦)، والكواكب السائرة للغزي(٤٢/٣)، وإعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء لمحمد راغب الطباخ الحلبي(٣٠٢/٥)، وهدية العارفين(٢٤٧/٢)، ومعجم المؤلفين(٢٢٣/٨)، وكشف الظنون لحاجي خليفة(١٨،١٨٤،١٩٣/٩)، وإيضاح المكنون للبغدادي(٤٦،٩٧،٤٢٥/١)، وريحانة الألباء وزهرة الحياة الدنيا للشهاب الخفاجي(١٦٩/١)، وتاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان(٣٠٠/٣)، وفهرس المخطوطات المصورة للطفي عبد البديع(١٠/٢)، ومقدمة أبي غدة على قفو الأثر في صفو علوم الأثر.

(٢) مقدمة در الحبب في تاريخ أعيان حلب للمؤلف(ص/٦).

(٣) الكواكب السائرة(٤٢/٣)، وشذرات الذهب(٣٦٥/٨).

(٤) المصادر السابقة.

مفصّلة بخطه [1].

تلاميذه:

وقد أخذ عنه تلاميذ كثر، منهم:

-أحمد الحَصْكَفِي.

-محمود البيلوني.

-الشمس ابن المنقار.

وقد ترجم أكثر تلامذته في تاريخه «دُرّ الحَبَب في تاريخ أعيان حَلَب»[2].

ثناء العلماء عليه:

قال الشهاب الخفاجي صاحب «ريحانة الألباء»[3] في ترجمة ابن الحنبلي:

«هو في ميدان الفضل وحلب الشهباء سابق وأي سابق، وعصره كان مسك ختامها، وسحر لياليها، وأصيل أيامها، نُوّرت حدائقها بنوادي شمائله، وتحلى معصم جيدها بسوار فضائله، درّس فيها وأفتى...، فهو نسيج وحده، وآثاره في حلل الفضل طراز مذهب..».

وقال محمد راغب الطباخ صاحب «أعلام النبلاء[4]»: «ولعمري إنه لم يوفّه ما يستحقه من الترجمة بالنظر لما تبيّن لي من جلالة فضله وغزارة علمه، وكثرة مؤلفاته، ومنها تستدل على عظيم فضله».

مؤلفاته:

ولابن الحنبلي باع طويل في التأليف، فقد ألّف في كل علم، وكتب في كل فنّ، وشرح وحشّى واختصر، وردّ وناظر، حتى ذكر صاحب «الأعلام»[5] أن جلّ مؤلفاته لم يُطبع. وأورد صاحب «هدية العارفين»[6] كتبه مرتبة حسب حروف الهجائية وهي عدا «در الحبب»:

١-الآثار الرفيعة في مآثر بني ربيعة[7].

---

(١) القاموس الإسلامي لأحمد عطية الله(١٦٨/٢)، وإعلام النبلاء... لمحمد راغب الطباخ(٦٠/٦).

(٢) شذرات الذهب(٣٦٥/٨).

(٣) (١٦٩/١).

(٤) (٥٩/٦).

(٥) أي الزركلي(١٩٣/٦).

(٦) (٢٤٨/٢).

(٧) انظر :كشف الظنون(٩/١).

٢-إحكام الإشعار بأحكام الأشعار [(١)].

٣-إخبار المستفيد بأخبار خالد بن الوليد [(٢)].

٤-إغاثة العارض في تصحيح واقعات الفرائض [(٣)].

٥-أنموذج العلوم لذوي البصائر والفهوم [(٤)].

٦-أنوار الحلك على شرح المنار لابن الملك-في الأصول [(٥)].

٧-بحر العوام فيما أصاب به العوام [(٦)].

٨-تأهيل من خطب في ترتيب الصحابة في الخطب [(٧)].

٩-تُحفة الأفاضل في صناعة الفاضل-في الإنشاء.

١٠-تذكرة من نسي في الوسط الهندسي [(٨)].

١١-تروية الظامي في تبرئة الجامي[(٩)]-وهي رسالة في الرد على روح الله القزويني في تشنيعه على الجامي[(١٠)].

١٢-التعريف على تغليظ التطريف للغزي [(١١)].

١٣-تعليقة على تفسير البيضاوي [(١٢)].

١٤-تلميظ الشهد لأهل الحل والعقد، وهو شرح على واحد وعشرين بيتًا كان نظمها على لسان شيخه عبد اللطيف الجامي الخراساني [(١٣)].

١٥-الجواري المنشآت في الجواري المنشآت [(١٤)].

---

(١) المصدر السابق(١/١٨).

(٢) إيضاح المكنون(١/٤٦).

(٣) المصدر السابق(١/٩٧).

(٤) كشف الظنون(١/١٨٤).

(٥) المصدر السابق(١/١٩٤).

(٦) الأعلام للزركلي(٦/١٩٣)، وقد حققه عز الدين التنوخي، ونشره المجمع العلمي في دمشق.

(٧) إيضاح المكنون(١/٢٤١)

(٨) كشف الظنون(١/٣٩١)، والأعلام(٦/١٩٣).

(٩) كشف الظنون(١/٤٠٢).

(١٠) هو عبد الرحمن الجامي(ت ٨٩٨هـ)، وترجمه ابن الحنبلي في«در الحبب» رقم(٤٤٢).

(١١) كشف الظنون(٢/١١٣٩).

(١٢) المصدر السابق(١/١٩٣).

(١٣) كشف الظنون(١/٤٨٢).

(١٤) هدية العارفين(٢/٢٤٨).

١٦-حاشية على وقاية الرواية في مسائل الهداية[١].

١٧-حدائق أحداق الأزهار في كشف حقائق الأندلسية-في العروض[٢].

١٨-حور الخيام وعذراء ذوي الهيام في رؤية خير الأنام في المنام[٣].

١٩-الدرر الساطعة في الأدوية القاطعة-في الطب[٤].

٢٠-ذخيرة الممات في القول بتلقين من مات[٥].

٢١-ربط الشوارد في حل الشواهد-في النحو[٦].

٢٢-رفع الحجاب عن قواعد الحساب[٧].

٢٣-الروائح العودية في المدائح السعودية[٨].

٢٤-روضة الأرواح على السراجية- في الفرائض[٩].

٢٥-الزبد والضرب في تاريخ حلب[١٠].

٢٦-ذبالة السراح على رسالة السراج-في الفرائض[١١].

٢٧-سهل الألحاظ في وهم الألفاظ[١٢].

٢٨-سوابغ النوابغ-شرح نوابغ الكلم للزمخشري[١٣].

٣٠-سرح المقلتين في أحكام القُلّتين[١٤].

٣١-الشراب النيلي في ولاية الجيلي. رسالة ألفها في الرد على الشيخ أويس بن علي القرماني

---

(١) كشف الظنون(٢/٢٠٢٢).

(٢) المصدر السابق(١/٦٣٣).

(٣) كشف الظنون(١/٦٩٤).

(٤) القاموس الإسلامي(٢/١٦٨)، وتاريخ آداب العربية(٣/٣١٦)، وإيضاح المكنون(١/٤٦٦).

(٥) كشف الظنون(١/٨٢٤).

(٦) المصدر السابق(١/٨٣٢).

(٧) المصدر السابق(١/٩١٠)، وهدية العارفين(٢/٢٤٨).

(٨) هدية العارفين(٢/٢٤٨).

(٩) القاموس الإسلامي(٢/١٦٨).

(١٠) كشف الظنون(٢/٢٤٩)، وتاريخ آداب اللغة العربية(٣/٣١٦).

(١١) المصدر السابق(٢/١٢٤٨)، وهدية العارفين(٢/٢٤٨).

(١٢) هدية العارفين(٢/٢٤٠).

(١٣) الأعلام(٦/١٩٣).

(١٤) كشف الظنون(٢/١٠٤٣).

الذي ادّعى بأن المهدي سيظهر، وأن ذلك سيحدث عن قريب، أو على رأس التسع مئة، وأن الشيخ عبد القادر الكيلاني لم يكن وليًّا، وإنما كان رجلاً صالحًا [1].

٣٢-شرح حِكم ابن عطاء الاسكندري [2].

٣٣-شرح اللباب- وهو شرح على لباب العقد في الفقه الشافعية [3].

٣٤-شقائق الإكَم بدقات الحِكَم [4].

٣٥-ظل العريش في منع حلّ النبج والحشيش [5].

٣٦-عدة الحاسب وعمدة المحاسب [6].

٣٧-العرف الوردي في نصرة الشيخ الهندي-رسالة ألفها في الرد على عبد اللطيف المشهدي في رده على الشيخ شهاب الدين أحمد الهندي [7].

٣٩-الفتح الجلي على شرح المصباح لسيدي علي [8].

٤٠-الفرع الأثيث في علم الحديث [9].

٤١-الفوائد السرية في شرح المقدمة الجزرية-في علم التجويد [10].

٤٢-قفو الأثر في صفو علوم الأثر [11].

٤٣-القول القاصم للقاسي القاسم [12].

٤٤-كحل العيون النجل في حل مسألة الكحل[13].

---

(١) كشف الظنون(١٠٣١/٢).

(٢) المصدر السابق(٦٧٦/١)، وهدية العارفين(٢٤٨/٢)

(٣) هدية العارفين(٢٤٨/٢).

(٤) الأعلام(١٩٣/٦).

(٥) كشف الظنون(٨٥١/١)، وهدية العارفين(٢٤٨/٢).

(٦) كشف الظنون(١١٢٩/٢).

(٧) كشف الظنون(١٣٢/٢).

(٨) كشف الطنون(١٧٠٩/٢).

(٩) مطبوع بتحقيق نبيل إصلاح عبد المجيد، مكتبة ابن عباس-القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م، وهو شرح على كتابه «قفو الأثر».

(١٠) كشف الظنون(١٧٩٩/٢)، وهدية العارفين(٢٤٨/٢).

(١١) مطبوع بتحقيق عبد الفتاح أبي غدة.

(١٢) إيضاح المكنون(٢٥٠/٢).

(١٣) كشف الظنون(١٤٧٤/٢).

٤٥-الكنز المظهر في استخراج المضمر [١].

٤٦-مخايل الملاحة في مسائل الفلاحة [٢].

٤٧-مرتع الظبا ومربع ذوي الصبا [٣].

٤٨-مستوجبة التشريف بتوضيح شرح التصريف [٤].

٤٩-مصابيح الدجى في حرف الرجا-رسالة في تحقيق كلمة «لعل»[٥].

٥٠-مغني الحبيب عن مغني اللبيب-في النحو [٦].

٥١-منح النُّغبة على شرح النخبة-مصطلح الحديث [٧].

٥٢-موارد الصفا وموائد الشفا [٨].

٥٣-المنثور العودي على النظام المسعودي [٩].

٥٤-نجوم المريد ورجوم المريد-رسالة ألفها في بيان قسمي الصوفية: الصالحة والطالحة، والرد على الثانية [١٠].

وفاته:

توفي رضي الدين ابن الحنبلي يوم الأربعاء في ثالث عشر جمادى الأولى، سنة إحدى وسبعين وتسع مئة (٩٧١هـ)، ودفن بمقابر الصالحين-بحلب [١١].

---

(١) المصدر السابق(١٥١٩/٢).

(٢) إيضاح المكنون(٤٤٦/٢)، والأعلام(١٩٣/٦).

(٣) كشف الظنون(١٦٥٣/٢).

(٤) هدية العارفين(٢٤٨/٢).

(٥) كشف الظنون(١٧٠٥/٢).

(٦) كشف الظنون(١٧٥٤/٢).

(٧) ذكره رضي الدين في مقدمة كتابه «قفو الأثر».

(٨) كشف الظنون(١٠٥٤/٢).

(٩) كشف الظنون(١٩١٩/٢).

(١٠) كشف الظنون(١٩٣٣/٢).

(١١) ريحانة الألباء(١٦٩/١).

المبحث الثاني

أهمية الكتاب « منح النُّغبة» ومزاياه

إن حاشية رضي الدين ابن الحنبلي على «نزهة النظر» اشتمل على أهم مسائل علم مصطلح الحديث وآراء المحدّثين والأصوليّين فيه، حيث إنه اهتم كثيرًا على إعطاء حق البيان والشرح فيه، محاولاً أن يلخّص وينقل أصح ما قيل في مسائله مما قد تخفى على المبتدئ، وما لا يستغني عنها المنتهي. والذي يعنينا هنا إبراز أهم جوانبه العلمية ومزاياه وسماته الأدبية، التي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

١-مكانة مؤلفه العلمية؛ حيث إنه من العلماء الذين عندهم باع طويل في مختلف العلوم والفنون، وشخصيته العلمية بالتعقيب على كثير من الآراء التي يعرضها تأييدًا، أو مخالفةً، أو تحسينًا، أو ردًّا.

٢-ظهرت أمانته العلمية من خلال حرصه على عزو النقولات إلى أهلها، وهذا ظاهر وكثير في شرحه.

٣-أسلوبه في الغالب سهل، وعباراته واضحة، فجاء شرحه متوسطًا، فلا هو بالطويل المملّ، ولا بالقصير المخلّ.

٤-اشتمال كتابه على أهم آراء المحدثين والأصوليين في المسائل التي يعرضها بالشرح والتعليق، مع الاستنباط والتتبع لمذاهبهم وقواعدهم من أقوالهم المأثورة عنهم.

٥-امتاز بضبط التعاريف التي ذكرها.

٦-امتاز بأدب المناقشة، وعدم التعصب فيما ذهب إليه .

٧-الاهتمام بذكر الفوائد الحديثية، واللغوية، والنحوية، والبلاغية، والتاريخية الموجودة في كلام ابن حجر.

٨-إبراز جوانب تأييده وتوكيده لكلام ابن حجر، أو غيره من العلماء.

٩-يهتم كثيرًا بتعريف العلوم الحديثية -لغةً واصطلاحًا-؛ لا سيما تلك التي لم يعرفها ابن حجر.

١٠-تنوّع مصادره -رحمه الله-، وشمولها فنون عديدة، وما ذلك إلا لتنوع معارفه، وتصنيفه في أكثر من فنٍّ -كما مضى-.

المبحث الثالث

أسباب اختيار المؤلف «نزهة النظر» بالشرح والتعليق

هناك عدة أسباب جعلت رضي الدين ابن الحنلبي يتناول «نزهة النظر» بالشرح والتعليق دون غيره من كتب مصطلح الحديث، وهي:

١–تأثّره بشخصية الحافظ ابن حجر العلمية ورسوخه في علم الحديث؛ حيث إنه من كثرة تبجيله للحافظ ابن حجر في كتابه «صفو الأثر»[(١)] قال: «إلى أن جاء الحافظ الإمام، شيخ الإسلام، ناصر سنة سيد الأنام، المترجم بفيلسوف علل الأخبار وطبيبها، المنعوت لما أنه المُقدَّم بل إمام طائفة أهل الحديث وخطيبها، السابق في معرفة صحيح وسقيم الخبر، قاضي القضاة، شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني الأصل، المصري الشافعي».

٢–تأثره بأسلوب الحافظ ابن حجر في «نخبة الفكر» وشرحه في ذكر علوم الحديث، ومنهجه في الطرح، والشرح، والتلخيص، والاستدراك، والتعقيب...الخ، ويوّضح ذلك قوله: «فلخّص المهمّ من هذا الاصطلاح، مما جمعه في كتابه الحافظ ابن الصلاح، مع فرائد ضُمّت إليه، وفوائد زيدت عليه، في أوراق قليلة، وهي في نفسها جليلة، سماها «نُخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر»، فصارت جديرة إذ صَغُرت حجمًا، وتراءت نجمًا لكل أثري بقول من قال:

والنجم تستصغر الأبصار صورته   والذنب للطرف لا للنجم في الصِّغَر

إلى أن شرحها وضمّن شرحها من طُرَف الفوائد، وزوائد العوائد، كرّة فكرّة، ما لا يُحصى كثرة...

ثم لما رُفِعْتُ إلى الصرح بقراءة هذا الشرح سنة إحدى وأربعين وتسع مئة، على الأستاذ شمس الدين المعروف بابن عَرُوس الديروطي المصري الشافعي، نزيل حلب، كنتُ قد كتبتُ حال قراءتي عليه حواشي سمّيتها: «منح النُّغبة على شرح النخبة» منطوية على فرائد منه استفدتها، محتويةً على زوائد لما وجدتُها استجدتُها...»[(٢)].

٣–وجود مباحث حديثية في «نزهة النظر» رجّح الحافظ فيه خلاف ما عليه أئمة الأحناف، فمن باب تعميم الفائدة وبيان مذهب الأحناف في تلك المسائل قام بالشرح والتعليق عليه. ويوضح هذا قوله في «قفو الأثر»[(٣)]: «لكن كان فيه–النزهة– مسائل خلافية، رجّح فيها خلاف ما عليه أصحابنا الحنفية، فلم يعمّ نفعه الثلثين، كأنه قول بالقُلَّتين، فآثرتُ الآن تبيان ما نحن عليه...».

---

(١) (ص/٤٢).

(٢) قفو الأثر (ص/٤٢–٤٣).

(٣) قفو الأثر(ص/٤٥–٤٦).

٤-وجود بعض المواضع في «النزهة» لم يولها الحافظ ابن حجر حق العناية، ولم يوضّحها حقّ التوضيح، فبقيت مُستصعبة على الأفهام، فرأى رضي الدين ابن الحنبلي أن يتكلم عليها حسب علمه وفهمه، حذْفًا، أو زيادة، أو تحريرًا، وهو ما عبر عنه بقوله: « فأخرجتُ من بين الشرح وحواشيه متنًا متينًا، وقطعتُ من الإخلال بما نحن عليه، والإملال بما لا حاجة إليه، وفصلتُه فصولاً مقرّرة، وضمّنتُه أصولاً محرّرة...» [١]..

٥-رغبته في خدمة شيء من تراث ابن حجر وإحيائه، حيث قال: « هي درر لغواصّها، ودراري لِمُطالِعها، من غير تغيير لبعض النصوص لِمَا أنَّها جواهر وفُصُوص...» [٢].

---

(١) قفو الأثر(ص/٤٦).

(٢) المصدر السابق(ص/٤٦).

المبحث الرابع

منهج رضي الدين ابن الحنبلي في كتابه «منح النُّغبة»

وقد قسّمتُ هذا المبحث إلى خمسة مطالب:

المطلب الأول: منهج رضي الدين الإجمالي من خلال مقدمته في «المنح» وعلاقتها بمقدمة كتابه «قفو الأثر في صفو علوم الأثر».

المطلب الثاني: منهجه في الصنعة الحديثية وإبداعاته.

المطلب الثالث: منهجه في التعقبات.

المطلب الرابع: منهجه في الترجيح.

المطلب الخامس:أهم ترجيحات وآراء رضي الدين ابن الحنبلي في علوم الحديث، ومصادره.

المطلب الأول

منهج رضي الدين الإجمالي من خلال مقدمته في «المَنْح»، وعلاقتها بمقدمة كتابه «قَفْوِ الأثر في صَفْوِ عُلومِ الأثر»

قبل الشروع في بيان منهج رضي الدين الحنبلي الإجمالي،لا بد من التنبيه بأن هناك علاقة وثيقة بين كتابه«منح النغبة» و«قفو الأثر... »، وذلك أن الثاني منهما هو مختصر «المنح»هذا. ومما يدل على ذلك أمران:

الأول: أن رضي الدين ابن الحنبلي في مقدمة كتابه «قفو الأثر... »صرّح بأنه اختصره من«منح النغبة»حيث قال: «ثم لمّا رُفِعْتُ إلى الصرح، بقراءة هذا الشرح سنة إحدى وأربعين وتسعمائة على الأستاذ شمس الدين الدَّيْرُوطِي،كنتُ كتبتُ حال قراءتي عليه حواشي سمّيتُها «مَنْحُ النُّغْبَة على شرح النُّخْبة»منطوية على فرائد منه استفدتُها...إلى أن قال: «فأخرجْتُ من بين حواشيه متناً متيناً، وقطعتُ من الإخلال بما نحنُ عليه و...بما لا حاجة إليه... »إلخ[١].

الثاني: أن الشيخ أبا غدّة محقّق كتاب «قفو الأثر... »ذكر في مقدمته[٢]أنّ رضي الدين الحنبلي لخّصه من «منح النغبة»حيث قال: «وقد لخّص فيه كتاب الحافظ ابن حجر«نُخبة الفكر»وشرح الحافظ له والحواشي التي عليه خير تلخيص... »إلخ.

وقال أيضا في مقدمته[٣]لما تكلّم عن الحواشي التي كُتِبت عن«نزهة النظر»: «وحشّاها على شرح المؤلف الحافظ ابن حجر: الإمام المحدّث المؤرّخ رضي الدين أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي، التاذفي، الحنفي، الشهير بابن الحنبلي...وسمى حاشيته«منح النغبة على شرح النخبة»، ثم لخّصها أحسن تلخيص، ومحّصها أفضل تمحيص بالنظر في شرحها وحواشيها، وحرّرها وسمّاها: «قَفْوُ الأَثَر في صَفْوِ علوم الأثر ».أهـ

فتبيّن من هذا أنه لا بدّ من الجمع بين ما قدّم ابن الحنبلي في مقدمة كتابه «منح النُّغبة» و«قفو الأثر في صفو علوم الأثر» حتى يظهر منهجه الإجمالي، وهو:

---

(١) انظر: قفو الأثر...(ص/٤٤-٤٥).

(٢) المصدر السابق(ص/٥).

(٣)(ص/٢٨).

١-ذَكر أنه قصد في كتابه هذا صرف عنان العناية إلى تحرير ما قصده، حيث قال: «وحَرَّرْتُها بِقدْرِ الطّاقَةِ حَالَ قِراءَتي على الأُستاذِ شمس الدين محمد الدَّيْرُوطِي»، ثم جمع فوائد ما يتعلق بعلم مصطلح الحديث: « وقد ضمّنْتُها فَوائدَ اخْتَرتُها مِن كلامِ القوم»، وثالثًا: زوائد أتى من عنده ومن علماء الحديث « وزوائدَ ابْتَكرْتُها بإِذْنِ مَن لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ ولا نَوْمٌ».

٢-نبّه على أنه لما كان ابن حجر رجّح فيها خلاف ما عليه الحنفية في المسائل الخلافية؛ قام بنقل كل ما وقف عليه من مذهب الحنفية في مسائل علم مصطلح الحديث، إتمامًا للفائدة، وقال: «لكن لما كان فيه مسائل خلافية، رجّح فيها خلاف ما عليه الحنفية، فلم يَعُمّ نفعُهُ الثلثين، كأنه قول بالقُلّتين، فآثرتُ الآن تبيان ما نحن عليه...بقدر ما أمكن، وبحسب ما قدّره القادر ومكّن».

٣-نصّ على تسمية كتابه بـ « مَنْحُ النُّغبة على شرح النُّخْبة» في مقدمة هذا الكتاب وفي مقدمة «قفو الأثر»[١] الذي هو مختصر «المنح» هذا.

٤-نبّه على أنه لم يقتصر على التعرض لمواضع من «النزهة» فقط شرحًا وتعليقًا، بل يتعرض أيضًا على ضبط المتن، وقال: « فأخرجْتُ من بين الشرح وحواشيه متنًا متينًا »[٢].

٥-ذكر أن من منهجه أنه يميل في الشرح إلى الاختصار والابتعاد عن التطويل، وقال: «وقطعتُ من الإخلال بما نحن عليه، والإملال بما لا حاجة إليه»[٣].

٦-أما خاتمة الكتاب: فقد قال فيها الناسخ: « وقد فرغ من تبيض هذه النسخة الميمونة -إن شاء الله تعالى- مؤلفها فقير عفو ربه محمد بن إبراهيم التاذفي الحلبي الحنفي -عفا الله عنه- في سابع شوال سنة إحدى وأربعين وتسع مئة، ختمها الله بخير».

وقد دلّت هذه الخاتمة أن رضي الدين ابن الحنبلي لما ألّف هذا الكتاب كان عمره ثلاثًا وثلاثين سنة، وذلك أنه ولد سنة ثمان وتسع مئة، وتوفي سنة إحدى وسبعين وتسع مئة، ونصّ الناسخ أنه انتهى من تبييض هذا الكتاب سنة إحدى وأربعين وتسع مائة.

---

(١) (ص/٤٥).

(٢) قفو الأثر(ص/٤٦).

(٣) المصدر السابق(ص/٤٦).

المطلب الثاني

منهجه في الصنعة الحديثية وإبداعاته

سلك الإمام رضي الدين ابن الحنبلي -رحمه الله- في كتابه «منح النُّغبة» مسلك الشارح الناقد البصير الشجاع الصريح في آرائه وتعقباته مع الأدب والإجلال والتقدير، وأهم جوانبه العلمية في منهجه هي: أنه في كل كتابه يأخذ طرفًا أو قطعة من كلام ابن حجر في «النزهة» ويقول: «**قوله كذا**» ثم يبدأ بالشرح أو التعليق عليه؛ أي: لا يسوق نص ابن حجر كاملاً ثم يبدأ بشرحه؛ فهذه الطريقة التي سلكها في شرحه هذا هي طريقة الشرح الموضوعي التي تعتمد على التعرض لبعض المواضع من الكتاب المشروح، والتي يرى الشارح أنها تحتاج إلى شرح، أو تعليق، أو تنبيه، أو غير ذلك، دون التعرض لباقي مواضع الكتاب.

وتمثّلت إبداعاته في شرحه بالآتي:

١- إبداعاته في المباحث اللغوية، والنحوية، والبلاغة:

يقصد ابن الحنبلي بالشرح في هذا النوع من إبداعاته بيان أهمية ما يقتبس من كلام ابن حجر من حيث:

أ- تعريفه لغةً، ومن ثَمّ الانتقال إلى بيان المعاني الاصطلاحية والربط بينهما، وهذا كثير جدًّا في شرحه ، مثل شرحه لكلمة «**الحمد**»، و «**البشير**»، و «**الحديث**» وغير ذلك من الأمثلة.

ب- أو ضبط كلماته، مثل قوله عن كتاب الرامهرمزي «**المُحدِّث الفاصل**»: بالصاد المهملة. وكقوله عن حديث «**يُرى أنه كذِب**»: «يرى» مضبوطة بضم الياء بمعنى يظنّ.

ت- أو إعرابه، مثل قوله في «**كافّةً**» حال إما من الناس، والمراد جميعًا...الخ.

ث- أو بيان معاني الحروف مثل شرحه لمعنى «مِنْ» في مبحث[تعريف العزيز] عند الفقرة الخامسة: قوله: «**مِن ذلك**»، قال ابن الحنبلي: «ليست «مِنْ» بيانًا لـ «ما»...وإنما هي تعليلية متعلقة بـ «أورد»...الخ.

ج- أو مناقشته مع الاستدلال عليه مؤيِّدًا أو مخالفًا، مثل قول ابن حجر عن الحسن عند الترمذي لما قال: « **وإنما عرف بنوع خاصّ**»، قال ابن الحنبلي: «لا يخلو من مناقشة؛ لأنه إن أريد التعريف المنطقي؛ فالوجه أن يقال «نوعًا» بالنصب...الخ.

ح- أو بيان أوجه البلاغة في كلامه مثل تفسيره مناسبة عطف «**أشهد**» على «**الحمد لله**»...الخ.

خ- اهتمامه ببيان أوجه الإعراب في الكلمات حسب ضبط نسخ«النزهة» الخطية المتداولة في عصره، مثل قوله في مبحث[تعريف المتواتر من خلال شروطه] بعد الفقرة الثالثة: « وقد وجدتُ في

نسخة معتمدة مقروءة على البرهان البقاعي تلميذ الشارح: نصب «خبرهم» ورفع «إفادة»، ولا محظور...».

وظهر من خلال هذا الأسلوب الذي سلكه تمكُّن ابن الحنبلي من علوم اللغة والبلاغة واضطلاعه فيها.

٢-إبداعاته في الشرح:

كإيراده قول ابن حجر من أجل التنبيه بأنه يُحمل على عدة اعتبارات :

أ- اعتباره من حيث العموم والخصوص.

مثل قوله في مبحث [أقسام الآحاد] في الفقرة الثانية: «وهذه المغايرة باعتبار العموم والخصوص دون التباين».

ب- أو أنه من باب عطف العام على الخاص.

مثل قوله في مبحث[الجهالة وأسبابها]: عند قول ابن حجر « **أو حِرفةٍ**» قال: «كأن الصناعة تقتضي عملاً والحرفة أعم، فإن ثبت هذا؛ كان الحرفة عليها من باب عطف العام على الخاص».

ت- أنّ ما عيّنه في كلامه يُحمل على وجه الكمال وليس على وجه المطلق.

مثل قوله في مبحث[أقسام الآحاد من حيث القبول والرد]: « أراد بالمردود: المردود الكامل وليس المردود المطلق».

ث- بيانه متى بعض المصطلحات عند الأئمة تستعمل على المجاز أو على حقيقتها.

مثل قوله في[المسلسل] : « فإن قيل: حديث مسلسل؛ فهو على المجاز».

ج- بيانه ما يقابل الأخص بالأعم وعكسه.

مثل قوله في مبحث[الطعن في الراوي وأسبابه]في الفقرة الرابعة: «وكثيرًا ما يقابل الأخص بالأعم، فيراد بالأعم ما سواه».

ح- بيانه موضع القيد من المطلق.

مثل قوله في [شروط المتواتر...]عند الفقرة الأخيرة: « قيّد بالصرف؛ لأن للعقل مدخلاً في ثبوت ما ثبت بالحس».

٣-إبداعاته في ذكر الفوائد والنُّكت الحديثيّة:

أ- كإيراده قول الحافظ ابن حجر من أجل التنبيه أنه يصلح دليلاً في علم الحديث وغيره من العلوم مما له ارتباط بالمسألة نفسها، وهذا أعتقد من تمام منهجه العلمي في إيراد المسائل، وغرضه في ذلك زيادة اطمئنان المطالِع لها.

كقوله في مبحث[دفع التعارض بين الحديثين]: «إنما قال: «**ما ظاهره التعارض**»، ولم يقل: «**ما**

فيه التعارض»؛ لعدم تحقق التعارض في الكتاب والسنة...»، ثم بيّن أن الشارع مقدس عن تنزيل دليلين –أي: سواء من القرآن أو السنة– متناقضين في زمان واحد، بل ينزل أحدهما سابقًا، والآخر متأخرًا ناسخًا للأول... الخ.

ب –الاهتمام ببيان دقة الحافظ ابن حجر في التعبير، ويُشير إلى ذلك بقوله: «ومراده كذا»، أو « الظاهر أن المراد كذا»، لا سيما عندما يحتمل قوله أكثر من حُكم؛ فَيريد أن يبيّن دقته في التعبير.

مثل: قوله عند [أقسام الغريب] في نهاية شرح الفقرة الثانية «**أو لا يكون كذلك**» قال: «فهو مفصح كما ترى عن أن الغرابة النسبية كما يكون في الأثناء؛ يكون في الطرف الآخر... ».

ت–إيراد قول ابن حجر من أجل أن يبيّن النكت العلمية، أو اللطائف الحديثية، أو الفوائد اللغوية التي لا يُدركها كل أحد، أو فيها من النوادر العلمية ما ليس في الكتب الحديثية الأخرى؛ فهذا أيضًا من أهم مميزات هذا الشرح الجميل.

مثل قوله في مبحث [الطعن في الراوي] عند قول ابن حجر: «**وكذا من عُرف بالكذب في كلامه**» قال: «لم يقل: «من كذب في كلامه» – على التنكير–؛ لأنه لو ندر منه الكذب لم يُعرف به...».

ث–إيراد قول ابن حجر؛ ليُبيّن طريقته كيف وصل إلى نتيجة مُعَيّنة.

مثل قوله في شروط المتواتر: «ثم لما كان مراده باليقيني: الضروري، ولهذا أخرج فيه النظري، وأبدل من قوله هذا قوله أن خبر المتواتر يفيد العلم الضروري؛ تنبيهًا على تلك الإرادة».

ج–الاهتمام بإعطاء فكرة مهمة عن حصيلة ابن حجر العلمية، ومدى سعة اطلاعه، وتمكُّنه، وكفاءته. فكل ما ذكر ابن الحنبلي في شرحه دليل على ذلك.

ح– الاهتمام بنقل الفوائد والنكت العلمية من الكتب في الفنون المختلفة، كقوله: «وفي «شرح ديباجة المسايرة كذا...»، و في «شرح المفتاح» للتفتازاني كذا، وفي «شرح البديع» كذا»..الخ.

خ–أو كنَقله فوائد علمية أحيانًا عن كتب أهل العلم الموجودة في زمانه، المفقودة في زماننا، أو المخطوطة في شتى العلوم، كـ:كتاب «الجمال في أسماء الرجال»لابن الجزري.

٤–إبداعاته في الاستدلال والاستشهاد:

أ–إيراد قول ابن حجر من أجل التنبيه على أخطاء السابقين من أئمة الحديث في المسألة، أو توضيح الأوهام الواقعة في عباراتهم.

مثال ذلك: ما ذكره في[معرفة من اتفق اسم شيخه والراوي عنه] عن مسلم بن إبراهيم الفراهيدي، فبعضهم قال: الفراديسي، قال ابن الحنبلي: وعلى الفراديسي تصحيح، ويقال فيه: الفراهيدي هكذا نسبه ابن الجزري والبرهان الحلبي».

ب-الاستدلال بكلام ابن حجر مع ذكر مذاهب العلماء الآخرين في المسألة ليُبين ما أجمع الجمهور عليه؛ أو من أجل أن يُبين أنه متّبع لهم دون ما شذّ من الأقوال، وعلى هذا حرص ابن الحنبلي كثيرًا؛ ولذلك لا تجده يتبع الأقوال الشاذة، أو الآراء الغريبة عمومًا.

مثال ذلك: ما جاء في مبحث[مفهوم العلم الضروري] عند قول ابن حجر: «فلو كان نظريًّا لما حصل لهم»، قال: « أي: للعوام، لكنه حصل لهم؛ فلا يكون نظريًّا فيكون ضروريًّا، وعلى هذا اتفق الجمهور من فقهاء الحنفية والشافعية، والمتكلمين من الأشاعرة والمعتزلة».

وكقوله في مبحث[تعريف العزيز] عند الفقرة الثالثة : «هذا مذهبنا، ومذهب أبي حنيفة، والشافعي، وأحمد -رحمهم الله تعالى-..، وهو قول عبد الملك من المالكية، وابن بطة من الحنابلة..».

ت-اهتم بالتمثيل للأنواع التي لم يمثل لها الحافظ؛ كتمثيله لأقسام الغرابة النسبية.

ث-اهتم بنقل استدلالات أئمة الأصول حول مسائل المصطلح وتقريراتهم، لا سيما تقريرات الأصوليين من الحنفية، وهذا كثير في شرحه.

ج- اهتم بالإحالات الداخلية التي تربط بين أجزاء الموضوع الواحد المتفرقة في ثنايا الكتاب؛ كقوله في[الفرق بين المنقطع والمرسل] عند قول ابن حجر: «هل هما متغايران،أو لا؟» قال: «أراد التغاير في المعنى دون كثرة الاستعمال وقلتها، مع الترادف المقتضي الاتحاد فيه، بدليل قوله فيما يأتي: «سواء أكان ذلك مرسلاً أم منقطعًا».

ح- التقرير والتأكيد لآرائه، لا سيما إذا وافقت مذهب الحنفية. كقوله: « وكذلك تدليس الشيوخ لا يُعدّ عندنا جرحًا، كما نص عليه بعض شراح «المنار».

خ-اهتمامه بذكر أقوال أهل العلم في مسائل المصطلح وغيرها، وبيان أوجه اتفاقهم واختلافهم، وحشد هذا كله في موضعه المناسب من شرحه، وهذا كثير في كتابه.

د- مناقشته للأقوال المعروضة في الباب، والتقوية والترجيح لها، أو ردها وتضعيفها، وهذا كثير في شرحه أيضًا.

ذ- اهتمامه بمناقشة الحافظ ابن حجر، والاعتراض عليه فيما يرى أنه أخطأه فيه؛ كانتقاده لأحاديث الصحيحين بأنها لا تفيد إلا الظن. قال: « وليس الأمر كذلك؛ إذ لا يفيد تلك الكثرة إلا الظن؛ بناء على أنه خبر الواحد...».

ر-الاستشهاد بأبيات شعرية في المباحث الحديثية واللغوية، كاستشهاده على قول ابن حجر في[مجهول الحال]: «وإن روى عنه اثنان»، قال: «اعلم أن هذا التقدير مبني على قوله: «وانفرد واحد أو اثنان» من باب: وزجّجن الحواجب والعيونا؛ أي: كحّلن العيون».

أما استشهاده ببيت شعري في مبحث لغوي ما قاله عن معنى «قَلَّ»: «قد يُستعمل «قلّ» ويُراد به النفي قبل الاستثناءات المفرغة؛ كما صرح به بعض النحاة. ومما استعملت في القلة بمعنى النفي في غير مواد الاستثناء، قوله:

قلّما يبرح المطيع في هواه وَجِلاً ذا كآبةٍ وغَرَام –أي: لا يبرح–».

ز– يختصر في كثير من الأحيان اسم المصدر، أو يشير إليه بموضوعه، الأمر الذي يحتاج من الناظر في كتبه إلى دراية بالكتب ومؤلفيها وموضوعاتها؛ وذلك ليُمكِّنه من معرفة الكتاب المقصود، وهذا كثير في شرحه.

المطلب الثالث

منهجه في التعقبات

تنقسم تعقبات ابن الحنبلي على ابن حجر إلى قسمين رئيسين:

القسم الأول: تعقباته على مسائل علم المصطلح.

القسم الثاني: تعقباته على العبارات.

أما القسم الأول: فمنهجه في ذلك الآتي ذكره مُختصرًا:

١–تعقباته على آراء ابن حجر وأحكامه ، وذلك أنه يذكر قوله كما في «النزهة» ثم يعقبه إما بكلام من عنده أو بكلام أئمة الحديث، أو الأصوليين من الحنفية، ويعبّر عن الأخير في ذلك بقوله: «ومن علماء أصولنا من قال كذا»، أو «وفي كتب أصولنا كذا»، أو «قال صاحب كتاب كذا من علمائنا»، أو «والذي عليه علماؤنا كذا». وهذا كثير في شرحه.

٢– التعقب على ما أورد ابن حجر من الأمثلة الحديثية، كما في المثال الذي ذكره ابن حجر عن [الشاذ] «حديث ابن عباس –رضي الله عنهما– في الرجل الذي توفي على عهد رسول الله –صلى الله عليه وسلم– ولم يدع وارثًا إلا مولى... ». قال ابن الحنبلي: « فما ذكره المصنف من المثال غير ملائم للمقام؛ لوقوع المخالفة فيه في السند، بذكر ابن عباس وتركه، وعدم وقوعه في المتن أصلاً...» الخ.

٣– التعقب على ابن حجر فيما قيّد من الكلام أو الحكم.

مثاله: قال عن قول ابن حجر «**من تصرّف مصنف**» في الحديث المعلق: « هذا ليس بقيد احترازي؛ لِمَا صرَّح به الشُّمُنِّي مِن أنَّ السَّقط الواقع في أول الإسناد: الغالب أن يكون من فعل مصنف، والواقع في غيره الغالب أن لا يكون من فعله؛ فلذا ذكر في التعليق، ولم يذكر في غيره.

وبهذا يظهر أن قوله: «أو غير ذلك» إشارة إلى ما كان من أثناء السند خاصة، لا إلى ما كان من أثنائه، أو من المبادئ من غير تصرف مصنّف كما يُظنّ».

٤-مناقشته لقول ابن حجر في مبحث [المرسل] عندما قال: «والثاني ما سقط مِن آخره مَن دون التابعي، هو المرسل».

قال ابن الحنبلي: « في هذا الحمل تسامح؛ لأن المرسل من صفات الحديث، لا من صفات الإسناد الذي يقع فيه السقط»....الخ.

٥-التعقُّب على بعض المحشيين للنزهة فيما ذكروا من الأمثلة لعلوم الحديث.

مثال ذلك ما جاء في مبحث [المصحّف والمحرّف] قوله: « مثل بعض المحشيين للمصنف»... ثم قال: «وبقول الإسماعيلي عن «المحرّف» في حديث عائشة: «فر الزجاجة» ... »، وفي المثال الثالث -هذا- نظر؛ لأن المصنف اشترط بقاء صورة الخط في كلا النوعين، وهو مقصود في هذا المثال؛ لمغايرة صورة الدال صورة الزاي...الخ.

٦-التعقُّب على مَن تَعَقَّب ابن حجر؛ ليُظهر حقيقة الخلاف على وجه الصواب.

مثاله: ما جاء في مبحث [دعوى ابن العربي بأن العزيز من شرط البخاري في صحيحه] واستدلاله بحديث عمر: «**الأعمال بالنية**».

أورد ابنُ حجر أنّ المُحدِّثين عقَّبوا على ابن العربي فيما ادعاه لكون الصحابة لمْ يُنكروا عليه، فسكوتهم دليل على سماع هذا الحديث إما من النبي -صلى الله عليه وسلم- أو من صحابي آخر، وعلى التقديريْن يلزم عدم تفرُّد عمر -رضي الله عنه- عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

وعقَّب ابن الحنبلي على رأي الجمهور قائلاً: وهذا التعقب صحيح الجواب، لكن الجواب غير مطابق للسؤال؛ لأن محصل السؤال: تفرُّد علقمة عن عمر -رضي الله عنه- ، ومحصل الجواب: مَنْع تفرُّد عمر عن النبي -صلى الله عليه وسلم-...الخ.

القسم الثاني: تعقبات ابن الحنبلي في العبارات:

سلك ابن الحنبلي في تعقباته على عبارات ابن حجر مسلك الناقد الأديب جدًّا، ويتلخَّص ذلك في الأمور التالية:

١-الاقتراح بتقديم أو تأخير بعض العبارات على بعض.

مثاله ما جاء عن الحديث المرفوع حُكمًا عند قول ابن حجر: «وهل يَعنُون بذلك إلا سنته»[(١)].

قال ابن الحنبلي: «...ويقال: وهل يعنون بالسُّنة إلا ذلك».

٢-الاقتراح بتغيير عبارة بعبارة أخرى.

مثاله ما جاء في[أقسام الغريب] عند قول ابن حجر: «الغرابة إما أن تكون في أصل

(١) نزهة النظر(ص/١٣٦).

السند»[1].

قال ابن الحنبلي: «كان المناسب أن يقول: فيما يتلو السند، وهو التابعي، إلا أنه أطلق السند وأراد به طرفه الذي فيه الصحابي؛ أي: والتابعي أيضًا...» الخ.

وكتعقُّبه على عبارة ابن حجر: «وهي عبارةِ عمّن»[2] قال: الأَوْلى: عَنْ أَنْ.

وكذا عند قول ابن حجر: «ويقلّ إطلاق الفردية عليه» قال ابن الحنبلي: وكان المناسب أن يقول: ويقلّ إطلاق الفرد، أو يقلّ وصفه بالفردية؛ لأن الفردية كون الشيء فردًا، فهو على معنى قائم بالغير لا يلحقه الإطلاق، إنما يُلحق لفظ الفرد. وأما لفظ الفردية فإطلاقه على الفرد النسبي ممنوع».

٣-أو الاعتراض عليه لغويًّا.

مثاله ما جاء في قول ابن حجر عن [الحسن عند الإمام الترمذي]: «وإنما عرّف بنوع خاص».

قال ابن الحنبلي: «لا يَخلو عن المناقشة؛ لأنه إنْ أُريد التعريف المنطقي؛ فالوجه أن يقال: «نوعًا» بالنصب، وإنْ أُريد اللغوي على معنى «عرفنا بنوع» لم يكن ملائمًا لقوله: «لم يُعرّف الحسن مطلقًا...الخ».

٤-أو بيانه وجه الصواب في استعمال الكلمة.

مثاله ما جاء في قول ابن حجر: «والنظري يفيده العلم، لكن مع الاستدلال على الإفادة»[3].

قال ابن الحنبلي: «الظاهر أن يقال «للإفادة»؛ لأنك تستدل بقولك: العالَم متغير، وكل متغير حادث على حدوث العالَم، لأجل إفادته للخصم».

ويُلاحَظ عنه أنه دائمًا في تعقُّباته يستعمل الكلمات الدالة على الأدب مثل: «كان المناسب»، أو «كان الأولى»، ونحو ذلك.

المطلب الرابع

منهج رضي الدين ابن الحنبلي في الترجيح

اتضح مما سبق أن رضي الدين ابن الحنبلي تمتّع بثقافة واسعة، فهو عالم بالحديث، وعالم بالأصول والفقه، وعالم باللغة، وعالم بالتاريخ.

وقد جاء شرحه هذا مُعبِّرًا عن هذه الثقافة الواسعة، فهو ينقل في مسائل مصطلح الحديث عن المحدِّثين والفقهاء والأصوليِّين، ويَذكُر وجوه الاختلاف بينهم، ويُبيّن وجوه الإعراب والبلاغة، ولا

---

(١) نزهة النظر(ص/٦٤).

(٢) نزهة النظر(ص/١٠٧)

(٣) نزهة النظر(ص/٤٢).

يكتفي بالنقل، بل يُحقِّق ويعلل، ويُوجِّه ثم يرجح ما يراه قويًّا.

وهذا المسلك الذي سلكه في هذا الكتاب يكشف ثلاثة أمور مهمة:

١-حرص ابن الحنبلي على العرض الشامل لقضايا علوم الحديث، وذِكْر أقوال أهل العلم فيها.

٢-حرصه على بيان علل هذه الأقوال وتوجيهها.

٣-حرصه على الموازنة بينها، واختيار الراجح منها.

وكأنَّ الإمام رضي الدين ابن الحنبلي جعل هذا الشرح ميدانًا للنقاش العلمي الموضوعي المنهجي، فكان يُورد فيه ما وجد من آراء مذاهب العلماء السابقين والمتأخِّرين وأدلتهم، مما جعله أمِينًا وأَدِيبًا حتى مع الأقوال التي يخالفها ويراها مرجوحة.

ويمكن القول أنَّ أهمّ سمات منهجه في الترجيح هي:

١-الترجيح برأي الجمهور مِن المُحدِّثين:

مثاله: ما جاء فيمن أرسل الحديث مِن دُون التابعي هل يُسمَّى مُرسَلاً أم لا ؟

قال ابن الحنبلي: « فإنه لا يُسمَّى مُرسلاً...، وهذا على رأي المُحدِّثين...».

٢-الترجيح بمذهب الأصوليين من الحنفية، خلاف ما عليه المحدّثون:

مثاله: ذَكَر ابن حجر أنَّ خبر الآحاد يفيد العلم النظري[(١)]، وهو الذي عليه جمهور المُحدِّثين، لكن ابن الحنبلي رجّح بأنه يفيد الظن، وقال: «وفي «شرح البديع» من كتب أصولنا: أنَّ المختار عند الفقهاء وأكثر المُحدِّثين يُفيد الظن، ولا يُفيد العلم».

وخُلاصة القول: هذا الذي ذهب إليه ابن الحنبلي وغيرُه رأيٌ مرجوح، وقد رَدَّ على هذا الرأي ابن تيمية[(٢)]، وابن حجر[(٣)] والشُّمُنِّي[(٤)]، والمُناوي[(٥)] وغيرهم.

٣-الترجيح بمذهب الحنفية

كقوله في مبحث[أنواع التدليسل]: «وكذلك تدليس الشيوخ لا يُعدّ عندنا جرحاً،كما نصّ عليه بعض شراح«المنار».

٤-الترجيح بعمل الأكثرين من العلماء، دون تقيُّد بمذهب مُعيَّن:

مثاله ما جاء في [العزيز] عند قول الحاكم: عندما اشترط أن يرويه اثنان عن رسول الله

---

(١) انظر: نزهة النظر(ص/٤٠).

(٢) مجموع الفتاوى(١٨/٥٠ و ٢٠/٢٥٨).

(٣) نزهة النظر(ص/٤١).

(٤) العالي الرتبة..(ص/٤٣).

(٥) اليواقيت والدرر(١/ ٢٤٥).

-صلى الله عليه وسلم-، ولكل صحابي أنْ يكون له راويان...الخ.

نقل ابن الحنبلي هنا قول الشُّمُنِّي في بيان مُراد الحاكم، وهو أنه قَصَدَ أنْ يَشهد كُل واحد مِن شاهدَي الفرع على كل واحد مِن شاهدَي الأصل.

ثم قال ابن الحنبلي: «هذا مذهبنا، ومذهب أبي حنيفة، والشافعي، وأحمد... وهو قول عبد الملك من المالكية، وابن بطة من الحنابلة...».

٥- الترجيح باجتهاده، سواء كان اجتهاده عند التحقيق راجحًا أو مرجوحًا:

مثاله ما جاء في [أنواع الخبر المحتفّ بالقرائن] عند قول ابن حجر: «وهذا التلقِّي أقوى في إفادة العلم وَحْدَهُ مِن مُجرَّد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر»[1].

بيَّن ابن الحنبلي هنا ترجيحه باجتهاده قائلاً: «هذا الكلام يَقتضي أنه مجرّد تلك الكثرة يفيد العلم، وليس الأمر كذلك، إذ لا يفيد مُجرَّد تلك الكثرة إلا الظن، بناءً على أنه مَفاد خبر الواحد... فلا وجه لِما ذكر إلا أنْ يُحمل على مجرد الاعتقاد».

المطلب الخامس

أهمّ ترجيحات رضيِّ الدين ابن الحنبلي وآرائِه في علوم الحديث، ومصادره

بعد دراسة هذا الكتاب تبين عندي أن رضي الدين ابن الحنبلي تميّز ببعض الترجيحات والآراء التي عند النظر والتحقيق منها ما هي راجحة، ومنها ما هي مرجوحة سواء وافقت الحنفية أوغيرهم أم خالفها:

ومن أهم ترجيحاته واختياراته:

١-ترجّح عنده أنه يدخل في حدّ تعريف الحديث اصطلاحًا: الحركات والسكنات في اليقظة والمنام، وهو في هذا يأخذ برأي الإمام السخاوي[2]، إذ جمهور المحدثين اكتفوا في تعريف الحديث بمطلق «الصفة» التي يدخل فيها صفاته الخَلْقية والخُلُقية صلى الله عليه وسلم.

٢--ذهب إلى أن الخبر والأثر والحديث جميعها بمعنى واحد بدليل قوله: «اعلم أن الحديث والأثر...عندهم واحد...» ثم قال: «والأثر اصطلاحا: الأحاديث مرفوعة كانت أو موقوفة على المتعمد». ثم إضافته السنة مرادفًا للحديث والأثر والخبر، وهو في هذا يأخذ برأي جمهور

(١) نزهة النظر(ص/٦٠).

(٢) انظر: فتح المغيث للسخاوي(١٢/١).

المحدثين.[1]

٣-رأيه في الحديث المتواتر ما يلي: -قسّم المتواتر إلى قسمين:أولهما: ما له طبقة واحدة، وهو ما رواه كثيرون تحيل العادة تواطؤهم على الكذب ولو من غير قصد، واستند إلى أمر محسوس ولا العقل؛ لجواز الغلط فيه.

وثانيهما: ما له أكثر من طبقة، وهو ما رواه كثيرون تحيل العادة تواطؤهم على الكذب مع كونهم رووه عن مثلهم في الكثرة المذكورة وإن تغاير نوعها مع انضمام القرائن المتصلة به.

٤-ذهب أنّ الأَوْلى في عدد التواتر ثلاثة باعتبار أن كثرة العدد داخلة في إفادة خبرهم العلم، وهو بذلك وافق رأي ابن جماعة في «المنهل الروي» والسخاوي في «الفتح» و «الغاية في شرح الهداية»

٥-ذهب إلى التفريق بين المشهور والمستفيض؛ إذ المستفيض عدد طرفيه ووسطه سواء، والمشهور أعم من ذلك.

٦-بيّن أن المختار عنده وعند معشر الحنفية هو خلاف ما ذهب إليه جمهور المحدثين في أحاديث الصحيحين، يعني أنها تفيد الظن بناء على أنها آحاد، وإن تفاوتت طبقات الظنون قوّة وضعفًا.

٧-ذهب إلى أن شرط البخاري ومسلم في «صحيحهما» ليس أن يروي عن كل صحابي اثنان أو أن يشهد على كل أصل فرعان، بل يكفي أن يشهد كل واحد من شاهدي الفرع على كل واحد من شاهدي الأصل.

٨-ترجّح عنده بأن مراتب الأحاديث الصحيحة على النحو الآتي:

أ-ما اتفق الشيخان على تخريجه فهو مُقدّم على ما انفرد به أحدهما.

ب-ما انفرد به البخاري، ثم ما انفرد به مسلم.

ج-ما كان على شرطهما مما لم يخرجاه.

د-ما كان على شرط البخاري ثم على شرط مسلم.

هـ-ما هو مقدّم على ما ليس على شرطهما اجتماعًا، لا انفرادًا، أي أن يكون رواة الحديث هم رواة كتابيهما مع باقي شروط الصحة.

٩-وافق ابن حجر في تعريف الحديث الصحيح لذاته، بأنه: خبر الواحد متصل السند، بنقل العدل، تام الضبط، غير معلل بقادح.

(١) انظر: المنهل الروي لابن جماعة(٤٠/١)، وتوجيه النظر للجزائري(٤٠/١).

١٠-ذهب إلى أن الحديث الذي وُصف بأصح الأسانيد مما لم يخرجاه؛ يُقدّم على ما نفرد به أحدهما ولم يكن منهما.

١١-ترجّح عند المؤلف أن الحديث الذي وصف بالصحة والحسن معًا من غير عطف؛ كقول الترمذي وغيره: «حسن صحيح» الجمع بينهما على هذا الوجه:

أ-إذا كان فردًا؛ فلتردّد المجتهد في ناقله هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو الحسن، وعلى هذا فما قيل فيه: حسن صحيح فعلى على حذف «أو» فهو دون ما قيل فيه صحيح.

ب-وإن كان غير فرد فباعتبار إسنادين أحدهما صحته والآخر حسنه. وعلى هذا فما قيل فيه: حسن صحيح؛ فعلى حذف «وَ» فهو فوق ما قيل فيه «صحيح» إذا كان فردًا.

١٢-زيادة الثقة عنده مقبولة ما لم تقع مخالفة لرواية من هو أوثق منه على خلاف ما عليه الحنفية في ردها أو قبولها مطلقًا.

١٣-مرسل الصحابي مقبول إجماعًا، أما مرسل أهل القرون المفضلة يقبل مطلقًا، وصرّح بأن هذا رأي الأصوليين من الحنفية أيضًا.

أما مرسل من دون هؤلاء فترجّح عنده قبوله بشرط أن يروي الثقات مرسله كما رووا مسنده، على خلاف بين الحنفية في قبوله أو رده مطلقًا.

١٤-حكم من ثبت عنه التدليس إذا كان عدلًا لا يُقبل عنده إلا ما صرح فيه بالتحديث على الأصح، وأما عند الحنفية لمرويه حكم المرسل، يعني قبوله.

١٥-فرّق بين التصحيف والتحريف تبعًا لابن حجر، بينما المتقدمون أطلقوا التصحيف والتحريف على وقوع الخطأ في بُنية الكلمة أو في شكلها، فهما على هذا لفظان مترادفان عندهم.

١٦-حديث الراوي الذي أُبهم بلفظ التعديل كأخبرني الثقة، والذي عليه مذهبه ومذهب الحنفية قبوله إن كان من أهل القرون المفضّلة.

١٧-حديث مجهول العين والحال مقبول عنده وعند الحنفية بإحدى الشروط الآتية:

-أن يكون من القرون المفضّلة

-أن يشهد السلف له بالصحة أو سكتوا عن الطعن فيه.

- أن يوافق حديثه القياس، وإلا رُدّ حديثه.

مصادر المؤلف:

ومن المهم عند دراسة مناهج الأئمة وبيانها أن نتعرّف على المصادر التي اعتمدوها في كتبهم، ونقلوا عنها في بحوثهم.

فبعد نظرة فاحصة في شرح رضي الدين ابن الحنبلي -هذا-، فيما يتعلق بمصادره تبيّن عندي

ما يلي:

أ- بلغت مصادره التي اعتمد عليها ونقل منها في كتابه -هذا- ثلاثين مصدرًا، حيث حاول أن يعتمد في كل فنّ على أشهَر وأهمّ وأجود ما كُتِبَ وصُنِّفَ فيه، ويُلاحظ ذلك في كتابه بصورة جليّة.

وهذه هي قائمة مصادره التي اعتمد عليها:

أوّلاً: كتب مصطلح الحديث:

١- معرفة علوم الحديث، للحاكم(ت ٤٠٥هـ).

٢- الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي(ت ٤٦٣هـ).

٣- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير والنذير، للنووي(ت ٦٧٦هـ)

٤-الخلاصة في علوم الحديث، للطيبي(ت ٧٤٣هـ).

٥- الكافي في علوم الحديث، لأبي الحسن التبريزي(ت٧٤٦هـ).

٦- شرح التبصرة والتذكرة، للحافظ العراقي(ت ٨٠٦هـ)

٧- نتيجة النظر في نخبة الفكر، لكمال الدين الشمني(ت ٨٢١هـ).

٨-العالي الرتبة في شرح نظم النخبة، لأبي العباس تقي الدين الشمني(ت٨٦٨هـ).

٩-القول المبتكر في نخبة الفكر، لابن قطلوبغا(ت٨٧٩هـ)

١٠- فتح المغيث شرح الألفية الحديث، للسخاوي(ت ٩٠٢هـ).

١١-حاشية كمال ابن أبي شريف(ت٩٠٦هـ).

ثانيًا: مصادره في الجرح والتعديل والرجال:

١- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم(ت٣٢٧هـ).

٢- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي(ت٧٤٢هـ).

٣- الجمال في أسماء الرجال، لابن الجزري(ت ٨٣٣هـ).

٤- غاية النهاية في أسماء رجال القراءات أولي الرواية والدراية، لبرهان الدين الحلبي (ت٨٤١هـ).

ثالثًا: مصادره في شروح الحديث:

١- الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري، للكرماني(ت٧٨٦هـ).

رابعًا: مصادره في الفقه:

١- الغرر البهية في شرح البهجة الوردية في الفقه الشافعي، للقاضي زكريا بن محمد الأنصاري أبو يحيى السنيكي (ت٩٢٦هـ).

خامسًا: مصادره في أصول الفقه:

١- المحصول في أصول الفقه، لأبي بكر ابن العربي(ت٥٤٣هـ).

٢- نهاية الوصول إلى علم الأصول، أو بديع النظام الجامع بين كتاب البزدوي والأحكام، لابن الساعاتي(ت٦٤٠هـ).

٣- التوضيح في حل غوامض التنقيح، لعبيد الله بن مسعود المحبوبي(ت٧٤٦هـ).

٤- جمع الجوامع في أصول الفقه، لتاج الدين السبكي(ت٧٧١هـ).

٥- شرح بديع النظام، للسراج الهندي(ت٧٧٣هـ).

٦- الأنوار في شرح المنار، لأكمل الدين البابرتي(ت٧٨٦هـ).

٧- التلويح في شرح التوضيح، للتفتازاني(ت ٧٩١هـ).

٨- البدر الطالع في حل جمع الجوامع، لمحمد بن أحمد جلال المحلي(ت٨٦٤هـ).

سادسًا: مصادره في معاجم اللغة:

١- الصحاح، للجوهري(ت٣٩٣هـ).

سابِعًا: مصادره في النحو:

١- شرح ألفية ابن مالك، لمحمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البَعْلي(ت٧٠٩هـ).

ثامنًا: مصادره في علم الكلام:

١- ديباجة المسايرة، لمحمد بن أبي بكر ابن أبي شريف المقدسي(ت٩٠٦هـ).

٢- شرح العقائد النسفية، للتفتازاني(ت٧٩١هـ).

ب- أكثر المصادر التي اعتمد عليها، وأَكْثَرَ النقل منها هي:

١-شرح التبصرة والتذكرة، للحافظ العراقي.

٢-نتيجة النظر في نخبة الفكر، لكمال الدين الشمني.

٣-العالي الرتبة في شرح نظم النخبة، لأبي العباس تقي الدين الشمني.

٤-القول المبتكر في نخبة الفكر، لابن قطلوبغا.

٥- فتح المغيث شرح ألفية الحديث، للسخاوي.

٦-نهاية الوصول إلى علم الأصول، أو بديع النظام الجامع بين كتاب البزدوي والأحكام، لابن الساعاتي.

٧-شرح بديع النظام، للسراج الهندي.

٨- التوضيح في حل غوامض التنقيح، لعبيد الله بن مسعود المحبوبي.

٩- التلويح في شرح التوضيح، للتفتازاني.

ج- أنه لم يَسر على نمط واحد في شرحه بشأن العزو إلى تلك المصادر، وإنما كانت له ثلاثة طرق :

الأولى: يذكر اسم المؤلف مقرونًا بذكر اسم مصنفه.

الثانية : أن يذكر اسم الكتاب فقط .

الثالثة : أن يذكر اسم العالم الذي ينقل عنه فقط ، من غير ذكر اسم كتابه أو الواسطة التي نقل عنه بها . والله أعلم.

المبحث الخامس

مؤاخذاتي على ابن الحنبلي في شرحه

لا يخلو كتاب –سوى كتاب الله تعالى– من ملحوظات ومؤاخذات تُورَدُ عليه. وقد ظهر لي من خلال دراسة كتاب ابن الحنبلي –هذا– أنّ عليه بعض الملاحظات والمؤاخذات، وهي حسب ما توصّلتُ إليه –ولا أدّعي أن ما ظهر لي هو الصواب فيها–.

فالمتأمل –من أصحاب المشايخ النبلاء، وطلاب العلم الفضلاء– المؤاخذات التي سنذكرها جديرة بالتنبيه والبيان، وتتلخص فيما يلي:

١– لما كان كتابه حاشية وليس شرحاً مفصّلاً، من باب الأمانة العلمية أرى أن أشير إلى العلوم والمسائل الحديثية التي لم يتعرض لها ابن الحنبلي بالشرح والتعليق في «نزهة النظر» ، وهذه العلوم هي:

١–تعريف الحديث المتصل. ٢–الحديث المعلل. ٣–المعروف والمنكر. ٤–المُحكم. ٥–النسخ. ٦–المردود. ٧–المتروك. ٨– الوهم. ٩–المخالفة. ١٠–المزيد في متصل الأسانيد. ١١–اختصار الحديث. ١٢–الموقوف. ١٣–معرفة التابعين. ١٤– المخضرمون. ١٥–رواية الآباء عن الأبناء. ١٦– المتشابه من الرواة. ١٧–التواريخ. ١٨– أوطان الرواة. ١٩–أنساب على خلاف ظاهرها. ٢٠– الموالي. ٢١– الإخوة والأخوات. ٢٢–الرحلة في طلب الحديث. ٢٣–أسباب الحديث.

٢–استطراد ابن الحنبلي في بعض المباحث التي لا صلة لها بالعلوم الحديثية، ككلامه على «الحمدلة»، و «القدرة»، و«الشهادة»، ونحوها في عدة صفحات.

٣–عدم مراعاته ترتيب ابن حجر في شرح المصطلحات الحديثية.

على سبيل المثال: ذَكَرَ ابن حجر في مقدمة كتابه أنّ: «الكتب في اصطلاح أهل الحديث قد كَثُرَت...»، فأخذ ابن الحنبلي هنا كلمة «الحديث» وبدأ يتكلم عن الفَرْق بين الحديث والأثر، ثم بدأ بذكر تعريف علم الحديث روايةً ودرايةً، ثم نَقَلَ أقوال أئمة الحديث فيما اختلفوا، ثم عقّب على بعض شراح «النزهة» وناظميها وغير ذلك.

فكل هذا كان حقه التأخير في مبحث الفَرْق بين الخبر والحديث، ثم لما أتى في هذا المبحث لم يتكلم سوى سطرًا. وهناك أمثلة أخرى كثيرة على ذلك.

٤–تكلُّفه أحيانًا في حمل كلام ابن حجر على الافتراضيات، ثم الرجوع إلى كلام ابن حجر نفسه الذي قاله، وهذا كثير في شرحه أيضًا.

٥–يُبهم ابن الحنبلي أحيانًا المصادر المنقول عنها، أو يذكرها بما لا يميزها عن غيرها، مما

يصعب الوصول للمراد منها.

ومن أمثلة ذلك: عزوه إلى شرح المنار، علمًا بأن هناك عدة شروح بهذا الاسم، كـ:

-فتح الغفار بشرح المنار، لابن نجيم الحنفي.

-نور الأنوار في شرح المنار، لأحمد ابن أبي سعيد ملاجيون الحنفي.

-الأنوار في شرح المنار، لأكمل الدين البابرتي الحنفي.

ثم ظهر لي أن مراده «الأنوار في شرح المنار»؛ لعزوه في موضع من شرحه لأكمل الدين.

ويقول كثيرًا: «وفي «شرح البديع» من كتب أصولنا..». فما دريتُ هل كان يقصد «كتاب الرفيع في شرح البديع» لموسى بن محمد التبريزي الحنفي، أم شرحًا آخر، حتى وقفتُ في موضع أنه قصد «شرح البديع» للسراج الهندي بالعزو إليه.

٦- يُبهم ابن الحنبلي الأشخاص أو العلماء المنقول عنهم، مما يعسِّر الوصول إلى أعيانهم، وهذا كثير في كتابه، ومن أمثلة ذلك:

قوله في مبحث[تعريف المتواتر وشرطه]: «ومن علماء أصولنا من ذكر للمتواتر شروطًا خمسة...» الخ.

وقوله في مبحث[الحسن لذاته]: « وقد ذكر علماء أصولنا المستور في كتبهم..» الخ.

وقوله في [أقسام الضبط]: «والذي عليه علماؤنا أن ما يكون من الكتابة فهو إما مذكِّر أم لا؟».

وقوله في مبحث[حكم المرسل]: «ذَكَرَ بعض الشارحين أن أحد قوليه...»الخ.

وقوله في مبحث[المصحّف]: «مثل بعض المحشيين للمصنف...» الخ.

٧-ينقل المصنف أحيانًا كلامًا من شرح الشمني، دون أن يعزوه إليه، والظاهر أنه مما سها عنه؛ لكثرة النقل عنه.

٨-صعوبة أسلوبه في بعض الأحيان، فتجده يطيل الكلام بين أطراف الجملة الواحدة فيما يقبح فيه ذلك؛ لِما فيه من التشويش للذهن، والتعسير للفهم.

٩- يقلد ابن الحنبلي غالبًا مَن سبقه ؛ كتقليده للعراقي في «ألفيته» في ذِكر الأحكام والأمثلة، وكذا يقلّد الشمني وابنه في الشرح والتعقّب، وهذا كثير في شرحه.

١٠-أحيانا يبرز عنده النزعة المنطقية في شرحه لبعض مواضع «النزهة» كما تجده في كلامه على[التوقف عن العمل بأحد الحديثين]: «كأنه أراد ما وقع نظير ذلك للتفتازاني، حيث قال في مباحث «برهان التوحيد... »: فلم يكن أحدهما صانعًا، فلم يوجد مصنوع...» الخ.

١١-ترجيحه لآراء يظهر عند التحقيق والنظر أنها مرجوحة عند أئمة الحديث، وأكثرها هي

التي وافقتْ مذهب الحنفية من الأصوليين والفقهاء، ولكن لم يكن يفعل ذلك تعصُّبًا فيما ظهر لي، والله أعلم.

١٢-لم يُبْد رأيه في المصادر التي يَنقل منها، كما فعل ابن حجر، كَأَنْ يمدحها، أو يثني عليها، أو يبيّن عيوبها وبعض المآخذ عليها، أو يُبرز الفوائد المتعلقة بها، فلم يكن إلا مجرّد ناقل لأقوالهم.

١٣-وجود تطابقٍ في طريقة شرحه مع باقي شروح النزهة، وطريقة نقله من الكتب، وتعامله معها، حتى في طريقة معالجته لقضايا علم الحديث أو مناقشتها، وذكر الأمثلة فيها.

هذا؛ والله -تعالى- أعلم وأحكم.

الفصل الثاني: قسم التحقيق

ويشتمل على هذه العناصر:

- **اسم الكتاب، وإثبات نسبته إلى المؤلف.**
- **وصف النسخ المعتمدة في التحقيق.**
- **منهجي في التحقيق.**

اسم الكتاب، وإثبات نسبته للمؤلف

اسم الكتاب -كما هو موجود على غلاف نسختي المخطوط- هو: «مَنْحُ النُّغبة على شرح النخبة». وثبوت هذا الكتاب لرضي الدين ابن الحنبلي أمرٌ ظاهرٌ لا شكَّ فيه ولا ارتياب.

وقد دلَّ على صحة نسبة هذا الكتاب إلى الإمام رضي الدين ابن الحنبلي أمورٌ أخرى منها - على سبيل الإشارة-:

١-صفحة العنوان في نسختي المخطوط حيث جاءت فيهما اسمه: «مَنحُ النُّغبة على شرح النخبة»، وواسم مؤلفه رضي الدين ابن الحنبلي

٢-أن المؤلف رضي الدين ذكره بهذا الاسم أيضا في مقدمة كتابه «قفو الأثر في صفو علوم الأثر»[(١)].

٣-الاستفاضة والشهرة التي هي من أقوى الأدلة على ثبوت نسبة أيّ كتاب إلى مؤلفه؛ حيث استفاضت نسبة هذا الكتاب لرضي الدين ابن الحنبلي، واشتهرت بين أهل العلم في القديم والحديث.

٤- نَسَبَهُ له -أيضًا- بعضُ أصحاب كُتب الفهارس والتراجم، وعدُّوه ضمن كتبه، منهم: صاحب كتاب «كشف الظنون»[(٢)]، و«هدية العارفين»[(٣)].

---

(١) انظر: (ص/٤٥).

(٢) (١٩٤٤/٢).

(٣) (٢٤٨/٢).

وَصْف النُّسخ المعتمدة في التحقيق

اعتمدتُ في تحقيقي لكتاب «مَنْح النُّغبة على شرح النخبة» على نسختين خطِّيَّتيْن:

الأولــى: نسـخة مـن محفوظـات مكتبـة لاَلَـهْ لِـي التابعـة للمكتبـة السـليمانية فـي تركيـا تحـت الـرقم(٣٧٤)، وهـي نسـخة جيـدة وواضـحة ومقـروءة، عليهـا علامـات المقابلـة والتصـحيح بـالحمرة، وخطها نسخي عادي.

تقع في خمس وثلاثين لوحة مع الطرة، وكل لوحة صفحتان، في كل صفحة واحد وعشرون سطرًا، حتى آخر الصفحة، وفي كل سطر عشر كلمات تقريبًا.

وعلى الورقة التي تقابل الغلاف تحت عنوان النسخة مكتوب: «رواية كاتبه الفقير زين الدين عمر بن محمود بن محمد بن محمد بن حسن بن محمد ابن أبي بكر بن إبراهيم بن محمد ابن أحمد بـن حسـام الـدين، عـن مؤلفـه العلامـة رضـي الـدين محمـد ابـن برهـان الـدين إبـراهيم الحنبلـي التاذفي».

ورؤوس فقراتها مكتوبة بلون أحمر، وعلى حواشي النسخة إلحاقات بخط الناسخ بلون أسود، وأما تعليقاته فبالأحمر، ومن نفاسة هذه النسخة قلة الأخطاء الإملائية والسقط، وما فيها من السقط أثبته في الهامش، وأثبت بعدها رمز(صح) مما يدل على أنه قابله على أصل النسخة التي بخط المؤلف بدلالة وجود الدوائر المنقوطة في المخطوط.

وقـد تبـيّن لـي مـن خـلال العمـل بهـذه النسـخة المُتقنـة أنّ ناسـخها كـان ممارسًـا بشـأن النَّسْـخ والمخطوطـات، إذ صـنيعه صـنيع المُتقنـين لاسـتخدامه مصـطلحات أهـل العلـم فـي التعامـل مـع المخطوطـات؛ ففـي كـل صـفحة مـن لوحـات المخطـوط يضـع فـوق الكلمـات علامـة بدايـة السـطر الجديد.

وفي بعض الصفحات فوق بعض الكلمات يضع حرف الميم إشارة إلى أنّ الصواب في هذا أنه مؤخّر، وهذا مقدّم، ويضبب أحيانًا على الكلمة المشكلة، بل من مزيد دقته، وشدة إتقانه أنه في كثير من الأحيان يكتب حرفًا صغيرًا تحت الحرف الذي يخشى اشتباهه بحرف يشبهه، وأحيانًا يضع علامة الإهمال على الحرف المهمل للإشارة أنه مهمل غير معجم، ثم هذه النسخة كاملة ولله الحمد.

ولهذا جعلتها أصلاً ورمزتُ لها بـ (ل).

وأول المخطـوط يبـدأ: «بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى اللهُ على سيِّدِنا مُحَمّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ وسَلَّمَ. الحمد للهِ وكفى، وسلامٌ على عبادِهِ الّذِين اصْطَفى، أمّا بَعْدُ:

فَيَقُولُ فقِيرُ عَفْوِ اللهِ –سُبحانَهُ وتَعَالى– محمدٌ بْنُ إبراهيمَ التَّاذِفِي الحَلَبِي الحَنَفِي، المشْهورُ بِابْنِ

الحَنْبَلِي –عَفَا اللهُ عَنْه–: هذه حَواشِي علَّقْتُها على شَرْحِ نُخْبَةِ الحافِظ ابنِ حَجَرٍ ...».

وآخره: «قال المصنف: هذا آخر ما علقناه من الحواشي على شرح النخبة للحافظ ابن حجر –تغمده الله برحمته–. والحمد لله أوّلاً وآخِرًا، وصلى الله على سيِّدِنا محمّدٍ وآلِهِ وَصَحْبِه وَسَلَّم تَسليمًا كثيرًا.

وقد فرغ من تبييض هذه النسخة الميمونة –إن شاء الله تعالى– مؤلفها فقير عفو ربه محمد ابن إبراهيم التاذفي الحلبي الحنفي –عفا الله عنه– في سابع شوال سنة إحدى وأربعين وتسع مئة، ختمها الله بخير. انتهى.

وكان الفراغ مَن نَسْخِها مِن خَطِّه –رحمه الله– مع أذان عصر نهار الثلاثاء الثامن عشر مِن صفر الخير، سنة ٩٨٢هـ».

والنسخة الثانية: نسخة من محفوظات مكتبة الشهيد علي باشا في تركيا، تحت الرقم (٢٧١٨) وهي نسخة جيدة كاملة ومقروءة أيضًا، وخطها نسخي معتاد جيد، وليس عليها اسم الناسخ، وتقع في أربع وثلاثين لوحة، يعني في ثمان وستين صفحة، وفي كل صفحة أربعة وعشرون سطرًا، وفي كل سطر عشر كلمات تقريبًا عدا الصفحة الأخيرة، وقد رمزتُ لها بـ(ش).

ورؤوس فقرات هذه النسخة تبدأ بلون أحمر، لكن حصل فيها سقط، وتصحيف، وعليها تعليقات قليلة في الحواشي، وفي نهاية بعض الجمل توجد دائرات منقوطة، وغير منقوطة.

أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا. الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذي اصطفى، أما بعد:

فيقول فقير عفو الله –سبحانه وتعالى– محمد بن إبراهيم التاذفي الحلبي الحنفي، المشهور بابن الحنبلي –عفا الله عنه–: هذه حواشي علقتها على شرح نخبة الحافظ ابن حجر –رحمه الله تعالى–، وحررتها بقدر الطاقة...».

وآخرها: «هذا آخر ما علقناه من الحواشي على شرح النخبة للحافظ ابن حجر –تغمده الله برحمته–. الحمد لله أولاً وآخرًا، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا. وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة الشريفة الميمونة منقولة من نسخةٍ نُقلت بخط المصنف نفعنا الله بعلومه في الدارين بمحمد سيد الكَوْنَين، وذلك يوم الجمعة المعظم، خامس عشر شهر الله الحرام المحرّم، سنة ست بعد الألف».

منهجي في التحقيق:

كان منهجي في التحقيق كما يلي:

١–نسختُ المخطوط «منح النُّغبة» من النسخة الأصل، وراعيتُ الرسم الإملائي المعاصر،

وعلامات الترقيم.

٢- جعلتُ النسخة التي رمزتُ لها بـ (ل) أصلاً؛ لوضوحها، وقلّة الأخطاء والسقط فيها، وقربها من المؤلف، ثم قمتُ بمقابلة نسخة (ش) بنسخة الأصل على طريقة النص المختار.

٣- قمتُ بمقارنة النسختين المعتمدة في التحقيق، وإثبات الفروق في الهامش.

٤-إن وجدتُ سقطًا، وكان السقط من نسخة الأصل؛ قمتُ بإثبات الكلمة الساقطة من نسخة الفرع مما أراه مناسباً للمعنى، ووضعتُها بين معكوفتين، ونبّهتُ في الهامش على ذلك.

٥-وإن كان السقط الذي أَثْبَتُّهُ من نسخة الفرع وهو من كلام ابن حجر؛ قمتُ أيضًا بمقابلته مع النسخ المطبوعة للنزهة، ثم أشرتُ لذلك في الهامش بغضّ النظر سواء وافقت تلك النسخ المطبوعة، أم خالفت.

٦-أثبتُّ ما يقتضي ذِكر الصلاة والسلام على النبي -صلى الله عليه وسلم-، والترضي على الصحابة دون الإشارة إلى ذلك.

٧-وضعتُ عناوين للمسائل الواردة في طرة البحث، آخِذًا ذلك من كتاب نزهة النظر الذي حققه الدكتور عبد الله ضيف الله الرحيلي، ووضعتها بين معكوفتين باللون الأسود الغامق توضيحاً للمسائل وتقريباً لها.

٨-عند نهاية الصفحات من نسخة الأصل (أ) أو(ب) أضع إشارة(/) بين رقم الصفحة والرمز، ثم أشير إلى ذلك هكذا(ل/٢/أ)، و(ل/٢/ب)، وعند نهاية الصفحات من نسخة (ش) أيضا أشير(ش/٢/أ)، و(ش/٢/ب) وأثبتُّ هذا في طرة المتن.

٩-أثبتُّ الحواشي من كلام الناسخ التي كُتبت حول النص في نسخة(ل) في الهامش.

١٠-وثّقتُ النقول والأقوال من مصادرها ما استطعتُ.

١١-عزوتُ كلام ابن حجر الذي يذكره المؤلف إلى مواضعه في المطبوع كاملاً، حتى يُفهم المقصود مِن ذِكر تلك الفقرات.

١٢-علّقتُ على بعض المسائل الحديثية مما يحتاج إلى إيضاح، لا سيما في المواضع التي خالف فيها المؤلف جمهور المحدثين، أو فيما بدا لي أنه أخطأ فيها.

١٣-عزوتُ الآيات الواردة في المخطوط بذِكر اسم السورة ورقم الآية في الهامش.

١٤-خرَّجتُ الأحاديث الواردة في المخطوط من مصادرها الأصلية، فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما؛ اكتفيتُ به، وإن لم يكن فيهما أو في أحدهما؛ خرّجته من المصادر الأخرى، ثم بينتُ درجته مع نقل حُكم علماء الحديث إن توفّر.

١٥-ترجمتُ للأعلام الواردة، عدا الصحابة، وأسماء الرواة المذكورة في الأحاديث بأسانيدها،

إلا إذا كان الراوي مما اختلف في توثيقه وتجريحه، وأذكر ما يتعلق بتراجم الأعلام: اسمهم، وكنيتهم، وشيئًا من مناقبهم، وسَنَة ولادتهم ووفاتهم، مكتفيًا بذكر ثلاثة أو أربعة مصادر في ذلك.

١٦-بيَّنتُ معاني الألفاظ الغريبة الواردة في المخطوط مِن كُتب اللغة.

١٧-نسبتُ الأبيات الشعرية التي استشهد بها المؤلف إلى قائلها إن أمكن.

١٨-عرّفتُ الأماكن والمواضع الواردة في المخطوط، مع بيان مكانها في العصر الحاضر إن أمكن.

١٩-اعتمدتُ في التوثيق على المصادر والمراجع المطبوعة، إلا في بعض المعلومات التي لم تتيسر لي، فرجعتُ عندها لكتب المكتبة الشاملة المصورة على صيغة pdf، أما ما كانت من الكتب المرقمة آليًّا غير موافقة للمطبوع على الصيغة المذكورة؛ فلم أعتمد عليها في العزو، ولا أذكرها.

٢٠-قمتُ بشكل النص شَكْلاً متوسطًا.

٢١- الخاتمة: وذكرتُ فيها أهم النتائج التي توصَّلتُ إليها من تحقيق هذا الكتاب، ومنهج رضي الدين ابن الحنبلي.

٢٢-ألحقتُ في نهاية البحث فهارس علمية، ورتبتُها كالآتي:

فهرس الآيات القرآنية.

فهرس أطراف الأحاديث والآثار.

فهرس الأبيات الشعرية.

فهرس أقوال ابن حجر.

فهرس المسائل والاصطلاحات الحديثية.

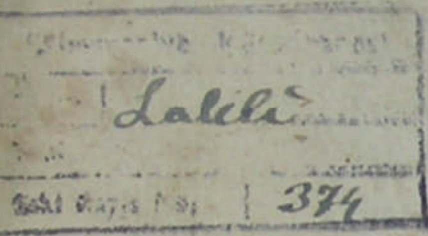
فهرس الأعلام.

فهرس المصادر الواردة في المخطوط.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

نماذج مصوّرة من نسختَي
المخطوط المعتمدة في التحقيق





صورة الغلاف من نسخة (ل)

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى أما بعد فيقول
فقير عفو الله سبحانه وتعالى محمد بن ابرهيم التاذفي الحلبي الحنفي
عفا الله عنه هذه حواش علقتها على شرح نخبة الحافظ ابن حجر رحمه
الله تعالى وحررتها بقدر الطاقة حال قراءتي له على الأستاذ شمس الدين
محمد الديروطي فسح الله في مدته ونفع به وبعلومه وقد ضمنتها فوائد
اختزلتها من كلام القوم وزوائد ابتكرتها بإذن من لا تأخذه سنة
ولا نوم وسميتها منح النخبة على شرح النخبة وأنا أسأل الله تعالى
أن يجنبني الخلل في حالتي القول والعمل بمنه ويمنه قوله
الحمد لله الذي لم يزل عالما قديرا الحمد في اللغة مقابلة الجميل من نعمة
أو غيرها بالتعظيم باللسان والشكر مقابلة النعمة بالتعظيم باللسان
والجوارح والجنان كذا في شرح التقي الشمني على نظم النخبة والقدير فعيل
من القدرة وهي كما قال المشار إليه من التقرير لأن القادر يوقع الفعل على
قدر مشيئته تعالى وقوله لم يزل مفيد للدوام في هذا المقام كما كان في
قوله تعالى وكان الله على كل شيء قديرا قال البعلي وقد يقصد بكان
الدوام كما يقصد بلم يزل قوله وأشهد جملة انشائية وعطفها
على الحمد لله من باب عطف الانشاء على الاخبار عند من يجعل الحمد لله
جملة خبرية معنى وأخبار القاضي زكريا في شرح البهجة أنها انشائية
معنى لحصول الحمد بالتكلم بها وقوله وصلى الله عطف على الجملة
الأولى أو الثانية وعلى الثاني يكون العطف من قبيل عطف أحد
الفعلين المختلفي الصيغة المتفقي الزمان على الآخر وهو جائز
كقوله

الحمد لله الذي لم يزل عالما قديرا
حيا قيوما سميعا بصيرا
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده
لا شريك له وأكبره تكبيرا
وأشهد أن محمدا عبده ورسوله
وصلى الله على سيدنا محمد الذي
أرسله للناس كافة بشيرا ونذيرا

صورة الصفحة الأولى من نسخة (ل)

رعاية لفظ الحديث المذكور في اهمال العين مع اني وجدتها
مهملة في نسخة معتمدة مقروءة علي البرهان البقاعي تلميذ المصنف
قال ابن خطيب الدهشة في كتاب التقريب في علم الغريب
وعرض الدنيا ما كان من مال قل او كثر وقال ابو عبيدة جميع متاع
الدنيا عوض قوله ولا يترك اسماع احد لنية فاسدة من جهة
السامع او من جهة المسمع بان قصد البخل عليه او اظهار العداوة
بالمنع او نحو ذلك والى الاحتمال الاول اشار النووي
في التقريب والتيسير حيث قال ولا يمتنع من تحديث احد
لكونه غير صحيح النية فانه ترجى صحتها قوله والاصح اعتبار
سن التحمل بالتمييز وقال شارح النظم اعتباره بالفهم الصحيح
اعتباره بالفهم والتمييز لكن استقر عمل المتاخرين من اهل الحديث
علي ان يجعلوا ابن خمس سنين سامعا وابن اقل من ذلك حاضرا
ولا بد في ذلك من اجازة الشيخ قوله والا ففي اليسير
قال العراقي نعم ان ضاق ما بعد اخر السطر لقرب الكتابة من
طرف الورق او لتضييقه بالتجليد بان يكون السقط في الصفح
اليمنى فلا باس حينئذ بالتخريج الي جهة اليمين وقد رايت ذلك
في خط غير واحد من اهل العلم انتهى كلامه قال المص هذا
آخر ما علقناه من الحواشي على شرح النخبة للحافظ ابن حجر تغمده الله برحمته
والحمد لله اوله وآخرا وصلى الله علي سيدنا محمد واله وصحبه وسلم تسليما كثيرا
وقد فرغ من تبييض هذه النسخة الميمونة ان شاء الله تعالى مؤلفها الفقير عفو ربه
محمد بن ابرهيم التاذفي الحلبي الحنفي عفا الله عنه في سابع شوال سنة احدى واربعين



صورة الصفحة الأخيرة من نسخة (ل)

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما
الحمد لله وكفى . وسلام على عباده الذين اصطفى أما بعد
فيقول فقير عفو الله سبحانه وتعالى محمد بن ابراهيم التاذفي
الحلبي الحنفي المشهور بابن الحنبلي عفا الله عنه هذه
حواش علقتها على شرح نخبة الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى
وحررتها بقدر الطاقة حال قراءتي له على أستاذ شمس الدين
محمد الديروطي الشافعي فسح الله في مدته ونفع به وبعلومه
وقد ضمنتها فوائد اختزلتها من كلام القوم وزوائد ابتكرتها
بأذن من لا تأخذه سنة ولا نوم . وسميتها منح النخبة على
شرح النخبة وأنا أسأل الله تعالى أن يجنبني الخلل في حالتي
القول والعمل بمنه ويمنه قوله الحمد لله الذي لم يزل عالما
قديرا الحمد في اللغة مقابلة الجميل من نعمة أو غيرها بالتعظيم
باللسان والشكر مقابلة النعمة بالتعظيم باللسان والجوارح
والجنان كذا في شرح التقي الشمني على نظم النخبة والقدير
فعيل من القدرة وهي كما قال المشار إليه من القدر لأن القادر
يوقع الفعل على قدر مشيئته وقوله لم يزل مفيد للدوام
في هذا المقام كـ كان في قوله تعالى وكان الله على كل
شيء قديرا قاله البعلي وقد يقصد بكان الدوام
كما يقصد بلم يزل قوله وأشهد جملة انشائية و
عطفها على الحمد لله من باب عطف الانشاء على الاخبار عند
من يجعل الحمدلة جملة خبرية معنى واختار القاضي زكريا في
شرح البهجة أنها انشائية معنى لحصول الحمد بالتكلم بها وقوله
وصلى الله عطفه على الجملة الأولى أو الثانية وعلى الثاني
يكون العطف من قبيل عطف أحد الفعلين المختلفي الصيغة

المتفق

منح النخبة على شرح النخبة

جملة الحمد هل هي خبرية أو انشائية

صورة الصفحة الأولى من نسخة (ش)

ذلك في خط غير واحد من أهل العلم انتهى كلامه هذا آخر
ما علقناه من الحواشي على شرح النخبة للحافظ ابن حجر تغمده الله برحمته
والحمد لله أولا وآخرا وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا
وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة الشريفة
الميمونة منقولة من نسخة نقلت من
خط المصنف رحمه الله تعالى
نفعنا الله بعلومه
في الدارين بمحمد
سيد الكو
نين
وذلك يوم الجمعة المعظم خامس عشر شهر الله الحرام المحرم
سنة ست بعد الألف

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة (ش)

بسم الله الرحمن الرحيم[1]

[مُقَدِّمَةُ الشَّارِحِ على شرحِ النُّخْبَةِ]

وصلى اللهُ على سيِّدِنا مُحَمّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ وسَلَّمَ [تسليما][2].

الحمد للهِ وكفى، وسلامٌ على عبادِهِ الّذِين[3] اصْطَفَى.

أمّا بَعْدُ:

فَيَقُولُ فقيرُ عَفْوِ اللهِ –سُبحانَهُ وتَعَالى– محمدٌ بْنُ إبراهيمَ التَّاذِفِي الحَلَبِي الحَنَفِي، المشْهورُ بِابْنِ الحَنْبَلِي –عَفَا اللهُ عَنْه–:

هذه حَواشِي علَّقْتُها على شَرْحِ نُخْبَةِ الحافِظ ابنِ حَجَرٍ –رحمه اللهُ تعالى–، وحَرَّرْتُها بِقدْرِ الطّاقَةِ حَالَ قِراءَتِي على الأُستاذِ شمس الدين محمد الدَّيْرُوطِي[الشافعي][4]، فسح اللهُ في مُدَّتِهِ، وَنفع بِه وبعلومِه.

وقد ضمّنْتُها فَوائدَ اخْتَرتُها مِن كلامِ القوم، وزوائدَ ابْتَكرْتُها بإِذْنِ مَن لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ ولا نَوْمٌ، وسمّيتُها: «مَنْحُ[5] النُّغبة[6] على شرح النُّخْبَة»، وأنا أسأل الله –تعالى– أن يُجَنِّبَني الخَلَل في حالَتَي القولِ والعَمَل بِمَنِّهِ وَيُمْنِه.

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في«الفتح»(٩/١): «وقد استقرّ عمل الأئمة المصنفين على افتتاح كتب العلم بالبسملة وكذا مُعظم كتب الرسائل...».

وقال الجصاص في«أحكام القرآن»(١٩/١): «فيه استحبابُ اسْتِفْتَاحِ الأُمُورِ لِلتَّبَرُّكِ بِذَلِكَ، وَالتَّعْظِيمُ لِلَّهِ –عَزَّ وَجَلَّ– بِهِ، وَفِيهِ إظْهَارُ مُخَالَفَةِ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ يَفْتَتِحُونَ أُمُورَهُمْ بِذِكْرِ الأَصْنَامِ أَوْ غَيْرِهَا مِن الْمَخْلُوقِينَ الَّذِينَ كَانُوا يَعْبُدُونَهُمْ، وَهُوَ مَفْزَعٌ لِلْخَائِفِ، وَدَلالَةٌ مِنْ قَائِلِهِ عَلَى انْقِطَاعِهِ إلَى اللَّهِ –تَعَالَى– وَلُجُوئِهِ إلَيْهِ، وَأُنْسٌ لِلسَّامِعِ، وَإِقْرَارٌ بِالأُلُوهِيَّةِ، وَاعْتِرَافٌ بِالنِّعْمَةِ، وَاسْتِعَانَةٌ بِاَللَّهِ –تَعَالَى–، وَعِيَاذَةٌ بِهِ ،وَفِيهِ اسْمَانِ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ –تَعَالَى– الْمَخْصُوصَةِ بِهِ لا يُسَمَّى بِهِمَا غَيْرُهُ ، وَهُمَا: اللَّهُ وَالرَّحْمَنُ».

(٢) كلمة: «تسليمًا» لم ترد في(ل) وهي من نسخة(ش).

(٣) في(ش): «الذي».

(٤) زيادة من(ش).

وهو المحدث الفقيه شمس الدين محمد بن شعبان ابن أبي بكر الديروطي، المعروف بابن عروس. ولد سنة(٨٧٠هـ)، وقيل في ترجمته أنه كان ذكيًّا متواضعًا يصل إلى المدارك الدقيقة بفهم ثاقب، وكان يحفظ كتبًا كثيرة يسردها عن ظهر قلب، فجمع الله لـه بين الحفظ والفهم. توفي –رحمه الله– سنة(٩٤٩هـ) بالقاهرة. انظر: شذرات الذهب لابن عماد(٢٧٨/٨)، والأعلام للزركلي(٣٣٦/٥)، وهدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي(٣١٧/٢)،وإيضاح المكنون له(٦٨/٢).

(٥) قال أبو عبيد: « مَنَحَ يَمْنَحُ مَنْحًا ومِنْحَةً عند العرب على معنيين: أحدهما: أن يعطي الرجل صاحبه صلةً فتكون له، وأخرى أن يمنحه شيئًا ينتفع به ثم يرده. والثاني: وقد تقَع المِنْحَةُ على الهِبَةِ مُطْلَقًا لا قَرْضًا ولا عَارِيَّةً. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير(٧٩٨/٤)، وتاج العروس، لأبي الفيض الزبيدي(١٥٤/٧).

(٦) النُّغبة: الجُرْعَة، يقال: سقاه نُغْبةً من لَبَن. ينظر: تاج العروس للزبيدي(٢٩١/٤)، وتهذيب اللغة، للأزهري(٨٦/٣).

[شَرْحُ مُقَدِّمَة الحَافِظ ابْنِ حَجَر]

– **قوله: «الحَمْدُ لِلّهِ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَالِمًا قَدِيرًا»**[1]: الحمدُ في اللغة: مُقابَلَة الجميل مِن نِعمة وغيرها بالتعظيم باللسان، والشكر مقابلة النِّعمة بالتعظيم باللسان والجوارح والجنان[2]، كذا في شرح التقي الشُّمُنِّي[3] على «نظم النخبة»[4].

– «**والقَدِير**»: فعيل من القدرة، وهي كما قال المشار إليه[5] من القدر؛ لأن القادر يوقع الفعل على قدر مشيئته –تعالى–[6].

– **وقوله : «لَمْ يَزَلْ»**: مفيد للدوام في هذا المقام[7]؛ كـ «كان» في قوله –تعالى–: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾[8]. قال البعلي[9]*:وقد يُقصد بـ«كان» الدوام، كما يُقصد بـ«لم يزل»[10].

---

(١) جاء في حاشية (ل) بعد كلمة «قديرًا» تتمة قول الحافظ ابن حجر : «حيًّا قيومًا سميعًا بصيرًا، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأكبّره تكبيرًا، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، وصلى الله على سيدنا محمد الذي أرسله للناس كافة بشيرًا ونذيرًا».

(٢) للمزيد عن معنى الحمد والشكر ينظر:الفائق في غريب الحديث للزمخشري(٣١٤/١)، والتعريفات للجرجاني(ص/١٢٥)، وتاج العروس من جواهر القاموس لأبي الفيض الزبيدي(٣٨/٨)، ولسان العرب لابن منظور(١٥٥/٣).

(٣) هو أبو العباس تقي الدين أحمد بن محمد الشمني القسنطيني(ت٨٦٨هـ)، وهو ابن الشمني صاحب كتاب «نتيجة النظر»، و«نظم نخبة الفكر». انظر ترجمته: «إنباء الغمر» لابن حجر(٣٣٩/٣)، و«الضوء اللامع» للسخاوي(٧٤/٩)، و«شذرات الذهب» لابن عماد الحنبلي(١٥١/٧)،وغيرها.

(٤) المسمى بـ « العالي الرتبة في شرح نظم النخبة»(ص/٣٧) مطبوع بتحقيق هارون عبد الرحمن الجزائري، دار ابن حزم- بيروت، ط-الأولى:١٤٢٤هـ.

(٥) يعني التقي الشمني في شرحه على نظم النخبة «العالي الرتبة»(ص/٣٧).

(٦) ينظر أيضًا: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير(٤١/٤)، والتعريفات للجرجاني(ص/٢٢٠)، والمعجم الوسيط(٧١٩/٢).

(٧) قال أبو هلال العسكري في«الفروق اللغوية»(ص/٢٣٩): «الفرق بين الدوام والخلود: أن الدوام هو استمرار البقاء في جميع الأوقات ولا يقتضي أن يكون في وقت دون وقت، ألا ترى أنه يقال: إن الله لم يزل دائمًا، ولا يزال دائمًا. والخلود هو استمرار البقاء من وقت مبتدأ، ولهذا لا يقال إنه خالد، كما يقال إنه دائم»أهـ.

(٨) [الأحزاب:٢٧].

(٩) هو محمد ابن أبي الفتح ابن أبي الفضل البعلي، أبو عبد الله، شمس الدين: فقيه حنبلي، محدث، لغوي. ولد سنة (٦٤٥هـ)في بعلبك. عني بالحديث، وتفقه على ابن أبي عمر وغيره، حتى برع وأفتى، وقرأ العربية واللغة على ابن مالك، ولازمه حتى برع في ذلك. توفي –رحمه الله– سنة (٧٠٩هـ). ينظر:المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد لابن مفلح(٤٨٥/٢)، والدرر الكامنة لابن حجر(١٤٠/٤)، وشذرات الذهب لابن عماد الحنبلي(٢٠/٦).

* وشرحه على ألفية ابن مالك مخطوط. ينظر:فهرس المخطوطات الأزهرية(٢٥٧/٤)،ومخطوطات الظاهرية (النحو:٣٧٢).

(١٠) وفي «كتاب الأفعال» لابن القطاع السعدي(١٠٦/٣): «كان الشيئ كَوْنًا وكَينونَة، أي لم يزل».

- **قوله: «وَأَشْهَدُ»**(١): جملة إنشائية(٢)، وعطفها على «**الحَمْدُ لِلَّهِ**» من باب عطف الإنشاء على الأخبار عند مَن يجعل «**الحَمْدُ لِلَّهِ**» جملة خبرية معنىً(٣). واختار(٤) القاضي زكريا(٥) في «شرح البهجة»(٦) أنها إنشائية معنىً؛ لحصول الحمد بالتكلم بها(٧).

- **قوله: «وَصَلَّى اللهُ»**: عَطْفٌ على الجملة الأولى والثانية، وعلى الثاني يكون العطف مِن قَبيل عطف أحد الفعلين المختلفي(٨) الصيغة[ش/٢/أ]، المنفي الزمان على الآخر، وهو جائز [ل/٢/أ] كقوله: ولقد أمر على اللئيم يسبّني فمضيتُ(٩)...؛ أي: مررتُ على رأي(١٠).

وإنما كان: «**أَشْهَدُ**»، و«**صَلَّى اللهُ**» مُتفقي الزمان؛ لكونهما جملتين إنشائيَّتين. فإنْ قلتَ: كيف يَصِحُّ أنْ يعطف «**أَشْهَدُ**» على «**الحمد لله**»، أو يعطف عليه «**صَلَّى اللهُ**»، وهما من عبارة المتن دونه؟

قلتُ: المصنِّف جَعَلَ خُطبة المتن وما زاده فيها خطبةً واحدة؛ ولذا جعل قوله: «**فَإِنَّ التَّصَانِيفَ فِي اصْطِلاَحِ أَهْلِ الحَدِيثِ** سَجعة، وقوله: «**فِي المَتْنِ قَدْ كَثُرَت**» مع قوله: «**لِلأَئِمَّةِ فِي القَدِيمِ وَالحَدِيثِ**» سَجْعَة تالية لها، وجعل قوله: «**فَأَجَبْتُهُ**» إلى آخره سَجْعَةً تالية لما ليس في المتن، إلى

---

(١) وفي«التعريفات»للجرجاني(ص/٤٣٩): «الشهادة قول صادر عن علم، حصل بمشاهدة بصر أو بصيرة».

(٢) والمراد بها: فَهْمُ قضايا وجُمَلٍ خبريَّةٍ أُخْرَى لا تَدُلُّ عليها الجملة الإنشائيَةُ بمنطُوقِها دَلالَةً مُبَاشِرة، بل تَدُلُّ عليها باللُّزوم الذهني. ينظر:البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها لعبد الرحمن حسن الميداني(ص/١٢٤)، دار القلم-دمشق.

(٣) وممن قال بذلك محمد علي الصبان على شرح الأشموني في حاشيته على ألفية ابن مالك(ص/٢٨)تحقيق طه عبد الرؤوف سعيد، المكتبة التوفيقية.

(٤) في(ل): «وأخبار»،والتصويب من(ش).

(٥) هو زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي(ت ٩٢٦هـ)من تلاميذ ابن حجر،مضرب المثل في وقته في حسن الخلق، والتحلي بمكارم الأخلاق وفضائلها، لا يدع بابًا إليها إلاَّ دخله. قَالَ العلائي: « قَدْ جمع من أنواع العلوم والمعارف والمؤلفات المقبولة ومكارم الأخلاق وحسن السمت والتؤدة والأخذ عَنْ الأكابر مَا لَمْ يجمعه غيره».الضوء اللامع(٣/٢٣٤)، وشذرات الذهب(١٠/١٨٦)، والبدر الطالع(١/١٧٥).

(٦) واسم كتابه: «الغرر البهية في شرح البهجة الوردية»، مطبوع بتحقيق محمد عبد القادر عطاء، دار الكتب العلمية-بيروت ١٤١٧هـ.

(٧) المصدر السابق(٣/١).

(٨) جاء في حاشية(ل): «وهذا الخلاف ما إذا اختلفا زمانًا أيضًا، نحو:زيد ضرب، ويحسن بمعنى ضرب فيما مضى، ويحسن فيما يأتي، فإنه غير جائز عند صاحب الإرشاد،وغير حسن عند غيره».

(٩) وتكملته: «...ثُمَّتَ قلتُ لا يعنيني».وهو يُنسب لشمر بن عمرو الحنفي من بني حنيفة باليمامة، من شعراء الجاهلية. انظر: الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني(٩/١٧٢).

(١٠) انظر: الخصائص لابن الجني(٣/٣٣٢)، والصاحبي في فقه اللغة لابن فارس(١/٥٥)، والبصائر الذخائر لأبي الحيان التوحيدي(جزء ٨/٤٤٦)،والمحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن بن سيدة المرسي(١٩/٥١١)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي (١/٤٢).

غير ذلك مما لم يكن لاحَظَهُ فيه [1].

– **قوله: «الَّذي أَرْسَلَهُ إلى النَّاسِ كَافَّةً»**: حال، إما مِن «**الناس**»، والمراد: جميعًا[2]، أو مِن «**هاء**» أرسله، والتاء: للمبالغة، كما في «علاّمة»، والمراد: الذي أرسله إلى الناس كافًّا لهم عن الشرك وارتكاب الكبائر.

وأما قوله –تعالى–: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾[3]، فالمراد: إلا كافًّا، ولا يَصِحّ اعتبار الحاليةِ من الناس، على ما تقرَّر في كتبِ النّحو[4].

– **قوله: «بَشِيرًا وَنَذِيرًا»**: البَشِير: الْمُخْبِر بما يَسُرّ، ويقابِلُه: النَّذِيرُ[5]. وإنما قَدَّم «البَشِيرَ» على «النَّذِيرِ»؛ لِتقدُّمِ البِشارةِ على الإنذارِ في قولِهِ –تعالى–: ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾[6]، أو لِتقدُّم رُتبةِ متعلّقِها وهو الْمُطِيعُ على رتبةِ مُتعلّقِه وهو العاصي[7]، أو للترغيب مِن أوّل وَهْلَةٍ في الطاعة.

– **قوله: «وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا»**: قال السخاوي[8] –مِن تلامذة المصنِّف– في «شرح ألفية

---

(١) قال اللقاني في«قضاء الوطر»(١/٣٩٣–٣٩٤): «وفي السجعتين الجناس التام اللفظي والخطي، وإنما فعل هذا توفيةً بما يقوله بعد من أنّ إيراد الشرح على صورة البسط أليق، ودمجها ضمن توضيحها أوفق».

(٢) قال الفيومي: «جاء الناس كافّة، قيل منصوب على الحال نصبًا لازمًا، لا يُستعمل إلا كذلك، وعليه قوله تعالى: «وما أرسلناك إلا كافة للناس»، أي للناس جميعًا.

وقال الفراء في«معاني القرآن»:نُصبت لأنها على مذهب المصدر، ولذلك لم تدخل العرب فيها الألف واللام، لأنها آخر الكلام مع معنى المصدر، وهي في مذهب قولك: قاموا معًا، أو قاموا جميعًا».

وقال الأزهري: «كافة» منصوب على الحال وهو مصدر على فاعله كالعافية والعاقبة، ولا يُثنّى ولا يُجمع، كما لو قلتَ: قاتِلوا المشركين عامة أو خاصةً».أهـ. انظر :إتحاف ذوي الوطر بشرح بهجة الدرر بنظم نخبة الفكر لعبد الباسط بن محمد بن حسن المناسي(ص/٢).

(٣) [سبأ:٢٨].

(٤) انظر: «اللباب في علل البناء والإعراب» لأبي البقاء العكبري(١/٢٩٢)، و«المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي» لأحمد الفيومي(٢/٥٣٦)، و«مُشكِل إعراب القرآن» د. أحمد بن محمد الخرّاط(ص/٤٣١)، و«حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك(ص/٩٢٧)، و«شرح تسهيل الفوائد لألفية ابن مالك» لجمال الدين الطائي الجياني(٢/٣٣٧).

(٥) نتيجة النظر في شرح نخبة الفكر لكمال الدين الشمني(ص/٥٤).

(٦) [الأنعام:٤٨].

(٧) العالي الرتبة في شرح نظم النخبة للشمني(ص/٣٨).

(٨) هو الحافظ الإمام أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد ابن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي الأصل، القاهري، ولد سنة (٨٣١هـ)، وقرأ على ابن حضر، والجمال ابن هشام الحنبلي، وصالح البلقيني، والشرف المناوي،والشمنِّي، وابن الهمام، وابن حجر، ولازمه وانتفع به وتخرَّج به في الحديث،وأقبل على هذا الشأن بكليته وتدرَّب فيه، وسمع العالي والنازل، وبرع في هذا الشأن وفاق الأقران وحفظ من الحديث ما صار به متفرِّدًا عن أهل عصره. وتوفي رحمه

العراقي»[1]: «وقد جَمَعَ العراقي بين الصلاة والسلام في خُطبتها لم يفردها عن السلام؛ لتصريح النووي-رحمه الله تعالى- بكراهة إفراد أحدهما عن الآخر، وإنْ خصها شيخي بِمَنْ جعل دَيْدَنًا لوقوع الإفراد في كلام إمامنا الشافعي[2] ومسلم[3]، والشيخ أبي إسحاق[4] وغيرهم [ل/٢/ب] من أئمة الهدى، ومنهم[ش/٢/ب]: النووي نفسه في خُطبة «تقريبه» كما في كثير من نُسَخِهِ» انتهى.

[أوّلُ مَنْ صَنَّفَ فِي عِلْمِ المُصْطَلَح][5]

[تعريف علم الحديث روايةً ودرايةً]:

- قوله: «**فِي اصْطِلاَحِ أَهْلِ الحَدِيثِ**»[6]: اعلمْ أنَّ عِلْمَ الحديث وعلم الأثر عندهم واحد، وعرّفوه

الله سنة(٩٠٢هـ).ترجم لنفسه في كتابه «الضوء اللامع» (٨/ ٢-٣٢)، و«التحفة اللطيفة» (٣/ ٦٣٠)، وانظر أيضًا ترجمته في:ثبت البلوي (ص٣٧٥)، و«شذرات الذهب» (٨/ ١٥-١٧)، و«البدر الطالع» (٢/ ١٨٤-١٨٧)، و«فهرس الفهارس» للكتاني (٢/ ٩٨٩-٩٩٣).

(١) واسم كتابه: «فتح المغيث شرح ألفية الحديث»(١/١٠-١١) وهو مطبوع بعدة طبعات، وأحسنها: بتحقيق علي حسين علي، مكتبة السنة-القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، وطبعة دار المنهاج السعودية بتحقيق د/عبد الكريم الخضير، ود/ محمد عبد الله آل فهيد، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

(٢) هو الإمام محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف القرشي المطلبي، أبو عبد الله الشافعي المكي نزيل مصر، إمام عصره وفريد دهره، ومؤسس علم أصول الفقه، وهو أيضًا إمام في علم التفسير وعلم الحديث، وقد عمل قاضيًا فعُرف بالعدل والذكاء،أكثرَ العلماءُ من الثناء عليه، حتى قال فيه الإمام أحمد :«كان الشافعي كالشمس للدنيا، وكالعافية للناس». ولد بغزة عام(١٥٠هـ)، وانتقلت به أمُّه إلى مكة ...وتوفي في مصر سنة(٢٠٤هـ). انظر: مناقب الشافعي للبيهقي(٦٥-١٢١)،وتهذيب الكمال للمزي(٣٥٥/٢٤)،وسير أعلام النبلاء للذهبي(٥/١٠)وغيرها من كتب التراجم.

(٣) هو الإمام الكبير الحافظ المجود الحجة الصادق، أبو الحسين، مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد القشيري النيسابوري، صاحب « الصحيح ».ولد سنة (٢٠٤هـ)، وتوفي سنة(٢٦١هـ). انظر: سير أعلام النبلاء(٥٥٦/١٢ وما بعدها)، وتهذيب الكمال (١٣٢٣)، وشذرات الذهب (٢ / ١٤٤).

(٤) هو الإمام عمرو بن عبد الله بن ذي يحمد، وقيل: عمرو بن عبد الله بن علي الهمداني الكوفي الحافظ شيخ الكوفة وعالمها ومحدثها، أبو إسحاق السبيعي. ولد في آخر سنتين بقيتا من خلافة عثمان -رضي الله عنه- وثبت أنه رأى علي ابن أبي طالب-رضي الله عنه-، وتوفي سنة(١٢٧هـ). وثقه الإمام أحمد والنسائي وابن معين. ينظر: الطبقات لابن سعد (٦ / ٣١٣)،وتهذيب الكمال للمزي(١٠٤٠)، والسير للذهبي(٣٩٢/٥)، وتذكرة الحفاظ له(١١٤/١).

(٥) المؤلف -رحمه الله- بدأ هنا في مبحث «أول مصنّف في مصطلح الحديث» بتعريف علم الحديث روايةً ودرايةً، وإنما كان حقه التأخير في مبحث«تقسيم الخبر»،لذا اضطررنا أن نضع عنوانًا فرعيًّا بجنب العنوان العام؛ لأن كلام ابن حجر متعلق بـ«أول المصنفات».

(٦) جاء في حاشية(ل) نقل قول الحافظ ابن حجر في«النزهة»: «أما بعد: فإنَّ التَّصانيفَ في اصْطِلاحِ «أَهلِ الحَديثِ» قَدْ كَثُرَتْ للأئمةِ في القديمِ والحَديثِ فَمِن أَوَّلِ مَن صَنَّفَ في ذلك القاضي أبو محمَّدٍ الرَّامَهُرْمُزِيّ-بفتح الراء والميم وضم الهاء والميم الثانية آخره زاء، نسبة إلى«رام» وهو من كور الأهواز من بلاد خرسان- في كتابه «المحدِّث الفاصل »، لكنَّه لم يَسْتَوْعِبْ. والحاكِمُ أبو عبدِ اللهِ النَّيْسَابوريُّ، لكنَّه لم يُهَذِّبْ ولم يُرَتِّبْ. وتلاه أَبو نُعَيْم الأصبهانِيُّ، فعَمِل على كتابهِ

بأنه: «عِلْمٌ يُعْرَفُ به أقوال رسول الله –صلى الله عليه وسلم– وأفعاله وأحواله»، ذكره الشمني[١].

وذكر السخاوي أنه: «معرفة القواعد المعرَّفة بحال الراوي والمروي»[٢]. وذكر أيضًا[٣]: «أن الأثر[٤] في اللغة: البقية، وفي الاصطلاح: الأحاديث – مرفوعة كانت أو موقوفة– على المعتمد، ومنه: «شرح معاني الآثار»[٥]؛ لاشتماله عليها، وإنْ قَصَرَهُ بعضُ الفقهاء على الموقوف».

والحديث لُغَةً: ضد القديم. واصطلاحًا: «ما أُضيف إلى النبي –صلى الله عليه وسلم– قولاً، أو فِعلاً، أو تقريرًا، أو صِفةً، حتى الحركات والسكنات في اليقظة والمنام»[٦].

وما ذكره الشُّمُنِّي[٧] في تعريف هذا العلم لا يخلو عن قصور؛ إذ ليس هو عبارة عن معرفة أحاديثه –صلى الله عليه وسلم– المُعبَّر عنها بأقواله، وأفعاله، وأحواله الشاملة لتقاريره وصفاته، بل عن معرفة القواعد المعرِّفة بأحوال أحاديثه المروية وأحوال رواتها، على ما ذَكَرَهُ السخاوي ونقلناه

«مُسْتَخْرَجاً» ، وأَبقى أَشياءَ للمُتَعَقِّبِ.

ثمَّ جاءَ الخطيبُ أبو بكرٍ البَغْدَاديُّ، فصنَّفَ في قوانينِ الروايةِ كتاباً سمَّاه «الكفايةَ» ، وفي آدابِها كتاباً سمَّاه «الجامعَ في آدابِ الشَّيْخِ والسَّامِعِ». وقلَّ فنٌّ مِن فُنونِ الحَديثِ إلاَّ وقد صَنَّفَ فيهِ كتاباً مُفْرَداً، فكانَ كما قال الحَافظُ أبو بكرِ بنُ نُقْطَةَ: كلُّ مَن أَنْصَفَ عَلِمَ أَنَّ المحَدِّثينَ بعدَ الخَطيبِ عِيالٌ على كُتُبِهِ.

ثمَّ جاءَ بعضُ مَن تَأَخَّرَ عنِ الخطيبِ فأَخَذَ مِن هذا العلمِ بنَصيبٍ: فجمَع القاضي عِياضٌ كتاباً لطيفاً سمَّاهُ «الإلْماع».

وأبو حفْصٍ المَيَّانِجيُّ جُزءاً سمَّاه «ما لا يَسَعُ المُحَدِّثَ جَهْلُه» .

وأَمثالُ ذَلك مِنَ التَّصانيفِ الَّتي اشتُهِرَتْ وبُسِطَتْ ليتوفَّرَ عِلْمُها، واخْتُصِرَتْ ليتيسَّرَ فهْمُها.

إلى أَنْ جاءَ الحافِظُ الفقيهُ تقيُّ الدِّينِ أَبو عَمْرٍو عُثْمانُ بنُ الصَّلاحِ عبدِ الرحمنِ الشَّهْرَزُوريُّ – نزيلُ دمشقَ –،فجَمَعَ لما وَلِيَ تدريسَ الحديثِ المدرَسَةِ الأشرفيَّةِ – كتابَه المَشهورَ، فهَذَّبَ فنونَهُ، وأَملاهُ شيئاً بعدَ شيءٍ، فلهذا لمْ يَحْصُلْ ترتيبُهُ على الوضعِ المُناسِبِ واعتنى بتصانيفِ الخَطيبِ المُتفرِّقةِ، فجمعَ شَتاتَ مقاصِدِها، وضمَّ إليها مِن غَيْرِها نُخَبَ فوائِدِها، فاجتَمَعَ في كتابِه ما تفرَّقَ في غيرِهِ، فلهذا عَكَفَ النَّاسُ عليهِ وساروا بسَيْرِهِ، فلا يُحْصى كم ناظِمٍ ومُختَصِرٍ، ومستَدْرِكٍ ومُقْتَصِرٍ، ومُعارِضٍ لهُ ومُنْتَصِرٍ!

فسأَلَني بَعْضُ الإخوانِ أَنْ أُلَخِصَ لهُ المُهِمَّ مِنْ ذَلكَ فلخَّصْتُهُ في أوراقٍ لطيفةٍ سمَّيْتُها «نُخْبَةَ الفِكَرِ في مُصْطَلَحِ أَهلِ الأثَرِ» على ترتيبٍ ابْتَكَرْتُهُ، وسبيلٍ انْتَهَجْتُهُ، مع ما ضمَمْتُه إليهِ مِن شوارِدِ الفرائِدِ وزَوائدِ الفوائدِ.

فرَغِبَ إليَّ جماعةٌ ثانياً أَنْ أَضعَ عَليها شرحاً يحُلُّ رموزَها، ويفتحُ كنوزَها، ويوضِحُ ما خَفِيَ على المُبْتَدئ من ذلك، فأَجَبْتُه إلى سُؤالِهِ؛ رجاءَ الاندِراجِ في تلكَ المسالِكِ. فبالغتُ في شَرْحِها في الإيضاحِ والتَّوجيهِ... »اهـ.

(١) العالي الرتبة.. (ص/٣٩).

(٢) فتح المغيث(١/١٢).

(٣) فتح المغيث(١/٩).

(٤) جاء في حاشية (ل): «سيأتي في بحث المرفوع من شرح النخبة أنه يقال للموقوف والمقطوع:الأثر».

(٥) للإمام أبي جعفر الطحاوي، مطبوع بتحقيق محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية–بيروت، ط–الأولى ١٣٩٩هـ.

(٦) فتح المغيث للسخاوي(١/١٢)، والتوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر له أيضا(ص/٢٩). وسيأتي تنبيه المصنف بعد انتقاده للشمني أن هذا تعريف السخاوي.

(٧) العالي الرتبة(ص/٣٩).

عنه آنفًا [١].

- **قوله: «فِي كِتاَبِهِ: المُحَدِّثُ الفَاصِلِ»** -بالصَّاد المهملة-: سمّى القاضي أبو محمد[٢] كتابه: «المحدّث الفاصل بين الراوي والواعي»[٣]، وذَكَرَ فيه بابًا في فضل الناقل لسنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم-[٤]، وبابًا في فضل الطالب لها، والراغب فيها، والمستنّ بها[٥]، وأبوابًا أُخَر في اصطلاح أهل الحديث وما يتعلق بهم.

فلهذا قال المصنف في كتابه بزيادة كلمة **«في»** ولم يقل: **«كتابه»**؛ إذ هو لمْ يصنِّف مجموع كتابه في هذا الاصطلاح، وإنما صنّف فيه[٦].

---

(١) قلتُ: ولا أرى تعقب ابن الحنبلي هنا في محله؛ لأن تعريف الشمني هنا لعلم الحديث رواية، وتعريف السخاوي لعلم الحديث دراية، وليس هناك خلاف.والله أعلم.

(٢) هو الحسن بن عبد الرحمن بن خلّاد الفارسي، أبو محمد الرَّامَهُرْمُزي. قال فيه الذهبي: «الإمام الحافظ البارع، محدث العجم...وكان أحد الأثبات» توفي -رحمه الله- سنة(ت ٣٦٠هـ). انظر: تذكرة الحفاظ (٩٠٥/٣)، وسير أعلام النبلاء (٧٣/١٦)للذهبي، والوافي بالوفيات للصفدي(٦٤/١٢) وشذرات الذهب لابن عماد (٣٠/٣).

(٣) مطبوع بتحقيق د/محمد عجاج الخطيب، دار الفكر-بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ.

(٤) المحدث الفاصل(ص/١٦٩).

(٥) المصدر السابق(ص/١٧٥).

(٦) قلتُ: فيما قاله عن أولية التأليف في علم مصطلح الحديث، ينبغي أن يلاحظ أن الحافظ ابن حجر قال: «فَمِنْ أول مَن صنّف في ذلك: القاضي أبو محمد الرامهرمزي في كتابه: «المحدّث الفاصل...» ، وفي «تدريب الراوي» نقل عنه : «أول من صنف...» وكأن «مِن» سقطت منه.

ففي كلام الحافظ ابن حجر إشعار على أمرين مهمّين:

الأول: وجود التصنيف في علم المصطلح في قرن الرامهرمزي، وعدم تحقق أوليته في هذا الفن؛ لأن «مِن» للتبعيض، و«أول» اسم تفضيل بمعنى الجماعة، فإن أفعل التفضيل المستعمل بالإضافة يجوز فيه الإفراد والمطابقة لمن هو له، فالمعنى: من أوائل المصنفين في ذلك: المحدث الفاصل...،كأن جماعة في عصر واحد صنفوا في هذا الفن ولم يسبقهم أحد، وهذا هو اعتبار الذي أورده القارئ في«شرحه»(ص/١٣٧).

والثاني: أن الرامهرمزي هو أول من أفرد علم مصطلح الحديث في كتاب مستقل،وعبارة الحافظ هنا فيها إنصاف لمن سبق القاضي الرامهرمزي، فإن للعلماء قبله كلام كثير في أصول الحديث، كالإمام الشافعي(ت٢٠٩هـ) في كتابه«الرسالة»، والإمام مسلم(ت٢٦١هـ) في «مقدمة صحيحه»، وأبي داود(ت ٢٧٥هـ) في«رسالته لأهل مكة»، والترمذي(ت٢٧٩هـ) في«العلل» وغيرهم.

للمزيد حول هذا الموضوع انظر تفضلاً: تدريب ا لراوي للسيوطي(٢٦/١)، والمقنع لابن الملقن(٣٩/١)، وقواعد التحديث لجمال الدين القاسمي(ص/٤١)، وشرف الطالب في أسمى المطالب للقسنطيني(ص/١٣-١٤)، وشرح نخبة الفكر للدكتور سعد آل حميد(ص/٧-٨)، والإيضاح في تاريخ الحديث وعلم الاصطلاح للشيخ سعدي ياسين(ص/٥٧-٦٠)، والنكت على النزهة للشيخ علي الحلبي(ص/٤٦)،والنزهة بتحقيق عبد الله الرحيلي(ص/٣٠)، وبتحقيق تركي بن مسفر(ص/٦١)، وبعناية عز الدين ضلي(ص/٣٣)، وتدوين السنة النبوية...لمحمد مطر الزهراني(ص/١٦٥)، والمنهج المقترح لفهم المصطلح للشريف حاتم العوني(ص/٦٣)، وإتحاف المهرة بمبادئ العشرة في مصطلح الحديث لعلي بن إبراهيم حشيش(ص/٢٦)، ومعجم علوم

- **قولـه: «الجَـامِعُ لآدَابِ الشَّـيْخِ والسَّـامِعِ»**[1]: وَقَـعَ فـي «شرح العراقـي» علـى ألفيتـه[2]: الجـامع بـين آداب الشـيخ والسـامع[ل/٣/أ]، وفـي «شـرح ديباجـة المسـايرة»[3] لابـن أبـي شـريف[4]: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع[5].

ولا يَخفى أنّ الاسم واحد[ش/٣/أ] منها؛ فلا بُدّ من تصحيح العبارتين الباقيتين بالجمل على قصد الوصفية دون الاسمية؛ ليصحّ ما ذكروه بأسره.

- **قوله: «وقَلَّ فَنٌّ إلى آخره»**؛ أي:لا فَنَّ من فنون الحديث إلا وقد صَنّف فيه؛ لأنّ **«قَلَّ»** قد يُستعمل ويُراد به النفي قبل الاستثناءات المفرّغة؛ كما صرح به بعضُ النحاة[6]. ومما استعملت في القِلّة بمعنى النفي في غير مواد الاستثناء، قوله:

قَلَّما يَبْرَحُ المُطِيعُ فِي هَوَاهُ وَجِلاً ذَا كَآبَةٍ وَغَرَامُ[7].

أي: لا يبرح.

- **قوله: «عبد الرحمن...»**: -بالجرّ- بدل من الصلاح[8]؛ لأنه الإمام البارع صلاح الدين

الحديث النبوي د/عبد الرحمن بن إبراهيم الخميس(ص/٥)، وعلوم الحديث وتراجم أعلامه وفرسانه د/مأمون حموش(ص/٣٩)، والمراحل التاريخية لعلم مصطلح الحديث وأشهر ما صنف فيه د/ علي مصطفى القضاة(ص/٥٢-٥٣).

(١) مطبوع بعدة طبعات، منها: بتحقيق د/محمود الطحان، مكتبة المعارف-الرياض ١٤٠٣هـ باسم: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع.

(٢) المسمى بـ: «التبصرة والتذكرة»(١/ ١٢٤باب المقطوع)، دار الكتب العلمية-بيروت.

(٣) وقع اسم هذا الكتاب في الطبعة القديمة لمكتبة الأميرية بمصر ،ط-١٣١٧هـ: «المسامرة للكمال بن أبي شريف بشرح المسايرة للعلامة الكمال بن الهُمَام في علم الكلام».وفي طبعة جديدة لدار الكتب العلمية ببيروت: «المسامرة شرح المسايرة في العقائد المنهجية في الآخرة» لكمال الدين محمد بن عبد الواحد الحنفي المعروف بابن الهُمَام(ت ٨٧٩هـ)، وكلا الكتابين غير محقق.

(٤) وهو العلامة محمد بن محمد ابن أبي بكر بن علي ابن أبي شريف المقدسي، أبو المعالي كمال الدين ابن الأمير ناصر الدين، الشافعي. ولد سنة(٨٢٢هـ) ونشأ في بيت عفة وصيانة وتقوى وديانة، حفظ القرآن الكريم صغيرًا وكثيرًا من المتون العلمية. وقد نعتته كتب التراجم التي ترجمت لحياته ككتاب «شذرات الذهب» لابن العماد(٢٩/٨)، و«الكواكب السائرة» للغزي(١/١١-٣٠)، و«الضوء اللامع» للسخاوي(٦٤/٩-٦٧)، و«البدر الطالع» للشوكاني(٢٤٤/٢)، و«الأنس الجليل والفتح المبين» للمراغي(٣٧٧/٢-٣٨٢) بـ«شيخ الإسلام».توفي رحمه الله سنة(٩٠٦هـ).

(٥) المسامرة(ص/٣)الطبعة المصرية، وهذاهو اسمه الصحيح كما في كل طبعاتها المحققة.

(٦) وردت في حاشية(ل): «مثلوا له بقولك: قَلَّ رجل يقول ذلك إلا زيد. وفيه بحث؛ إذ ليس من المفرّغ في شيء، اللهم إلا بحسب المعنى، ولذا قال ابن عصفور:المعنى:ما يقول ذلك إلا زيد».

(٧) لم أجده في كتب الشعر المطبوعة لمن يُنسب، لكن الأستاذ منصور فيصل في بحثه المسمى: «دليل الأبيات التي تفرد بها ابن مالك» المنشور في«موقع أهل اللغة» الألكترونية، قال بأنه من منظومات ابن مالك، والله أعلم.

(٨) وهو الإمام الحافظ العلامة شيخ الإسلام تقي الدين أبو عمرو عثمان ابن المفتي صلاح الدين عبد الرحمن بن عثمان ابن موسى الكردي الشهرزوري الموصلي الشافعي، المشهور بابن الصلاح، صاحب«علوم الحديث» ولد سنة(٥٧٧هـ). وقال

أبو القسم[1] عبد الرحمن بن عثمان الشَّهْرَزُوري[2] الموصِلِي ثم الدِّمشقي[3].

- **قولـه: «فَجَمَـعَ شـتاتَ مَقَاصِـدهَا»**: الشتات في الأصل: التفرق[4]، والمراد بشتات مقاصدها: مقاصدها المتفرقة؛ فلهذا أعاد إليه ضمير الهاء المؤنث[5].

- **وقوله: «وَضَمَّ إِلَيْهَا مِنْ غَيْرِهَا نُخَبَ[6] فَوَائِدِها»**؛ معناه: وضمَّ إليه من تصانيف غير تصانيف الخطيب[7] غرر فوائدها، فلا إشكال أيضًا في تأنيث ضمير (فوائدها) مع تذكير (غير) حينئذ.

[سبب تصنيف نزهة النظر]

- **قوله: «فَبَالغْتُ فِي شَرْحِهَا فِي الإِيضاَحِ والتَّوْجِيه»**: هذا الجار والمجرور بدل من قوله في «**شرحها**»، ولا يلزم تعلُّق جرّ في جرّ، معناهما واحد بفعل واحد من غير عطف أحدهما على الآخر، نحو: مررتُ بزيدٍ بعمرو، وهو غير جائز، اللهم إلا أنْ يكون قوله في شرحها متعلقًا بـ «**بالغتُ**»، وقوله في «**الإيضاح**» متعلقًا به أيضًا، ولكن من حيث تعلقه بقوله في «**شرحها**» معنىً

عنه السخاوي: «وكان إمامًا بارعًا حجة متبحِّرًا في العلوم الدينية، بصيرًا بالمذهب ووجوهه، خبيرًا بأصوله، عارفًا بالمذاهب، انتفع به خلق، وعولوا على تصانيفه». وتوفي رحمه الله سنة(٦٤٣هـ). انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان(٣/٢٤٣)، وتذكرة الحفاظ(٤/١٤٣٠)، وطبقات الشافعية للسبكي(٨/٣٢٦).

(١) ما وجدتُ أحدًا ممن ترجم لابن الصلاح ذكر بأنه كان يكنى بهذه الكنية، والمؤلف نفسه في«قفو الأثر»(ص/٤٠)أثبت أن كنيته أبو عمرو.

(٢) ضبط المناوي لفظ «الشَّهْرُزُرِي»بفتح الشين المعجمة، وسكون الهاء وضم الراء والزاي، ومثله جاء في«اللباب في تهذيب الأنساب»(٢/٢١٦)، و«وفيات الأعيان»(٤/٧٠). وأما في «معجم البلدان»(٣/٣٧٥) بفتح الراء الأولى بدلاً عن ضمها. وشهرزور بلدة بين الموصل والهمدان بناها زور بن الضحاك، وقيل:شهر زور معناه:مدينة زور، والله أعلم. ينظر: اليواقيت والدرر(١/٢١٧)

(٣) جاء في حاشية(ل): «نزيل دمشق، فجمع لما ولي تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية كتابه المشهور، فهذّب فنونه وأملاه شيئًا بعد شيء، فلهذا لم يحصل تبويبه على الوضع المتناسب،واعتنى بتصانيفه الخطيب المتفرقة فجمع شتات مقاصدها وضم إليها من غيرها».

(٤) انظر: تاج العروس لأبي الفيض الزبيدي(٤/٥٧٣)، وتهذيب اللغة للأزهري(٤/٧٣)، ولسان العرب لابن منظور(٢/٤٨).

(٥) انظر أيضًا:اليواقيت والدرر للمناوي(١/٢١٩).

(٦) «نُخَبٌ» جمع نُخبة، وهي خيار الشيء، ذكره القارئ في «شرح النخبة»(ص/١٤٦).

(٧) هو أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي، المعروف بالخطيب: أحد الحفاظ المؤرخين والمحدثين والأصوليين المتقدمين، ولد سنة(٣٩٢هـ)... وكان فصيح اللهجة عارفًا بالأدب، يقول الشعر، وَلُوعًا بالمطالعة والتأليف، وقال أبو سعد السمعاني: «كان مهيبًا وقورًا ثقة متحرّيًا، كثير الضبط، فصيحًا، ختم به الحفاظ». وتوفي -رحمه الله- سنة(٤٦٣هـ).ترجمته في: وفيات الأعيان (١/٧٦)، وطبقات الشافعية للسبكي(٤/٢٩)، و«النجوم الزاهرة» لابن تغري (٥/٨٧)، و«شذرات الذهب» لابن عماد(٣/٣١٤).

فلا يكون من قبيل مررتُ بزيد بعمرو، بل من قبيل: أكلتُ من البستان من العنب[١]، على ما ذَكَرَ المُحقِّق التفتازاني[٢] [ل/٣/ب] في «شرح المفتاح»[٣]. [ويصحّ اعتبار عكس ذلك وجعل تقديم قوله«في شرحها» على ما بعده لمراعات السجع].[٤]

[الفَرْقُ بَيْنَ الخَبَرِ والحَديثِ والسُّنَّة]

– **قوله**[٥]: «**مُرَادِفٌ لِلحَدِيثِ**»: وهو ما جاء عن النبي –صلى الله عليه وسلم– من قوله أو فعله، فيكون السُّنة أعم منه.

وقيل: أو تقريره، فتكون[٦] السنة مرادفة[ش/٣/ب] له. قاله الشُّمُنِّي في «شرح النظم»[٧].

[أَقْسامُ الخَبَر بِاعْتِبَارِ طُرُقِ وُصولِهِ إليْنَا]

– **قوله**: «**المُرادُ بـالِطُّرُقِ: الأَسَانِيدُ، وَالإِسْنَادُ حِكايَةُ طَرِيقِ المَتْنِ**»: يريد أنه طريق المتن المحكية؛ إذ هو والسند سيّان في الاصطلاح[٨]، ولا ريب في أنَّ السند هو المحكي دون

(١) انظر حول هذه المسألة أيضًا: كتاب الكليات في الفروق اللغوية لأبي البقاء الكفومي(ص/١٥٩٥)تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة–بيروت ١٤١٩هـ.

(٢) هو سعد الدين مسعود بن عمر بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن أبي سعيد الغازي التفتازاني، الفقيه المتكلم النظار الأصولي النحوي البلاغي المنطقي، ولد بقرية تفتازان من مدينة نسا سنة(٧٢٢هـ) في أسرة عريقة في العلم؛ حيث كان أبوه عالمًا وقاضيًا، وكذا كان جده ووالد جده من العلماء.وبرز في النحو والصرف والمنطق والمعاني والبيان والأصول والتفسير وعلم الكلام...وانتهت إليه رياسة الحنفية في زمانه حتى ولي قضاء الحنفية وانتفع الناس بعلمه وتصانيفه،.توفي رحمه الله سنة(٧٩١هـ). وترجمته في: «الدرر الكامنة» (٤/٣٥٠)، و«شذرات الذهب» (٦ /٣١٩–٣٢٢)، و«معجم المؤلفين» لعمر كحالة (١٢/ ٢٢٨)وغيرها من كتب التراجم.

(٣) وله –رحمه الله– شرحان عليه ، الأول: شرح عظيم ممزوج، فرغ من تأليفه في صفر سنة(٧٤٨هـ)، ثم شرح ثان ممزوج مختصر من الأول، زاد فيه ونقص وفرغ منه سنة (٧٥٦هـ)، وقد اشتهر الشرح الأول بالمطول، والشرح الثاني بالمختصر، وهُما أشهر شروحه وأكثرها تداولاً لما فيهما من حسن السبك ولطف التعبير.

طبع في كلكته الهند سنة ١٢٢٨هـ، ثم في مطبعة الشركة العثمانية باسطنبول سنة ١٣٠٩ هـ، ثم في المطبعة المحمودية التجارية بالأزهر مصر ١٣٥٦هـ تحقيق عبد المتعال الصعيدي.

وانظر قوله في«مختصر شرح المفتاح»(ص/٣٥).

(٤) زيادة من(ش).

(٥)أي «الخبر» عند علماء هذا الفن مرادف للحديث.نزهة النظر(ص/٣٥)مع التنبيه بأن الحافظ ابن حجر لم يتطرق في بيان الفرق بين السنة والحديث والخبر، وإنما بيّن الفرق بين الحديث والخبر فقط.

(٦) في(ش): «فيكون».

(٧) (ص/٤٠).

(٨) قال البقاعي: «..وأما اصطلاحًا فلا يشك محدّث أن السند والإسناد مترادفان، ومعناهما طريق المتن، وأدل دليل على ذلك تفسير الطرق بالأسانيد».اليواقيت والدرر للمناوي(١/٢٣٥).

الحكاية[1]، فلا يرد ما قيل مِن أنَّ حاصل العبارة أنَّ الطريق حكاية الطريق؛ لكنه يرد[2] أن قوله: «**والمراد بالطرق: الأسانيد**» مستدرك[3]؛ لأنه قد فسر الطرق بالأسانيد الكثيرة، وجعل الكثرة مستفادة من كون الطرق جمع كثرة، فأغنى ذلك عن تكرير تفسير ذلك الطرق.

ويرد أيضًا أن الكثرة المعتبرة في طرق المتواتر لا بد وأن تكون[4] بحيث تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، سواء كانوا أكثر من العشرة أم لا؟

والكثرة المستفادة من الطرق باعتبار كونه جمع كثرة لا بد وأن يكون فيما جاوز العشرة، سواء أَحالت العادة تواطؤهم على الكذب أم لا، فأين هذه الكثرة من تلك؟

[كثرةُ الطُّرقِ من شُروطِ التَّوَاتُرِ إذا وَرَدَتْ بِلا حَصْرِ عَدَدٍ مُعَيّن]

– **قوله**: «[5]...**وكَذَا وُقُوعُهُ مِنْهُم اتِّفَاقًا مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ**»[6]؛ أي: وكذا يكون[7] وقوعه منهم اتفاقًا من غير قصد.

فوقوعه على هذا يكون مرفوعًا، ولا يصح نصبه على أن يكون التقرير: وكذا أحالت العادة وقوعه منهم اتفاقًا؛ أي: باتفاق منهم؛ لأن قوله: «**من غير قصد**» ينافيه، وإنْ كان قوله فيما سيأتي «**أو يحصل منهم اتفاقًا**» ملائمًا له، باعتبار أنه معطوف على (أن يتواطؤوا).

– **قوله**: «**وانْضَافَ إِلَيْهِ**[8]...**إلى آخره**»: اعلم أنَّ[9] اشتراط تساوي[10] الطرفين والوسط إنما

---

(١) قال ابن أبي شريف في«حاشيته على النزهة»(٢٩): «طريقه المحكية هي الرواة الذين وصل إلينا بهم، والحكاية:ذكر أسمائهم وكيفية أدائهم المتن إلينا».

(٢) في حاشية(ل): «يرد على الشيخ القاسم الحنفي».

(٣) وذلك أن الشيخ قاسم قال: «قوله –ابن حجر–:المراد بالطرق الأسانيد مستدرك، فإنه قد صار الحاصل أن الطريق حكاية الطريق..»، وتعقبه أيضًا المناوي قائلاً: «التحقيق خلاف هذا؛لأن الحكاية فعل، والطريق:أسماء الرواة، فلا يصح أن يكون أحدهما عين الآخر».اليواقيت والدرر (١/٢٣٥).

(٤) في(ش): «وأن يكون».

(٥) قال الحافظ ابن حجر: «وتلك الكثرة أحد شروط التواتر إذا وردت بلا حصر عدد معين،بل تكون العادة قد أحالت تواطؤهم على الكذب، وكذا وقوعه منهم اتفاقًا من غير قصد،فلا معنى لتعيين العدد على الصحيح».نزهة النظر(ص/٣٧).

(٦) وهو مما زاده على الكثير المقتصرين على ما قبله فقط، والظاهر إغناء الأول عنه، وأن العادة متى أحالت الأول؛أحالت الثاني، فليست الزيادة ضرورية،فليتأمل. قضاء الوطر (١/٤٦٦).

(٧) كلمة«يكون» لم ترد في(ش).

(٨) قال ابن حجر: «..فإذا ورد الخبر كذلك، وانضاف إليه أن يستوي الأمر فيه بالكثرة المذكورة من ابتدائه إلى انتهائه...». نزهة النظر(ص/٣٨).

(٩) لم ترد «أن» في(ش).

(١٠) جاء في حاشية(ل): «والمراد بالاستواء: أن لا ينقص الكثرة المذكورة في بعض المواضع،لا أن لا تزيد؛ إذ الزيادة ههنا مطلوبة من باب الأولى،وأن يكون مبتداه ونهايته الأمر المشاهد والمسموع،لا ما ثبت بقضية العقل الصرف.

فإذا جمع هذه الشروط الأربعة،وهي:عدد كثير أحالت العادة تواطؤهم وتوافقهم على الكذب،رووا ذلك عن مثلهم في الابتداء إلى

هو المتواتر الذي له [ل/٤/أ] طباق دون غيره.

كما أشار إليه ناظم النخبة[١] حيث قال :

فَإِنْ[٢] يَكُنْ ثَمّ طِبَاقٌ يُشْتَرطْ فيها استواءُ الطَّرَفَيْنِ والوَسَطْ[٣]

وصرّح به شارح النظم حيث قال[٤]: الشرط الثالث: وهو خاص بالمتواتر الذي له طباق أن تساوي[٥] الطبقة الملاقية للمخبر عنه للطبقة الأخيرة، وللطباق[٦] المتوسطة بينهما في منع العادة من تواطئهم على الكذب؛ لأن خبر كل طبقة وعصر مستقل بنفسه[ش/٤/أ]، فلا بُدَّ فيه من الكثرة المانعة من التواطئ[٧] على الكذب».

قال -رحمه الله-[٨]: «والطباق: جمع طبقة، وهي في الاصطلاح: جماعة اشتركوا في السِّنّ ولقاء الشيوخ» [٩].

- **قوله: «لاَ مَا ثَبَتَ بِقَضِيَّةِ العَقْلِ الصَّرْف»**: قيّد بالصرف[١٠]؛ لأنّ للعقل مدخلاً في ثبوت ما ثبت بالحس.

الانتهاء،وكان مستند انتهائهم الحس،وانضاف إلى ذلك أن تصحب خبرهم إفادة العلم لسامعه، فهذا هو المتواتر. وما تخلفت إفادة العلم عنه كان مشهورًا، فكل متواتر مشهور، من غير عكس.

وقد يقال إن الشروط الأربعة إذا حصلت؛ التزمت حصول العلم، وهو كذلك في الغالب، لكن قد يتخلف عن البعض لمانع. وقد وضح بهذا تعريف المتواتر، وخلافه قد يرد بلا حصر أيضًا، ولكن مع فقد بعض الشروط».

قلتُ:وكل هذا أيضًا تتمة قول الحافظ ابن حجر في«النزهة» بعد قوله: «وانضاف إليه..»وليس من تعليق الناسخ أو الشارح.

(١) هو الحافظ محمد بن محمد بن حسن الشُمنّي القسنطيني(ت٨٢١هـ) والد تقي اليدن الشمني. انظر: إنباء الغمر لابن حجر(٣/٣٣٩)، والضوء اللامع للسخاوي(٩/٧٤)، وشذرات الذهب لابن عماد(٧/١٥١).

(٢) في(ش): «فإن لم... » والتصحيح من(ل) و«العالي الرتبة... »(ص/٤٠)

(٣) انظر: شرح نظم النخبة«العالي الرتبة» لتقي الدين الشمني (ص/٤٠).

(٤) المصدر السابق(ص/٤٢).

(٥) في(ش): «يساوي».

(٦) في المطبوع (ص/٤٢): «والطباق...».

(٧) في المطبوع(ص/٤٢): «تواطؤ».

(٨) يعني ما قاله ابن حجر في«النزهة»(ص/١٦٩)في أهمية معرفة طبقات الرواة.

(٩) لا يوجد في النسخ المطبوعة لـ«النزهة» العبارات التي نسبها ابن الحنبلي لابن حجر هنا كـ: «**والطباق جمع طبقة**»، و«**وهي في الاصطلاح**»، و«**الشيوخ**»،وإنما صيغة تعبيره كما في كل النسخ المطبوعة هي: «والطبقة في اصطلاحهم:عبارة عن جماعة اشتركوا في السن ولقاء المشايخ».

(١٠) وهو قيد للإدخال؛إذ لولاه لخرج المتواتر،إذ لا بد فيه من معرفة العقل وإدراكه. فقول بعضهم: الأولى إسقاطه؛ ذهول، ومثل البقاعي«الصرف»بقوله: « كأن يقول الاثنان:ضعف الواحد،ونحو ذلك». انظر: قضاء الوطر للقاني(١/٤٧٤).

[تعريف المتواتر من خلال شروطه]

- **قوله: «فَإِذَا جَمَعَ هَذِهِ الشُّرُوطَ الأَرْبَعَةَ»**: أراد بها المنضافين، والمنضاف إليهما؛ وهما: العدد وكثرته، وإلى الكل أشار بقوله: «**وَهِيَ عَدَدٌ كَثِيرٌ**».. إلى آخر ما قال.

ولو اعتبر كثرة العدد مع المنضافين شروطًا ثلاثة كما فعله غير واحد[(١)]؛ لكان أولى.

ومِن علماء أصولنا[(٢)] مَن ذَكَرَ للمتواتر شروطًا خمسة؛ منها:

- ما هو راجع إلى الْمُخْبِرِين؛ وهو الثلاثة المذكورة[(٣)].

- ومنها: ما هو راجع إلى المستمعين[(٤)]، وهو أمران:

أحدهما: كون المستمع أَهْلاً لقبول العلم بالمخبر به؛ لأنه إذا لم يكن أهلاً له؛ لا يحصل له العلم بالتواتر[(٥)].

وثانيهما: عدم علمه بمدلول الخبر مِن قِبَل الاستماع بالخبر؛ لأنه لو كان عالمًا به قبله؛ لم يكن المتواتر مفيداً للعلم، وإلا كان تَحْصِيلاً للحَاصِل، وهو مُمتَنِع.

- **قوله: «وانْضَافَ إِلى ذَلِكَ»**: إشارة إلى ما ذكره من تلك الشروط الأربعة[(٦)].

- **قوله: «أَنْ يَصْحَبَ خَبَرَهُم إِفَادَةُ الْعِلْمِ»**: المتبادر أن «خبرهم» فاعل «يصحب»، و«إفادة» مفعوله. ووجدتُ في نسخةٍ مُعتمدةٍ مقروءةٍ على البرهان [ل/٤/ب] البقاعي[(٧)] تلميذ

---

(١) مثل ابن جماعة فإنه قال في«المنهل الروي»(ص/٣١): «وشروط المتواتر ثلاثة: تعدد المخبرين تعددًا يستحيل معه التواطؤ على الكذب، واستنادهم إلى الحس، واستواء الطرفين والوسط إلى أصله. وشرط قوم فيه شروطًا أخر كلها ضعيفة، والصحيح أنه لا يشترط في المتواتر سوى الثلاثة المذكورة». وكذا قال أيضًا السخاوي في«الغاية في شرح الهداية..»(ص/١٣٨).

(٢) في حاشية(ل): «شارح البديع».

(٣) أي: ١-عدد كثير، ٢-قد أحالت العادة تواطؤهم على الكذب، ٣- رووا عن مثلهم من الابتداء إلى الانتهاء. قضاء الوطر(١/٤٧٥-٤٧٧).

(٤) انظر -تفضلاً- حول شروط المتواتر التي ترجع إلى السامعين: «البحر المحيط في أصول الفقه» لبدر الدين الزركشي(٣/٣٠٢)، و«التقرير والتحرير في علم الأصول» لابن أمير الحاج(٢/٣١٢)، و«روضة الناظر..»لابن قدامة المقدسي(١/٢٤٧)، و«إرشاد الفحول... من علم الأصول»للشوكاني(١/١٣٣).

(٥) في(ش): «المتواتر».

(٦) أي ١-عدد كثير، ٢-قد أحالت العادة تواطؤهم على الكذب، ٣-رووا عن مثلهم(في إفادة العلم)من الابتداء إلى الانتهاء، ٤-وكان مستند انتهائهم بالحسّ. انظر: قضاء الوطر(١/٤٧٨)، وشرح القارئ على النخبة(ص/١٧٢-١٧٣).

(٧) هو إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط ابن أبي بكر البقاعي الشافعي، برهان الدين أبو الحسن، ولد سنة(٨٠٩هـ)من تلاميذ ابن حجر -رحمهما الله-، وقد وصفه السيوطي بأنه: «علاّمة محدّث حافظ، برع في الفنون وتصانيفه كثيرة حسنة».وتوفي -رحمه الله- سنة(٨٨٥هـ). انظر ترجمته في:الضوء اللامع للسخاوي(١/١٠١)، ونظم العقيان...للسيوطي(٢٤)، وشذرات

الشارح: نَصَبَ «خَبَرَهُم»، ورفع «إفادةُ»، ولا محظور؛ لأن كل واحد منهما مصحوب الآخر، مع أنَّ قوله فيما بعد[1]: «وما تخلفت إفادة العلم عنه» مؤيد لما في هذه النسخة.

[إفادة الشروط الأربعة العلم غالبًا]

- **قوله: «وَقَدْ يُقَالُ[2]... إلى آخره»**: لمَّا كان مقتضى الكلام السابق جواز تخلف إفادة العلم عما جمع الشروط الأربعة المذكورة؛ أراد أن يُبيِّن عدم اطِّراد ما يقال مِن أنّ الشروط الأربعة إذا حصلت؛ استلزمت حصول العلم. فقال: «**وقد يقال... إلى آخره**»، ثم أردفه بقوله: «**وهو كذلك في الغالب**»،ولا[3] يقال على ما ذكره بقوله[ش/٤/ب]: «**وقد يُقالُ إلى آخِرِه**» مِن أنه عكس المتعارف في كتب الأصول المتأخرة من ضبط علم اجتماع الشرائط بحصول العلم، حيث يقال إنّ حصوله آية اجتماعها، ففيه تسامح؛ إذ ليس ذلك عكس المتعارف، وإنما هو مستلزم لعكسه؛ لأن اجتماعها إذا استلزم حصوله كان آية حصوله ضرورة أن حصول اللزوم آية حصول اللازم[4].

فإن قلتَ لِمَ لَمْ يتعارفوه أيضًا؟

قلتُ: لعدم اطّراده كما عرفتَ.

- **قوله: «أَوْ مَعَ حَصْرٍ بِمَا فَوْقَ الاِثْنَيْنِ»[5]**: لا يقال الحصر إنما يكون في شيء بعينه كما قدمه في تلك الأقوال من الأربعة والخمسة وغيرها. وأما الثلاثة فصاعدًا فلا حصر فيها؛ لأنا نقول: من اعتبر الأربعة مثَلاً، فإنما أراد الأربعة فصاعدًا، أو حصر العدد فيما فوق الثلاثة.

غاية الأمر أنه اقتصر على ذكر الأقلّ وعيّنه، فيكون الحصر ثابتًا في الثلاثة فصاعدًا

الذهب(٣٣٩/٧)، والبدر الطالع للشوكاني(١٩/١).

(١) كلمة«بعد»سقطت من(ش).

(٢) «...إن شروط الأربعة إذا حصلت؛استلزمت حصول العلم، وهو كذلك في الغالب، لكن قد يتخلف عن البعض لمانع...»-تتمة قول ابن حجر في«النزهة»(ص/٤٠).

(٣) في(ش): «ما».

(٤) قال أبو عبد الله الكتاني في«نظم المتناثر في الحديث المتواتر»(ص/١٤): «وحصول العلم آية اجتماع شرائطه» معناه حصول العلم منه بنفسه أو بقرائن لازمة فقط، أو مع القرائن المنفصلة، وأما منها وحدها فلا يكفي، لأن خبر الآحاد قد يفيد العلم بواسطة ما ينضم إليه من القرائن...».

(٥) في حاشية(ل): «أو مع حصر بما فوق الاثنين،أي: بثلاثة فصاعدًا ما لم يجتمع شروط المتواتر، أو بهما،أي: باثنين فقط،أو بواحد.

والمراد بقولنا «أن يَرد باثنين» أن لا يرد بأقل من اثنين، فإن ورد بأكثر في بعض المواضع من السند الواحد؛لا يضر،إذ الأقل في هذا الفن يقضي على الأكثر.فالأول:متواتر،وهو المفيد للعلم اليقين».

قلتُ:وهذا أيضًا تتمة قول الحافظ في«النزهة»(ص/٤٠) وليس من تعليق الناسخ أو الشارح.

أيضًا[١].

[حُكْم المتواتر]

- **قولـه: «وَهُـوَ المُفِيـدُ لِلْعِلْـمِ اليَقِينِـيّ[٢]بِنَفْسِـهِ[٣]»**: وحيث أُطلِق المفيد؛ يراد بـه المفيد بنفسه[٤]، وهذا بخلاف خبر الواحد فإنه لا يفيد بنفسه إلا الظن،وأما إذا احتفّ[٥] بالقرائن؛فإنه يفيد العلم النظري على رأي المصنّف كما سيجيء بيانه.

وفي «شرح البديع»[٦] من كتب أصولنا: أن المختار عند الفقهاء وأكثر المحدثين أنـه[٧] يفيد الظن[ل/٥/أ]، ولا يفيد العلم بقرينه ولا بغيرها [٨].

- **قوله: «فأَخْرَجَ النَّظَرِيَّ»** [٩]: اعلم أنَّ مُطلق اليقيني قد يكون ضروريًّا، وقد يكون نظريًّا، ومُطلَق النظري قد يكون يقينيًّا، وقد يكون ظنيًّا، فلا يكون اليقيني حينئذٍ قسيمًا للنظري ليحترز به عنه، وإنما يكون بينهما العموم من وجه [١٠].

فكان الوجه أن لا يُخرج به[١١] النظري، بل يقال إنه لإخراج علم الطمأنينة؛ فإنّ منهم مَن زعم أنه يُوجب علم طمأنينة، ويطمئن إليه القلب لترجح جانب الصدق فيه، ولا يُوجب علم اليقين.

---

(١) كلمة: «أيضًا» لم ترد في(ش).

(٢) إلى هذا الرأي ذهب المناوي أيضًا في« اليواقيت» (٢٥٤/١).

(٣) كلمة: «بنفسه» لم ترد ذكرها في النسخ المطبوعة للنزهة.

(٤) قال المناوي في«اليواقيت...»(٢٥٣/١): « وهو المفيد للعلم، أي موجبًا بنفسه إيجابًا عاديًا لسامعه حصول العلم بصدق مضمونه..». انظر أيضًا:قضاء الوطر(٥٠٢/١).

(٥) في(ش): «اختلف».

(٦) يقصد كتاب «شرح بديع النظام» للسراج الهندي بدليل عزوه إليه فيما بعد، وهو مخطوط.

(٧) في(ش): «أنّ».

(٨) قال اللقاني في«قضاء الوطر»(٥٠٢/١): « وقال بعضهم: النظري، وهو خلاف الصحيح في العلم الحاصل من التواتر».

(٩) في حاشية(ل): فأخرج «النظري»على ما يأتي تقريره بشروطه التي تقدمت.واليقين هو الاعتقاد الجازم المطابق، وهذا هو المعبر: العلم الضروري،وهو الذي يضطر الإنسان إليه بحيث لا يمكن دفعه.

وقيل:لا يفيد إلا نظريًّا،وليس بشيء؛لأن العلم بالتواتر ليس لمن لـه أهلية النظر كالعامي،إذ النظر ترتيب أمور معلومة أو مظنونة يتوصل بها إلى معلوم أو مظنون،وليس أهليته ذلك.فلو كان نظريًّا لما حصل لهم. ولاح بهذا التقرير الفرق بين العلم الضروري والنظري؛ إذ الضروري يفيد العلم بلا استدلال، والنظري يفيده لكن مع الاستدلال على الإفادة».

قلتُ:وهذا أيضًا تتمة قول الحافظ ابن حجر في«النزهة»(ص/٤٠-٤١)

(١٠) انظر:الإبهاج في شرح المنهاج لعلي بن عبد الكافي السبكي(١٥٢/٣)، والمعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري(٢١٧/١).

(١١) كلمة «به» سقطت من(ش).

قال العلامة أكمل الدين(١) في «شرح المنار»(٢): «ومعنى الطمأنينة عندهم[ش/٥/أ]: ما يحتمل أن يتخالجه شك، أو يعتريه وَهم، تَنْبِيهًا على أن ليس المراد بها عندهم اليقين(٣) كما في قوله- تعالى-: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾(٤)».

ثم قال: «وهذا قول باطل نعوذ بالله منه؛ لأن وجود الأنبياء ومعجزاتهم لا يثبت خصوصًا في زماننا إلا بالنقل المتواتر ،فإذا لم يوجب يقينًا لا يثبت في زماننا نبوّتهم، وهذا كفر صريح».

ولو قيد المصنف بالضروري لكان أوجه؛ إذ به يخرج علم الطمأنينة والعلم النظري جميعًا، ولهذا قال ناظم(٥) «النخبة»:

والعلمُ حاصِلٌ بِه ضَرُورَهْ   وما له مِن عِدّةٍ مَحْصُورَهْ(٦).

فقيّد بالضرورة دون اليقين(٧).

وفي «شرح النظم»(٨): «أن العلم الضروري يقال في مقابلة: (الاكتسابي)، ويُفسّر بما لا يكون تحصيله مَقْدُورًا للمخلوق.

ويقال في مقابله: (النظري)، ويُفسر بما يكون حصوله بلا نظر واستدلال، وهو المراد هنا»(٩).

- **قوله: «وَهَذَا هُوَ المُعْتَمَدُ»**(١٠): أشار بقوله «**هذا**» إلى ما ذكره في المتن مِن أنّ المتواتر مفيد للعلم اليقيني.

ثم لما كان مراده باليقيني: الضروري، ولهذا أخرج به النظري، أبدل من قوله هذا قولَه أنّ خبر المتواتر يفيد العلم الضروري[ل/٥/ب] تنبيهًا على تلك الإرادة.

---

(١) هو أكمل الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمود بن أحمد الرومي البابرتي الحنفي الماتوريدي، فقيه حنفي،ومحدّث، وعالم عقيدة على منهج المتكلمين،ولد سنة (٧١٤هـ)،وقال عنه ابن العماد الحنبلي: «كان حسن المعرفة بالفقه والعربية والأصول، وكان أرباب المناصب على بابه، قائمين بأوامره، مسرعين إلى قضاء مآربه». وتوفي رحمه الله سنة(٧٨٦هـ).انظر:حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي(٤٧١/١)،وشذرات الذهب لابن عماد(٢٩٢/٦) والأعلام للزركلي(٤٢/٧).

(٢) واسمه «الأنوار في شرح المنار»، مخطوط.

(٣) في(ش): «اليقيني».

(٤) [البقرة:٢٦٠].

(٥) في(ش): «الناظم».

(٦) انظر: العالي الرتبة في شرح النخبة(ص/٤٣).

(٧) كلمة «اليقين»سقطت من (ش).

(٨) العالي الرتبة...للشمني(ص/٤٣).

(٩) انظر: العالي الرتبة(ص/٤٣)، واليواقيت والدرر (٢٥٨/١).

(١٠) «...أن خبر التواتر يفيد العلم الضروري».النزهة(ص/٤١).

قال ابن أبي شريف[1]: «وإطلاق اليقيني مرادفًا للضروري اصطلاح غريب»[2].

[مفهوم العلم الضروري]

– **قوله: «فَلَوْ كَانَ نَظَرِيًّا لَمَا حَصَلَ لَهُم»**.

أي: للعوام؛ لكنه حصل لهم فلا يكون نظريًّا، فيكون ضَرُورِيًّا وهو المطلوب، وعلى هذا اتفق الجمهور من الفقهاء الحنفية، والشافعية، والمتكلمين من الأشاعرة والمعتزلة[3].

[الفرق بين العلم الضروري والنظري]

– **وقوله: «[4]...عَلَى الإِفَادَةِ»**: الظاهر أنْ يقال للإفادة؛ لأنك تستدل بقولك العالَم مُتغيِّر، وكل مُتغيِّر حادث على حدوث العالَم لأجل إفادته للخصم»[5].

– **قوله: «وإنَّ الضَّرُورِيَّ يَحْصُلُ لِكُلِّ سَامِعٍ»**: أراد التعميم بالنظر إلى مَن فيه أهلية النظر وَ[6]مَن ليست فيه، بقرينة المقابلة لا مطلقًا؛ لأنه لا يحصل لسامع انتفى معه[ش/٥/ب] الأمران المشروطان في المتواتر بالقياس إلى السامِع أو أحدِهما، وقد عرفتهما آنفًا.

[المتواتر لا يدخل في علم الإسناد]

– **قوله: «والمُتواتِرُ لا يُبحَثُ عَن رِجالِهِ، بَلْ يَجِبُ العَمَلُ بِه مِن غَيْرِ بَحْث»**: ولهذا لم يشترط فيه عدالة الرواة، ولا تباين أماكنهم في الأصح[7].

وأما قول صاحب «التوضيح»[8] من علمائنا:أن المتواتر خبر تكون رواته في كُلِّ عَهْدٍ قَوْمًا لا

---

(١) تقدمت ترجمته.

(٢) انظر:حاشية كمال بن أبي شريف(ص/٣٢).

(٣) وهو الراجح الذي ذهب إليه جمهور المحدثين أيضًا،والحق الذي لا ريب فيه.انظر للمزيد: مجموع الفتاوى لابن تيمية(٢٠/٢٥٨)،ونتيجة النظر..لكمال الدين الشمني(ص/٦٥)، وحاشية النكت على النزهة للشيخ علي الحلبي(ص/٥٨)،والعالي الرتبة...للشمني(ص/٤٣)، واليواقيت والدرر للمناوي(١/٢٥٥-٢٥٧).

(٤) قال ابن حجر: « ولاح بهذا التقرير الفرق بين العلم الضروري والعلم النظري؛ إذ الضروري يفيد العلم بلا استدلال، والنظري يفيده لكن مع الاستدلال على الإفادة».النزهة(ص/٤٢).

(٥) هذه الفقرة في(ل)بكاملها مع الشرح متقدمة على التي تبدأ بقوله: «فلو كان نظريًّا...».والتصحيح من(ش) والمطبوع.

(٦) الحرف: «وَ» سقط من(ش).

(٧) قلتُ: في المسألة خلاف بين الأصوليين والمحدثين، وابن الحنبلي هنا رجّح رأي الأصوليين، وإلا فالمحدّثون على خلاف ذلك. قال الكتاني في«نظم المتناثر»(ص/١٣): « وهذا بالنظر إلى اصطلاح الأصوليين؛ لأن كلامهم في الخبر المتواتر من الناس، وأما المحدثون فالظاهر أنه لا بد عندهم من الإسلام في رواته؛ لأن كلامهم في التواتر من الحديث النبوي، على أنه لم يوجد حديث نبوي تواتر بكفار فقط، أو فساق حتى يكون للمحدثين نظر إليه، ويخدش فيه أن المحدثين صرحوا أيضًا بعدم اشتراط الإسلام والعدالة في الرواة». وهذا الذي ذكره هو الراجح، والله أعلم.

(٨)هو عبيد الله بن مسعود ابن تاج الشريعة محمود بن صدر الشريعة الأكبر أحمد بن جمال الدين أبو المكارم عبيد الله ابن

يحصى عددهم ولا يمكن تواطؤهم على الكذب لكثرتهم وعدالتهم وتباين أماكنهم»[1]. هذا[فقد][2] ذكر صاحب[3] «التلويح» أن: « ذكر العدالة وتباين الأماكن فيه تأكيد على عدم تواطئهم على الكذب، وليس بشرط في التواتر، حتى لو أخبر جمع محصور من كفار بلدة بموت ملكهم؛ حصل لنا اليقين.

وأما مثل خبر اليهود بقتل عيسى وتأبيد دين موسى؛ فلا نسلم تواتره وحصول شرائطه في كل عهد» [4].

[انتقاد ابن حجر لابن الصلاح على ما ادعاه من عزة وجود المتواتر]

– **قوله: «[5]...لأنّ ذَلِكَ نَشَأَ عَنْ قِلَّةِ الاطّلَاعِ»**[6]: قيل: هو علة لما قبله ولا يظهر تعلقه إلا بممنوع فيفسد الكلام؛ لأن قلة [ل/٦/أ] الاطلاع ليس علة؛ لمنع ادعائه العزة والقلة، وإنما هي علة لادعائه إياها، وفيه نظر؛ لأن ما جعله علة لمنع ادعائه إياها ناشئًا عن قلة الاطلاع؛ فإن ادعاء العزة إن نشأ عن قلة الاطلاع كان ممنوعًا، إن نشأ عن كثرتها كان مسلّمًا.

إبراهيم المحبوبي. وُلد –رحمه الله– في بخارى من أسرة أصيلة في العلم والفضل والتقى والمجد وغذي بالعلم، حتى أصبح عالِم المعقول والمنقول، فقيهًا، أصوليًّا، متكلمًا، منطقيًّا.... يُلقّب –رحمه الله– بصدر الشريعة الثاني أو الأصغر؛ وذلك لأن صدر الشريعة الأول أو الأكبر هو جده أحمد بن عبيد الله بن إبراهيم، الذي كان من كبار العلماء، وله مؤلفات كثيرة منها: تنقيح الأصول المشهور بالتوضيح في حل غوامض التنقيح، وتوفي –رحمه الله– سنة (٧٤٦هـ). ينظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية لعبد القادر القرشي(٣٦٩/٤)، والفوائد البهية في تراجم الحنفية لأبي الحسنات اللكنوي(ص/٢٥ و١٠٩).

واسم كتابه «التنقيح في حل غوامض التنقيح»مطبوع مع شرح«التلويح» له للتفتازاني بتحقيق زكريا عميرات، دار الكتب العلمية–بيروت ١٤١٦هـ.

(١) المصدر السابق(٣/٢).

(٢) زيادة من(ش).

(٣) وهو التفتازاني تقدمت ترجمته.

(٤) انظر: التلويح...للتفتازاني(٣/٢).

(٥) قال ابن حجر: «ذكر ابن الصلاح أن مثال المتواتر على التفسير المتقدم يعزّ وجوده، إلا أن يدعى ذلك في حديث: «من كذب عليّ»،وما ادعاه من العزة ممنوع، وكذا ما ادعاه غيره من العدم؛ لأن ذلك نشأ عن قلة الاطلاع على كثرة الطرق وأحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لإبعاد العادة أن يتواطؤوا على كذب،أو يحصل منهم اتفاقًا». النزهة(ص/٤٧–٤٨).

(٦) قلتُ: إن من تجرّد عن التعصب والتقليد والهوى لا يخفى عليه بأن ابن حجر لم يقصد بهذه العبارة الطعن في علم ابن الصلاح وغيره من الأئمة، ولا التقليل من شأنهم كما فهم ذلك بعض المعاصرين الذين سوّدوا كتبهم بالرد على ابن حجر واتهامه بعدم الإنصاف قائلين له: «بالله عليك أنصف... قد أنزلتَ الأئمة منزلة العوام...»ونحو ذلك من العبارات التي في ظني لا يليق بالمسلم العامي فضلاً عن الباحث والمحقّق.

وخلاصة الكلام:ذكر الأئمة بأن مراد ابن الصلاح بـ« عزة وجود المتواتر»هو من حيث الرواية النصية،وابن حجر قصد من حيث شهرة التواتر وصفاته وأنواعه مثل:المتواتر اللفظي، والمعنوي،والعملي. انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية(١٧/١٨)،وشرح ألفية السيوطي للأثيوبي(٢٢١/١).

وأما قلة الاطلاع؛ فإنه لم يجعلها علة لمنع ادعائه إياها؛ بل لنفس ادعائه إياها حيث [جعله](١) ناشئًا عنها، فقال: «**لأن ذلك نشأ عن قلة الاطلاع**» إلى آخره مُشيرًا بكلمة «**ذلك**» إلى الادعاء المفهوم من قوله.

وما ادّعاه من العزة، بل الحق(٢) أنه لم يجعل قلة الاطلاع علة إلا لادعائه إياها، وادعاء غيره العدم مشيرًا[جميعاً]٣ بكلمة «ذلك» بتأويل ما ذكر إليهما كليهما. وكما ينشأ ادعاؤها عن قلة الاطلاع؛ ينشأ ادعاء العدم(٤) عنه، وحينئذ فقوله: «**لأن**» إلى آخره، إشارة إلى علة منع كل[ش/٦/أ] الادّعاءين المذكورين، لا منع الأول فقط كما تَوَهَّم.

- **قوله**: «**أَوْ يَحْصُلَ مِنْهُم اتِّفَاقًا**»؛ أي: أو أنْ يحصل منهم باتفاقهم. فما أريد بالاتفاق هنا(٥) غير ما أريد به في قوله من قبل: «**وكذا وقوعه منهم اتفاقًا**»(٦) على ما عرفتَ.

[إقامة الحجة على وجود المتواتر]

- **قوله**: «(٧)...**بِصِحَّتِهِ إِلى قَائِلِه**»؛ أي: بصحة نسبته إلى قائله(٨).

[أقسام الآحاد]

[الفرق بين المشهور والمستفيض]:

- **قوله**: «**سُمِّيَ بِذَلِكَ لِوُضُوحِهِ**»: قال الجوهري(٩):

---

(١) كلمة: «جعله»سقطت من(ل).

(٢) كلمة: «..الحق»لم ترد في(ش).

(٣) زيادة من(ش).

(٤) في(ش)تكررت كلمة «العدم»مرتين.

(٥) أي: فيما يتعلق بكثرة وجود المتواتر في الكتب من حيث الرواية والشهرة والصفات.

(٦) أي: ما يتعلق بعدم حصر المتواتر بعدد معين.

(٧) في«النزهة»(ص/٤٨): «ومن أحسن ما يقرر به كون المتواتر موجودًا وجود كثرة في الأحاديث: أن الكتب المشهورة المتداولة في أيدي أهل العلم شرقًا وغربًا، المقطوع عندهم بصحة نسبتها إلى مصنفيها، إذا اجتمعت على إخراج الحديث، وتعددت طرقه تعدّدًا تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، إلى آخر الشروط أفاد العلم اليقيني بصحته إلى قائله، ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثير». أهـ.

(٨) قال اللقاني في «قضاء الوطر»(١/٥٤٤): «تصريح بأن المقطوع به صحة النسبة، بل هي عندهم بالقطع الذي لا شك فيه...».

(٩) هو إسماعيل بن حماد الجوهري، أبو نصر: أول من حاول الطيران ومات في سبيله، لغوي من الأئمة، أشهر كتبه «الصحاح» مجلدان.قال ياقوت الحموي في «معجم الأدباء»:«كان من فاراب، وهي من بلاد الترك. توفي رحمه الله سنة(٣٩٣هـ).انظر:معجم الأدباء للحموي(٢/٢٦٩)، والنجوم الزاهرة(٤/٢٠٧)، والأعلام للزركلي(١/٣١٣).

الشهرة: وضوح الأمر، تقول[1] منه: شهرت الأمر شهرةً فاشتهر؛ أي: وضح[2].

- **قوله: «وَمِنْهُم مَنْ غَايَرَ بَيْنَ..إلى آخره»**: هذه المغايرة باعتبار العموم والخصوص دون التباين[3].

[أقسام المشهور] [4]

- **قوله: «بَلْ مَا لاَ يُوجَدُ لَهُ إسنادٌ كَالمَوْضُوعِ[5]».**

[تعريف العزيز [6]]

- **قوله: «وَلَيْسَ شَرْطًا لِلصَّحِيحِ»**؛ أي: وليس العزيز، أي: وليس شرطه شرطًا للصحيح.

- **قوله: «وَإِلَيْهِ يُومِئُ كَلاَمُ الحَاكِمِ[7]»**[8]: قال الكمال الشُمُنِّي المالكي في «شرحه على النخبة»[9]: «غير أن الحاكم لم يشترط [ل/٦/ب] أن يرويه اثنان عن النبي –صلى الله عليه وسلم– كما اشترطه الجُبَّائِي[10]».

---

(١) في(ش): «يقول».

(٢) الصحاح للجوهري(٢٦٨/٣)، وتاج العروس للزبيدي(٢٦٢/١٢)، ولسان العرب لابن منظور(٤٣١/٤).

(٣) وقال المناوي في«اليواقيت»(٢٧٤/١–٢٧٥):وليس تحقيق المغايرة،أو الترادف بينهما من مباحث علم الحديث،بل محله أصول الفقه»أهـ.

(٤) قال الحافظ ابن حجر: «ثم المشهور يُطلَق:

١– على ما حُرِّر هنا(ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين،وهو المشهور عند المحدثين).

٢– وعلى ما اشتهر على الألسنة؛ فَيَشمل ما له إسنادٌ واحدٌ فصاعدًا، بل ما لا يوجد له إسنادٌ أصلاً».النزهة(ص/٥٠).

(٥) قوله: «كالموضوع» لمْ يَرِد في النسخ المطبوعة المحقّقة للنزهة، بل في كل النسخ جاء قوله: «..ما لا يوجد له إسناد أصلاً».

(٦) قال ابن حجر: «والثالث: العَزِيز: وهو أن لا يَروِيه أقلُّ مِن اثنين عن اثنين،وسُمِّيَ بذلك إمّا لقلةِ وجودِهِ، وإمّا لكونه عَزَّ؛ أَيْ: قَوِيَ بمجيئه من طريقٍ أخرى. وليس شرطًا للصحيح، خلافًا لمن زَعَمَهُ، وهو أبو علي الجُبَّائِي مِن المعتزلة، وإليه يومئُ كلام الحاكم أبي عبد الله في علوم الحديث».النزهة(٥٠–٥١).

(٧) هو الحاكم الحافظ، المحدث أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم الضبي الطهماني النيسابوري، ولد سنة(٣٢١هـ) طلب العلم من الصغر، وسمع من جماعة لا يُحصرون، وأشهر مصنفاته«المستدرك»، و«معرفة علوم الحديث»، توفي –رحمه الله– سنة (٤٠٥هـ). انظر:المجموع شرح المهذب(٦٤/٧)، وسير أعلام النبلاء (١٦٢/١٧). وطبقات الشافعية للسبكي(١٥٧/٤).

(٨) يعني كلامه في كتابه«معرفة علوم الحديث»(ص/٦٢): «الصحيح أن يروي الصحابي الزائل عنه اسم الجهالة، بأن يكون له راويان، ثم يتداوله أهل الحديث إلى وقتنا كالشهادة على الشهادة...».

(٩) أي: نتيجة النظر...(ص/٦٩).

(١٠) هو محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي البصري المعتزلي،أبو علي، وإليه نسبة الطائفة (الجبائية)،وله مقالات وآراء انفرد بها في المذهب.وتوفي سنة(٣٠٠٣هـ). انظر:السير للذهبي(٦٣/١٥)، وشذرات الذهب لابن عماد(٢٤١/٢)،والأعلام للزركلي(٢٥٦/٦).

- **قوله: «بِأَنْ يَكُونَ لَـهُ رَاوِيانِ»**[1]: هذه الباء تتعلق بالزائل[2] لما سيجيء مِن أنّ الراوي مجهول العين هو من انفرد راوٍ واحد بالرواية عنه.

- **قولـه: «كَالشَّـهادَةِ عَلـى الشَّـهادَةِ»**؛ أي: فـي اشـتراط العدد بالنسبة إلـى كل واحد من شاهدي الأصل، وذلك حيث يشترط فيها اثنان يشهدان على كل واحد من شاهدي الأصل، ولا يكفي فيها بالنسبة إلى كل واحد منهما الواحد بحيث يشهد على أحدهما واحد[3]، وعلى الآخر آخر.[4]

قال الكمال الشُّمُنِّي[5]: «وليس مراد الحاكم أن يكون كل واحد من الاثنين يروي عنه راويان مغايرًا لمن روي عن الآخر، بدليل تشبهه بالشهادة على الشهادة، وهي لا يشترط فيها أن يشهد على كل أصل فرعان، بل يكفي أن يشهد كل واحد من شاهدي الفرع على كل واحد من شاهدي الأصل. هذا مذهبنا ومذهب[ش/٦/ب] أبي حنيفة[6]، والشافعي[7]، وأحمد[8] -رحمهم الله تعالى-.

وفـي قـول للشـافعي يشـترط أن يشـهد علـى كـل أصـل فرعـان، وهـو قـول عبـد الملـك[9] مـن

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم(ص/٦٢).

وقال القارئ في «شرحه على النزهة»(ص/٢٠٠): «أشار المصنف(ابن حجر) إلى ضعف احتمال الضمير للحديث بقوله: «وإليه يومئ كلام الحاكم»،وتوضيحه أن كلام الحاكم يحتمل احتمالين:

أحدهما: أن يكون الضمير في قوله : أن يكون لـه راويان راجعان إلى الحديث ، ويكون الباء في قوله : بأن يكون بمعنى «مع»، فعلى هذا: الصحيح الذي رواه عن الصحابي المشهور بالرواية راويان، ورواه عن هذين الراويين أربعة وهَلُمّ جَرًّا، ولا يخفى بُعْدُهُ.

وثانيهما: أن يكون الضمير راجعًا إلى الصحابي ، فعلى هذا: الصحيح الذي رواه الصحابي المشهور بأن يكون له راويان وإن كان يروي الحديث عنه أحدهما، وكذا لكلِّ مَن يروي عنه راويان، وإن كان يروي الحديث عنه أحدهما. ويكون الغرض من هذا الشرط تزكية الراويين، واشتهار ذلك الحديث بصدوره عن قوم مشهورين بالحديث والرواية عن مشهورين بهما، وهذا هو الظاهر وهو المعتمد عند أهل الحديث على الصحيح»أهـ.

(٢) في(ش): «هذه يتعلق بالباء الزائل».

(٣) من قوله: «...من شاهدي الأصل،ولا يكفي فيها بالنسبة...»إلى هنا، لم يرد في(ش).

(٤) ونحوه قال أيضًا القارئ في«شرحه على النزهة»(ص/١٩٩).

(٥) نتيجة النظر(ص/٦٩).

(٦) هو الإمام الفقيه المشهور النعمان بن ثابت بن زوطا التيمي مولاهم الكوفي. توفي -رحمه الله- سنة(١٥٠هـ). انظر: وفيات الأعيان(٤١٥/٥)، وتهذيب الكمال للمزي(٤١٧/٢٩)والسير للذهبي(٣٩٠/٦).

(٧) تقدمت ترجمته.

(٨) هو إمام أهل السنة والجماعة الحافظ الحجة أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المروزي ثم البغدادي، توفي -رحمه الله- سنة(٢٤٠هـ).انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(٦٨/٢)، وتهذيب الكمال(١٣٥/١)،والسير(١٧٧/١١).

(٩) وهو الإمام العلامة فقيه الأندلس أبو مروان عبد الملك بن حبيب بن سليمان السلمي الأندلسي القرطبي المالكي، أحد الأعلام. ولد سنة(١٧٠هـ)، وقال الذهبي عنه: «كان موصوفًا بالحذق في الفقه، كبير الشأن، بعيد الصيت، كثير التصانيف إلا أنه في باب الرواية ليس بمتقن...».توفي -رحمه الله- سنة (٢٣٨هـ). انظر:السير(١٠٢/١٢)، والبلغة في تراجم أئمة

المالكية،وابن بطة[1] من الحنابلة، ولو كان الأمر على ذلك؛ لم[2] يظفر من الصحيح بطائل».

- **قوله**: «**مِن ذَلِك**»[3]: ليست «**مِن**» بيانًا لـ«ما» وإلا لكان المورد عليه مذكورًا من قبل لتقع الإشارة إليه بلفظ ذلك، وإنما هي تعليلية متعلقة بـ «أُوْرِدَ»؛ أي: عما أورد عليه من أجل تصريحه بأن ذلك شرط البخاري.

[دعوى ابن العربي: بأن العزيز من شرط البخاري في صحيحه، والرد عليه]

- **قوله**: «**قُلْنا قَدْ خَطَبَ[بِه]**[4]**عُمَرُ -رضِي اللهُ عنهُ- على المِنْبَرِ بِحَضْرَةِ الصَّحَابَةِ**[5]، **فَلَوْلاَ أَنَّهُمْ يَعْرِفُونَهُ لأَنْكَرُوهُ**»؛ أي: لكنهم لم ينكروه، بل سكتوا عنه، فلزم من ذلك أن يكونوا عارفين به إما بالسماع منه النبي -صلى الله عليه وسلم-، أو بالسماع من صحابي سمع منه. وعلى التقديرين يلزم عدم تفرد عمر -رضي الله عنه- عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

هذا تقدير جواب[ل/٧/أ] ابن العربي[6]، وأما تقدير التعقب الوارد عليه فهو: أنه لا يلزم من سكوتهم عنه كونهم سمعوه من غيره لا يلزم عدم تفرده، إذ يحتمل احتمالاً ظاهِرًا أنهم قبلوه من عمر -رضي الله عنه- لِعُلُوِّ مرتبته في الدين وفي الصُّحبة، فلا يلزم حينئذ عدم تفرده، ولو سلم

النحو واللغة للفيروزآبادي(ص/٣٥).

(١) هو عبيد الله بن محمد بن حمدان، أبو عبد الله العكبري، المعروف بابن بطة.ولد سنة (٣٠٤هـ)، وقال عنه أبو سعد السمعاني: «كان إمامًا فاضلاً عالمًا بالحديث وفقهه، أكثر من الحديث وسمع جماعة من أهل العراق، وكان من فقهاء الحنابلة، صنف التصانيف الحسنة المفيدة»، وقال الذهبي: «كان إمامًا في السنة، إمامًا في الفقه، صاحب أحوال وإجابة دعوة».توفي -رحمه الله- سنة(٣٨٧هـ). انظر: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى(٢٥٧/٣)، والسير للذهبي(٥٣٣/١٦)،والأعلام للزركلي(١٩٧/٤).

(٢) سقطت من(ش).

(٣) قال ابن حجر: « وصرّح القاضي أبو بكر ابن العربي في شرح البُخَارِيّ بأنّ ذلك شرطُ البُخَارِيِّ، وأجاب عما أُوْرِدَ عليه <u>مِن ذلك</u> بجوابٍ فيه نظر...».النزهة(ص/٥١).

(٤) زيادة من(ش).

(٥) يعني الحديث: «**إنما الأعمال بالنيات**»، وهو في صحيح البخاري(١)، ومسلم(١٩٠٧).

(٦) هو محمد بن عبد الله بن محمد المعافري، المشهور بالقاضي أبو بكر ابن العربي، الإشبيلي، المالكي، الحافظ عالم أهل الأندلس ومسندهم. ولد سنة(٤٦٨هـ)، وله شهرة في علمه، فقد أخذ جملة من الفنون حتى أتقن الفقه والأصول، وقيد الحديث واتسع في الرواية، وأتقن مسائل الخلاف والكلام، وتبحّر في التفسير، وبرع في الأدب والشعر. صنف كتبًا في الحديث والفقه والأصول والتفسير والأدب والتاريخ. توفي -رحمه الله- سنة (٥٤٣هـ). انظر: شذرات الذهب لابن عماد(١٤١/١)، والسير للذهبي(١٩٨/٢٠)، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن عمر قاسم مخلوف(١٣٦/١).

وكلامه هذا في شرحه لصحيح البخاري، وهو مخطوط .اليواقيت والدرر(٢٨٥/١).

عدم تفرده؛ فلا يسلم عدم تفرد علقمة عنه، ثم عدم تفرد محمد بن إبراهيم[١]، عن علقمة[٢]، ثم تفرد يحيى بن سعيد[٣] عن محمد على ما هو الصحيح المعروف عند المحدِّثين.

وهذا التعقب صحيح على الجواب، لكن الجواب غير مطابق للسؤال؛ لأن محصّل السؤال إثبات تفرّد علقمة عن عمر –رضي الله عنه–، ومحصّل الجواب منع تفرّد عمر –رضي الله عنه–[٤]، عن النبي –صلى الله عليه وسلم–، لا منع تفرد علقمة عن عمر –رضي الله عنه–.

نعم؛ لو اقتصر ابن العربي في الجواب على قوله: « قد خطب به عمر –رضي الله عنه– على المنبر بحضرة الصحابة»؛ لكان مطابقًا[ش/٧/أ] للسؤال، غير أنه يرد أنه لا يلزم من سماع الصحابة من عمر روايتهم عنه[٥].

[تعريف الغريب[٦] وأقسامه]

– **قوله: «عَلَى مَا سَيُقَسَّم إِليهِ الغُرِيبُ المُطْلَق والغَرِيبُ النِّسْبِيّ»**[٧]: ينبغي أن يقول: من الغريب المطلق والغريب النسبي؛ لأن الذي يأتي هو تقسيم الغريب إلى فرد مطلق، وفرد نسبي، قاله ابن أبي شريف[٨].

وأراد أن العبارة تحتمل الصحة بأن يكون يقسّم[٩] مَبْنِيًّا للمفعول، ويكون فيه ضمير عائد إلى مطلق الغريب، وما بعده مجرور على البدلية مِن «ما»، أو مرفوع على الخبرية لمبتدأ تقديره:

---

(١) هو محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد التيمي، أبو عبد الله المدني: ثقة من الرابعة. (التقريب:٥٦٩١).

(٢) هو علقمة بن وقّاص –بتشديد القاف– الليثي، المدني: ثقة ثبت من الثانية.أخطأ من زعم أن له صحبة، وقيل: إنه ولد في عهد النبي –صلى الله عليه وسلم– مات في خلافة عبد الملك. (التقريب:٤٦٨٥).

(٣) هو يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني، أبو سعيد القاضي ثقة ثبت من الخامسة. (التقريب: ٧٥٥٩).

(٤) سقطت من (ش).

(٥) قال الشيخ قاسم : ظاهر التعقب أنه على اشتراط التعدد في الصحابي ومن بعده، وظاهر كلام ابن العربي والحاكم أنه لا يشترط التعدد في الصحابي، بل فيمن بعده على ما هو الصحيح المعروف عند المحدثين».اليواقيت والدرر (١/٢٨٧).

(٦) قال ابن حجر: «وهو ما يتفرَّد بروايته شخصٌ واحد في أيِّ موضعٍ وَقَعَ التفردُ به من السند..». النزهة(ص/٥٤).

قال اللقاني في «قضاء الوطر»(١/٥٩٦): «الغريب المطلق عند ابن حجر هو: الذي انفرد به عن الصحابي راوٍ واحد، والغريب النسبي: ما وقع تفرّد راويه في أثناء إسناده أيّ موضع كان. والذي جرى عليه العراقي أن الغريب المطلق هو: الذي ينفرد بروايته راوٍ واحد متنًا وإسنادًا وشيخًا، وأن الغريب النسبي هو: غريب الإسناد فقط بأن يكون متنه معروفًا برواية جماعة من الصحابة، فينفرد به راو من حديث صحابي آخر. فهو من جهته غريب مع أن متنه غير غريب الشيوع في متون الأحاديث الصحيحة...».

(٧) قال الأجهوري: «هذا يقتضي أنَّ كلاً من الغريب المطلق والغريب النسبي قسم،وليس كذلك،بل هما قسمان للغريب» أهـ (نقلاً من هامش «نزهة النظر» للمحقق تركي بن مسفر العبديني ص/٩٥).

(٨) في حاشيته(ص/٤٠).

(٩) في(ش): «تقسيم».

«هو».

ويحتمل الفساد بأن لا يكون فيه ضمير، بل يكون نائبُ فاعلِه ما بعده.فكان ينبغي أن يقول: «من الغريب المطلق والغريب النسبي» لتكون العبارة نصًّا في المقصود(١).

واعلم أن ما سيقسم إليه مطلق الغريب: هو الفرد المطلق والفرد النسبي، وتعبير المصنّف ههنا عنهما بالغريب المطلق والغريب النسبي للتنبيه على جواز إطلاقهما عليهما.

[أقسام الآحاد من حيث القبول والرد]

- **قوله: «وَفِيهَا المَرْدُودُ[ل/٧/ب] وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَرْجَحْ صِدْقُ الْمُخْبِرِ بِهِ»**: نقل عن المصنّف أنه قال: «**عُرف حدّ المقبول من التصريح بحد ضده المردود**»، فيكون حد المقبول بمقتضى هذا الكلام ما رَجَحَ صِدقُ الْمُخْبِرِ به، والمراد «**بما رَجَحَ**» ما رجح بغلبةِ الظَّنّ أو بالقرينة، و«**بما لم يرجح**» ما لم يرجح شيء منهما.

فيندرج في القبول قسمان:

١- ما غَلَبَ على الظَّنِّ صِدقُه.

٢- وما وُجدت قرينةٌ أُلحقت بِه.

ويندرج في المردود ثلاثة أقسام:

١-ما غلب على الظن كذبه، وما وجدت القرينة أُلحقت به.

٢-وما لم يغلب على الظن صدقه ولا كذبه، ولا وُجدت قرينة تلحقه بما غلب على الظن صدقه (٢).

٣-أو ما غلب على الظن كذبه (٣).

لكن لا يخفى أنّ أول هذه الأقسام الثلاثة هو المردود على وجه الكمال.فما ذكره المصنف فيما يأتي مِن أنّ «**ثالثها كالمردود**»(٤)؛ أراد به كالمردود الكامل،لا(٥)كالمردود مطلقًا،وهو ما اعتبر فيه عدم رجحان صدق[ش/٧/ب] المخبر به،لا رجحان عدمه وحده(٦).

---

(١) في حاشية(ل): «ظهر من هذا البحث أن الغريب المطلق أخص من مطلق الغريب، فافهمه».

(٢) أي يُتوقف فيه لعدم وجود القرينة للالتحاق بالمقبول أو المردود.انظر:قضاء الوطر للقّاني(٦١٣/١)بتصرف.

(٣) انظر للفائدة تفضلاً:إسبال المطر للصنعاني(ص/٢٠٦)، واليواقيت والدرر للمناوي(٢٩٤/١-٢٩٦)، وشرح نخبة الفكر للقاري(ص/٢١٠-٢١١)،وقضاء الوطر للقاني(٦٠٩/١-٦١٣).

(٤) يعني قول ابن حجر: «والثالث:إن وجدت قرينة تلحقه بأحد القسمين الْتَحَق،وإلا فيتوقف فيه،فإذا تُوُقِّف عن العمل به صار كالمردود،لا لثبوت صفة الرد،بل لكونه لم توجد فيه صفة توجب القبول».النزهة(ص/٥٨).

(٥) لم ترد في(ش).

(٦) لم ترد في(ش).

[أنواع الخبر المحتفّ بالقرائن][1]

- **قوله: «وَهَذَا التَّلَقِّي وحدَهُ أَقْوَى فِي إِفَادَةِ العِلْمِ، مِن مُجَرَّدِ كَثْرَةِ الطُّرُقِ القَاصِرَةِ عَنِ التَّوَاتُر»**: هذا الكلام يقتضي أنّ مجرد تلك الكثرة يفيد العلم[2]، ولكن التلقِّي المذكور أقوى منه في إفادته، وليس الأمر كذلك؛ إذ لا يفيد مجرّد تلك الكثرة إلا الظن بناء على أنه مفاد خبر الواحد عندهم، فلا وجه[3] لما ذكره[4]؛ إلا أن يحمل العلم على مجرد الاعتقاد.

---

(١) قال ابن حجر: «والخبرُ المُحْتَفُّ بالقرائن أنواعٌ،منها:

١- ما أخرجه الشيخانِ في صحيحيهما، مما لم يبلغ التواتر، فإنه احتفَّتْ به قرائنُ، منها:

أ- جلالتهما في هذا الشأن.

ب- وتقدُّمهما في تمييز الصحيح على غيرهما.

جـ- وتلقِّي العلماء لكتابيهما بالقبول، وهذا التلقِّي وحده أقوى في إفادة العِلْم مِن مجردِ كثرةِ الطرق القاصرة عن التواتر...».النزهة(ص/٦٠).

(٢) أي: العلم النظري كما نبه ابن حجر في«النكت»(٣٧٢/١).

(٣) في حاشية(ل): «أي: فيكون لما ذكر وجه حيث لا يلزم أن يكون مجرد تلك الكثرة مفيدًا للعلم،إلا أن يحمل على ذلك (لكن)لا يلائم المقام؛ لأن الكلام إنما هو في إفادة العلم الذي يقابل الظن».

(٤) هذا الذي قاله ابن الحنبلي موافق لما قاله أيضًا أبو زكريا النووي وأبو محمد بن عبد السلام. فقال الزركشي ناقلاً عن النووي: «خالف الشيخَ-ابن الصلاح- المحققون والأكثرون، وقالوا: يفيد الظن ما لم يتواتر؛ لأن أخبار الآحاد لا تفيد إلا الظن، ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيهما إجماعهم على أنه مقطوع به من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ». ورد عليهما الشيخ عز الدين وقال « هو مبني على قول المعتزلة: إن الأمة إذا عملت بحديث اقتضى ذلك القطع بصحته، قال: وهو مذهب رديء». انظر: «النكت على مقدمة ابن الصلاح» للزركشي (٢٧٧/١-٢٧٨).

لكن: الراجح في هذه المسالة أن أحاديث الصحيحين تُفيد العلم اليقيني النظري،لا الظن؛ لأن هذا الذي أجمع عليه العلماء، وممن قال بذلك من العلماء:

١-ابن الصلاح: قال الزركشي في«نكته»(٢٧٦/١): «وقال-أي ابن الصلاح- في جزء له " ما اتفق البخاري ومسلم على إخراجه فهو مقطوع بصدق مخبره ثابت يقينًا لتلقي الأمة ذلك بالقبول وذلك يفيد العلم النظري، وهو في إفادة العلم كالمتواتر إلا أن المتواتر يفيد العلم الضروري، وتلقي الأمة بالقبول يفيد العلم النظري، وقد اتفقت الأمة على أن ما اتفق البخاري ومسلم على صحته فهو حق وصدق» انتهى .

وقال ابن الصلاح-رحمه الله- في «مقدمته»(ص/٢٨): «وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته والعلم اليقيني النظري واقع به، خلافًا لقول من نفى ذلك محتجًا بأنه لا يفيد في أصله إلا الظن، وإنما تلقته الأمة بالقبول؛ لأنه يجب عليهم العمل بالظن والظن قد يخطئ.

وقد كنت أميل إلى هذا وأحسبه قويًا، ثم بان لي أن المذهب الذي اخترناه أولاً هو الصحيح؛ لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ . والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ، ولهذا كان الإجماع المبتني على الاجتهاد حجة مقطوعًا بها، وأكثر إجماعات العلماء كذلك ..»أهـ.

واستثنى ابن الصلاح من ذلك أحرفًا يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره.

وقال الشيخ أحمد شاكر: «الحق الذي لا مرية فيه عند أهل الحديث من المحققين، ومن اهتدى بهديهم على بصيرة من الأمر:أن أحاديث الصحيحين كلها صحيحة، ليس في واحد منها مطعن، أو ضعف، وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ=

[القرائن التي تفيد العلم بصدق الحديث عن المختصِّين]

- **قوله**: «[1]...**فَلاَ يَبْعُدُ إلى آخره**»: ظاهره يدل على بُعد القطع بالصدق عند وجود واحد من الثلاثة،وظاهر ما قبله يقتضي القطع بالصدق مع واحد منها من غير بُعْدٍ[2].

=بعض الأحاديث على معنى أن ما انتقدوه ولم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه، وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف فيها أحد»أهـ. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لأحمد شاكر (١٢٤/١،الهامش رقم:٥).

٢-الحافظ ابن كثير في«اختصار علوم الحديث»بعدما نقل كلام ابن الصلاح، واعتراض النووي له، قال: «وأنا مع ابن الصلاح فيما عول عليه وأرشد إليه». انظر: الباعث الحثيث(١٢٦/١).

وقال أيضًا كما في« الباعث الحثيث» (١٢٧/١-١٢٨): «ثم وقفتُ بعد هذا على كلام شيخنا ابن تيمية مضمونه: «أنه نقل القطع بالحديث الذي تلقته الأمة بالقبول عن جماعات من الأئمة، منهم: القاضي عبد الوهاب المالكي، والشيخ أبو حامد الإسفراييني، والقاضي أبو الطيب الطبري، والشيخ أبو إسحاق الشيرازي من الشافعية، وابن حامد، وأبو يعلى ابن الفراء، وأبو الخطاب أحمد بن الحسن البغدادي، وابن الزاغوني أبو الحسن علي بن عبيد الله الزاغوني شيخ الحنابلة وأمثالهم من الحنابلة، وشمس الأئمة السرخسي من الحنفية، قال:وهو أكثر أهل الكلام من الأشعرية وغيرهم...وهو مذهب أهل الحديث قاطبة،ومذهب السلف عامة».

٣- الحافظ السيوطي لما نقل كلام الشيخ أبي عمرو ابن الصلاح وموافقة ابن كثير له،قال: «قلتُ :وهو الذي أختارُه ولا أعتقد سواه». تدريب الراوي(١٠٦/١).

٤-أبو إسحاق الإسفراييني-رحمه الله-حيث قال: «أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها،ولا يحصل الخلاف فيها بحال،وإن حصل؛فذاك اختلاف في طرقها ورواتها،قال: «ومن خالف حكمه خبرًا منها،وليس له تأويل سائغ للخبر؛نقضنا حكمه؛لأن هذه الأخبار تلقتها الأمة بالقبول»أهـ. قواعد التحديث للقاسمي(ص/٨٥).

٥-الشوكاني حيث يقول: «واعلم أن الخلاف الذي ذكرناه في أول هذا المبحث من إفادة خبر الآحاد الظن أو العلم يفيد بما إذا كان خبر واحد لم ينضم إليه ما يقويه، وأما إذا انضم إليه ما يقويه، أو كان مشهورًا، أو كان مستفيضًا فلا يجري فيه الخلاف المذكور، ولا نزاع في أن الخبر الواحد إذا وقع الإجماع عليه قد صيره من المعلوم صدقه، وهكذا خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول، فكانوا بين عامل به ومتأول له،ومن هذا القسم صحيحي البخاري ومسلم، فإن الأمة قد تلقت ما فيهما بالقبول».إرشاد الفحول(ص/٤٩).

(١) قال ابن حجر: «وهذه الأنواع التي ذكرناها لا يحصل العلم بصدق الخبر منها إلا للعالم بالحديث المتبحر فيه، العارف بأحوال الرواة، المطّلع على العلل....ومحصّل الأنواع الثلاثة التي ذكرناها أن:

الأول: يختص بالصحيحين.

والثاني:بما له طرق متعددة.

والثالث:بما رواه الأئمة.

ويمكن اجتماع الثلاثة في حديث واحد، فلا يبعد حينئذ القطع بصدقه،والله أعلم»أهـ. النزهة(ص/٦٣-٦٤).

(٢) في حاشية (ل): «فيه أن ما قبله يقتضي علم الصدق والاجتماع بمقتضى القطع،فافترقا».

[أقسام الغريب]

- **قوله**: «**فِي أَصْلِ السَّنَد**»[(١)]: المتبادر من أصل السند أنه الصحابي؛لأنه الذي يدور عليه الإسناد ويرجع إليه. وبهذا التقدير كان المناسب[(٢)] أن يقول: «فيما يتلو أصل السند وهو التابعي[ل/٨/أ] إلا أنه أطلق[صدر][(٣)] السند وأراد به طرفه الذي فيه الصحابي، أي: والتابعي أيضًا، ولكن بالنسبة إلى التابعي بأن لا يرويه عن الصحابي إلا تابعي واحد.

قال المصنف: ولا يتوهم أنه بالنسبة إلى الصحابي؛ لأن تفرد الصحابي لا يلحق به شيء من الوهن.

- **قوله**: «**أَوْ لاَ يَكون كَذَلِكَ**»: قال الكمال الشمني[(٤)]: «بل يكون في أثنائه، أو طرفه الآخر بالنسبة إلى شخص معين، بأن يكون الحديث قد رواه جماعة من التابعين عن الصحابي، ورواه عن كل واحد منهم جماعة، فينفرد بروايته ذلك الحديث عن رجل منهم واحد من الرواة لم يرو ذلك الحديث عن ذلك الرجل غيره، وإن كان قد رواه عن الطبقة التي فوق شيخه، أو شيخ شيخه جماعة».انتهى كلامه.

فهو[(٥)] مفصح كما ترى[ش/٨/أ] عن أن الغرابة النسبية كما يكون في الأثناء؛ يكون في الطرف الآخر، غير مفصح عن أن الحديث قبل عروضها كما يكون مشهورًا؛ يكون عزيزًا، بخلاف ما سيأتي عقب قوله،أو «**لا يكون كذلك**» من قوله «**بأن يكون التفرد**»[(٦)] إلى آخره فيهما.

[الغريب النسبي والفرق بينه وبين الفرد]

- **قوله**: «**لِكَوْنِ التَّفَرُّدِ فِيهِ حَصَلَ بالنِّسبةِ إِلَى شَخْصٍ مُعَيَّنٍ**»[(٧)]: وإن كان الحديث في نفسه مشهورًا بخلاف التفرد في المطلق فإنه وإنْ حصل بالنسبة إلى شخص معين، وهو التابعي من حيث هو تابعي إلا أن ذلك الحديث في نفسه غير مشهور.

---

(١) أي أن الغرابة إما أن تكون في أصل السند، أي الموضع الذي يدور الإسناد عليه ويرجع، ولو تعددت الطرق إليه، وهو طرفه الذي فيه الصحابي، أو لا يكون كذلك.....». النزهة(ص/٦٤).

(٢) في(ل): «المناسبة».

(٣) زيادة من (ش).

(٤) نتيجة النظر(ص/٨١).

(٥) في(ش): «وهو».

(٦) «...في أثنائه، كأن يرويه عن الصحابي أكثر من واحد، ثم ينفرد بروايته عن واحد منهم شخص واحد». نزهة النظر(ص/٦٥).

(٧) أي أن: « الفرد النسبي سمي بذلك لكون التفرد...». النزهة(ص/٦٦).

فإن قلتَ: كيف يكون الغريب في نفسه مشهورًا؛ مع أن الغريب ذو تفرد في سنده، والمشهور ذو طرق محصورة بما فوق الاثنين؟

قلتُ:إذا كان للحديث طرق كذلك، ثم انفرد واحد بالرواية عن أحد الجماعة الأسفلين، فإنه يكون حينئذ مشهورًا بالنسبة إلى ما قبل التفرد، غريبًا بالنسبة إلى حين التفرد.ولا شك في أنّ هذه الغرابة عارضة بالنسبة إلى شخص[ل/٨/ب] معين، فهو مشهور في نفسه، غريب بالنسبة إلى ذلك الشخص المعين، بخلاف الغريب المطلق؛ فإن غرابته أصلية؛لأن التفرد فيه وقع في أصل السند سواء وقع في باقيه أيضًا أم لا؟

بقي شيء، وهو أنه كان ينبغي للمصنف أن يقول: «**وإن كان الحديث في نفسه عَزِيزًا**[(١)] **أو مَشهورًا**»؛لأنه قد اعتبر في الفرد النسبي أن يرويه عن الصحابي أكثر من واحد ثم يقع التفرد وما رواه أكثر من واحد، ولم يبلغ حد التواتر، فهو إما عزيز: إن رواه اثنان منهما،[(٢)]أو مشهور إن رواه أكثر منهما إلى أن يعرض عليه التفرد كما لا يخفى.

[أقسام الغرابة النسبية]

هذا، وفي «شرح النظم»[(٣)] أن الغرابة النسبية يكون بالنسبة إلى شخص معين، أو صفة معينة.

فالأولى:كحديث: «**أمرتُ أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله**»[(٤)]. رواه مسلم[ش/٨/ب][(٥)] عن أبي غسان، عن عبد الملك بن الصباح، عن شعبة، عن واقد بن محمد بن زيد، عن جده، عن عبد الله بن عمرو -رضي الله عنه-.

وانفرد به أبو غسان عن عبد الملك بن الصباح ولم ينفرد به عبد الملك ولا من فوقه.

والثانية: كحديث أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان يقرأ في الأضحى والفطر بـ﴿ق﴾و﴿اقتربت الساعة﴾رواه أصحاب السنن[(٦)] من رواية ضمرة بن سعيد المازني عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي واقد الليثي. وانفرد به من الثقات ضمرة.

(١) ابن حجر لم يذكر كلمة«العزيز» في متن النزهة.انظر(ص/٦٦).

(٢) قوله: «أو مشهور أن رواه أكثر منهما» لم يرد في (ش).

(٣) (ص/٤٨).

(٤) أخرجه البخاري أيضا في عدة مواضع من صحيحه مثل: (كتاب الإيمان: باب:﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلاَةَ وَ ءَاتَوُا الزَّكَاة فَخَلُّوا سَبِيلَهُم﴾ الحديث: ٢٥)عن أبي هريرة-رضي الله عنه- وكذا عن غيره من الصحابة.

(٥) (الحديث:٢٢).

(٦) أخرجه مسلم(٨٩١)، وأبو داود (١١٥٦)،والترمذي (٥٣٣)،والنسائي في«المجتبى»(١٥٦٧)،وابن ماجه(١٢٨٢) كلهم عن طريق ضمرة به.

وإنما قلنا من الثقات؛ لأن الدارقطني رواه[1] عن ابن لَهِيعة،[2] عن خالد بن يزيد، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة. وابن لهيعة ضعّفه الجمهور[3].

والثالثة: كحديث: «أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسّر».

رواه أبو داود[4] عن أبي الوليد الطيالسي عن همام عن قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد –رضي الله عنه–.

قال الحاكم[5]: «تفرد بذكر الأمر أهل البصرة من أوّل[ل/٩/أ] الإسناد إلى آخره، ولم يشاركهم في هذا اللفظ سواهم».

وفي «شرح النخبة» لوالد شارح النظم[6] أن: « عبد الملك لم يتفرّد بالحديث المذكور أوّلًا عن شعبة، بل تابعه حَرَمِي بن عِمارة عنه[7] قال: «فهو غريب بالنسبة لتفرّد ابن غسّان عن عبد الملك،

---

(١) في «السنن»(الحديث:١٢).

(٢) هو عبد الله بن لهيعة بن عقبة أبو عبد الرحمن الحضرمي، ويقال: الغافقي، قاضي مصر، روى عن: عبد الرحمن الأعرج وأبي يونس مولى أبي هريرة، وأبي الزبير، وروى عنه: ابن المبارك وابن وهب.وهو صدوق من السابعة خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون. ينظر ترجمته في: تهذيب التهذيب(٢/٤١١-٤١٤)، والتقريب(٣٥٦٣).

(٣) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(٥/١٤٦)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٢/١٣٦)، والمجروحين له(٢/١١)، وميزان الاعتدال(٢/٤٧٥).

(٤) في«السنن»(٨١٨)،ورواه أيضًا أحمد في«المسند»(١٠٩٩٨)،وابن حبان في«صحيحه» (١٧٩٠)،وأبو يعلى في«المسند»(١٢١٠).

وقال البخاري في«جزء القراءة»(ص/٨٧): «روى همام عن قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد –رضي الله عنه–: «أمرنا رسول الله –صلى الله عليه وسلم–...»فذكره، قال: ولم يذكر قتادة سماعًا عن أبي نضرة في هذا. قال البخاري: حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى بن سعيد عن العوام، عن حمزة المازني، قال: حدثنا أبو نضرة: سألتُ أبا سعيد الخدري عن القراءة خلف الإمام، فقال: «بفاتحة الكتاب». قال البخاري: وهذا أوصل وتابعه يحيى بن بكير، قال: حدثنا الليث عن جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرمز أن أبا سعيد الخدري كان يقول: لا يركعنّ أحدكم حتى يقرأ بفاتحة الكتاب، قال: وكانت عائشة تقول ذلك» أهـ.

ويظهر من هذا النقل أن البخاري أعلّ هذا الحديث بعنعنة قتادة، فإنه مدلس، وأعله أيضًا بورود ما يخالفه عن أبي سعيد الخدري –رضي الله عنه– موقوفًا عليه غير مرفوع، وبأنه اكتفى بقراءة الفاتحة لم يزد عليها.

وبهذه العلة ضعّف الحديث أيضًا، الدارقطني في«العلل»(١١/٣٢٤)، والزيلعي في«نصب الراية» (١/٣٦٤)، وابن الملقن في«البدر المنير»(٣/٥٥٢).

(٥) في «معرفة علوم الحديث»(ص/١٥٧) في النوع الخامس والعشرين:الأفراد من الأحاديث.

(٦) أي: كمال الدين الشمني في«نتيجة النظر»(ص/٨٢).

(٧) والحديث بهذا الطريق في صحيح البخاري(برقم:٢٥)ولكن اسمه فيه: الحَرَمِي بن عمارة، أي بـ«أل» التعريف، وليس حرمي.

وقال الحافظ ابن حجر في«فتح الباري»(١/٧٥): «وهذا الحديث غريب الإسناد، تفرد بروايته شعبة عن واقد، وهو عن شعبة

لا مطلقًا لوجود متابع لعبد الملك عن شعبة».

- **قوله**: «**ويَقِلُّ إطلاقُ الفَرْدِيَّةِ عَلَيْه**»؛ أي: على الفرد النسبي، وكان المناسب أن يقال: ويَقِلّ إطلاق الفرد، أو ويَقِلّ وصفه بالفردية؛ لأن الفردية كون الشيء فردًا فهو معنى قائم بالغير لا يلحقه الإطلاق؛إنما يلحق[1]لفظ الفرد.

وأما لفظ الفردية فإطلاقه على الفرد النسبي ممنوع.

- **قوله**: «**لأَنَّ الغَرِيبَ وَالفَرْدَ مُترادِفَتانِ لُغَةً واصطِلاَحًا**»: قد يمنع، ويقال: قد يطلق الغريب لغة على ما لا تفرّد[2] فيه، كما ذكره ابن أبي شريف[3]. وقد يطلق الفرد[ش/٩/أ] لغة[4] على ما لا غرابة فيه.

واعلم أن هذا تعليل لقلة إطلاق الفردية على الفرد النسبي ولكن مع انضمام قوله،إلا أنّ[5] أهل الاصطلاح إلى قوله: « على الفرد النسبي »،فلا يرد أن كون اللفظين مترادفين لا يقتضي تساويهما في الإطلاق ولا ترجيح أحدهما فيه، فتأمل.

[الفرق بين المنقطع والمرسل]

- **قوله**: «[6]...**هَلْ هُما مُتَغَايِرانِ أَوْ لا**»؟ أراد التغاير في المعنى دون كثرة الاستعمال وقلتها، مع الترادف المقتضي لاتحاد[7] فيه، بدليل قوله فيما يأتي «**سواء أَكان**[8]**ذلك مُرْسَلًا أم منقطِعًا**»؟

- **قوله**: «[9]...**فَأَكْثَرُ المُحدِّثين عَلَى التَّغَايُرِ؛ لَكِنَّهُ عِند إطلاقِ الاسْمِ، وأما عند**

عزيز، وتفرد بروايته عنه الحرمي هذا وعبد الملك بن الصباح، وهو عزيز عن الحرمي، وتفرد به عنه المسندي وإبراهيم بن محمد بن عرعرة. ومن جهة إبراهيم أخرجه أبو عوانة وابن حبان والإسماعيلي وغيرهم. وهو غريب عن عبد الملك، تفرد به أبو غسان مالك بن عبد الواحد شيخ مسلم، فاتفق الشيخان على الحكم بصحته مع غرابته...»أهـ.

(١)في(ش): «تلحق».

(٢) في(ش): «يفرد».

(٣) في حاشيته(ص/٤٨).

(٤) كلمة«لغة» سقطت من(ش).

(٥) سقطت من (ش).

(٦) قال ابن حجر: «وقريب من هذا اختلافهم في المنقطع والمرسل هل هما متغايران أو لا؟ فأكثر المحدثين على التغاير...». النزهة(ص/٦٦).

(٧) في (ش): «للاتحاد».

(٨) في (ش): «كان».

(٩) قال ابن حجر: «وقريبٌ مِنْ هذا اختلافُهم في المنقطِعِ والمرسَل هل هما متغايران أو لا؟ فأكثر المحدثين على التغاير...ومن ثَمَّ أَطلق غير واحدٍ ممن لم يلاحِظ مواقعَ استعمالهم على كثير من المحدثين أنهم لا يغايرون بين المرسل

استعمال الفعل المشتق؛ فَيَسْتَعمِلون الإرسال فقط»: وجه قرب هذا مما مر أنه اختلفت حالتا إطلاق الاسم وإطلاق[1]الفعل فيما مرّ من جهة اختلاف الاستعمال قلةً وَ[ل/٩/ب]كثرةً وعدمه، واختلفتا ههنا من جهة تعدد المعنى وتوحّده، فحصل القرب باعتبار اختلافهما في كلا المقامين، وإن كانت حالة إطلاق الاسم هناك يخالفها[2] هنا من حيث [الترادف وعدمه، وحالة الفعل هناك تخالفها هنا من حيث][3]الاقتصار على الفعل الواحد وعدمه.

هذا، وحكى ابن الصلاح[4] عن بعضهم أن المنقطع مثل المرسل كلاهما شامل لكل ما لا يتصل إسناده.

قال[5]: «وهذا المذهب أقرب صار إليه طوائف من الفقهاء وغيرهم، وهو الذي ذكره الخطيب[6] في «كفايته»[7]: «إلا أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال: ما رواه التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم،وأكثر ما يوصف بالانقطاع: ما رواه مَن دون التابعين عن الصحابة، مثل: مالك عن ابن عمر»، قاله العراقي[8].

– **قوله: «فَيَقُولُونَ: أَرْسَلَهُ فُلاَن، سَوَاء أَكَانَ[9] مُرْسَلا أَمْ مُنْقَطِعًا»**: قيل: إنما عدلوا في

والمنقطع، وليس كذلك؛ لِما حرّرناه، وقلَّ مَنْ نَبَّه على النُّكتة في ذلك، والله أعلم.» النزهة(ص/٦٦).

وقال في«النكت»(٥٦٠/١) جامعًا بين القولين: «ويظهر لي أن ابن الصلاح لما رأى كثرة القائلين من المحدثين بأن المنقطع لا يسمى مرسلاً، لأن المرسل عندهم يختص بما ظن منه سقوط الصحابي فقط جعل قول من قال منهم أن رواية التابعي الصغير إنما تسمى منقطعة لا مرسلة مفرعًا عنه».

قلتُ: وهي الصورة الثانية التي ذكرها في «مقدمته» (ص/٤٢) عن المرسل: فيمن لا يسمي قول أصاغر التابعين كالزهري وأبي حازم وأشباههما :قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–» مرسلاً، بل منقطعًا لكونهم لم يلقوا من الصحابة إلا الواحد والاثنين، وأكثر روايتهم عن التابعين. قال ابن الصلاح: «وهذا المذهب فرع لمذهب من لا يسمي المنقطع قبل الوصول إلى التابعي مرسلاً».

(١) كلمة «إطلاق»سقطت من(ش).

(٢) في(ش): «تخالفها».

(٣) ما بين القوسين سقطت من (ل).

(٤) معرفة علوم الحديث لابن الصلاح(ص/٤٢-٤٣).

(٥) معرفة علوم الحديث، لابن الصلاح(ص/٤٤).

(٦) تقدمت ترجمته.

(٧) الكفاية في علم الرواية، مطبوع بعدة طبعات،وأحسنها: بتحقيق إبراهيم بن مصطفى آل بحبح الدمياطي، دار الهدى– مصر،الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ) في مجلدين،وذكر المحقق في المقدمة أنه اعتمد على ست نسخ خطية مع الاستعانة بالطبعة التي شارك في تحقيقها الشيخ المعلمي بدائرة المعارف.

(٨) في التقييد والإيضاح(ص/٨٠)، وشرح التبصرة والتذكرة له(٧٤/١)، وهو قول الخطيب في«الكفاية»(ص/٢١).

(٩) في(ش): «كان».

المنقطع عن[ش/٩/ب] قولهم: «قطعه فلان»إلى «أرسله فلان»؛ لأنّ المنقطع والمقطوع متغايران. فالمنقطع من مباحث الإسناد، والمقطوع من مباحث المتن كما يجيء، فلو قالوا «قطعه فلان» أشكل الحال فلم يدر هل هو منقطع أو مقطوع.

أقول:هذا اللبس مسلّم إذا لم تقم القرينة، لا بسماع[1] وجود المناسبة بين قطع والمقطوع في الاشتقاق من القطع،بخلاف المنقطع المشتق من الانقطاع، لكنه يرد أن اللبس المذكور وإن ارتفع بما ذكر؛ فقد حصل لبس آخر بين المنقطع والمرسل، حيث يقال في الكل: «أرسله». ويمكن أن يجاب بأن[2]المنقطع بالمرسل أسهل؛ لأنهما من واد واحد بخلاف المنقطع والمقطوع؛ فإن الأول من مباحث الإسناد والثاني من مباحث المتن كما يأتي.

[أقسام الخبر المقبول]

- **قوله: «[3]...وَهَذَا أَوَّلُ تَقْسِيمِ المَقْبُولِ إِلَى أَرْبَعَةِ أَنْوَاعٍ؛ لأَنَّهُ..إلى آخره»**: أقول: الحصر المتردّد بين النفي والإثبات لدى[ل/١٠/أ] تقسيم المقبول يقتضي بلا مرية[4] كون الأنواع أربعة.

وأما عند تقسيم مطلق الآحاد أعم من أن يكون مقبولاً أو لا؛ فإنه لا يقتضي كون الأنواع أربعة، بل خمسة، وذلك لأنه إما أن يشتمل باعتبار ناقله على أعلى صفات القبول[5]؛ بأن يكون معروف العدالة والصدق[6] من غير أن يخشى عليه من جهة سوء حفظه، أو لا يشتمل؟

فإن اشتمل؛ فهو الصحيح لذاته، وإن لم يشتمل؛ فإما أن يكون: معروف العدالة والصدق؛ لكن يخشى عليه من جهة سوء الحفظ،أو لا يكون معروفًا، بل يكون مستورًا.

فإن كان الأول؛ فإما أن تَرِد طرق تجبر ذلك القصور، ويؤمّن ما كان يخشى عليه من سوء الحفظ أو لا تَرِد[7].

فالأول: الصحيح لا لذاته.

---

(١) في(ش): «لا سيما مع».

(٢) في(ش): «بأن ليس».

(٣) قال ابن حجر: « وخبر الآحاد: بنقل عدل تام الضبط، متصل السند، غير معلّل ولا شاذّ هو الصحيح لذاته. وهذا أول...». النزهة(ص/٦٧).

(٤) في(ش): «مزية».

(٥) قال اللقاني: «لأن أصل صفات القبول موجود أيضًا في الحسن مطلقًا، فلذا اعتبر الأعلى منها، وهو ما لا مزيد عليه بحسب الطاقة البشرية في عادة أمثاله،فعلى «أعلاها» متعلق بـ«يشتمل». ثم رأيتُ البقاعي قال: على أعلاها؛لأن لنوعي الحسن صفتين من صفات القبول،ولنوعي الصحيح صفتين أيضًا،وأعلى الأربعة: المرتبة الصحيح لذاته». قضاء الوطر(٢/٦٦٨-٦٦٩).

(٦) قال القارئ في«شرحه»(ص/٢٤٣) أن: «المراد بالعدالة ...العدالة في الرواية،فخرج من عرف ضعفه أو جهل عينه أو حاله».

(٧) انظر نحوه: قضاء الوطر(٢/٦٦٩)، وحاشية ابن أبي شريف(ص/٥١).

والثاني: الحسن لذاته[ش/١٠/أ].

وإن كان الثاني: فإما أن يقوم قرينة ترجح جانب قبول ذلك المستور،أو لا تقوم(١).

فالأول: الحسن لا لذاته(٢).

والثاني: هو القسم الخامس الذي زاد على ما ذكره المصنف.وقوله: «**ما يتوقف فيه**»، أراد به من يتوقف فيه وهو المستور.

قال ابن أبي شريف(٣):والقرينة كان يرد من يرد من طريق آخر نحوه فيتعاضدان، فيُحكم(٤)بأنه حسن لا لذاته، بل للعاضد.

[تعريف العدالة]

- قوله: «والمُرَادُ بالعَدْلِ مَنْ لَهُ مَلَكَةٌ(٥) تَحْمِلُهُ عَلَى مُلاَزَمَةِ التَّقْوَى وَالمُرُوءَةِ»(٦).

زاد الكمال الشمني المالكي(٧) على ذلك: « أن لا يكون معها بدعة».

فتكون(٨)العدالة على هذا عبارة عن الملكة الحاملة له على ملازمة التقوى(٩) والمروءة من غير

---

(١) كلمة«تقوم»سقطت من(ش).

(٢) انظر: بلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب لمحمد الزبيدي(ص/١٨٩)، وقفو الأثر لرضي الدين ابن الحنبلي المؤلف(ص/١٨٩)، وشرح القارئ على النزهة(ص/٢٩٤).

(٣) في حاشيته على النزهة(ص/٥٢).

(٤) في(ش): «فنحكم».

(٥) والملكة: كيفية راسخة في النفس تصدر عنها الأفعال المحمودة واجتناب الأفعال القبيحة. إسبال المطر للصنعاني(ص/٢٢١).

(٦) فائدة: وقوع الراوي في الذنوب لا ينافي العدالة. قال ابن القيّم– رحمه الله– «قد يُغلط في مسمى العدالة، فَيُظَن أن المراد بالعدل: من لا ذنب له. وليس كذلك، بل هو عدلٌ مؤتمن على الدين، وإن كان منه ما يتوب إلى الله منه، فإن هذا لا ينافي العدالة، كما لا يُنافي الإيمان والولاية». انظر: مفتاح دار السعادة لابن القيم(١٦٣/١).

قلتُ:هذا المعنى قد أكدَّه الأئمة – رحمهم الله –أيضًا قبل ابن القيِّم. فروى الخطيب في «الكفاية»(ص/١٣٧) بسنده إلى سعيد بن المسيب – رحمه الله – أنه قال: «ليس من شريف ولا عالم ولا ذي سلطان إلا وفيه عيبٌ لابدَّ، ولكن من الناس من لا تذكر عيوبه، من كان فضله أكثر من نقصه، وُهِبَ نَقْصُهُ لِفَضْلِهِ».

وقال الإمام الشافعي: «لا أعلم أحدًا أعطي طاعة الله حتى لم يخلطها بمعصية الله...فإذا كان الأغلب الطاعة فهو العدل، وإذا كان الأغلب المعصية فهو المجرّح».الكفاية للخطيب(ص/٧٩).

وكذا من وقع في المعصية وهو متأول بها، فلا يجرح في عدالته؛ لأن وقوعه في المحرم ليس من قبيل العناد واتباع الشهوات، بل بسبب خطئه في الاجتهاد.

قال أبو حاتم الرازي: «جاريتُ أحمد بن حنبل من شرب النبيذ من محدّثي الكوفة، وسمّيتُ له عددًا منهم، فقال:هذه زلّات لهم ولا تسقط بزلاتهم عدالتهم». الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(٢٦/٢).

(٧) في نتيجة النظر(ص/٨٣).

(٨) في(ش): «فيكون».

(٩) قلتُ: التقوى تنفي وجود البدعة، ولذلك لم يدخل الحافظ ابن حجر البدعة في تعريف العدل؛ لأنه قال: «والمراد

بدعة.

قال ولده في «شرح النظم»[(١)]: «والتقوى :الاحتراز عما يُذَمّ شَرْعًا، والمروءَةُ: الاحتراز عما يُذمّ عُرْفًا.

[و][(٢)]قال صاحب «التوضيح» [(٣)] من علمائنا بعد ما اشترط في الراوي العقل والضبط والعدالة والإسلام[(٤)]: «وأما العدالة فهي الاستقامة، وهي الانزجار عن محظورات دينه»، فلم يجعل صفة الإسلام معتبرة في[ل/١٠/ب] العدالة، ولذلك اشترطها أيضًا.

نعم لو فسرها بمحافظة دينية[(٥)]تحمل[(٦)] على ملازمة التقوى والمروءة من غير بدعة، وجعل علامتها: اجتناب الكبائر، وترك الإصرار على الصغائر، وترك بعض الصغائر[(٧)]والمباحات مما يدل على خسة النفس، ودناءة الهمة؛ كسرقة لقمة، والتطفيف في الوزن بحبة[(٨)]، والاجتماع مع الأراذل، والاشتغال بالحِرَف الدنيئة فلا خفاء في شمولها الإسلام كما نص على ذلك صاحب «التلويح»[(٩)].

وقال صاحب «جَمْعِ الجَوَامِع»[(١٠)]من الشافعية: «هي مَلَكَةٌ تمنع عن اقتراف الكبائر وصغائر الخسة والرذائل المباحة»[(١١)]، أي الجائزة».

وإنما لم يتعرض للمنع من الإصرار[ش/١٠/ب] على الصغيرة مع اشتراطهم المنع منه أيضا؛

بالتقوى:اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة». نزهة النظر(ص/٦٩)، فتعريف ابن حجر أجمع وأدق، والله أعلم.

(١) أي: العالي الرتبة(ص/٥٥).

(٢) زيادة من (ش).

(٣) انظر:شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح (١٢/٢).

(٤) في حاشية(ل): «لأن الكفر أعظم الكبائر».

(٥) في(ش): «دينه».

(٦) في(ش): «يحمل».

(٧) كلمة: «الصغائر» لم ترد في(ش).

(٨) كلمة: «حبة» لم ترد في(ش).

(٩) (١٢/٢)، وانظر أيضًا:إسبال المطر للصنعاني(ص/٢٢١).

(١٠) هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، أبو نصر، المؤرخ الباحث، ولد في القاهرة سنة(٧٢٧هـ)، وكان طلق اللسان، قوي الحجة، انتهى إليه قضاء القضاة في الشام. توفي رحمه الله سنة(٧٧١هـ). انظر:الدرر الكامنة لابن حجر(٨٧/٢ و٢٠٣)، وشذرات الذهب لابن عماد(١٢٦/٦)،والأعلام للزركلي(١٨٤/٤).

جمع الجوامع في أصول الفقه لتاج الدين السبكي، مطبوع بتحقيق عبد المنعم إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية-بيروت،الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ).

(١١) انظر: جمع الجوامع (ص/٦٩).

لاندراجه تحت الكبائر كما نبه هو عليه بعد ذلك حيث[1]عدّ إدمان الصغيرة وهو الإصرار عليها كبيرة[2].

- **قولـه: «أَوْ بِدَعَـةٍ»**[3]؛ أقول: لما كان اجتناب البدعة عنده مُعتبرًا في مفهوم التقوى؛ لم يعتبر التصريح بقيد عدم البدعة في تفسير العدل،وإن اعتبره غيره.

[أقسام الضبط وتعريفها]

- قوله: **«والضَّبْطُ هُو شَرْطٌ، كالعَدَالةِ على ما ذَهَبَ إليهِ الجُمْهورُ حَيْثُ جَعَلُوا كُلاًّ مِنهُما غَيْرَ مُستَلْزِم لِلآخَرِ، ومَشى عليهِ العراقِيّ**[4] **في ألفيته»**[5].

واحترز عما في سنده راو مغفل كثير الخطأ في روايته وإنْ عرف بالصدق والعدالة.

قال السخاوي[6]: «ولذلك تعقب المصنف الخطابي[7] في اقتصاره على العدالة،وانتصر شيخنا للخطابي حيث كاد أن يجعل الضبط من أوصافها».

- **قوله: «وهو أن يُثْبِت**[8]**»**: أراد بـ «ثبت» من الإثبات،ولذلك قال التقي الشمني[9]: «وضبطُ حِفظٍ: وهو إثبات الراوي ما سمعه في حافظته بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء».

لكني وجدته في نسخة مقروءة على البرهان البقاعي تلميذ المصنف على وزن «يَنْصُرُ» من الثُّبُوت، وهو غير ملائم للعرف الذي هو ضبطٌ لتعدّي الضبط ولزوم الثبوت.

(١) كلمة: «حيث» لم ترد في(ش).

(٢) جمع الجوامع(ص/٧٢).

(٣) البدعة لغة:إحداث شيء من غير مثال سابق. واصطلاحًا هي: اعتقاد ما لم يكن معروفًا على عهد النبي –صلى الله عليه وسلم– والصحابة، لا بمعاندة بل بنوع شبهة. ينظر: الاعتصام لأبي إسحاق الشاطبي(٢٨/١)تحقيق أحمد عبد الشافي.

(٤) هو الإمام العلامة الحافظ عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن ابن أبي بكر بن إبراهيم الكردي الرازياني العراقي الأصل المهراني المصري المولد، الشافعي المذهب. كنيته: أبو الفضل. ولد سنة(٧٢٥هـ). قال ابن ناصر الدين عنه: «الشيخ الإمام العلاّمة الأوحد، شيخ العصر حافظ الوقت... شيخ الْمُحَدِّثِيْن عَلَم الناقدين عُمْدَة المخرِّجِين».توفي –رحمه الله– سنة(٨٠٦هـ). انظر: إنباء الغمر لابن حجر (١٧٠/٥)، وشذرات الذهب لابن عماد (٥٥/٧)، والأعلام للزركلي (٣٤٤/٣).

(٥) انظر: (١٣/١–١٤).

(٦) انظر:فتح المغيث(١٧/١).

(٧) هو الإمام العلامة المفيد المحدث الرحّال أبو سليمان حمَد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الخطابي صاحب التصانيف، محدث، فقيه، أديب، لغوي، شاعر.ولد سنة (٣١٩هـ)،وقال الحافظ الذهبي: «فإذا وقفَ منصفٌ على مصنفاته، واطلع على بديع تصرفاته في مؤلفاته، تحقّق إمامته وديانته فيما يورده وأمانته، وكان قد رحل في الحديث وقراءة العلوم، وطوَّف، ثم ألف في فنون من العلم، وصنف، وفي شيوخه كثرة، وكذلك في تصانيفه». اهـ.توفي –رحمه الله– سنة(٣٨٨هـ). انظر:السير للذهبي(١٧/٢٣)، وتذكرة الحفاظ له(١٠١٨/٣).

(٨) قال ابن حجر: « ضبط صدر: وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكّن من استحضاره متى شاء. وضبط كتاب: وهو صيانته لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه. وقيد بالتام إشارةً إلى الرتبة العليا في ذلك». النزهة(ص/٦٩–٧٠).

(٩) العالي الرتبة(ص/٥٧).

وأراد[ل/١١/أ] بالحافظة الخيال الذي هو خزانة الحسن المشترك(١) الذي يتأدى إليه المحفوظات(٢) من طرق الحواس الظاهرة. وكذا قال والده في «شرح النخبة»(٣): «وضَبْطُ حِفْظٍ وهو: أن يثبت ما سمعه في خياله بحيث يتعذّر زواله عن القوة الحافظة، ويتمكن من استحضاره متى شاء».

وَوَجْهُ الحمل على الخيال إرادة المعنى اللّغوي ،أي القوة التي تحفظ المسموع، لا خزانة الوهم بحسب اصطلاح الحكماء لفساد المعنى عند الحمل عليها في كلتا العبارتين[ش/١١/أ].

- **قوله: «وَضَبْطُ كتابٍ إلى آخره»**. ذكر السخاوي أن بعضهم منع الرواية من الكتاب(٤).

والذي عليه علماؤنا أنّ ما يكون من الكتابة فهو إما مُذَكِّرٌ أَوْ لا؟

وحكم الأوّل أنه حجة مطلقًا، سواء كان بخطه أو بخط رجل آخر معروف أو مجهول، ولا يبالي بالنسيان السابق؛ لتعذّر الاحتراز عنه.

وحكم الثاني أنه لا يعمل به عند أبي حنيفة -رحمه الله-، وعند أبي يوسف(٥) إنْ كان(٦) في يده؛ يعمل به، وكذا إنْ كان في يد غيره بشرط أن يكون خطًّا معروفًا لا يخاف عليه التبديل عادةً.وعند محمد(٧) يعمل به وإن لم يتذكر الحادثة إذا تيقَّن أنه خَطُّهُ، هذا ما ذكروه في الأحاديث.

وأما السّجِلاَّت والصُّكوك؛ فحكمها عندهم مسطور في كتب الأصول(٨).

- **قوله: «عَماَّ يَنْقُلُهُ غَيْرُ العَدْلِ مثل الفاسق والمستور»**: وهو الذي لم يثبت عدالته ولا

---

(١) قوله: «...هو خزانة الحسن المشترك» سقطت من (ش).

(٢) في(ش): «المحسوسات».

(٣) وهو نتيجة النظر(ص/٨٣).

(٤) فتح المغيث(١٤٧/٢).

(٥) هو الإمام القاضي يعقوب بن إبراهيم الأنصاري المشهور بأبي يوسف وهو من تلاميذ الإمام أبي حنيفة النعمان.ولد في الكوفة سنة (١١٣هـ)، وقال يحيى بن معين عنه: «ما رأيت في أصحاب الرأي أثبت في الحديث ولا أحفظ ولا أصح رواية من أبي يوسف»،وقال أيضًا: «كان أبو يوسف يحب أهل الحديث ويميل إليهم».توفي رحمه الله سنة(١٨٢هـ).انظر:تاريخ ابن معين(٦٨٠)، والفهرست لابن النديم(٢٠٣)، وشذرات الذهبلابن عماد(٢٩٨/١-٣٠١) والفوائد البهية(٢٢٥).

(٦) في(ش): «هو».

(٧) هو الإمام محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني، من أشهَرِ تلاميذ الإمام أبي حنيفة. ولد سنة(١٣٢هـ) وكان معروفًا بورَعِه وتمسُّكه بالسنَّة، وأنَّه لا يهاب أحدًا فيما يراه حقًّا،وقد خلَّف محمد بن الحسن آثارًا علميَّة كثيرة من أهمها: كتاب «الجامع الكبير»،وقيل: إنه لم يُؤلَّف في الإسلام مثله.توفي -رحمه الله- سنة(١٨٩هـ).انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي(١٧٢/٢-١٨٢)، والسير للذهبي(١٣٤/٨-١٣٦)،والأعلام للزركلي(٣٠٩/٦).

(٨) أي: فلا يحل العمل به؛ لأنه تحت يد الخصم إلا أن يكون في يد الشاهد، وكذلك قول محمد الشيباني -رحمه الله- «إلا في الصكوك»؛ فإنه جوّز العمل به، وإن لم يكن في يده استحسانًا توسعة على الناس إذا أحاط علمًا بأنه خطه، ولم يلحقه شك وشبهة والغلط. انظر:التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه(٢٥/٢)، وكنز الوصول إلى معرفة الأصول للبزدوي(ص/١٨٧)، والتقرير والتحرير في علم الأصول لابن أمير الحاج(٣٧٩/٢).

فسقه ومُثّل مَنْ فيه نوعُ جرحٍ نَصَّ عليه صاحب[1] «الخلاصة»[2].

[تفاوت مراتب الصحيح بتفاوت أوصاف الرواة]

- **قوله: «وتَتَفَاوَت[3]رُتَبُه، أي الصَّحِيحُ».**

ظاهر المتن يقتضي عود ضمير رُتَبِهِ إلى الصحيح لذاته، وجعله[4] أخرى المراتب الثلاث الآتية مقدمة على رواية من يعدّ ما ينفرد به حَسَنًا دون مَنْ يُعَدّ ما ينفرد به صحيحًا لا لذاته، يقتضي عوده إلى مطلق الصحيح [5]؛ إذ لو كان عائدًا إلى الصحيح لذاته[6]لم يجعل تلك المرتبة مقدمة على الحَسَن وإن كانت مقدمة عليه في نفس الأمر بالواسطة[ل/١١/ب]؛ بل على الصحيح لا لذاته ليعلم أنها مقدمة على الحَسَن بالطريق الأولى؛ لكون الأقسام الأربعة مُرَتَّبَة هكذا:

صحيح لذاته ولا لذاته، وحسن لذاته ولا لذاته، ويؤكد ذلك قوله: «**أي الصحيح**» من غير تقييد يقيّد لذاته، والله أعلم.

- **قوله: «فإِنَّها لَمَّا كَانتْ إلى آخره»**.حاصله أنّ تفاوت الصِّحة بسبب تفاوت[ش/١١/ب] غلبة الظن بسبب تفاوت الأوصاف.

[المفاضلة بين الصحيحين]

- **قوله: «بِنَقِيضِه»**[7]: أراد به تقديم صحيح مسلم في الصِّحَّة على صحيح البخاري[8].

- **قوله: «فَلاشتراطِهِ إلى آخره»**: وقال «شارح النظم[9]»: « لأن البخاري لا يحكم بوصل المعنعن إلا إذا ثبت لقاء المُعَنْعِن للمُعَنْعَنِ عنه ولو مرّة واحدة، ومسلم يكتفي في ذلك بإمكان

---

(١) هو حسين بن عبد الله الطيبي الإمام المشهور،وأحد كبار علماء الحديث وفقهائه، والتفسير، واللغة،حسن المعتقد شديد الرد على الفلاسفة والمبتدعة،كثير الحياء، ملازمًا للجماعة شتاءً وصيفًا...توفي –رحمه الله– سنة(٧٤٣هـ). انظر:الدرر الكامنة لابن حجر(١٥٦/٢)، وشذرات الذهب لابن عماد(١٣٧/٦)،والبدر الطالع للشوكاني(٢٢٩/١).

(٢) الخلاصة في أصول الحديث لحسين بن عبد الله الطيبي(ص/٨٧)بتحقيق صبحي السامرائي،عالم الكتب–بيروت،الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ).

(٣) في(ش): «ويتفاوت».

(٤) في حاشية(ل): «الظاهر أنه جعل».

(٥) في(ش): «الصحيح لذاته».

(٦) قوله: «إذ لو كان عائدًا إلى الصحيح لذاته»ساقطة من(ش).

(٧) يقصد قول ابن حجر: «وقد صَرَّح الجمهور بتقديم صحيح البُخَارِيّ في الصحة، ولم يُوجَد عن أحدٍ التصريحُ بنقيضه». النزهة(ص/٧٣).

(٨) للمزيد عن أوجه تقديم صحيح البخاري على مسلم، انظر:النكت لابن حجر(٢٨٦/١)، وهدي الساري له(ص/٩ ما بعدها)، وتدريب الراوي للسيوطي(٩٦/١ وما بعدها)، وفتح المغيث للسخاوي(٢٩/١)، وتوجيه النظر لطاهر الجزائري(٣٠٣/١)، واليواقيت والدرر للمناوي(٣٦٩/١).

(٩) العالي الرتبة(ص/٥٩).

اللقاء»[1].

[مراتب الصحيح بحسب مصدره]

– **قوله: «ومِن ثَمَّ[2]إلى آخره»**: ولا يخفى أن « ثَمَّ » في المتن إشارة إلى جهة تفاوت رتب الصحيح بتفاوت الأوصاف، فلا يحسن جعلها إشارة إلى أرجحية شرط البخاري على غيره، على أن هذه الأرجحية لا تقتضي تقديم صحيح البخاري على مسلم على شرطهما،وإنما تقتضي تقديم صحيح البخاري وما كان على شرطهما جميعًا على مسلم، لما قيل مِن أنّ قوة الحديث إنما هي بالنظر إلى رجاله، لا بالنظر إلى كونه في كتاب كذا [3].

فلا وجه لجعلها مقتضية لذلك،وكذا ولا وجه لجعلها مقتضية لتقديم صحيح البخاري على غيره من الكتب الحديثية خاصة؛لأن منها ما هو على شرطه،ولا فارق بين ما هو في البخاري وما هو في غيره ما هو على شرطه؛ إذا كان النظر في قوة الحديث إلى رجاله دون كونه في كتاب كذا.

– **قوله: «فَخَرَجَ لَناَ مِنْ هَذَا سِتَّةُ أَقْسَام»**[4]: أولها: ما ذكره المصنف فيما مرّ وهو ما اتفق الشيخان على تخريجه[5].قال السخاوي: «وهو المسمى بالمتفق عليه،وبالذي أخرجه الشيخان إذا كان المتن عن صحابي واحد كما قيده شيخنا».وقال: «وإنَّ في عدّ المتن[ل/١٢/أ] الذي يخرجه كل منهما عن صحابي من المتفق عليه؛ نَظَرًا على طريقة المحدثين»[6].

– **قوله**[7]: «**فإِنَّـهُ يُقَدَّمُ علـى الحـدِيثِ الَّـذِي يُخْرِجُـهُ البُخَـارِيُّ إِذَا كـان فَرْدًا**»: أقول:

---

(١) للمزيد انظر: السنن الأبين للفهري(ص/٦٢ وما بعدها)، واليواقيت والدرر للمناوي(٢/٣٠٠)، توضيح الأفكار للصنعاني(١/٤٦)، وجامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي(ص/ص/١١٦)، وفتح المغيث(١/١٦٦)، والغاية في شرح الهداية له(ص/١٠١)، والنكت لابن حجر(١/٢٨٩)، وتوجيه النظر إلى أصول الأثر للجزائري(١/٢٢١)، وشرح القارئ على النزهة(ص/٢٧٥).

(٢) أَيْ: ومِن هذه الحيثية –وهي أرجحية شرْط البُخَارِيّ على غيره– قُدِّمَ صحيحُ البُخارِيّ على غيره من الكتب المصنَّفة في الحديث.

ثم صحيحُ مسلمٍ، لمشاركته للبُخَارِيّ في اتّفاق العلماء على تلقِّي كتابه بالقبول، أيضًا». النزهة(ص/٢٠٩).

(٣) شرح القارئ على النزهة(ص/٢٨٥)، وقواعد التحديث للقاسمي(ص/٣٧).

(٤) «...تتفاوت درجتها في الصحة». النزهة(ص/٧٧).

(٥) قال محمد فؤاد عبد الباقي في مقدمة كتابه «اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان»(ص/٦): أن الحافظ ابن حجر قرّر بأن المراد بـ«متفق عليه»موافقة مسلم للبخاري على تخريج أصل الحديث عن صحابيّه، وإن وقعت بعض المخالفة في بعض السياقات.–قال–: وهذا الإمام النووي شارح صحيح مسلم لما وضع كتابه «الأربعون النووية» ابتدأه بحديث «**الأعمال بالنية**» وأشار إلى أنه مما اتفق عليه الشيخان، ولم يذكر أقرب نصوص البخاري إلى نص مسلم، بل ذكر أول نصّ أخرجه البخاري في «صحيحه» وبينه وبين الحديث الذي أخرجه مسلم بعض المخالفة في السياق». أهـ.

(٦) فتح المغيث(١/٤٢).

(٧) قال ابن حجر: «كما لو كان الحديث عند مسلم مثلاً، وهو مشهور قاصر عن درجة التواتر، لكن حفته قرينة صار بها يفيد العلم، فإنه يُقدّم على الحديث يخرجه البخاري إذا كان فرادًا مطلقًا». النزهة(ص/٧٧).

وذلك باعتبار إفادته العلم، وإنْ كان[ش/١٢/أ] المشهور مع قطع النظر عن تلك القرينة وشبهها أرجح من الفرد باعتبار التفرد وعدمه، مع أن الكل من قبيل الآحاد المفيدة للظن، والله أعلم.

[الحسن لذاته]

- **قوله: «وَهَذَا القِسْمُ مِن الحَسَنِ»**[١]؛ أي: هذا القسم الذي هو الحسن مطلقًا أعم من أن يكون لذاته أو لغيره؛كحديث المستور إذا تعددت طرقه فإنه بسبب اعتضاده صار حسنًا لغيره.وليست الإشارة إلى الحسن لذاته خاصة كما هو المتبادر؛ لأن كُلاًّ من الأقسام الأربعة مقبول عنده على ما مرّ، فيكون محتجًّا به.

وقد ذكر علماء أصولنا المستور في كتبهم، وبيّنوا حُكمَه من غير فصل بين ما إذا تعدّدت طرق حديثه أو لم تتعدّت[٢]؟ فذكروا أنه لا يُقبل إلا في الصدر الأول، وهو القرن الأول والثاني والثالث؛[٣]لأن العدالة فيها أصل بشهادة النبي -صلى الله عليه وسلم- حيث قال: «**خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم**»[٤].

وأما غير الصدر الأول:فالمستور فيه بمنزلة الفاسق؛لأن الفسق في أهل الزمان غالب فلا بد من العدالة المرجحة لجانب الصدق.

---

(١) «...مشارك للصحيح في الاحتجاج به، وإن كان دونه ومشابه في انقسامه إلى مراتب بعضها فوق بعض». النزهة(ص/٧٨).

(٢) في(ش): «يتعدّد».

(٣) للمزيد انظر: أصول البزدوي(ص/١٧٧)، وأصول السرخسي(ص/٣٤٢)، والتوضيح لمتن التنقيح للمحبوبي الحنفي(٢/٢٠)، وكشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، لعبد العزيز علاء الدين البخاري(٢/٥٦٥).

(٤) الحديث بهذا اللفظ : «**خير القرون قرني**.. » ضعيف، أخرجه البزار في«مسنده»(٤٥٠٨)من طريق سلاَّم بن سَلْم الواسطي قال : نا مبارك بن فضالة عن الأزرق بن قيس عن أبي برزة -رضي الله عنه-.وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم أحدًا أسنده إلا مبارك بن فضالة عن الأزرق عن أبي برزة، ولا نعلم رواه عن مبارك بن فضالة إلا سلاّم بن سلم»أهـ.

ومبارك بن فضالة:صدوق يدلس ويسوي،كما في«التقريب»(٦٤٦٤)،وسلاّم بن سَلْم أبو سليمان ويقال له الطويل المدائني أيضًا: قال الإمام أحمد وابن معين:روى أحاديث منكرة. وقال الدوري وغيره عن ابن معين أيضًا: ليس بشيء، وقال ابن المديني: ضعيف. وقال الجوزجاني: ليس بثقة، وقال البخاري: تركوه. انظر: تهذيب التهذيب(٢/١٣٧ مؤسسة الرسالة). وقال ابن حجر عنه في«التقريب»(٢٧٠٢): متروك.

وأما الحديث الصحيح من رواية عمران بن حصين-رضي الله عنه- بلفظ: «**خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**،...» أخرجه البخاري (٥/ ٣٠٦)، كتاب الشهادات: باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، حديث (٢٦٥٢)، وفي (٧/ ٥)، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من صحب النبي صلى الله عليه وسلم، أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه، حديث (٣٦٥١)، وفي (١١/ ٢٤٨)، كتاب الرقاق، باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها، حديث (٦٤٢٨)، وفي (١١/ ٥٨٩)، كتاب الأيمان والنذور: باب إثم من لم يف بالنذر، حديث (٦٦٩٥)، ومسلم (٤/ ١٩٦٤)، كتاب فضائل الصحابة: باب فضل الصحابة، حديث (٢١٤/ ٢٥٣٥) من طريق شعبة قال: ثنا أبو جمرة: سمعت زَهْدَم بن مُضَرِّب سمعت عمران بن حصين به.

[الصحيح لغيره]

– **قوله: «وبِكَثْرَةِ[1] طُرُقِهِ يُصَحَّحُ»**؛ أراد بكثرتها: تعددها، كما يُفهم في عبارة الشرح،ثم قد يقال إنه لا يكفي طريق واحدة أخرى في سائر الأحوال؛ لما ذكره السخاوي من أنه إذا أتت له طرق أخرى منحطة عن الطرق الموصوف بالحسن؛ فإنه يصحح،أما عند التساوي، أو الرّجحان؛ فمجيئه من وجه آخر كافٍ[2].

– **قوله[3]: «عَن رَاوِي الصَّحِيح»**؛ أي: عن ضبط[ل/١٢/ب] راوي الصحيح.

– **قوله[4]: «إِذاَ تَفَرَّد»[5]** جوابه محذوف، دل عليه قوله: «يكون حسنًا لذاته»، وأما قوله: «إذا تعدد» فهو ظرف لقوله «تطلق».

[معنى قولهم: حديث حسن صحيح]

– **قوله[6]: «كقول الترمذي[7] وغيره»[8]**: صرّح السَّخَاوي بكثرة وقوع ذلك الجمع في كلام الترمذي بالنسبة إلى غيره، كالبخاري[9]،فلعل المصنّف خصص الترمذي بالتصريح لذلك.

– **وقوله: «وَمُحَصِّلُ الجَوَاب أَنَّ تَرَدُّدَ أَئِمَّةِ الحَدِيثِ[ش/١٢/ب] فِي حَالِ نَاقِلِه»[10]**: اقتضى للمجتهد أن لا يصفه بأحد الوصفين،لا يخفى أن المتردد إنما هو المجتهد، كالترمذي

(١) في حاشية(ل): «ضرورة الحسن لذاته صحيحًا بكثرة الطرق كضرورة حديث المستور حسنًا لغيره بها أيضًا».

(٢) فتح المغيث(١/٧٤).

(٣) هذه الفقرة بكاملها مع الشرح سقطت من (ش).

(٤) هذه الفقرة أيضًا بكاملها مع الشرح لم ترِد في(ش).

(٥) قال ابن حجر: « لأن للصورة المجموعة قوّةً تجبر القدر الذي قصر به ضبط راوي الحسن عن راوي الصحيح، ومن ثَمّ تطلق الصحة على الإسناد الذي يكون حسنًا لذاته لو تفرد إذا تعدد...». النزهة(ص/٧٨).

(٦) قال ابن حجر: «فإن جُمِعَا –أي: الصحيح والحسن– في وصف واحد، كقول الترمذي وغيره: «حديث حسن صحيح، فللتردد الحاصل من المجتهد في الناقل....». النزهة(ص/٧٩).

(٧) هو الإمام الحافظ محمد بن عيسى بن سورة الترمذي،أبو عيسى، ولد سنة(٢٠٩هـ)إمام حافظ ورع كف بصره في آخر عمره لكثرة بكائه من خشية الله.توفي –رحمه الله– سنة(٢٧٩هـ).انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي(٢/٦٣٣)، وتهذيب الكمال للمزي(٢٦/٢٥٠)، وشذرات الذهب لابن عماد(٢/١٧٤).

(٨) في قول ابن حجر: «كالترمذي وغيره»إشارة بأن الترمذي ليس وحده من أطلق هذا الوصف، بل هناك قبله أيضًا من أطلقه، مثل: الإمام البخاري، وأحمد بن حنبل. انظر للمزيد: الحديث الحسن مطلقًا ومقيدًا عند الإمام الترمذي، د/عمر حسن فلاته (ص/٢٢).

(٩) فتح المغيث(١/٩٢).

(١٠) «...اقتضى للمجتهد أن لا يصفه بأحد الوصفين....».النزهة(ص/٧٩).

وغيره.

وأما أئمة الحديث؛ فلا تردد عندهم، وإنما هم جازمون، غير أن بعضَهم جزم بوصف يقتضي الصحة، وبعضهم جزم بوصف يقتضي الحسن، فاقتضى اختلافهم المذكور أن لا يصفه المجتهد بأحد الوصفين لعدم قطعية بما يقتضيه، فلا وجه لنسبة التردد إليهم إلا مجازًا تنزيلاً لهم منزلة المتردد، حيث لم يجزموا جميعًا بالأمر الأول ولا بالأمر الثاني، وإنْ كان منهم من جزم بالأول، ومنهم من جزم بالثاني، كما نبه عليه[1] بقوله: «**فَيُقَالُ فِيهِ حَسَنٌ بِاعْتِبَارِ وَصْفِهِ عِنْدَ قَوْمٍ، وَصَحِيحٌ بِاعْتِبَارِ وَصْفِهِ عِنْدَ قَوْمٍ**»[2].

[الحسن عند الإمام الترمذي]

- **قوله**: «**وَإِنَّمَا عَرَّفَ بِنَوْعٍ**[3]»: لا يخلو عن المناقشة؛لأنه إن أريد التعريف المنطقي؛ فالوجه أنْ يقال: «نوعًا» بالنصب، وإنْ أريد اللغوي على معنى «عَرَّفْنا بنوع»؛ لم يكن ملائمًا لقوله: «**لم يُعرّف الحسن مطلقًا**»، وكأنه أراد الأول وزاد بالباء في المفعول، نحو: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[4].

- **قوله**[5]: «**كَمَا فَعَلَ الخَطَّابِي**»[6]؛ أي: حيث نسبه إليه، فقال: « الحَسَنُ ما عُرف مَخْرَجُه

(١) سقطت من (ش).

(٢) النزهة(ص/٧٩)، وفي«النكت»لابن حجر(٤٧٧/١-٤٧٨) قال: «وأجاب بعض المتأخرين عن أصل الإشكال بأنه باعتبار صدق الوصفين على الحديث بالنسبة إلى أحوال رواته عند أئمة الحديث، فإذا كان فيهم من يكون حديثه صحيحًا عند قوم، وحسنًا عند قوم؛ يقال فيه ذلك.

ويتعقب هذا بأنه لو أراد ذلك؛ لأتى بالواو التي للجمع فيقول: حسن وصحيح، أو أتى بأو التي هي للتخيير، أو التردد فقال: حسن أو صحيح، ثم إن الذي يتبادر إلى الفهم أن الترمذي إنما يحكم على الحديث بالنسبة إلى ما عنده لا بالنسبة إلى غيره، فهذا يقدح في الجواب، ويتوقف أيضًا على اعتبار الأحاديث التي جمع الترمذي فيها بين الوصفين، فإن كان في بعضها ما لا اختلاف فيه عند جميعهم في صحته، فيقدح في الجواب - أيضًا -، لكن لو سَلِمَ هذا الجواب من التعقيب لكان أقرب إلى المراد من غيره، وإني لأميل إليه وأرتضيه. والجواب عما يرد عليه ممكن، والله أعلم».أهـ.

لكنه لا يسلم من ذلك،فهناك أحاديث لم تختلف أنظار النقاد في تعديل رواتها، وقد قال الترمذي فيها: «حسن صحيح»، مثل مرويات مالك عن نافع عن ابن عمر، وهي من أصح الأسانيد عند المحدثين». انظر: الحديث الحسن للدريس(١٥٨٥/٣).

(٣) في نسخ «النزهة» المطبوعة: «نوعًا خاصًّا منه وقع في كتابه».

(٤) [البقرة:١٩٥].

(٥) قال ابن حجر: «واقتصر-الترمذي- على تعريف ما يقول فيه في كتابه:«حسن» فقط؛ إما لغموضه، وإما لأنه مصطلح جديد، ولذلك قيّده بقوله:«عندنا»، ولم ينسبه إلى أهل الحديث كما فعل الخطابي». النزهة(ص/٨١).

(٦) تقدمت ترجمته.

واشْتُهِرَ رِجالُهُ وعليه مدارُ أَكْثَرِ الحديث،وهو الذي يَقْبَلُهُ[1] [ل/١٣/أ] أكثر العلماء، ويستعمِلُه عامّةُ الفقهاء»[2].

فقوله: «**كما فعل الخطابي**» قيد للمنفي، لا للنفي.

[زيادة الثقة وأقسامها]

- **قوله**[3]: «**لأنّ الزِّيَادَةَ إمّا أَنْ تَكُونَ...إلى آخره**»: ذهب بعض أصحاب الحديث إلى ردّ الزيادة مطلقًا، ونقل عن معظم أصحاب أبي حنيفة، كذا ذكره الكمال الشُّمُنِّي[4].

وفي «البديع»[5] من كتب أصولنا ما لفظه[6]: «إذا انفرد العدلُ بزيادة لا تخالف[7]،كما إذا نقل أنه -صلى الله عليه وسلم- دخل البيت فزاد وصلى،فإن اختلف المجلس؛ قبلت باتفاق،وإن اتحد وكان غيره قد انتهى في العدد إلى حد لا يتصوّر[ش/١٣/أ] غفلتهم عن مثل ما زاد، وإن لم ينته؛ فالجمهور على القبول، خلافًا لبعض المحدثين وأحمد في رواية. وإن كانت الزيادة مخالفة؛ فالظاهر التعارض خلافًا لبعض المعتزلة»[8].

---

(١) في(ش): «تقبله».

(٢) معالم السنن للخطابي(١/١١).

(٣) قال ابن حجر: «وزيادة راويهما -أي: الصحيح والحسن- مقبولة ما لم تقع منافية لرواية من هو أوثق ممن لم يذكر تلك الزيادة؛ لأن الزيادة إما:

١- أن تكون لا تنافي بينها وبين رواية من لم يذكرها، فهذه تقبل مطلقًا في حكم الحديث المستقل الذي ينفرد به الثقة ولا يرويه عن شيخه غيره.

٢- وإما أن تكون منافية...». النزهة(ص/٨٢).

(٤) في نتيجة النظر(ص/٩٩).

(٥) هو الكتاب:نهاية الوصول إلى علم الأصول،المعروف بـ«بديع النظام الجامع بين كتاب البزدوي والأحكام»لأحمد بن علي بن تغلب ابن الساعاتي.مطبوع بتحقيق د/سعد بن غرير السلمي،جامعة أم القرى سنة ١٤١٨هـ.

(٦) المصدر السابق(١/٣٧٧).

(٧) في(ش): «يخالف».

(٨) قال ابن اللحّام: «والتحقيق في كلام أحمد:إن روى الراوي الزيادة إن لم يكن مبرزًا في الحفظ والضبط على غيره ممن لم يذكر الزيادة،ولم يتابع عليها فلا يقبل تفرده بها،وإن كان ثقة مبرزًا في الحفظ والضبط على من لم يذكرها وتوبع عليها قبلت.».انظر: المختصر في أصول الفقه للبعلي(ص/٩٤).

وفي شرحه[١] للسراج[٢] الهندي[٣] أنه إذا جهل حال المجلس فهو بالقبول أولى مما إذا اتحد[٤].وإنما جعله أولى بالقبول مما إذا اتحد؛ لأن الغالب في مثل ذلك التعدد كما صرحوا به وهو كاف في القبول بخلاف الاتحاد فإنه لا بد عند وجوده من الشرط الذي مرّ ذكره.

[المحفوظ والشاذ]

- **قوله[٥]: «فَالَرَّاجِحُ يُقَالُ لَهُ: المَحْفُوظُ،وَمُقَابِلُهُ وَهُوَ المَرْجُوحُ يُقَالُ لَهُ: الشَّاذّ»**: أراد الحديث الراجح بسبب راجحية[٦] راويه، أو حديث الراوي الراجح[٧].

وإنما اعتبر راجحًا ومرجوحًا مع أنّ قوله: «**فإن خولف بأرجح منه**»،ظاهر في اعتبار الأرجح والراجح؛لأن الراجح في مقابلة الأرجح مرجوح ،كما أن الأرجح في مقابلته راجح.

- **قوله: «مِثَالُ ذلِك ما رَوَاهُ التِّرْمِذِيّ»**: لا يخفى أن المحفوظ والشاذ من صفات المتن، ولذا قال الناظم[٨]:

وإنْ يَكُنْ خَالَفَ عَدْلٌ مَنْ هُوَ بِالْحِفْظِ وَالإِتْقَانِ أَوْلَىَ مِنْهُ

فَمَا رَوَى الأَوْلَى هُوَ الْمَحْفُوظُ[ش/١٣/ب] وَالْغَيْرُ شَاذٌّ[٩] عِنْدَهُم مَلْفُوظُ[ل/١٣/ب].

فما ذكره المصنّف من المثال[١٠] غير ملائم للمقام؛ لوقوع المخالفة فيه في السند بذكر ابن

---

(١) وهو «شرح بديع النظام»مخطوط.

(٢) هو عمر بن إسحاق بن أحمد الهندي الغزنوي، سراج الدين، أبو حفص الحنفي،فقيه، من كبار الأحناف، ولد سنة (٧٠٤هـ) كان واسع العلم كثير المهابة، متعصبًا للصوفية الموحدة. توفي -رحمه الله- سنة (٧٧٣هـ). انظر: الدرر الكامنة (٣/ ١٥٣)، والفوائد البهية لأبي الحسنات اللكنوي(١٤٨)،والأعلام للزركلي(٥/٤٢).

(٣) وفي حاشية(ل): «وممن صرح به:الجلال المحلي من الشافعية».

(٤) انظر أيضًا: روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة المقدسي(ص/١٢٤)، وأصول الفقه لابن مفلح الحنبلي(٦١٣/٢).

(٥) قال ابن حجر: «فإن خولف بأرجح منه: لمزيد ضبط، أو كثرة عدد، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات، فالراجح يقال...».النزهة(ص/٨٤).

(٦) في(ل): «الراجحية».

(٧) لم ترد في(ش).

(٨) انظر: العالي الرتبة(ص/٦٧).

(٩) في حاشية(ل): «قوله(شاذ)يقرأ بالتخفيف للوزن».

(١٠) وهو الحديث الذي رواه الترمذي في«جامعه»(٢١٠٦)،والنسائي في«الكبرى»(٦٤٠٩)، وابن ماجه(٢٧٤١)من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، عن ابن عباس: أن رجلاً توفي على عهد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ولم يدع وارثًا إلا مولى هو أعتقه... » الحديث.

وأخرجه أيضًا أبو داود(٢٩٠٥) من طريق حماد عن عمرو به. وتابع ابن عيينة على وصله ابن جريج وغيره، وخالف حماد

عباس-رضي الله عنهما- وتركه وعدم وقوعها في المتن أصلاً،اللهم إلا أن يدّعي أن الحفظ والشذوذ كما يجريان في المتن باعتبار ما فيه؛ يجريان فيه باعتبار ما في سنده، فيكون ما ذكر من حديث الترمذي محفوظًا من حيث أنه حديث ابن عيينة.

ولذا قال أبو حاتم[(١)]: «المحفوظ حديث ابن عيينة، وشاذٌّ[(٢)] من حيث أنه حديث حماد بن زيد الذي هو ثقة، خالف في حديثه من حيث سنده من هو أولى منه»[(٣)].

نعم، الأوْلى في المثال أن يكون بمتن خالف فيه الثقة غيره، كما صرح بذلك صاحب[(٤)] «القول المبتكر»[(٥)] في حواشيه،قال: «لأن هذه الأنواع من الشذوذ ونحوه إنما هي واقعه بالذات على المتن لما فيه، أو في طريقه مما يقتضيها»،انتهى كلامه.

بن زيد، فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة، ولم يذكر ابن عباس. قال أبو حاتم في«علله»(٥٢/٢): «المحفوظ حديث ابن عيينة». فحماد بن زيد من أهل العدالة والضبط، ومع ذلك رجح أبو حاتم رواية من هم أكثر عددًا منه. « نزهة النظر(ص/٨٥).

وتابعه في التمثيل به السيوطي والسخاوي.

(١) هو الحافظ المحدث عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران التّميمي الحَنْظَلي الرازي،أبو محمد، ويعرف بابن أبي حاتم، وأبوه أبو حاتم المحدثُ الحافظُ. ولد سنة(٢٠٤هـ). وقال أبو يعلى الخليلي: «كان يعدّ من الأَبْدال وقد أثنى عليه جماعة بالزهد والورع التام والعلم والعمل». توفي -رحمه الله- سنة(٣٢٧هـ).انظر:طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى(٢٨٤/١)، والبداية والنهاية لابن كثير(٥٩/١١)،وتذكرة الحفاظ للذهبي(١٤٦/٢).

(٢) في(ل): «وشاذًا».

(٣) علل ابن أبي حاتم(٥٢/٢). والخلاصة: وقد خالف حماد بن زيد في هذا الحديث كل من:

١- سفيان بن عيينة.

٢- حماد بن سلمة كما عند أبي داود(٢٩٠٥)، والبيهقي(٢٤٢٦).

٣-ابن جريج، كما عند النسائي في«الكبرى»(٦٣٧٧).

ومع هذا قال البخاري في «تاريخه»(٧٦/٧): «عوسجة مولى ابن عباس الهاشمي، روى عنه عمرو بن دينار، ولم يصح حديثه»أهـ.

والسبب: لأنه مجهول، ثم هو قد تفرد بهذا الحديث دون أصحاب ابن عباس.

قال ابن أبي حاتم في«الجرح»(٢٤/٧): «سئل أبي عن عوسجة، فقال: ليس بمشهور، وسئل أبو زرعة عنه فقال: ليس بمشهور، ولا نعلم أحدًا يروي عنه غير عمرو بن دينار، ولم نجد هذا الحديث إلا عند عوسجة»أهـ.

وقال العقيلي(٤١٣/٣): ولا يتابع عليه.

(٤)هو الإمام زين الدين قاسم بن قطلوبغا بن عبد الله المصري، أبو العدل الجمالي، ولد سنة(٨٠٢هـ)، وأقبل على طلب العلم منذ الصغر مهر في العربية، والقراءات، والتفسير، والحديث، والفقه، والأصول...توفي -رحمه الله- سنة(٨٧٩هـ). انظر: الضوء اللامع للسخاوي(١٨٤/٦)، والفوائد البهية لأبي الحسنات اللكنوي(٩٩)، وشذرات الذهب لابن عماد(٣٢٦/٧).

(٥) القول المبتكر على شرح نخبة الفكر(ص/٦٦-٦٧) بتحقيق د/إبراهيم بن ناصر الناصر، دار الوطن-الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

وحينئذ وكان[1] الأَوْلى أن يُمَثّل بما شذّ من المتون لمخالفة فيه نفسِهِ، نحو ما رواه أبو داود[2] والترمذي[3] من حديث عبد الواحد بن زياد، عن الأعمش، عن أبي صالح عن أبي هريرة-رضي الله عنه- قال:قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «**إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر؛ فليضطجع على يمينه**».

قال البيهقي[4]: «خالف عبد الواحد العدد الكثير في هذا،فإن الناس إنما روَوه[5] من فعل النبي -صلى الله عليه وسلم-،لا من أمره.وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ».

- **قوله**[6]: «**أنَّ الشَّاذَّ مَا رَوَاهُ المَقْبُول**».يعني ثقةً كان أو صدوقًا ،كما سيشير إليه قريبًا.

[المتابعة]

- **قوله**[7]: «**وَيُسْتَفَادُ مِنها التَّقْوِيَةُ**»؛ أي: من المتابعة مطلقًا.

[مثال للمتابعة التامة والقاصرة]

- **قوله**: «**لأَنَّ أَصْحَابَ مالِكٍ رَوَوْهُ عَنْهُ بهذا الإِسْنادِ بِلَفِظ[ش/١٤١/أ]:«فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُم؛ فَاقْدُرُوا لَه**»[8]، **لا رَيْبَ فِي أنَّ هَذَا يَقْتَضِي**..»: ظنّ أن الشافعي تفرّد به[9] لِكَوْن[ل/١٤١/أ] قوله: «**فاقدروا له**»مخالف لقوله: «**فأكملوا العدة ثلاثين**».

في اللفظ مخالفة توهم المخالفة في المعنى أيضًا، مع أنه لا مخالفة فيه، ولو تحققت المخالفة بينهما فيه؛ لتحقق تفرده به؛ لكنها لم تتحقق[10].فلم يحقق هو لوجود المتابعة بالمعنى كما بين قوله:

---

(١) في(ش): «فكان».

(٢) في السنن(١٢٦١)

(٣) في الجامع(٤٢٠) وقال:حسن صحيح..

(٤) في السنن(٣/٤٥).

(٥) في(ل): «رَوَتْ».

(٦) قال ابن حجر: وعرف من هذا أن: ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه، وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح. النزهة(ص/٨٥).

(٧) قال ابن حجر: «والمتابَعَةُ على مراتبَ:

- إن حصلت للراوي نفْسِهِ فهي التامة.

- وإن حصلت لشيخه فَمَنْ فوقَهُ فهي القاصرة، ويُستفاد منها التقويةُ». النزهة(ص/٨٨).

(٨) انظر:الموطأ برواية يحيى(١/٢٨٦)، ورواية أبي مصعب(٧٦٣)، ورواية الشيباني(٣٤٦)، ورواية ابن القاسم(٢٨٢ تلخيص القابسي)، ورواية سويد(٤٥٣)، ورواية القعنبي(٥٨). قال ابن عبد البر:هكذا هو عند جميع الرواة عن مالك.

(٩) انظر رواية الشافعي في«الأم»(٢/٩٤).

(١٠) انظر للفائدة: بيان خطأ من أخطأ على الشافعي للبيهقي(ص/٢٠٥).

«**فأكملوا العدة ثلاثين**»، وقوله: «**فاقدروا له ثلاثين**»[1] على ما يأتي قريبًا.

ثم الوجه اعتبار الموافقة في المعنى بين : «**فأكملوا العدة ثلاثين**»،وبين: «**فاقدروا لـه**»كما ذكرنا لقول الكرماني[2] في شرح البخاري[3]:اختلفوا في هذا التقديم:

-فقيل معناه: قدّروا عدة الشهر الذي كنتم فيه ثلاثين يومًا.

-وقيل: قدّروا منازل القمر وسيره، فإن ذلك يدل على الشهر تسع وعشرون أو ثلاثون.والوجه هو الأول».انتهى [4].

- قوله: «وإمّا بِالمَعْنَى إلى قوله: «فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِين»: لا يخفى أن هذا أمر بإكمال عدة شعبان بخصوصه،والأول أمر بإكمال العدة مطلقًا عدة شعبان للصوم، وعدة رمضان للفطر، فلا اتحاد بينهما في المعنى،وإنما بينهما المشابهة، وهي المعتبرة عنده في هذا المقام كما أشار إليه بقوله: «**وإن وجد متن يشبهه فهو الشاهد**»[5]. إلا أن ما في الشرح مشعر بأن المعتبر عنده في الشاهد؛ أن يكون متنًا يساويه في المعنى يشبهه فيه،بدليل تمثيله بحديث محمد بن حنين عن ابن عباس[6] شاهدًا لحديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر، وهما متساويان في المعنى كما في اللفظ.

---

(١) قال كمال الدين الشمني: «هذا الحديث في جميع الموطآت بهذا الإسناد بلفظ:«**فإن غم عليكم فاقدروا لـه**» فظن قوم أن الشافعي تفرد بذلك عن مالك فعدوه من غرائبه،وقد تابع الشافعي على لفظ: «**فأكملوا العدة ثلاثين**» القعنبي عن مالك رواه البخاري في«صحيحه»(١٩٠٧) فقال:حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي،ثنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر.. «فساقه بلفظ الذي ذكره الشافعي.فهذه متابعة تامة صحيحة وتبين بها أن مالكًا رواه عن عبد الله بن دينار باللفظين معًا». نتيجة النظر(ص/١٠٥).

(٢) هو محمد بن يوسف بن على بن سعيد ، شمس الدين الكرماني : عالم بالحديث . أصله من كرمان، ولد سنة(٧١٧هـ). قال ابن حجي : تصدى لنشر العلم ببغداد ثلاثين سنة. وأقام مدة بمكة وفيها فرغ من تأليف كتابه «الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري» خمسة وعشرون جزءًا صغيرًا. توفي -رحمه الله- سنة(٧٨٦هـ). انظر: الدرر الكامنة(٣١٠/٤)، والبدر الطالع(٢٩٢/٢).

(٣) جاء في حاشية (ل): «ذكر الكرماني أن القول الأول هو المرضي عند الجمهور،وأن الخطاب عند الفريق الثاني لم يخصه الله بهذا العلم -يريد علم النجوم-،والله أعلم».

وشرح الكرماني هو :الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري، مطبوع بتحقيق محمد عبد اللطيف، المطبعة البهية المصرية (١٣٥٦هـ).

(٤) الكواكب الدراري(٨٥/٩).

(٥) النزهة(ص/٨٩).

(٦) الذي أخرجه النسائي في«المجتبى»(٢١٢٥) بإسناد صحيح عن مُحَمَّد بْن عَبْد اللَّهِ بْنِ يَزِيد، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: عَجِبْتُ مِمَّنْ يَتَقَدَّمُ الشَّهْرَ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «**إِذَا رَأَيْتُمُ الْهِلالَ فصوموا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ**».انظر: إرواء الغليل للعلامة الألباني(٦/٤).

وتمثيله بحديث محمد بن زياد عن أبي هريرة[1] شاهد له أيضًا، وهما متشابهان في المعنى كما في اللفظ.

نعم، قد اعتبر العراقي[2] أن يكون شاهد الحديث بمعناه،إلا أنه مثل له بحديث عبد الرحمن ابن وَعْلَة[ش/١٤/ب] المصري عن ابن عباس قال:قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم– [ل/١٤/ب]: «**أيما**[3]**إهاب دبغ؛ فقد طهر**»[4] على أنه شاهد لحديث سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء، عن ابن عباس: أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– مرّ بشاة مطروحة أعطتها مولاة لميمونة من الصدقة،فقال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: «**ألا أخذوا إهابها فدبغوه فانتفعوا به**»[5].

ولا يخفى أن هذين الحديثين متشابهان في المعنى لا متساويان فيه،كيف وأنّ أحدهما في حق إهاب خاصّ،والآخر في حق كل إهاب!

فإن قلتَ:[كيف][6] عُدّ أحدهما شاهدًا[7] للآخر وإنهما حديثًا صحابيين؟

قلتُ:على رأي من خصّ الشاهد بما حصل بالمعنى سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا؟كما ستعرف.

– **قوله**[8]: «**قَدْ يُوهِم أَنَّ الاِعْتِبَارَ قَسِيمٌ لَهُما**»: وذلك لأنهما في نفسهما قسيمان[9]، فإذا ضُم إليهما ثالث توهم أنه قسيم[10] لهما.

فإن قلتَ: المتابعات بفتح الموحدة جمع متابعة وهي المعنى القائم بالمتابع الذي هو قسيم

---

(١) أخرجه ابن خزيمة في«صحيحه»(١٩٠٩)من طريق عاصم بن محمد عن أبيه عن ابن عمر بلفظ: «**فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين**» فهذه متابعة أيضًا لكنها ناقصة أو قاصرة. «نتيجة النظر» للشمني(ص/١٠٥).

(٢) في« شرح التبصرة والتذكرة»(١/٨١)، و«التقييد والإيضاح» له(ص/١١١).

(٣) في(ش): «إنما».

(٤) أخرجه مسلم(٣٦٦) ولفظه: «**إذا دبغ الإهاب فقد طهر**»، والترمذي(١٧٢٨)، والنسائي في«المجتبى»(٤٢٤١) وابن ماجه(٣٦٠٩)، وأحمد(١٨٩٥)، والدارمي(١٩٨٥) كلهم عن سفيان بن عيينة عن زيد بن أسلم عن عبد الرحمن بن وعلة عن ابن عباس به.

(٥) أخرجه مسلم(٣٦٣).

(٦) لم ترد في(ل).

(٧) في(ل): «شاهد».

(٨) قال ابن حجر: « وقول ابن الصلاح: «معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد» قد يوهم أن الاعتبار قسيم لهما، وليس كذلك، بل هو هيئة التوصل إليهما». النزهة(ص/٩٠-٩١).

(٩) في(ش): «قسمان».

(١٠) في(ش): «قسم».

الشاهد، فكيف تكون قسيم الشواهد؟

قلتُ: هي ههنا بمعنى المتابع، كالعدل بمعنى العادل،وكما يقال متابع،يقال متابعة، بدليل قوله آنفًا.

وقد يطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس،اللهم إلا أن يكون على وجه التسامح، كقوله فيما مرّ،ويقلّ[(١)]إطلاق الفردية عليه[(٢)].

واعلم أنه قد وقع في كلام المصنف إطلاق المتابع على نفس الراوي أيضًا، كما قال آنفًا، لكن وجدنا للشافع[(٣)] متابعًا وهو عبد الله بن مسلم، ومثله وقع في «خلاصة الطيبي»[(٤)]، ووقع في عبارة العراقي إطلاق التابع بوزن الشاهد في مقابلته[(٥)]، كما يطلق المتابع، وهو حسن.

- **قوله: «بَل هُوَ هَيْئَةُ التَّوَصُّلِ إِلَيْهِما»**: إذا كان الاعتبار هو التتبع[ش/١٥/أ] المذكور [ل/١٥/أ] فإنما هو لأجل التوصل إليهما؛ فلا يكون عبارة عن التوصل ولا عن هيئة.

[مختلف الحديث وأهم المؤلفات في ذلك]

- **قوله[(٦)]: «كِتَابَ اخْتلافِ الحَدِيث»[(٧)]**: قال الكمال الشمني[(٨)]: «كتابه مختلف الحديث هو جزء من الأمّ غير مستقل».انتهى

[طرق دفع التعارض بين الأحاديث]

- **قوله: «فَصَارَ مَا ظَاهِرُهُ التَّعَارُض[(٩)] إلى آخره»**: يقتضي[(١٠)] النظر: طلب التاريخ أوّلًا،

(١) في(ش): «ونقل».

(٢) لم ترد في(ش).

(٣) هكذا وردت هذه الكلمة في النسختين: «للشافع»والعين فيها مغلق في آخره.

(٤) (ص/٥٨-٥٩).

(٥) قوله: «في مقابلته» في (ل) تكرر مرتين.

(٦) قال ابن حجر: «وقد صنّف في هذا النوع كتاب: «مختلف الحديث» لكنه لم يقصد استيعابه...». النزهة(ص/٩٤).

(٧) مطبوع ومتداول بعدة طبعات، منها بتحقيق محمد أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٦ه).

(٨) نتيجة النظر(ص/١٠٧).

(٩) «...واقعًا على هذا الترتيب:١/الجمع إن أمكن، ٢/فاعتبار الناسخ والمنسوخ، ٣/فالترجيح إن تعيّن، ٤/ثم التوقّف عن العمل بأحد الحديثين. والتعبير بالتوقف أولى من التعبير بالتساقط...». النزهة(ص/٨٧).

(١٠) في(ش): «مقتضى».

لتنتفي المعارضة به إن وُجد، وإلا فيكون محققة للجهل به. ومن ثم ذكر علماء أصولنا أنه إنْ كان التعارض بين آيتين أو قراءتين،أو آية وسنة في قوتها؛كالمشهور والمتواتر،فإن علم المتأخر منهما؛ فناسخ،وإلا فإنْ أمكن الجمع بينهما باعتبار مخلّص من الحكم، أو المحل، أو الزمان؛فذاك،وإلا يُترك العمل بالدليلين.

وحينئذ إن أمكن المصير من الكتاب إلى السنة، ومنها إلى القياس وقول الصحابي؛ يصار إليه،وإلاّ يقرر الحكم على ما كان عليه من قبل ورود الدليلين.

وأرادوا بكون الزمان[١] أن يكون مخلّصًا حال اختلاف دلاله؛ فإنه حينئذ يكون الثاني ناسخًا للأول، كما في حال اختلافه صريحا[٢].

وإنما قال: «**ما ظاهره التعارض**»، ولم يقل: «**ما فيه التعارض**» لعدم تحقق التعارض في الكتاب والسنة،وذلك لأن تحققه إنما يكون إذا اتحد زمانُ وُرودِ الدليلين، ولا شك أن الشارع مقدّس عن تنزيل دليلين متناقضين في زمان واحد،بل ينزل أحدهما سابقًا، والآخر متأخِّرًا ناسِخًا للأول؛ لكنها لمّا جهلنا المتقدم والمتأخر،توهّمنا التعارض، وكان ظاهرهما التعارض،ليس إلا بحيث لو قيل أن بينهما تعارضا؛ لكان ذلك بالنظر إلى الظاهر، كما هو ظاهر.

- **قوله: « [ثُمَّ التَوَقُّفُ عَن العَمَلِ[ش/١٥/ب][٣] بِأَحَدِ الحَديثَيْنِ؛ بَلْ بِكُلٍّ مِنْهُما**»:

وكأنه أراد ذلك كما وقع نظير ذلك للتفتازاني حيث قال[ل/١٥/ب] في[٤] مباحث برهان التوحيد من «شرح العقائد النسفية»[٥]: «فلم يكن أحدهما صانعًا، فلم يوجد مصنوع»[٦].

أي: فلم يوجد كل واحد منهما صانعًا وإلا لم يصح قوله: «فلم يوجد مصنوع».

وكلمة «أحد» فيما نحن فيه في حيز النفي معنىً، كما أنها ثمّة في حيزِهِ لفظًا، كيف وإنّ مَنْ توقّف عن العمل بكل منهما لم يكن عاملاً[٧] به.

---

(١) في(ش): «أن يكون الزمان».

(٢) جاء في حاشية(ل): «وذلك كنصّين،أحدهما محرّم،والآخر مبيح، فأنا تجعل المحرم ناسخًا؛لأن قبل البعثة كان الأصل للإباحة،والمبيح ورد لإبقائه، والمحرم ورد بعد ذلك ناسخًا له».

(٣) زيادة من(ش)،لم ترد هذه الجملة في(ل)، وهو موافق أيضًا بالنسخ المطبوعة للنزهة.

(٤) لم ترد في(ش).

(٥) مطبوع بتحقيق د/أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية–القاهرة،الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ).

(٦) شرح العقائد النسفية(ص/٢١-٢٢).

(٧) في(ل): «عالما».

[المُعَلَّق والفرق بينه وبين المعضل]

- **قوله**(١): «**مِنْ تَصَرُّفِ**(٢) **مُصَنِّفٍ**»: هذا ليس بقيد احترازي لما صرح به الكمال الشمني(٣)؛ مِن أنّ السقط الواقع في أول الإسناد، الغالب أن يكون من فعل مصنِّف، والواقع في غيره الغالب أن لا يكون من فعله،فلذا ذكر في التعليق ولم يذكر في غيره.

وبهذا يظهر أن قوله: «**أو غير ذلك**» إشارة إلى ما كان من أثناء السند خاصّة،لا إلى ما كان من أثنائه،أو من المبادئ من غير تصرف مصنف كما يُظنّ.

- **قوله**: «**أي الإسناد**»(٤): في تفسير ضمير السّند بالإسناد تنبيه على تساوي السند والإسناد في المعنى.

- **قوله**(٥): «**وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ المُعْضَلِ الآتِي ذِكْرُهُ عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْه**»: اعلم: أن مقتضى [ظاهر](٦)كلام المتن تباينهما ليس إلا وذلك؛ لأنه اشترط في المعلق كونه من المبادئ،واشترط في المعضل كونه من الأثناء،وكذا في المنقطع؛ فلا يكون بين المعلّق والمعضل، وكذا بين المعلّق والمنقطع إلا التباين.

وإلى هذا نظر أبو الحسن التبريزي(٧) في كتابه «الكافي في علوم الحديث»(٨) حيث خصّ المنقطع والمعضل ما بين طرفي الإسناد، واعتبر في الشرح بينهما العموم والخصوص من وجه، نظرًا إلى ما ذهب إليه[ش/١٦/أ] بعضهم مِن أنّ المعضل ما سقط من إسناده اثنان أو أكثر،أي: مع التوالي من أيّ موضع كان السقط.

والمعلق ما سقط من إسناده واحد أو أكثر من مبادئ السند خاصة.

فيجتمعان إذا سقط من مبادئ[ل/١٦/أ] السند اثنان متواليان أو أكثر، وهذا هو مراد المصنف

---

(١) قال ابن حجر: «فالسقط إما أن يكون من مبادئ السند من تصرّف مصنّف...فالأول معلق سواء كان الساقط واحدًا أم أكثر». النزهة(ص/٩٨).

(٢) في(ش): «تصرّف عامل»، وهو مخالف للمطبوع.

(٣) نتيجة النظر(ص/١١٢).

(٤) أي: السقط إن لم يكن من مبادئ السند يكون من آخره، أي: الإسناد بعد التابعي. النزهة(ص/٩٨) بتصرّف.

(٥) سقطت من(ش).

(٦) زيادة من(ش).

(٧) هو الإمام أبو حسن علي ابن أبي محمد عبد الله بن الحسن الأردبيلي ثم التبريزي،ولد سنة(٦٦٧هـ) وكان عالمًا كبيرًا شهيرًا، كثير التلامذة، حسن الصيانة، من مشايخ الصوفية،متضلعًا بغالب الفنون، ماهرًا بشتّى العلوم. توفي -رحمه الله- سنة(٧٤٦هـ).انظر: الوافي بالوفيات للصفدي(٢١/١٤٤)، والدرر الكامنة(٣/٧٢)،وشذرات الذهب لابن عماد(٦/١٤٨-١٤٩).

(٨) (ص/٢٢٤)مطبوع بتحقيق مشهور حسن آل سلمان، الدار الأثرية-عمان، الطبعة الأولى (١٤٢٩هـ).

ببعض صور التعليق.

ويفترق المعضل: إذا سقط من أثنائه أو من آخره اثنان متواليان أو أكثر،وإلى هذا أشار بقوله: «**وَمِنْ حَيْثُ تَقْيِيدِ**[1] **المُعَلَّقِ بِأَنَّهُ مِنْ مَبَادِئ السَّنَدِ يَفْتَرِقُ مِنْه**»[2]،أي: يفترق المعضل منه؛إذ المعضل أعمّ من ذلك.

ويفترق المعلّق إذا سقط من مبادئ السند واحد.والمعلق والمنقطع؛كالمعلق والمعضل،فيتباينان على ظاهر ما في المتن، ويفترقان بالعموم والخصوص من وجه، عند من ذهب إلى أنّ المنقطع هو: ما سقط من إسناده واحد أو أكثر مع عدم التوالي من أي موضع كان السقط.فيجتمعان إذا[3] سقط من مبادئ السند واحد.

ويفترق المنقطع إذا سقط من أثنائه أو من آخره واحد مثلاً، ويفترق المعلّق إذا سقط من مبادئ السند اثنان متواليان مثلاً.

[صُور المعلّق]

- **قوله: «وَمِنْهَا أَنْ يُحْذَفَ إلاَّ الصَّحَابِيّ»**[4]: هذا القسم داخل[5] في المعلق فقط باعتبار أنه حذف من إسناده أكثر من واحد من مبادئ السند، وإياك أن تظن دخوله في كل من القسم الأول والثاني؛ ليكون معلّقًا وغير معلّق بناءً أن الحذف في كلٍّ من المبادئ، وما هو غير المبادئ والآخر؛ لأن مراد المصنف بالحذف والسقط «**من غيرهما**» ما كان من غيرهما مع بقائها[6] ثابتين، كما يُفهم من[ش/١٦/ب] ظاهر العبارة.

- **قوله**[7]: «**قُضِيَ به**»؛ أي: بالتدليس.

- **قوله: «وإلاَّ فَتَعْلِيقٌ»**: فإن قلتَ: كيف يكون تعليقًا وهو قد أضافه إلى شيخه؛لأن الغرض أنّ من فوق شيخِهِ شيخُهُ أيضا؟

قلتُ:المراد أن يكون المضاف إليه شيخه في حديث آخر، لا في هذا الحديث.

---

(١) في(ش): «يقيّد».

(٢) النزهة(ص/٩٨).

(٣) في(ش): «أنْ».

(٤) أو إلا التابعي والصحابي معًا. النزهة(ص/٩٩).

(٥) لم ترد في(ش).

(٦) في(ش): «بقائهما».

(٧) قال ابن حجر: « ومنها: أن يحذف من حدّثه، ويُضيفه إلى من فوقه. فإن كان من فوقه شيخًا لذلك المصنف فقد اختلف فيه: هل يُسمى تعليقًا، أو لا؟ والصحيح في هذا التفصيل: فإن عُرف بالنص أو الاستقراء أنّ فاعل ذلك مدلِّس قُضي به، وإلا فتعليق». النزهة(ص/٩٩).

[المرسل] (1)

- قوله: «**والثاني: وهو ما سَقَطَ مِن آخِرِه**[ل/١٦/ب]**مَن دُونَ**(2) **التَّابِعِي، هو المُرْسَل**»: في هذا الحمل تسامح؛ لأن المرسل من صفات الحديث، لا من صفات الإسناد الذي يقع فيه السقط.

وقد اختلف في حد الحديث المرسل،فالمشهور أنه: ما رفعه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم سواء كان من كبار التابعين؛ كعُبيد الله بن عدي بن الخِيار -بكسر المعجمة-وقيس بن أبي(3) حازم، وسعيد بن المسيب وأمثالهم.

أم من صغار التابعين؛ كالزهريّ وأبي حازم ويحيى بن سعيد الأنصاري وأشباههم.

وقيل: «ما رفعه التابعي الكبير إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-».

فهذه الصورة لا خلاف فيها. وأما مراسيل صغار التابعين؛ فإنها لا تُسمّى مرسلة على هذا القول، بل منقطعة(4).

وأما قوله: «**مَن دون التابعي قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-**»؛ فإنه لا يُسمى مرسلاً على كِلا القَوْلين.

وهذا على رأي المحدثين، إلا ما نُقل عن الخطيب(5) من القطع بتسميته مرسلاً مع القول بأن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال رواية التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وأما على رأي الأصوليين(6) فهو مرسل جزما؛إذ الإرسال عندهم عبارة عن قول الراوي:قال رسول الله صلى الله عليه وسلم غير ذكر الإسناد، سواء كان ذلك الراوي صحابيًّا، أم تابعيًّا، أم من

---

(١) للمزيد عن المرسل وحكمه، وصوره، وأقسامه وأمثلته، انظر تفضلاً: جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي(ص/٢٣وما بعدها)، ومعرفة علوم الحديث للحاكم(ص/٢٥)، والكفاية للخطيب(ص/٤٢٣)، ومقدمة ابن الصلاح(ص/٤١)، والاقتراح لابن دقيق العيد(ص/١٩٢)، والمنهل الروي لابن جماعة(ص/٥٠)، والموقظة للذهبي(ص/٣٧)، والتقييد والإيضاح للعراقي(ص/٦٣)، والنكت لابن حجر(٢/٥٤٠)، وفتح المغيث للسخاوي(١/١٥٥)، وتدريب الراوي للسيوطي(١/٢١٩)، وشرح نزهة النظر للقارئ(ص/١٠٩)، ولقط الدرر للعدوي(ص/٦٣)، وعقد الدرر لأبي المعالي الألوسي(ص/٢٥٢)، ونتيجة النظر للشمنّي(ص/١١٥)، وكتاب الإرسال والتدليس مع بيان أوجه الموافقة والمخالفة د/خالد القريوتي، وبهجة المنتفع شرح جزء في علوم الحديث في بيان المتصل والمرسل والموقوف والمنقطع لأبي عمرو الداني لمشهور حسن آل سلمان(ص/٢٣٦-٢٧٩).

(٢) هكذا في نسختي المخطوط، وأما في المطبوع: «مَنْ بعد التابعي».

(٣) سقطت من(ش).

(٤) انظر: مقدمة ابن الصلاح(ص/٤٢)، وشرح التبصرة والتذكرة(١/١٤٦)، وجامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي(ص/٢٧و٤٦).

(٥) الكفاية(ص/٢١).

(٦) انظر: قواطع الأدلة في الأصول لأبي المظفر السمعاني(ص/٣٧٦)، والبحر المحيط في أصول الفقه للزركشي(٣/٤٥٧)، وكذا: الخلاصة في علوم الحديث للطيبي(ص/٦٦)، وجامع التحصيل للعلائي(ص/٢٦).

بعده؟

واعلم أن ما نقله السخاوي[1] عن[ش١٧/أ] المصنِّف من تقييد المرسل بما سمعه التابعي من غير النبي صلى الله عليه وسلم؛ لإخراج حديث من لقِيَهُ كافرًا، فسمع منه ثم أسلم بعد وفاته صلى الله عليه وسلم، وحدّث بما سمع منه؛ كالتنوخي رسول هِرقل؛ فهو تقييد متعيّن؛ لأن هذا الحديث مع كون راويه تابعيًّا محكوماً له بالاتصال دون الإرسال[ل/١٧/أ]،إلا أنهم أعرضوا عنه لندوره،وأعرض عنه المصنف في «نخبته» لاستغنائه عنه بذكر سقوط من بعد التابعي.

[صورة المرسل]

- **قوله:** «[2]...**سواءً كَانَ كَبِيرًا أَمْ صَغِيرًا**»: ذكر كمال الشُّمُنِّي[3] أن: « التابعي الكبير هو: من لقي جماعة من الصحابة، وأن الصغير هو: من لقي من الصحابة واحدًا أو اثنين».

وقال السخاوي[4]: «التابعي الكبير: الذي لقي جماعة من الصحابة، وجالسهم، وكانت جلّ روايته عنهم، والصغير: الذي لم يلق منهم إلا العدد اليسير،أوْ لَقِي جماعة؛ إلا أن جلّ روايته عن التابعين».

فبمقتضى هذين التعريفين لهما يَفْسُد التعريفان السابقان بكون الأوّل غير مانع، والثاني غير جامع.

[حكم المرسل][5]

- **قوله**[6]: «**وهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ أَحْمَدَ**»: ذكر بعض الشارحين أن أحد قوليه هو القول بعدم القبول، ولا منافاة؛ لأن المتوقّف فيه غير مقبول كما أنه غير مردود.

---

(١) فتح المغيث(١/١٣٥).

(٢) قال ابن حجر: « وصورته أن يقول التابعي سواء كان كبيرًا أم صغيرًا قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كذا، أو فعل كذا، أو فُعل بحضرته كذا، ونحو ذلك». النزهة(ص/١٠١).

(٣) في نتيجة النظر(ص/١١٥).

(٤) فتح المغيث(١/١٣٦)ونقلُ المؤلف هنا عن السخاوي بتصرف واختصار.

(٥) الحديث المرسل ضعيف لا يُحتج به عند جماهير المحدثين، كما حكاه عنهم الإمام مسلم في مقدمة «صحيحه»(١/٢٠)، وابن عبد البر في«التمهيد»(١/٥)، والحاكم في«معرفة علوم الحديث»(ص/٢٦) وغيرهم، وذلك للجهل بحال المحذوف؛ لأنه يحتمل أن يكون غير صحابي، وإن كان كذلك فيحتمل أن يكون ضعيفًا. وهذا قول عبد الرحمن بن المهدي، ويحيى بن سعيد القطان، وابن المديني، وأبي خيثمة، وزهير بن حرب، ويحيى بن معين، وابن أبي شيبة، والبخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن خزيمة، والدارقطني، والحاكم، والبيهقي وغيرهم. انظر -تفضلاً-: جامع التحصيل للعلائي(ص/٣٥ وما بعدها).

(٦) قال ابن حجر: «فإنْ عُرِفَ مِن عادةِ التابعي أنه لا يُرْسِل إلا عن ثقةٍ، فذهب جمهور المحدثين إلى التوقف؛ لبقاء الاحتمال، وهو أَحَدُ قَوْلَي أحمد، وثانيهما هو قول المالكيين...». النزهة(ص/١٠١).

- **قوله: «وَثانيهِمَا هُو قَوْلُ المَالِكِيِّين والكوفِيِّين: يُقبلُ مُطْلَقًا»**[(١)]؛ أي: سواء اعتضد بمجيئه من وجه آخر أم لا؟ هذا مراده.

وكان الأَوْلى ترك قوله «**مطلقًا**»[(٢)]، أو تأخير «قول المالكيين والكوفيين» عن قول الشافعي؛ لِئَلاّ يُوهم الإطلاق أنه سواءً عرف من عادة التابعي أنه لا يرسل إلا عن ثقة أم لا؟ فيخالف ما عند المالكيين والكوفيين، وهُم الحنفية[ش/١٧/ب]؛[(٣)] كما نبه على ذلك صاحب «القول المبتكر»[(٤)] بناءً على أن كِلا الفريقين اشترطوا لقبول المرسل كَوْن الْمُرْسِل لا يُرسل إلا عن الثقات، كما يشهد له الكمال الشُّمنِّي المالكي حيث قال[(٥)]:

«ذهب مالك، وأبو حنيفة وأتباعهما، وأحمد في أحد قوليه إلى أن مرسل الثقة حجةٌ يجب العمل به كما يجب العمل بالمسند؛ لكن بشرط أن يكون لا يرسل إلا عن الثقات».

هذا، والمفهوم من «التوضيح[ل/١٧/ب]والتلويح»[(٦)] في أصولنا أن: «مرسل الصحابي مقبول بالإجماع، ومرسل القرن الثاني والثالث مقبول عندنا وعند مالك رحمه الله، وأما عند الشافعي - رحمه الله-؛ فغير مقبول إلا بأحد أمور خمسة، منها:

-أن يُعلم من حال الْمُرْسِل أنه لا يرسل إلا بروايته عن عدل،ومرسل من دون هؤلاء مقبول عند بعض أصحابنا،مردود عند آخرين؛ إلا أن يروي الثقات مرسله كما رووا مسنده»[(٧)].

ولا يخفى أن هذا ظاهر في أنّ المرسل الذي هو محلّ الخلاف بيننا وبين الشافعي؛ غير مقيّد بكون المرسل معروفًا بأنه لا يرسل إلا عن الثقة، بل هو مطلق عن هذا القيد.

وتقرير هذا الخلاف أن مرسل القرن الثاني والثالث مُطلقًا؛ مقبول عندنا مُطلقًا، ومردود عند الشافعي إلا بأحد الأمور الخمسة.

فيكون ما ذكره المصنف من تقييد محل الخلاف بذلك القيد؛ غير واقع في المحلّ،ويكون قوله بقبول الشافعي إياه؛إن اعتضد بمجيئه من وجه آخر غير مصيب للمَخَزّ[(٨)]؛ لأنه إذا عُرف من

---

(١) انظر: جامع التحصيل للعلائي(ص/٢٩).

(٢) قلتُ: ممن نسب قبول المرسل مطلقًا للمالكيين والحنفية: الحافظ العلائي أيضًا في«جامع التحصيل»(ص/٣٣).

(٣) المصدر السابق(ص/٣٩).

(٤) (ص/٨٠).

(٥) نتيجة النظر(ص/١١٥)

(٦) في حاشية(ل): «مع أن صاحب التلويح صرّح بعدم النزاع في مرسل الصحابي ومرسل من عُلم أنه لا يرسل إلا بروايته عن عدل».

(٧) انظر التلويح في شرح التوضيح(٢/١٥)، وكلام الشافعي عن شروط قبول المرسل في«الرسالة»(ص/٤٦١)بتحقيق أحمد محمد شاكر، مكتبة دار التراث-القاهرة، الطبعة الثالثة (١٤٢٦هـ).

(٨) مأخوذ من:خَزَّه خَزًّا؛ أي: أصابه وأنفذه.انظر:قاموس المحيط (ص/٢٣١) ط-دار الدعوة ،استانبول (١٩٨٢م).

عادتـه مـا ذكـر؛ لا يحتـاج عنـده إلـى ذلـك الاعتضـاد؛ لأنـه يكفـي للقبـول عنـده أحـد الأمـور الخمسـة.ويكون مـذهب الحنفيـة: إطـلاق القـول بقبـول المرسـل، سـواء[ش/١٨/أ] عـرف مـن عـادة المرسل ما ذكر أم لا؟

ولا باس بالجهالة بصفات الراوي؛ لأن المرسل إذا كان ثقة لا يتهم بالغفلة عن حال من سكت عنه، فتأمل.

- **قولـه:** «[١]...**مُسْنَدًا كـان أو مُرْسَـلاً**»: فإن قيل: اشتراط إسناد غيره باطل؛ لأن العمل بالسند، وانضمام المرسل إلى المرسل غير مفيد؛لأن انضمام غير المقبول إلى غير المقبول لا يصيره مقبولاً.

فالجواب ما ذكره صاحب «التلويح»: « مِن أنّ المسند قد لا يثبت عدالة راويه،فيقبل المرسل ويعمل به[ل/١٨/أ] وبانضمام أمر إلى أمر قد يحصل الظنّ، أو يقوى فَيَجِب العمل».

وبهذا يظهر أن العمل عنده بالمرسل المعضود، لا بالمسند أو المرسل الآخر العاضد له.

وفي «خلاصة الطيبي»[٢] ما نصه : «فإن قيل إذا وُجد المسند؛ فالعمل به لا بالمرسل! قلنا: المرسل الذي يعمل به ما كان راويه ثِقةً مُتقِنًا ليس فيه إلا الإرسال، بخلاف المسند؛ فإن راويه ليس كراويه،فجَعْلُ الأوَّلِ أصلاً والثاني تابعًا أولى مِن عكسه».

- **قولـه:** «**وَنَقَـلَ أَبُـو بَكْـرٍ الـرَّازِيُّ**[٣] **مِـن الحنفيَّـةِ**[٤]»إلى آخره: هذا لا ينافي ما نسب إلى الحنفية من قبول المرسل مطلقًا، سواءً عُرف من حال مرسله أنه لا يرسل إلا عن الثقات أم لا؟ لأن الْمُعْتَبر فيما نقله: أن يكون الراوي معروفًا بالإرسال عن الثقات وغيرهم، فلا يقبل مرسله.وهو لا ينافي أن يكون الراوي غير معروف بشيء من الإرسال عن الثقات والإرسال عن غيرهم، فيقبل

---

(١) قال ابن حجر: «..وقال الشافعي: يقبل-المرسل-إن اعتضد بمجيئه من وجه آخر يباين الطريق الأولى مسندًا كان أو مرسلاً؛ ليرجح احتمال كون المحذوف ثقة في نفس الأمر». النزهة(ص/١٠٢).

(٢) (ص/٦٥).

(٣) هو أحمد بن علي الرازي، أبو بكر الجصاص، وُلد سنة(٣٠٥هـ) فاضل من أهل الري،انتهت إليه رئاسة الحنفية،خوطب أن يلي القضاء فامتنع، وسكن بغداد، ومات فيها سنة(٣٧٠هـ). انظر: الأعلام(١/١٧١)، والفوائد البهية(ص/٢٨).

وقال في«المحصول في علم أصول الفقه»(١/٢/٦٦٨)بتحقيق د/طه جابر فياض العلواني: «لا أقبل المرسل، ولا في الأماكن التي قبلها الشافعي حسمًا للباب، بل لا مرسل للصحابي إذا احتمل سماعه من تابعي».

(٤) «..وأبـو الوليـد البـاجي مـن المالكيـة:أن الـراوي إذا كـان يرسـل عـن الثقـات وغيـرهم لا يقبـل مرسـله مطلقًـا». النزهة(ص/١٠٢).

مرسله.

[المُدَلَّس] (1)

- **قولـه**(2): «**تَحْتَمِلُ**(3)**وُقوُعُ اللُّقِـيّ**(4)»: أراد بـه السماع بل كل ما ذكره في هذا المقام من اللقي وما هو من مادته من اسم أو فعل؛ فهو مستعمل في معنى السماع.

وكـان[ش/١٨/ب] الأَوْلـى أن يقـال: « يحتمـل السمـاع»، كمـا صـرّح بـه الشـيخ محيـي الـدين النووي(5) وغيره(6).

[المرسل الخفي]

- **قولـه**: «**وَكَـذَا المُرْسَلُ الخَفِـيُّ إِذَا صَـدَرَ مِـن مُعَاصِرٍ لَـمْ يَلْـقَ**»؛ أي: لم يسمع من عاصره، كذا في «شرح الشمني»(7).

قيل: هذا الشرط يوهم أن لـه مفهومًا، وليس كذلك؛ إذ ليس لنا مرسل خفي إلا ما صدر عن معاصر لم يلق.

---

(١) للمزيـد عـن المـدلس وأحكامـه وأنواعـه، انظـر -تفضـلاً-: معرفـة علـوم الحـديث للحـاكم(ص/١٠٣)، والكفايـة للخطيـب(ص/٣٩٣)، ومقدمـة ابـن الصـلاح(ص/٥٣)، والاقتـراح لابـن دقيـق العيـد(ص/٢٠٩)، والمنهـل الـروي لابـن جماعة(ص/٧٩)، والموقظة للذهبي(ص/٤٧-٤٩)، والتقييد والإيضاح للعراقي(ص/٩٥)، والنكت لابن حجر (٦١٤/٢)، وفتح المغيث للسخاوي(٢٠٧/١)، وتدريب الراوي للسيوطي(٢٥٦/١وما بعدها)، وشرح النزهة للقارئ(ص/١١٦)، وتوضيح الأفكار للصـنعاني(٣٤٣/١)، ولقـط الـدرر للعـدوي(ص/٦٦)، وعقـد الـدرر لأبـي المعـالي الألوسـي(ص/٢٦٨)، واليواقيـت والـدرر للمناوي(١٠/٢)، ونتيجة النظر للشمني(ص/١٢٦).

(٢) قال ابن حجر: «والقِسْم الثاني: وهو الخفي: المُدَلَّس -بفتح اللام- سُمِّيَ بذلك لكون الراوي لم يُسَمِّ مَنْ حدثه، وأَوْهَمَ سماعَه للحديث ممَّنْ لم يحدِّثْه به.

واشتقاقُه من الدَّلَسِ بالتحريك، وهو اختلاط الظلام، سُمِّيَ بذلك لاشتراكهما في الخَفَاءِ.ويَرِدُ المُدَلَّسُ بصيغةٍ من صِيَغ الأداء تحتمل وقوع اللُّقيّ بين المُدلِّس ومَنْ أَسنَد عنه، كـ «عن»، وكذا «قال». ومتى وقع بصيغةٍ صريحةٍ لا تَجَوُّزَ فيها كان كَذِبًا». النزهة(ص/١٠٣-١٠٤).

(٣) في(ش): «يحتمل».

(٤) «...بين المُدلِّس ومَنْ أَسنَد عنه، كـ «عن»، وكذا «قال». نزهة النظر(ص/١٠٤).

قال اللقاني في«قضاء الوطر»(٩٩٢/١): « كلام الشرح والأصل ليس فيه إلا تدليس الإسناد... وسكت عن تدليس الشيوخ... كما سكت أيضًا عن تدليس التسوية المعبر عنه عند القدماء بالتجويد بحيث قالوا: «جَوَّد فلانًا الإسناد»...ولعله إنما سكت عنهما؛ لرجوع الأول للرواية عن المجهول، والثاني لتدليس الإسناد كما صرح به المصنف في الثاني؛ حيث جعله نوعًا من تدليس الإسناد»أهـ.

(٥) تدريب الراوي (٢٦٥/١)،ولفظه: «مُوهِمًا سماعه».

(٦) انظر :شرح النزهة للقارئ(ص/٤١٨)،واليواقيت والدرر (١٣/٢).

(٧) أي: نتيجة النظر(ص/١٣١).

وأقول: ذكر العراقي[1] أن الإرسال الظاهر هو: «أن يروي الرجل عمّن لم يعاصره؛ بحيث تشتبه إرساله باتصاله على أهل الحديث.

والإرسال الخفي هو: أن يروي عمن سمع منه ما لم[ل/١٨/ب] يسمعه منه، أو عمن لقيه ولم يسمع منه،أو عمن عاصره ولم يلقه»[2].أي:فضلاً أن يكون قد سمع عنه؛لأنه لم يرد باللقي ما أراده المصنف من السماع.

فعلى هذا يكون لنا مرسل خفي غير ما صدر عن معاصر لم يلق، أي: لم يسمع من عاصره،وذلك مرسل من إرساله.

أول هذه الأقسام الثلاثة للإرسال الخفي، وهو الذي سماه المصنف[3] «مدلّسًا» إلا أن يقال أنّ المصنف اختاره أنّ المرسل الخفي هو: ما صدر عن معاصر لم يلق فقط،فلا يكون لنا على اختياره مرسل خفي إلا ذلك،ويشير إلى ذلك قوله: « **فأما إن عاصره، ولم يُعرف أنه لقيه؛ فهو المرسل الخفي**»[4]،حيث لم يقل: « فهو مرسل خفي» بالتنكير.

وكان المناسب أن يقول: « ولم يلقه، أو «عرف أنه لم يلقه»؛لأن المعتبر معرفة عدم اللقي لا عدم معرفة اللقي[5]،وكذلك قال[6] فيما مرّ: «**إذا صدر**»[7]، إلخ.

والحاصل أن ما سماه المصنف مدلسا؛ فهو على ما ذكره العراقي قِسمٌ من المرسل الخفي وأخص منه، وعلى ما ذكره المصنف مباين له لاشتراطه اللقي، وهو السماع فيه وعدمه في[ش/١٩/أ] المرسل الخفي.

وأما مَن أدخل في تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير لقي؛ فقد لزمه دخول الإرسال الخفي في تعريفه، كما يدخل الخاص تحت تعريفه العام، وأن يكون المرسل الخفي أخص من المدلس مطلقًا.

وقول المصنف[8]: «**لزمه دخول المرسَل الخَفِيّ في تعريفه**»[9]، أي التدليس؛ لا يخلو عن-

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة(١/٢٠١).

(٢) كلام العراقي هنا منقول باختصار وتصرف من المؤلف.

(٣) نزهة النظر(ص/١٠٤).

(٤) المصدر السابق(ص/١٠٤).

(٥) قوله : «معرفة اللقى» بعد قوله: «لاعدم...»،لم ترد في(ش).

(٦) في(ش): «ولذلك قال وكذلك قال».

(٧) أي: قوله: «وكذا المرسل الخفي إذا صدر من معاصر لَمْ يَلْقَ مَن حدَّث عنه،بل بينه وبينه واسطة». النزهة (ص/١٠٤).

(٨) في(ل): «المص».

(٩) نزهة النظر(ص/١٠٤).

-حَزَازَةٍ[1]؛ لأن الداخل في تعريف التدليس إنما هو الإرسال،لا المرسل، وهو ظاهر [2].

واعلم أنه لا بد في الإرسال الخفي من العنعنة الموهمة للسماع كما في التدليس،أشار إلى ذلك الشُمُنِّي في «شرحه»[3]: «كذا لا بد في التدليس من السماع عند المصنف، فهو عنده عبارة عن: رواية المحدث[ل/١٩/أ] عمّن سمع منه، ما لم يسمعه منه بلفظ محتمل للسماع، موهمًا أنه سمعه منه.

والإرسال الخفي: عبارة عن روايته عن المعاصر الذي لم يسمع منه بلفظ موهم للسماع».

وفي شرح المذكور[4] ما نصه: «فإن قلتَ قد فُهم من هذا التقرير أن التدليس هو: رواية المحدِّث عمن سمع منه بلفظ محتمل للسماع، موهمًا أنه سمعه منه، وهو خلاف المشهور في تعريفه مِن أنه: « رواية المحدّث عمّن سمع منه ما لم يسمع منه، أو عمن عاصره ولم يلقه، أو عمن لقيه ولم يسمع منه شيئًا بلفظ موهم للسماع؟!».

فالجواب:أن تفسيره التدليس برواية المحدث عمن سمع منه ما لم يسمع منه بلفظ موهم؛ هو اختيار المصنّف.

واعلم أن تدليس المذكور يسمى تدليس الإسناد، وأما تدليس الشيوخ فهو: « أن يذكر الراوي شيخه بغير ما اشتهر به من النعوت لغرض».وسياتي ذكره حيث يتكلم المصنف على الجهالة.

وقد اختلف في[ش/١٩/ب] حكم الأول على أقوال:

والصحيح منها عند ابن الصلاح[5] أن: ما رواه المدلس بلفظ محتمل لم يتبين فيه السماع والاتصال؛ فحكمه حكم المرسل،وما رواه بلفظ مبين للاتصال نحو: سمعت، وحدثنا، وأخبرنا؛ فهو مقبول يحتج به.

وعندنا أيضًا: حكم ما رواه بلفظ محتمل لذلك؛ حكم المرسل، ولكن في القبول؛ لأن حقيقة الإرسال ليست بجرح؛ فشبهته أولى.

---

(١) مأخوذ من «حَزّه حزًّا وتحزيزًا، وحزازًا: قطعه ولم يفصله، ويراد به: الشدة في التحديد والقطع. انظر: القاموس المحيط(ص/١٧٠).

(٢) انظر أيضًا:اليواقيت والدرر (٢/٢٣).

(٣) نتيجة النظر للشمني(ص/١٣١).

(٤) المصدر السابق(ص/١٣١-١٣٢).

(٥) مقدمة ابن الصلاح(ص/٣٦).

وكذلك تدليس الشيوخ لا يُعدّ عندنا جَرْحًا[1] كما نص عليه بعض شراح المنار»[2]اهـ[3].

– **قوله: «وَيكونَ مُخَالِفًا»**.عطف على يرى،لا على يرى بانفراده.

[الطعن في الراوي وأسبابه]

– **قوله**[4]: «**وَكَذَا مَنْ عُرِف بِالكَذِبِ فِي كَلاَمِهِ**»: لم يقل: «**من كذب في كلامه**»؛ لأنه لو ندر منه الكذب ولم يعرف به؛ فإنه لا يُجرح به،كذا لو تعمّده[ل/١٩/ب] مرةٍ واحدة؛ولم يضر بها مُسلمًا،نص على ذلك كله الشمني المالكي في «شرحه»[5].

– **قوله: «وَهذَا دُونَ الأَوَّلِ»**: ليس المراد أن التهمة بالكذب دون الكذب في الحديث النبوي؛لأن هذا قد فهم من قوله لمصلحة اقتضت ذلك إلخ؛ بل المراد أن مَن عُرف بالكذب في كلامه، وإن لم يظهر منه ذلك في الحديث النبوي، دون من روي عنه الحديث مخالفًا للقواعد المعلومة، ولم يرو إلا من جهته، وذلك لأن حديث الثاني موصوف بصفة لها دخل في [الطعن][6]بخلاف حديث من قبله.

---

(١) في المسألة تفصيل ذكره بعض أئمة الحديث والأصول، وهو أنه:إذا دلس الراوي ممن لم يسمع منه، ولم يلقه، وكان ذلك الغالب على حديثه؛ لم تقبل رواياته ويعدّ ذلك جرحًا في حقه، وأما إذا كان تدليسه عمن قد لقيه وسمع منه، فيدلس عنه رواياته ما لم يسمعه منه؛ فذلك مقبول بشرط أن يكون الذي دلس عنه ثقة.

والشرط الثاني:أنه إذا استفسر عمن دلس، فلم يفسر؛ عدّ ذلك جرحًا في حقه،وإلا فلا. انظر:الكفاية للخطيب(ص/٣٩٩)، وأصول البزدوي(ص/١٩٨).

وأفاد البقاعي بأن تدليس التسوية يشمل تدليس الإسناد وتدليس الشيوخ. فتارة يسقط الضعفاء فتكون تسوية السَّند، وتارة يصف الشيوخ بما لا يعرفون به من غير إسقاط فتكون تسوية الشيوخ، وعلى هذا أشار السيوطي في ألفيته:

...دُونَهُ تَدْلِيسُ شَيْخٍ يُفْصِحُ

بِوَصْفِهِ بِغَيْرِ وَصْفٍ لا يُعْرَفُ ... فَإِنْ يَكُنْ لِكَوْنِهِ يُضَعَّفُ

فَقِيلَ: جَرْحٌ أَوْ لِلاسْتِصْغَارِ ... فَأَمْرُهُ أَخَفُّ كَاسْتِكْثَارِ. انظر:شرح ألفية السيوطي للأثيوبي(١/١٧٥).

(٢) جاء في حاشية (ل): «وهو ابن الملك».

(٣) واسم الكتاب: «شرح منار الأنوار في أصول الفقه» للمولى عبد اللطيف الشهير بابن الملك، مطبوع طبعة دار الكتب العلمية–بيروت (١٣٠٨هـ).

(٤) قال ابن حجر: «الطعن إما أن يكون:

١– لكذب الراوي في الحديث النبوي: بأن يروي عنه –صلى الله عليه وسلم– ما لم يَقُلْه، متعمِّدًا لذلك.

٢– أو تُهمتِهِ بذلك: بأن لا يُرْوَى ذلك الحديث إلا من جهته، ويكونَ مخالفًا للقواعد المعلومة، وكذا مَن عُرِفَ بالكذب في كلامه، وإنْ لم يَظهر منه وقوعُ ذلك في الحديث النبويّ، وهذا دُونَ الأولِ...». النزهة(ص/١٠٦).

(٥) (ص/١٣٣).

(٦) سقطت من(ل).

وبهذا[1] يندفع ما قبل[2] مِن أنّ قوله: « وهذا دون الأول مستغنىً عنه».

- **قولـه: «أَوْ غَفْلَتِـه»**[3]: عطف على فحش غلطه،لا على غلطه؛لأن المعدود عندهم في أسباب الطعن هو الغفلة لا فحشها وكثرتها.

وما سيذكره من قوله: «**فمن فَحُش غلطه، أو كثرت غفلته، أو ظهر[ش/٢٠/أ] فسقه؛ فحديثه مُنكر**»[4] لا ينفي أن يكون حديث من ظهرت غفلته منكرًا، إلا أن التفريع الذي فيه يوهم أن المراد هناك فحش غفلته بمعنى كثرتها، فكان الأولى أن يقول: «**أو ظَهرتْ غفلته**».

فإن قلتَ أليس في التقييد بالفحش في قوله: «**أو فحش غلطه**»إشعار بأنه إذا لم يفحش الغلط لم يكن قادحًا مع أنه قادح؟

قلتُ:نعم، إلا أنْ يوهم عدم كونه قادحًا مرفوع بقوله: «أو وَهْمِه»؛ لأن الغلط كما صرح به الكمال الشمني[5] مصدر «غَلِطَ في الأمر» بالكسر: إذا وَهِم فيه «. فإذا ذكر الوهم فيما[6] يفحش الغلط؛ كان المراد به الغلط من غير فحش.

قال: «والوهم مصدر وَهِم في الشيء بالفتح يَهِم: إذا ذهب وهمه إليه وهو يريد غيره»[7].

- **قوله**[8]:«**لِكَوْنِ القَدْحِ بِهِ أَشَدّ**»؛ أي: من القدح بغيره مما دخل تحت عموم الفسق.

وإن كان من القدح بذلك الغير ما هو أشد أيضًا من غيره؛ كالقدح بما سوّى الفسق[ل/٢٠/أ] بالمعتقد منه؛ فإنه أشد من القدح بالفسق بالمعتقد، وهو أضعف منه.

ولهذا أفرد الفسق بالمعتقد المعبر عنه بالبدعة؛ ليجعله مؤخّرًا كما أفرد كذب الراوي ليجعله مقدّمًا،وكثيرًا ما يقابل الأخص بالأعم، فيراد بالأعم ما سواه.

- **قوله: «لا بِمُعَانَدَةٍ،بَل بِنَوْعِ شُبْهَةٍ»**: حتى لو كانت بمعاندة؛ فهو أحرى بأن يكون سببًا للطعن؛ لأن المعاند أَسْوَأُ حالًا ممن يستند إلى نوع شبهة. فاعتباره عدم المعاندة في البدعة القادحة؛ كاعتباره عدم بلوغ الكفر في الفسق القادح، لا لكون بلوغ الفسق الكفر نَافِيًا للقدح؛ بل لكونه قادحًا

---

(١) في حاشية(ل): «رد على الشيخ قاسم».

(٢) في(ش): «قيل».

(٣) ورد في حاشية (ل): «حتى إن الشمني عدّ الغفلة شيئًا ثابتًا من أسباب الطعن الراجعة إلى الضبط».

(٤) نزهة النظر(ص/١٠٦).

(٥) نتيجة النظر(ص/١٣٦).

(٦) في(ش): «قسمًا لفحش الغلط».

(٧) نتيجة النظر(ص/١٣٦).

(٨) قال ابن حجر: «أو فسقِهِ: أي: بالفعل أو القول، مما لم يَبْلُغ الكفر. وبينه وبين الأوَّلِ عموم، وإنما أُفْرِدَ الأوَّلُ لكون القدْحِ به أشدَّ في هذا الفن». النزهة(ص/١٠٧).

بالطريق الأولى ظاهرًا قدحه لكل أحد بحيث لا يحتاج إلى عَدّه في القوادح لا سيما مع عَدّ ما دونه. هذا[ش/٢٠/ب] ما ظهر لي في هذا المقام.

- **قوله**[١]: «**وهي عِبارَةٌ عَمَّن**»: الأوْلى عَن أَنْ.

[الموضوع وحكم روايته] [٢]

- **قوله**[٣]: «**يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الكَاذِبين**»[٤]: «يُرى» مضبوطة بضم الياء بمعنى يَظُنّ. وفي «الكاذبين» روايتان:

أحدهما: بفتح الباء على إرادة التثنية.

والأخرى: بكسرها على صيغة الجَمْع.

قال السخاوي: «وكفى بهذه الجملة وَعِيدًا شديدًا في حقّ من روى الحديث، وهو يظن أنه كذب، فضلاً عن[٥] أَنْ يتحقّق ذلك ولا يُبَيِّنُهُ»[٦].

[المُدْرَجُ]

- **قوله**[٧]: «**فَالواقِعُ فِيهِ ذَلِك التَّغْيِيرُ**»؛ أي: فالحديث الواقع فيه ذلك، كذا في «شرح النظم»[٨].

والمراد بوقوع ذلك التعبير في الحديث؛ وقوعه في حقه، وإلا فهو إنما وقع في سياق إسناده، لا

---

(١) أي عن: «..سوء حفظه: وهي عبارة عمن يكون غلطه أقلّ من إصابته».نزهة النظر(ص/١٠٧).

(٢) انظر للمزيد عن الموضوع: مقدمة ابن الصلاح(ص/٦٨)، والاقتراح(ص/٢٣١)، والمنهل الروي(ص/٦٠)، والنكت لابن حجر(٨٣٨/٢)، وفتح المغيث(٢٩٣/١)، وتدريب الراوي(٣٢٣/١ وما بعدها)، وتوضيح الأفكار(٧٠/٢)، وتوجيه النظر للجزائري(ص/٢٥٢)، ومنهج ذوي النظر للترمسي(ص/١٠٧)، ولقط الدرر للعدوي(ص/٧٠)، وعقد الدرر للألوسي(ص/٢٨٩)، ونتيجة النظر للشمني(ص/١٣٧)، واليواقيت والدرر للمناوي(٣٦/٢-٥٩)، والوضع في الحديث النبوي د/عمر سليمان الأشقر.

(٣) قال ابن حجر: «واتفقوا على تحريم رواية الموضوع إلا مقرونًا ببيانه؛ لقوله -صلى الله عليه وسلم-: من حدّث عني بحديث...».النزهة(ص/١١٢).

(٤) الحديث: «**من حدّث عني بحديث يُرى أنه كذب فهو أحد الكاذبيْن**».أخرجه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه(٩/١ باب وجوب الرواية عن الثقات، وترك الكذابين) عن المغيرة بن شعبة-رضي الله عنه-.

(٥) لم ترد في(ش).

(٦) قلتُ:هذا كلام الحافظ ابن حجر -رحمه الله- في«النكت»(٨٣٩/٢)، وهو موجود أيضًا في«فتح المغيث»(٢٥٤/١)ولعله نقله عن شيخه ابن حجر ناسيًا العزو إليه، والله أعلم.

(٧) قال ابن حجر: «ثم المخالفة وهي السابع ، إن كانت واقعة بسبب تغيير السياق - أي سياق الأسانيد - فالحديث الواقع فيه ذلك التغيير فهو مدرج الإسناد». النزهة(ص/١١٤).

(٨)أي العالي الرتبة (ص/٩٧).

فيه نفسه،ولذلك قيل له:مدرج الإسناد بمعنى مدرج إسناده، وليس المعنى: الإسناد المدرج؛لأن المدرج عندهم من أقسام الحديث سواء أدرج إسناده، أم أدرج متنه على ما مثلوا [له][1] به من كلا القبيلين دون[ل/٢٠/ب] ثانيهما فقط.

[أقسام المدرج باعتبار الإسناد]

- **قوله**[2]: «**فَيَرْوِيهِما رَاوٍ عَنْهُ مُقْتَصِرًا عَلَى أَحَدِ الإسنادَيْنِ**»: الظاهر أن المراد: أَنْ يروي عنه كليهما بأحد الإسنادين؛ ليكون ذلك كالقسم الثاني،لا أنه يروي أحد المتنين بذلك الإسناد ثم يروي الآخر به ليكون الإدراج حينئذ في الذي رواه بإسناد أخيه خاصة؛لأن الظاهر أنّ هذا ليس مدرج الإسناد؛ بل هو من قبيل ما وقع في إسناده إبدال الراوي بالراوي وسيأتي ذكر اسمه والتنبيه على أنه أعم مما أبدل إسناده بتمامه بإسناد آخر، أو راوٍ منه فقط براوٍ آخر.

- **قوله**: «**أو يَرْوِي أَحَدَ الحَدِيثَيْن إلى آخره**»: الفرق بين هذا، والقسم الثاني الذي ذكره بقوله: « الثاني أن يكون المتن»[ش/٢١/أ] إلى قوله: «بإسناد الأول» ما أشار إليه الكمال الشمني[3] من أن: « القدر المدرج في هذا ليس من رواية ذلك الراوي المدرج.

وأما في القسم الثاني؛ فَمِن روايته، ولا إشعار فيما ذكره المصنف هنا بهذا الفرق المقتضي لكون هذا القسم أسوأ حالاً من القسم الثاني.

نعم، فيه إشعار بالفرق بأن فيه كون المدرج، والمدرج في طرفي حديث واحد، وفي هذا القسم كونهما طرف حديث وحديثًا تامًّا»أه.

[أقسام المدرج باعتبار المتن]

- **قوله**: «[4]...**فهو أَنْ يَقَعَ فِي المَتْنِ كَلاَمٌ لَيْسَ مِنْهُ**»: وذلك بأن يكون الكلام المذكور من كلام الصحابة، أو يكون مِن كلام مَنْ بَعْدَهُم على ما سيذكره المصنف قريبًا.

ومن جعل[5] هذا[6]صادقًا بهذا، وبكلام يدرجه الراوي من حديث أخر أيضًا، مُعْتَبِرًا هذا من قبيل مدرج المتن؛ فقد وهم؛ لأن كلام المصنف السابق مأذون[7] بكونه من قبيل مدرج الإسناد،

---

(١) زيادة من(ش)،لم ترد في(ل).

(٢) قال ابن حجر: «الثالث : أن يكون عند الراوي متنان مختلفان بإسنادين مختلفين، فيرويهما راوٍ عنه مقتصرًا على أحد الإسنادين، أو يروي أحد الحديثين بإسناده الخاص به، لكن يزيد فيه من المتن الآخر ما ليس في الأول». النزهة(ص/١١٥).

(٣) في كتابه: نتيجة النظر(ص/١٥٠-١٥١).

(٤) «وأما مقابله وهو مدرج المتن : فهو أن يقع في المتن كلام ليس منه». النزهة(ص/١١٥).

(٥) ورد في حاشية(ل): «الجاعل:ابن أبي شريف».

(٦) في(ش): «ذلك».

(٧) في(ش): «مؤذن».

وذلك حيث قال: «**أو يروي أحد**[ل/٢١/أ] **الحَدِيثَيْن**» إلى آخره.

- **قوله**[١]: «**موقوفٌ مِن كلامِ الصحابَةِ، أو مَن بَعْدَهُم**»: كان الأوضح أن يقول:أو مقطوع من كلام[٢] من بعدهم لما بين الوقف والقطع من الفرق الآتي ذكره. وإن لم يكن على عبارته غبار، بدليل قول الخطيب[٣]: «المقاطع هي الموقوفات على التابعين».

وقول المصنف بعد أن أفاد أن ما[٤] ينتهي إلى أتباع التابعين فمن بعدهم؛ فهو كما ينتهي إلى التابعي في تسميته مقطوعًا، وإن شئتَ قلتَ:موقوف على فلان[٥].

[المقلوب]

- **قوله**[٦]: «**فَهَذَا هُوَ المَقْلُوبُ**»: المقلوب على ما ذكره العراقي[٧] غير هذا ،وذلك أنه ذكر للمقلوب قسمين:

«**أحدهما:** أن يكون الحديث مشهورًا براوٍ، فيجعل مكانه آخر في طبقته؛ ليصير بذلك[ش/٢١/ب] غريبًا مرغوبًا فيه،كحديث مشهور بسالم،فيجعل مكانه نافع[٨].

والثاني: أن يؤخذ إسناد متن فيجعل على[٩] متن آخر، ومتن[١٠] هذا فيجعل بإسناد آخر»، يعني قصدًا، قال: «وهذا قد يُقصد به أيضًا الإغراب، فيكون ذلك كالوضع». انتهى.

---

(١) أي: مدرج المتن تارة يكون في أوله، وتارة في أثنائه، وتارة في آخره،...أو بدمج موقوف من كلام بعض الصحابة أو من بعدهم». النزهة(ص/١١٥).

(٢) في(ل): «كلامهم».

(٣) الجامع في أخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٩١)،وانظر أيضًا:إرشاد طلاب الحقائق(١/ ١٦٦)، والاقتراح (ص/١٩٤)، والمنهل الروي(ص/٤٢)، والخلاصة(ص/٦٥)، واختصار علوم الحديث (ص/٤٦)، والمقنع (١/ ١١٦)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/٢٣١)، وفتح المغيث (١/ ١٠٥)، وألفية السيوطي: ٢١ - ٢٣، وشرح السيوطي على ألفية العراقي: ١٤٦، وفتح الباقي (١/ ١٢٤)، وتوضيح الأفكار (١/ ٢٤٩)، وقواعد التحديث(ص/ ١٣٠).

(٤) سقطت من(ش).

(٥) انظر :نزهة النظر(ص/١٤٥ في تعريف المرفوع والموقوف والمقطوع).

(٦) قال ابن حجر: «إن كانت المخالفة بتقديم وتأخير - أي: في الأسماء -: كمرة بن كعب وكعب بن مرة ، لأن اسم أحدهما اسم أبي الآخر فهذا هو المقلوب». النزهة(ص/١١٦).

(٧) شرح التبصرة والتذكرة(١/٢٨٢).

(٨) وممن كان يفعل ذلك من الرواة: حماد بن عمرو النصيبي، مثاله: حديث رواه حماد النصيبي عن الأعمش، عن أبي صالح عن أبي هريرة -رضي الله عنه- مرفوعًا: «**إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدؤوهم بالسلام**». فهذا حديث مقلوب، قلبه حماد، فجعله عن الأعمش، وإنما هو معروف عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه، عن أبي هريرة، هكذا أخرجه مسلم في«صحيحه»(٢١٦٧). وهذا النوع من القلب يسمّيه أئمة الحديث أيضًا: سرقة الحديث.

(٩) سقطت من(ش).

(١٠) كلمة: «ومتن»سقطت من (ش).

ثم ذكر ما انقلب إسناده على راويه(١)، ولم يقصد قلبه، فجعله من أقسام المقلوب أيضًا،ولم يذكر سوى ذلك.

[المضطرب] (٢)

- **قوله**: «**كَمَا وَقَعَ لِلبُخَارِيِّ**»(٣): إشارة إلى ما وقع له ببغداد، حين قدمها فسمع به أصحاب الحديث، فاجتمعوا وعمدوا إلى مائة حديث، فقلّبوا متونها وأسانيدها،وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر، ودفعوا إلى عشرة أنفس،إلى كل رجل عشرة أحاديث، وأمروهم أنْ يلقوا عليه تلك المائة، فألقوها عليه حديثاً بعد حديث إلى أن أتموا المائة، وهو يقول في كل مرة: لا أعرفه. فلما علم البخاري أنهم قد فرغوا؛التفت إلى الأوّل منهم، فقال:أمّا حديثك الأول؛ فهو كذا،وحديثك الثاني؛ فهو كذا، حتى أتى على تمام العشرة، ثم فعل بالآخرين مثل ذلك. وَرَدّ متون الأحاديث كلها[ل/٢١/ب] إلى أسانيدها، وأسانيدها إلى متونها،فأقرّ له الناس بالحفظ، وأذعنوا له بالفضل لما رأوا منه عند الامتحان (٤).

فإن قيل هذه الحكاية تقتضي أنّ ما وقع للبخاري هو إبدال الإسناد بالإسناد؟ وكلام المصنّف يقتضي أنّ ما وقع له إبدال الراوي بغيره؛ لأنه ذكر إبدال الراوي أوّلًا ثم قال: «**وقد يقع**(٥)**الإبدال عمدًا**»(٦)، أي: الإبدال المذكور.

أوّلاً قلنا:إذا أبدل الإسناد بالإسناد؛ لزم منه إبدال الراوي بغيره[ش/٢٢/أ]، ومراده بإبدال الراوي:

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة(١/٢٨٣).

(٢) قال ابن حجر: «أو كانت المخالفة بإبداله -أَيْ: الراوي-، ولا مرجِّحَ لإحدى الروايتين على الأخرى، فهذا هو المُضْطَرِبُ. وهو يقع في الإسناد غالبًا. وقد يقع في المتن....وقد يقع الإبدال عَمْدًا لمن يراد اختبارُ حفْظِهِ، امتحانًا مِن فاعله، كما وقع للبخاري..» النزهة(ص/١١٧-١١٨).

(٣) هو إمام المحدثين وسيد الفقهاء، الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي.ولد رحمه الله في بخارى سنة(١٩٤هـ) فقد اتفق علماء الأمة على إمامته في الحديث والفقه، وشهد له أهل الفضل بما لم يوصف به أحد،حتى قال ابن حجر: «ولو فُتحت باب الثناء عليه ممن تأخر عن عصره؛ لفني القرطاس، ونَفَدَت الأنفاس، فذلك بحر لا ساحل له». توفي رحمه سنة(٢٥٦هـ). انظر:سير أعلام النبلاء (١٢/٣٩١)،وهدي الساري(ص/٤٨٥).

(٤) وقد أسندها الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٠-٢١) ومن طريقه العراقي في «التبصرة» (١/ ٢٨٤) وكذا المزي في «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤٥٣) ومن طريقهما الحافظ ابن حجر في «النكت» (٢/ ٨٦٧-٨٦٩)، و«هدى الساري» (ص/ ٤٨٦): حدثني محمد بن الحسن الساحلي، حدثنا أحمد بن الحسين الرازي، سمعت أبا أحمد بن عدي الحافظ يقول: «سمعت عدة من مشايخ بغداد يقولون: ...» القصة.

وحصل للبخاري امتحان آخر أيضًا في سمرقند، كما في «تاريخ بغداد» (٢/ ١٥-١٦)، وانظر: طبقات الشافعية للسبكي (٢/ ٦).

(٥) في(ش): «وقع».

(٦) نزهة النظر(ص/١١٧).

إبداله مُطلقًا حيث أبدل الإسناد بالإسناد أوّلاً[١].

- قوله: «**فَهُوَ مِن أَقْسَامِ المَوْضُوع**»: وعند العراقي هو كالموضوع[٢] على ما مرّ نقله عنه.

[المُصَحَّف]

- قوله: «**فَإِنْ كَانَ ذَلِك بِالنِّسْبَةِ إلى النَّقْطِ؛ فالمُصَحَّفُ، وَإِنْ كَانَ بالنِّسْبَةِ إِلَى الشَّكْلِ؛ فالمُحَرَّفُ**»: مثّل بعض المُحَشِّين[٣] للمصحّف بنحو رواية الصّولي[٤] حديثَ أبي أيوب: «**مَنْ صام رمضان وَأَتْبَعَهُ سِتًّا**[٥] **مِنْ شَوّال**»[٦].

فقال[٧] «شيئًا» بالشين المعجمة والياء الآخرة، بدل سِتًّا بالسين المهملة والمثناة الفوقية[٨].

ونحو ابن النُّدَّر[٩]: بالنون المضمونة والدّال المهملة، صحّفه الطبري[١٠] فقال: البُذَّر بالموحدة والدال المعجمة[١١].

(١) في حاشية(ل): «وللقسم الثاني مثال ذكره الكمال الشمني،فانظره».

(٢) شرح التبصرة والتذكرة للعراقي(١/٢٨٤)إلا أن عبارته فيه : «فيكون ذلك كالوضع».

(٣) في حاشية(ل): «وهو ابن أبي شريف».

(٤) هو محمد بن يحيى بن عبد الله بن العباس بن محمد بن صول، المعروف بأبي بكر الصولي، كان أحد العلماء بفنون الآداب حسن المعرفة بأخبار الملوك وأيام الخلفاء ومآثر الأشراف وطبقات الشعراء،توفي رحمه الله سنة(٣٣٥هـ).انظر: «تاريخ بغداد»للخطيب(٣/ ٤٢٧)، ومعجم الأدباء (١٩/ ١٠٩) والنجوم الزاهرة(٣/ ٢٩٦) والشذرات(٢/ ٣٣٩).

(٥) في(ش): «ستّ».

(٦) أخرجه الإمام مسلم في«صحيحه»(١١٦٤)عن أبي أيوب الأنصاري-رضي الله عنه-.

(٧) في(ش): «يقال».

(٨) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص/ ٢٨٢)، والإرشاد للنووي (٢/٥٦٨)، والمقنع لابن الملقن (٢/ ٤٧٦)، وفتح المغيث(٤/٥٧).

(٩) هو عُتبة بن النُّدَّر. انظر:تبصير المنتبه(١/٧٠)، وتقريب التهذيب لابن حجر(٤٤٤٣).

(١٠) هو الإمام محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب، أبو جعفر الطبري، ولد سنة(٢٢٥هـ) كان حافظًا لكتاب الله عارفًا بالقراءات، بصيرًا بمعانيه، فقيهًا بأحكامه،عالمًا بالسنن وطرقها وصحيحها وسقيمها...عارفًا بأيام الناس وأخبارهم.توفي رحمه الله سنة(٣١٠هـ). انظر: مقدمة «تهذيب الآثار»، وتاريخ بغداد(٢/١٦٣)، وطبقات الشافعية للسبكي(٣/١٢٠) .

قلتُ: ما صحفه الطبري ذكره الدارقطني في «المؤتلف والمختلف»(١/١٨١) وقال: أخرج الطبري عنه-أي فيمن روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من بني سليم، ومنهم عتبة بن النُّدَّر-فقال عتبة بن البذر، بالباء والذال صحّف فيه». وانظر أيضًا: توضيح المشتبه(١/٣٩٤).

(١١) مقدمة ابن الصلاح (ص/١٦٤)، والتقييد والإيضاح للعراقي (ص/٢٨٣)، وتدريب الراوي للسيوطي(٢/١٩٣)، والتوضيح الأبهر للسخاوي(ص/٦٥).

ومَثّل للمحرّف بقول الإسماعيلي[1] في حديث عائشة: « [قَرَّ][2] الزّجاجة» بالزاي المضمونة، وإنما هو «الدجاجة» بالدال المهملة المفتوحة.

وفي المثال الثالث نَظَر؛لأن المصنّف اشترط بقاء صورة الخطّ في كلا النوعين، وهو مقصود في هذا المثال؛ لمغايرة صورة الدال صورة الزاي، مع أنه اشترط في المصحّف كون التغيير[3] بالنسبة إلى النقط،وفي المحرّف كونه بالنسبة إلى الشكل، وأراد به الحركات والسكنات على ما صرح به التقي الشمني[4].

فكان ينبغي أن يكون المثال الأوّل لكلا النوعين لوجود التعبير[5] [ل/٢٢/أ] فيه بالنسبة إلى النقط مع تغيير[6] كسرة السين بالفتحة،وكذا الثالث بتقدير تسليم أن فيه بقاء الصورة الخطية لوجود التغيير[7] فيه بالنسبة إلى النقط مع تغيير فتحة الدال بالضمّة.

هذا، والذي عليه العراقي أن جميع ذلك من باب التصحيف،فبعضه تصحيف في المتن، وبعضه[8] تصحيف في الإسناد، بل قد جعل هو منه[ش/٢٢/ب] ما هو تصحيف اللفظ كما مرّ، وما هو تصحيف المعنى كما روي عن أعرابي أنه زعم أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا صلى

---

(١) هو الإمام الحافظ الحجة الفقيه، شيخ الإسلام، أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس الجرجاني الإسماعيلي الشافعي، صاحب «الصحيح»، وشيخ الشافعية. ولد سنة (٢٧٧هـ) قال الحاكم : « كان الإسماعيلي واحد عصره، وشيخ المحدثين والفقهاء، وأجلهم في الرئاسة والمروءة والسخاء، ولا خلاف بين العلماء من الفريقين وعقلائهم في أبي بكر. توفي – رحمه الله– سنة(٣٧١هـ). انظر:تاريخ جرجان للسهمي (ص/٦٩–٧٧)، وتذكرة الحفاظ(٣/٩٤٧)، وشذرات الذهب(٣/٧٢).

قلتُ: لم أقف على رواية الإسماعيلي، وقد ذكرها الدارقطني في«التصحيف» كما في «غريب الحديث» لابن الجوزي(٢/٢٣٢)، وكذا في رواية المستملي لصحيح البخاري، انظر: الفتح الباري(١٠/٢٢٠)، والحديث أخرجه البخاري في صحيحه(كتاب الأدب:باب قول الرجل للشيئ:ليس بشيئ، وهو ينوي أنه ليس بحق،الحديث:٦٢١٣)، ومسلم(٢٢٢٨) عن عائشة–رضي الله عنها أنها قالت: «سأل أناس رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الكهان؟ فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: « ليسوا بشيء». قالوا يا رسول الله: فإنهم يحدثون أحيانًا بالشيء يكون حقا! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « تلك الكلمة من الحق يخطفها الجني، فَيَقُرُّها في أذن وليه قَرَّ الدجاجة، فيخلطون فيها أكثر من مائة كذبة».

(٢)في(ل): «فَرَّ» بفتح الفاء والراء، والصحيح ما أثبتناه من (ش)؛ لأنه موافق للفظ البخاري(٦٢١٣)ومسلم(٢٢٢٨).

(٣) في(ل): «التعبير»، والتصحيح من (ش).

(٤) في العالي الرتبة(ص/١٠٨).

(٥) في(ش): «التغيير».

(٦) في(ش): «تعبير».

(٧) في(ل): «التعبير»، والتصحيح من(ش).

(٨) في(ل): «بعضهم».

نصبت بين يديه شاة[1]،فصحّف العَنَزَة بفتح النون[2] بالعَنْزَة بإسكانها، ثم رواه بالمعنى على وهمه، فأخطأ في ذلك من وجهين.

قال العراقي[3]: «وقد أطلق من صنّف في التصحيفِ التصحيفَ على ما لا تشتبه حروفه بغيره،وإنما أخطأ فيه روايةً، ثم مثّل له بقول ابن لَهِيعَة[4] في حديث زيد بن ثابت أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم– احتجر في المسجد[5]:[6] احتجم بالميم» اه.

[المصنّفات في التصحيف]

– **قوله: «وقد صنَّفَ فِيهِ العَسْكَرِيُّ**[7]**والدَّارَقُطْنِيّ**[8]»؛ أي: في هذا النوع الذي هو المصحّف والمحرّف.

ولما كان المحرّف عند العراقي مصحّفًا أيضًا؛ ذكر في «شرحه على ألفيته»[9] أنهما قد صنّفا في معرفة التصحيف، ولم يتعرض لذكر التحريف أصلاً.

– **قوله**[10]: «**ولا يَجُوزُ**[11] إلى قوله: «**إلاَّ لِعَالِمٍ**[12] **من فسَّرَ قَوْلَهُ مطلقًا**»؛ أي: سواء كان

---

(١)حديث العنزة أخرجه البخاري(كتاب العيدين:باب حمل العنزة أو الحربة بين يدي الإمام يوم العيد، الحديث:٩٧٣)عن ابن عمر –رضي الله عنهما–.

(٢) وهي مثل نصف الرمح وأكبر شيئًا . وفيها سنان كسنان الرمح، وتسمى حربة، أي يتخذه سترة في حالة الصلاة. انظر :الصحاح للجوهري(٣/٨٨٧)، وتاج العروس للزبيدي(١٥/٢٤٧).

(٣) شرح التبصرة والتذكرة(٢/٢٩٨).

(٤) في(ش) اسم لهيعة مشكول بـ « لُهَيْعَة » وفي (ل) بـ« لَهِيعَة »والثاني هو الصحيح.

(٥) قوله : «في المسجد » لم يرد في(ش).

(٦) الحديث أخرجه البخاري (كتاب الأشربة: باب ما يجوز من الغضب والشدة لأمر الله، الحديث:٦١١٣)، ومسلم (٧٨١).

(٧) هو الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكريّ(٢٩٢–٣٨٢هـ)،وكتابه طبع باسم «تصحيفات المحدثين» في مجلدين بالمطبعة العربية الحديثة، القاهرة عام١٤٠٢ هـ.

(٨) كتاب الدارقطني مخطوط، ومنه نسخة في مكتبة الجامعة الإسلامية لكنها ناقصة. وذكر هذا الكتاب ابن خيّر في «فهرسته»(٣٢٩) باسم «تصحيف المحدثين»، وذكره المزي في «تهذيب الكمال»(١٩/ ٤٨٦و٢٥/١٠٧) باسم « التصحيف وأخبار المصحّفين ».

(٩) شرح التبصرة والتذكرة(١/١٩٩).

(١٠) قال ابن حجر: «ولا يجوز تعمُّد تغييرِ صورةِ المتنِ مطلقًا، ولا الاختصارُ منه بالنقص، ولا إبدالُ اللفظ المرادِفِ باللفظِ المرادِفِ له، إلا لعالمٍ بمدلولات الألفاظ، وبما يحيل المعاني، على الصحيح في المسألتين». النزهة(ص/١١٩).

(١١) وفي(ل): «تجوز»، والتصحيح من(ش)، والمطبوع.

(١٢) قول ابن حجر: «ولا يجوز تعمُّد تغييرِ صورةِ المتنِ مطلقًا، ولا الاختصارُ منه بالنقص، ولا إبدالُ اللفظ المرادِفِ باللفظِ المرادِفِ له، إلا لعالمٍ بمدلولات الألفاظ، وبما يحيل المعاني، على الصحيح في المسألتين.النزهة(ص/١١٩).

في المفردات أم في المركبات، فقد جعل ما قبله إشارة إلى مسألة الرواية بالمعنى مع أنه أعم منها،[وحينئذ][1] يلزم أن يكون قوله: «**ولا إبدال اللفْظِ المرادِفِ باللفظ المُرادَفِ له**» مستغنى عنه، مع أنّ مقتضى عبارة المتن اعتباره، وكأنه أراد بما في المتن مسألتي الرواية بالمعنى والاختصار،ثم أراد بما في الشرح ما بين المسألتين مُضِيفًا إليهما بإدراج كلمة صورةِ وتغيير أسلوب المتن، إلى ما ترى مسألة أخرى، هي: تعمّد تغيير صورةِ متن الحديث[ل/٢٢/ب] لإبدال المرادف بمرادفه؛ بل بمجرّد التقديم والتأخير.

وجعل قوله: «مطلقًا» في مقابلة قوله: «على الصحيح في المسألتين»، وكأنه قال:ولا يجوز تعمّد تغيير صورة المتن بالتقديم والتأخير، على[ش/٢٣/أ] كل الأقوال إشارة منه إلى اتفاقهم على ذلك.

- **قوله: «عَلَى الصَّحِيحِ فِي المسألتَيْن»**؛ أما اختصار الحديث إلى قوله: «**وأما الرواية بالمعنى**» يقتضي أن الرواية بالمعنى إحدى مسألتي المتن، ولواحد أن يمنع ذلك ويُثبت أنّ مسألة المتن أخصّ منهما[2] بدليل ما نقله صاحب «البديع»[3] وغيره من تفصيل بعضهم بأنه: إن كان نقل الحديث بالمعنى بلفظ مرادف جاز، وإلا فإنه لو كان نقله بالمعنى عن إبدال المرادف بالمرادف؛ لم يكن للتفصيل وجه.

وأظنّ أنّ قول المصنف فيما يأتي: «وقيل يجوز في المفردات دون المركبات»، إشارة إلى مذهب صاحب هذا التفصيل؛ لِاشتهار الترادف في المفردات لا غير.

- **قوله**[4]: «**فَجَوَازُه باللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ**»؛ أي: للعارف به أولى.

---

(١) زيادة من(ش).

(٢) ساقطة من(ش).

(٣) ويسمى أيضًا: نهاية الوصول إلى علم الأصول(ص/٣٦١) بتحقيق سعد مهدي السلمي.

(٤) قال ابن حجر: «وأما الرواية بالمعنى، فالخلاف فيها شهيرٌ. والأكثر على الجواز أيضًا، ومِن أقوى حججهم الإجماع على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به،فإذا جاز الإبدال بلغة أخرى، فجوازه باللغة العربية أولى». النزهة(ص/١٢٠).

قلتُ: من الأئمة الذين أجازوا رواية الحديث بالمعنى بشروطها التي ذكرها ابن حجر: واثلة بن الأسقع من أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم-، والحسن البصري، وعطاء بن أبي رباح، ومجاهد المكي، وعامر الشعبي، وإبراهيم النخعي، وعمرو بن دينار، والزهري، وجعفر الصادق، والشافعي، وسفيان الثوري، وحماد بن زيد، ووكيع بن الجراح، ويحيى القطان، وأحمد بن حنبل، والبخاري وأبو داود، والترمذي وغيرهم.

ومن المتأخرين:ابن الصلاح،وابن رجب الحنبلي ،والعراقي،والنووي،والذهبي ،وابن حجر ،والسخاوي،والسيوطي،وابن كثير ،والأبناسي،وحافظ بن أحمد الحكمي،والقاسمي وطاهر الدمشقي وغيرهم.

ومن المعاصرين:الشيخ أحمد شاكر والألباني.

ثم هذا الخلاف إنما يجري في غير المصنفات، ولا يجوز تغيير شيء من مصنف وإبداله بلفظ آخر، وإن كان بمعناه قطعًا؛

واعلم أنّ في الحجة المذكورة بَحْثًا ذكره السراج الهندي في «شرح البديع»[١]، وذلك أنّ جواز تفسير الحديث بالعجمية ضروري، فإنّ العجمي لا يفهمه بدونه، فلا يلزم من ذلك جواز النقل بالمعنى لعدم الضرورة فيه. ولهذا يجوز تفسير القرآن بجميع الألسن، ولا يجوز[٢] نقله بالمعنى بالاتفاق.

[غريب الحديث][٣]

- قوله: «**فَإِنْ خَفِيَ المَعْنَى**[٤]»؛ هذه الفاء مؤذنة بعد الكلام السابق، بأن المراد خَفَاؤُهُ على من أراد تغيير المتن بالنقص أو المرادف، وليس بعالِمٍ بما يُحيل المعاني.

[الجهالة وسببها]

- **قوله: «[٥]...مِن اسْمٍ، أو كُنيةٍ، أو لَقَبٍ، أو صِفةٍ، أو حِرْفَةٍ، أو نَسَبٍ»: في جعل** هذا بيانًا للنعوت تسامح.

وفي بعض النسخ: «أَو[ل/٢٣/أ] صَنْعَةٍ» بالنون والعين، وعطف الحرفة عليها باقٍ[٦] على أسلوب ما قبلها يقتضي المغايرة بينهما، مع أنّ الجوهري فسّرها بالحرفة.

وقال بعضهم[٧]:كأنّ الصناعة[٨] تقتضي عملاً، والحِرفة أعم.فإنْ ثَبتَ هذا؛ كان[ش/٢٣/ب] عطف الحِرفة عليها من عطف العام على الخاصّ.

لأن الرواية بالمعنى رخّص فيها من رخّص لما كان عليهم في ضبط الألفاظ من الجرح، وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه الكتب، ولأنه إن ملك تغيير اللفظ فليس يملك تغيير تصنيف غيره.

للمزيد انظر: المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي (ص/٥٣٠-٥٣٢)، والكفاية للخطيب(ص/٢٠١)، وعلوم الحديث لابن الصلاح(ص/١٣٦-١٣٧)، وتدريب الراوي(١/٥٣٦-٥٣٧)، واليواقيت والدرر للمناوي(٢/١١٣)،وفتح المغيث للسخاوي(٣/١٣٧)بتحقيق علي حسين علي، وقواعد التحديث للقاسمي(٢٢٩-٢٣٤)، وتوجيه النظر إلى أصول الأثر للشيخ طاهر الجزائري الدمشقي(ص/٢/٦٧٤)، وشرح علل الترمذي»لابن رجب(١/٤٢٥-٤٢٦)بتحقيق الأستاذ همام.

(١)تقدم البيان بأنه مخطوط.

(٢) لم ترد في(ش).

(٣) وهو عند المحدثين: «ما وقع في المتن من لفظة غامضة بعيدة من الفهم لقلة استعمالها». تدريب الراوي(٢/١٨٤).

(٤) «..بأن كان اللفظ مستعمَلًا بِقِلَّةٍ، احتيج إلى الكتبِ المصنَّفةِ في شرْح الغريب». النزهة(ص/١٢٠).

(٥) قال ابن حجر: «ثم الجهالة بالراوي: -وهي السبب الثامن في الطعنِ- وسبَبُها أمران:

(أ) أحدهما: أن الراوي قد تكثُر نُعُوتُه: مِن اسمٍ، أو كُنيةٍ، أو لَقَبٍ، أو صِفةٍ، أو حِرْفَةٍ، أو نَسَبٍ، فَيُشْتَهَرُ بشيءٍ منها، فَيُذْكَرُ بغير ما اشْتُهِر به، لغرضٍ من الأغراض فَيُظَنُّ أنه آخَرُ، فَيَحْصُلُ الجهل بحاله». النزهة(ص/١٢٣).

(٦) في(ش): «بـ:أو»

(٧) في حاشية(ل): «القائل:الدمري».

(٨) في حاشية(ل): «الصناعة كالخياطة، والحرفة كالبزاز بيّاع البزّ. يُفهم ذلك من كلام المصنّف في الخاتمة».

[الوحدان]

– **قوله: «لا يَعْرِفُ شَيْئًا مِن ذلك»**: انظر هل يقال هذا،أو يقال: لا يُعرف ذلك،[1]أي: أنه واحد.

[المُبْهَم]

– **قولــه**[2]: **«كقَولِــهِ: أخبَرَنِــي فُــلان»**: لا يلزم أن يكون[3] عدم التسمية في مثل هذا للاختصار؛ لجواز أنْ لا يكون واضعًا للاسم الْمُبْهَم موضع أطول منه مما لا إبهام فيه،أو موضع اسم المروي عنه مع اسم أبيه، أو مع اسم أبيه وجده،بل موضع اسم مثله.

– **قوله: «**[4]**وقيل: إنْ كان القائِلُ عَالِمًا أَجْزَأَ ذَلِكَ فِي حَقِّ مَنْ يُوَافِقُهُ فِي مَذْهَبِه»**: كقول الشافعي–رضي الله عنه كثيرا–،أو مالك –رضي الله عنه– قليلاً: «أخبرني الثقة».

والمراد بكون القائل عالِمًا:أن يكون من أئمة الحديث.وإنما اعتبر هذا لِيكونَ عالمًا بأسباب الجرح والتعديل؛ فإن العلم بها هو الغرض فقط. ومِن ثَمَّ نقلوا عن إمام الحرمين[5] في بيان الخلاف في اشتراط ذكر سبب الجرح والتعديل، أنه قال: «إن كان الجارح، أو المعدِّل عالمًا بأسباب الجرح والتعديل؛ لم يحتج إلى ذكر سببهما، وإلا فلا بد من ذكره»[6].

وكذا المراد بمن يوافقه في مذهبه من يوافقه في القول، بأن الأمر الفلاني جرح دون غيره،؛لأن من ضرورة المخالفة في ذلك أن لا يكون قوله: «أخبرني الثقة»تعديلًا لاحتمال أن لا يكون مجروحًا

---

(١) قال ابن حجر: «ومن أمثلته: محمد بن السائب بن بِشْرِ الكلْبي، نَسَبَهُ بعضُهم إلى جده، فقال: محمد بن بشر، وسَمَّاهُ بعضُهم حمادَ بنَ السائب، وكناه بعضُهم: أبا النضر، وبعضُهم: أبا سعيد، وبعضُهم: أبا هشام؛ فصار يُظَنُّ أنه جماعةٌ، وهو واحد، ومَن لا يَعْرِفُ حقيقةَ الأمر فيه لا يعرف شيئًا من ذلك». النزهة(ص/١٢٤).

(٢) قال ابن حجر: «أوْ لا يُسَمَّى الراوي، اختصارًا مِن الراوي عنه، كقوله: أخبرني فلانٌ، أو شيخٌ، أو رجلٌ، أو بعضُهم، أو ابن فلانٍ». النزهة(ص/١٢٥).

(٣) في(ش): «تكون».

(٤) قال ابن حجر: «وكذا لا يُقْبَل خبره وَلَو أُبْهِمَ بلفظِ التعديل، كأَنْ يقولَ الراوي عنه: أخبرني الثقة؛ لأنه قد يكون ثقة عنده مجروحًا عند غيره. وهذا على الأصح في المسألة، ولهذه النكتة لم يُقْبَلِ المُرْسَلُ، ولو أرسله العدل جازمًا به؛ لهذا الاحتمال بعينه. وقيل: يُقْبَل تمسكًا بالظاهر؛ إذ الجرح على خلافِ الأصل، وقيل: إن كان القائل عالمًا أجزأه ذلك في حق مَن يوافقه في مذهبه، وهذا ليس من مباحث علوم الحديث، والله تعالى الموفق». النزهة(ص/١٢٥).

(٥) هو أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن عبد الله بن حيوه الجويني،ولد سنة(٤١٩هـ)فقيه شافعي من أبرز علماء الدين عامة ، والأشاعرة خاصة. توفي سنة(٤٧٨هـ). انظر: وفيات الأعيان(٣٤١/٢)، وطبقات الشافعية الكبرى(١٦٥/٥)، وطبقات الشافعية للإسنوي(٤٠٩/١).

(٦) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه لبدر الدين الزركشي (٣٥٢/٣)، والنكت على مقدمة ابن الصلاح له(٣٣/٣)، ونهاية السول شرح منهاج الوصول للإسنوي(٥٣/٢)، والتقييد والإيضاح(ص/١٤١)، والمقنع لابن الملقن(٢٥٠/١).

عند ذلك العالِم، ويكون مجروحًا عند غيره.

واعلم أنّ ما نقله المصنف من هذا القول هو ما حكاه ابن الصلاح[١] عن اختيار بعض المتأخرين، وذكر المحلي[٢]من الشافعية في «شرح جمع الجوامع[٣]» أن مجهول العين مردود إجماعًا»[٤].

ومثّل[ل/٢٣/ب] له بمثال ما سماه المصنف مُبْهَمًا، فقال: «كأن يقال فيه: عن رجل[٥]،ثم ذكر أنه إنْ وصفه[ش/٢٤/أ] نحو الشافعي رضي الله عنه من أئمة الحديث الراوي عنه بالثقة؛ فالوجه قبوله خلافًا للصيرفي والخطيب البغدادي[٦] في قولهما: «لا يُقبل لجواز أن يكون فيه جارح لم يطلع عليه الواصف»[٧].

ثم ذكر الجواب عن ذلك فقال: «وأجيب بِبُعْدِ ذلك جدًّا مع كون الواصف مثل الشافعي أو مالك -رضي الله عنهما- محتجًّا به على حكمٍ في[٨] دين الله تعالى»[٩].

وقد ذكر الكمال الشُّمُنِّي[١٠] أنّ مَن ذهب إلى أن: «التعديلَ يُقبل مع الإبهامِ كما يُقبل مع التَّعْيين؛ لأنه مأذونٌ[١١] في الحالين معًا، فهو ماشٍ على قولِ مَن يَحْتَجُّ بالمرسل وأَوْلى بالقبول».

وإنما جعله أولى بالقبول؛ لأن هنا تصريحًا بالتعديل، وأما في الإرسال؛ فلا تصريح به،بل لا[١٢] تصريح بالتسمية أصلاً، ومع هذا قُبل.

---

(١) في مقدمته(ص/٧٤).

(٢) هو الشيخ المحقق الفقيه الأصولي محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن الكمال الأنصاري، المصري، القاهري، المحلي، جلال الدين أبو عبد الله الشافعي. ولد سنة(٧٩١هـ)وقيل في ترجمته أنه كان إمامًا علامة، مفرط الذكاء صحيح الذهن، لكنه ضعيف الحفظ، ورعًا، آمِرًا بالمعروف وناهيًا عن المنكر....وتوفي رحمه الله سنة(٨٦٤هـ).انظر:الضوء اللامع(٣٩/٧)، والبدر الطالع للشوكاني(ص/٦٣١)،ومعجم المؤلفين للكحالة(٩٣/٣).

(٣) واسمه: «البدر الطالع في حلّ جمع الجوامع» لمحمد بن أحمد المحلي الشافعي، تحقيق مرتضى علي بن محمد المحمدي الداغستاني، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى: ١٤٢٦ هـ ، مجلدان.

(٤) شرح الجمع الجوامع(١٥/٢)

(٥) في حاشية(ل): «قال ابن أبي شريف في حاشية »جمع الجوامع«:المعروف أن نحو «عن رجل»، و«أخبرني رجل» من المنقطع عند المحدثين؛ إذ المبهم كالساقط الذي لم يُذكر».

(٦) وهو رأي أكثر الشافعية مثل:القفال الشاشي، والصيرفي، والقاضي أبي الطيب، والشيخ أبي إسحاق، وابن الصباغ، والماوردي. انظر:التحبير شرح التحرير في أصول الفقه لعلاء الدين أبي الحسن المرداوي الحنبلي(١٩٥٥/٤).

(٧) انظر:الكفاية للخطيب(ص/١٥٤)

(٨) قوله: «..حكمٍ في» لم يرد في(ش).

(٩) شرح جمع الجوامع(١٥/٢)، والكفاية للخطيب(ص/١٥٤).

(١٠) نتيجة النظر(ص/١٨٠).

(١١) في(ش): «مأمون».

(١٢) سقطت من(ش).

فإن قلتَ:ما مذهب الحنفية في هذه المسألة؟

قلتُ:ينبغي أن يكون مذهبهم فيمن أُبهم شيخه ولو تغير[(١)] لفظ التعديل أن يكون حديثه[(٢)] مقبولاً،وإن لم يعلم أنه لا يروي إلا عن ثقة إن كان من القرن الثاني أو الثالث، وكذا إن كان فيمن[(٣)] دونهما عند بعض أصحابنا [(٤)].

وأما عند الآخرين؛ فبشرط أن يروي الثقات حديثه الذي أبهم في سنده شيخه كما يروون حديثه الذي لم يبهم في سنده شيخه ليكون مذهب الحنفية هنا كمذهبهم في المرسل، على[(٥)] ما علمت مِن[أنّ] [(٦)] مرسل القرنين؛ مقبول عندهم،وإن لم يُعلم أنّ المرسِل لا يُرسل إلا على الثقة ومرسل من دونهما[(٧)] مقبول عند بعضهم مردود عند الآخرين منهم،إلا أنْ يَرْوِيَ الثقاتُ مرسَلَهُ كما رَوَوْا مُسندَهُ[(٨)].

[مجهول العين]

- قوله: «[(٩)]إلا أَنْ يُوثِّقَهُ غَيْرُ مَنْ[(١٠)]يَنْفَرِدُ عَنْهُ عَلَى الأَصَحِّ، وكَذَا مَنْ يَنْفَرِدُ عَنْهُ إِذَا كَانَ متأَهِّلاً لِذَلِك»: نقل عن ابن القطان[(١١)] أنه أختار[(١٢)] هذا[(١٣)]، وقَيَّدَ[ل/٢٤/أ] الموثِّق بكونه من أئمة الجرح والتعديل[(١٤)].

---

(١) في(ش): «بغير».

(٢) في(ش): «حينئذ ».

(٣) في(ش): «ممن».

(٤) انظر :فتح المغيث للسخاوي(٢/٤٧-٤٨).

(٥) لم ترد في(ش).

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من(ش).

(٧) من قوله: «مقبول عندهم...» إلى: «... ومرسل من دونهما»لم يرد في(ش).

(٨) انظر: جامع التحصيل في أحكام المراسيل للحافظ العلائي(ص/٣٣-٣٤).

(٩) قال ابن حجر: «فإن سُمِّيَ الراوي، وانفرد راوٍ واحدٌ بالرواية عنه، فهو مجهول العين، كالمبهم، إلا أن يوثقه غير مَن ينفرد به عنه على الأصح، وكذا مَن ينفرد عنه إذا كان متأهلًا لذلك». النزهة(ص/١٢٥).

(١٠) في(ش): «عند مَن».

(١١) هو الإمام، المحدث، الفقيه المغربي علي بن محمد بن عبد الملك بن يحيى بن محمد بن يحيى بن إبراهيم بن خلصة ابن سماحة الحميري الكتامي، أبو الحسن ابن القطان، ولد بفاس سنة (٥٦٢هـ)، وقيل في ترجمته بأنه كان ذاكرًا للحديث، مستبحرًا في علومه، بصيرًا بطرقه، عارِفًا برجاله، ناقِدًا مميِّزًا صحيحه من سقيمه، ذا حظ من الأدب وقرض مقطعات الشعر. وكتب بخطه كثيرًا....تـوفي رحمه الله سنة(٦٢٨هـ). انظر :وفيات الأعيان لابن خلكان(٣/٢٢)، والنجوم الزاهرة لابن تغري(٦/٢٠٢)، وتذكرة الحفاظ للذهبي(٤/١٣٥٥).

(١٢) في(ل): «أخبار».

(١٣) فتح المغيث(١/٣١٩) وشرح القارئ على النزهة(ص/٥١٦)، واليواقيت والدرر(٢/١٤٣).

(١٤) حيث قال: «فإنه إذا عُلِمت عدالته أي الراوي لم يضره ألا يروي عنه إلا واحد». وقال أيضًا: «ولو ثبت عندنا كونه

فناقش بعضهم[1] بأن المصنف أهمل هذا القيد[ش/٢٤/ب]، ثم أورد عليه ما حاصله أنه اشترط تَأَهّل غير المنفرد للتوثيق دون المنفرد من غير فرق يجري بينهما.

وفيه بحث؛ لأنّ مقتضى المناقشة أنَ قوله: «**إن كان متأهلاً لذلك**» قيد لقوله: «**وكذا من ينفرد عنه**».

ومقتضى الإيراد أنه قيد لقوله: «**إلا أن يوثقه غير من ينفرد عنه**»،فبين الأمرين تدافع،ثم الظاهر أنّ المصنّف لم يُهْمِل ذلك القيد؛ لأن الغرض من التقييد به أن يكون الْمُوَثِّقُ من أهل التوثيق،والمصنّف قد وَفىَ بهذا الغرض بقوله: «**إذا كان متأهلاً لذلك**»؛ لأنه لم يجعله قيدًا للأخير من الأمرين، بل لكليهما على معين إذا كان كل واحد منهما متأهّلًا لذلك، ولم يثن الضم بأن قال: «إذا كانا مُتَأَهِّلَيْن لذلك؛ اعتمادًا على شهادة العقل، بأن اشتراط التأهل للتوثيق لا يختصّ بموثق دون موثق.

[مجهول الحال]

- **قوله: «وَإِنْ رَوَىَ عنْهُ اثْنَانِ»**[2]: اعلم أن هذا التقدير مبني على أن قوله: « وانفرد واحد أو اثنان» من باب:وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعُيُونَا[3]، أي: وكَحَّلْنَ العُيُون[4].[5]

[البدعة ورواية المبتدع]

- **قوله: «[6]فالأَوَّلُ: لاَ يَقْبَلُ صَاحِبَهَا الجُمْهُور»**: أراد أن القسم الأول من قسمي البدعة،لا يقبل صاحبه الجمهور، إلا أنه أنّث الضمير باعتبار أنّ مرجعه عبارة عن البدعة،وليس الأول عبارة عمّن يقتضي بدعته التكفير، وإلا لقال: «فالأوّل لا يقبله الجمهور» على أنّ التقسيم

عدلاً لم يضره أن يكون لا يروي عنه إلا واحد». انظر بيان الوهم والإيهام(٤/٢٠-٢١و٥/٥٢١).

(١) في حاشية (ل): «هو الشيخ قاسم».

(٢) «... فصاعدًا، ولم يُوَثَّقْ؛ فهو مجهول الحال، وهو المستور». النزهة(ص/١٢٦).

(٣) يقصد بيت الشعر: «وَهِزَّةٍ نِسْوَةٍ مِنْ حَيٍّ صِدْقٍ ** يُزَجِّجْنَ الْحَوَاجِبَ والْعُيُونا». انظر: ديوان الراعي النميري(ص/٢٦٩) طبعة المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت،سنة ١٤٠١هـ.

(٤) لم ترد في(ش).

(٥) انظر:شرح التسهيل لابن مالك(٢/٢٥٤)، وشرح ابن عقيل(٣/٢٤٢).

(٦) قال ابن حجر: «ثم البدعة: وهي السبب التاسع من أسباب الطعن في الراوي: وهي إما أن تكون بمكَفِّرٍ:

١- كأن يَعتقد ما يَسْتلزم الكفرَ.

٢- أو بمُفَسِّقٍ.

فالأول: لا يَقْبَلُ صاحِبَهَا الجمهورُ».

للبدعة لا للمُبْتَدِع.

وبهذا يظهر أن تفسير القسم الثاني فيما سيأتي بمن لا يقتضي بدعته التكفير[1]بحذف المضاف.

واعلم أن في «التقريب والتيسير»[2] حكاية الاتفاق على عدم الاحتجاج بمن كفر ببدعته[3]،ولا ينافيه ما ذكر المصنف من عدم قبوله عند الجمهور؛ لجواز ثبوت الاتفاق في عهد صاحب «التقريب[ش/٢٥/أ] والتيسير»، وعدمه في عهد من بعده كالمصنف.

وذكر العراقي[4] أن ابن الصلاح لم يَحْكِ[ل/٢٤/ب] فيه خلافًا، وحكاه الأصوليون.

فذهب القاضي أبو بكر[5] إلى رد روايته مطلقا[6].وقال «صاحب المحصول»[7]: «الحقُّ أنه [إن][8] اعتقد حُرْمَةَ الكذِب؛ قَبِلْنا روايته وإلاّ فَلاَ»[9].

– **قوله:**[10] «**وأَكْثَرُ مَا عُلِّلَ بِهِ... إلى آخره**»: لا يخفى أنّ هذا تعليل واحد فلا يليق وصفه بالأكثرية؛ إلا إن أريدت الأكثرية ذكرًا،وأنه يقتضي أن لا يروي عن المبتدع شيء أصلاً،سواء شاركه فيه غير المبتدع أم لا؟ لما في ذلك من ترويج أمره والتنويه بذكره،أي: الرفع له،فلا يليق أن يبني عليه ما ذكره المصنف وإن لزم من بنائه عليه أن لا يروي عن مبتدع شيء لا

---

(١) جاء في حاشية(ل): «غير ملائم للمقام، اللهم إلا أن يكون المراد بدعة مَن لا يقتضي بدعته التكفير»..

(٢) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير للإمام النووي،مطبوع بتحقيق محمد عثمان الخشب، دار الكتاب العربي– بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

(٣) المصدر السابق(ص/٥٠) وتدريب الراوي(٣٨٣/١) وقال في«شرح مقدمة مسلم» (٦٠/١): « إن العلماء من المحدثين والفقهاء والأصوليين قالوا: لا تقبل رواية من كفر ببدعته اتفاقًا».

(٤) شرح التبصرة والتذكرة(٣٣٢/١).

(٥) هو القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن قاسم، البصري، ثم البغدادي، ابن الباقلاني،ولد سنة(٣٢٨هـ)، وقيل في ترجمته: «هو الملقب بسيف السنة، ولسان الأمة، المتكلِّم على لسان أهل الحديث، وطريق أبي الحسن، وإليه انتهت رئاسة المالكية في وقته.. ». توفي سنة(٤٠٢هـ). انظر: تاريخ بغداد(٣٦٤/٣)، وفيات الأعيان(٢٦٩/٤)، والسير(١٩٠/١٧).

(٦) المقنع في علوم الحديث لابن الملقن(٢٦٥/١)، وشرح التبصرة والتذكرة(١١٥/١)، والكفاية للخطيب(ص/١٤٨–١٥٢)، وخلاصة الطيبي(ص/٩٥)، والموقظة للذهبي(ص/٩٥)، والمنهل الروي(ص/٦٧)، والنكت الوفية للبقاعي(٦٦٢/١).

(٧) تقدمت ترجمته.

(٨) زيادة من(ش).

(٩) المحصول في أصول الفقه(١٩٥/٢)بتحقيق حسين علي البدري،دار البيارق – الأردن،الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ.

(١٠) قال ابن حجر: «فقيل: يُرَدُّ مطلقًا، وهو بعيد، وأكثر ما عُلِّلَ به أن في الرواية عنه ترويجًا لأمره وتنويهًا بذكره، وعلى هذا فينبغي أن لا يُرْوَى عن مبتدعٍ شيءٌ يُشاركه فيه غيرُ مبتدعٍ». النزهة(ص/١٢٧).

يشاركه في غير مبتدع بالطريق الأولى، بل إنه ينبغي أن لا يروي عنه شيء أصلاً، خصوصًا والقائل بهذا القول؛ قائل بالرد مطلقًا، سواء اعتقد حلّ الكذب أم لا[1]؟ وسواء كان داعية أم لا؟ وسواء شاركه فيه غير مبتدع أم لا؟

ويمكن الاعتذار للمصنف بأن اقتصاره على ما ذكره؛ للاهتمام بدفع توهم أن إطلاق الرد مخصوص بما إذا روي عنه ما لا يشاركه فيه غيره، حتى لو روي عنه ما يشاركه فيه غيره،لم يرد لعدم التهمة في روايته، فافهمه.

- **قوله: «وقِيل: يُقْبَلُ مُطْلَقًا إلاَّ إنِ اعْتَقَدَ حِلَّ الكَذِبِ»**: وعزي هذا القول للشافعي، وحكي عن أبي يوسف القاضي،وتوضيحه ما ذكره العراقي مِن أنه إن لم يكن ممّن يستحل الكذب في نصرة مذهبه،أو لأهل مذهبه؛ قُبل، سواء دعا إلى بدعته أم لا؟ وإن كان ممّن يستحل ذلك؛ لم يقبل[2].

وأما القول الذي ذكره المصنف في المتن بعد هذا ، وجعله الأصح، ثم اختار فيه تقييده بقوله: «إلا أن يروي ما يقوّي[ش/٢٥/ب] بدعته»؛فظاهره يقتضي قبول من لم يكن داعية مطلقًا،سواء كان ممّن يستحلّ الكذب أم لا؟

والذي جزم به الكمال الشُّمَنِّي[3] أنّ هذا القول الذي جعله المصنّف: الأصح، هو أنّ مَن كان داعية؛ لم يقبل[ل/٢٥/أ]،ومن لم يكن داعية؛ قُبل إذا كان معروفًا بالرواية والتحرز من الكذب، وذلك أنه قال:

«القسم الثاني من قسمي البدعة وهو البدعة بسبب ارتكاب مفسق اختلف في قبول رواية مرتكبها إذا كان معروفًا بالديانة والتحرز من الكذب على أقوال».

ثم ذكر أربعة أقوال:

«ثالثها: أنه إنْ كان داعية إلى بدعته؛ لم يقبل، وإلا قُبل». ثم ذكر أنّ هذا هو الأصح عند المصنّف، يعني بالنسبة إلى القولين السابقين، لا مطلقًا[4]؛لأن المختار عند المصنف هو القول الرابع منها،وهو: إن كان داعية لم يقبل[5]-ومن لم يكن داعية؛ قُبِل، إلا أن يروي ما يؤيد بدعته ويقوّيها؛ فلا يقبل- حينئذ للتهمة[6]. فلو كان الثالث أصح عند المصنف بالنسبة إلى الكل لم يستقم.

---

(١) سقطت من(ش).

(٢) انظر: التقييد والإيضاح للعراقي(ص/١٤٩)، وشرح التبصرة والتذكرة(١/٣٣٠).

(٣) في نتيجة النظر(ص/١٨٤-١٨٥).

(٤) كلمة: «مطلقا» سقطت من متن(ل)،وتم استدراكها من حاشيته.

(٥) بعد هذه الكلمة ما بين الشرطتين سقطت من متن(ل) وتم استدراكها من حاشيته لكي يتم به معنى الجملة.

(٦) قال العراقي: وإليهِ ذهبَ أحمدُ، كما قالَ الخطيبُ. وقالَ ابنُ الصلاحِ: وهذا مذهبُ الكثير، أو الأكثر وهو أَعدَلُها وأَوْلاَها.

وفي «شرح البديع»[1] أنّ: الفاسق الذي لا يعتقد فسق نفسه بسبب تأويل وتشبّث بدليل، إما أَنْ يكون فسقه مظنونا؛ كفسق آكل متروك التسمية عامدًا،ولاعب الشطرنج عند من يحرمها؛ فالجمهور على قبول روايته وشهادته.

وأما إنْ يكون فسقه مقطوعًا به؛فإنْ تَدَيّن بالكذب،أي: اعتقد جوازه دينًا له كالخطابية[2]؛رُدّتْ روايته وشهادته بلا خلافٍ،وإلا فأكثر العلماءِ على قبولهما.

وفصّل فخر الإسلام[3] فقال: «أن هذا الفاسق المقطوع بفسقه الذي لم يَتَدَيَّن الكذب إنْ دعا[4] الناس إلى هواه؛ رُدَّت روايته دون شهادته،وإلا لم يرد شيء منهما»[5].

- **قوله:** «[6]...**مِن غَيْرِ تَفْصِيلٍ**»؛ أي: بين أن يروي ما يقوّي[ش/٢٦/أ] بدعته أم[7] لا؟

[سوء الحفظ والشاذ والمختلط]

- **قوله:** «[8]..**فهو الشَّاذُّ**»: يتبادر من سَوق الكلام أنّ سوء الحفظ اللازم للراوي هو الشاذ،

انظر:مقدمة ابن الصلاح(ص/٦٢)، والتقييد والإيضاح(ص/١٤٩)، وشرح التبصرة والتذكرة(١/١١٥).

(١) تقدم التعريف بهذا الكتاب.

(٢) فرقة رافضية ضالة أسّسها أبو الخطاب بن أبي زينب. ومن معتقداتهم الفاسدة: أنهم يزعمون أن الأئمة أنبياء محدثون ورسل الله، وحججه على خلقه، لا يزال منهم رسولان واحد ناطق والآخر صامت، فالناطق محمد، والصامت علي، فهم في الأرض، اليوم طاعتهم مفترضة على جميع الخلق، يعلمون ما كان وما هو كائن، وزعموا أن أبا الخطاب نبي، وأن أولئك الرسل فرضوا طاعة أبي الخطاب. وقالوا: الأئمة آلهة، وقالوا في أنفسهم مثل ذلك، وقالوا ولد الحسين أبناء الله وأحباؤه ثم قالوا ذلك في أنفسهم...وغير ذلك من المعتقدات الفاسدة. ينظر: منهاج السنة النبوية لشيخ الإسلام ابن تيمية(٢/٣٠٥).

(٣) هو أبو الحسن، علي بن محمد، فخر الإسلام، البزدوي، فقيه أصولي من أكابر الحنفية، ولد سنة (٤٠٠هـ) وتوفي سنة(٤٨٢هـ). وفي الجواهر المضية في طبقات الحنفية لعبد القادر بن أبي الوفاء القرشي(ص/٣٨٠):وعند إطلاق«فخر الإسلام» يراد به علي البزدوي.انظر ترجمته:المصدر السابق، وتاج التراجم في طبقات الحنفية لابن قطلوبغا(ص/١٤). والأعلام للزركلي(٤/٣٢٨).

(٤) في(ل): « دعى»،والتصحيح من(ش).

(٥) انظر: تشنيف المسامع بجمع الجوامع للسبكي (٢/١٠٠٠)، ورفع الحاجب له(٢/٣٦٣)، والإحكام للآمدي(٢/٩٥)، والمستصفى لأبي حامد الغزالي(ص/١٢٧)، ونهاية السول لجمال الدين الإسنوي(٢/٤٩).

(٦) قال ابن حجر: «وقيل: يُقْبَلُ مَن لم يكنْ داعيةً إلى بدعته؛ لأن تزيين بدعته قد يَحْمِلُهُ على تحريفِ الرواياتِ وتسويتها على ما يَقْتَضيه مذهبُهُ، وهذا في الأصح.

وأغربَ ابنُ حبان؛ فادّعى الاتفاقَ على قبولِ غير الداعية، مِن غيرِ تفصيلٍ». النزهة(ص/١٢٨).

(٧) في(ش): «أو».

(٨) قال ابن حجر: «ثم سوءُ الحِفْظ: وهو السببُ العاشر مِن أسباب الطعن، والمراد به: مَنْ لم يَرْجَحْ جانبُ إصابته على جانب خطئه، وهو على قِسْمَين:

١- إن كان لازمًا للراوي في جميع حالاته فهو الشاذُّ، على رأيِ بعض أهل الحديث...». النزهة(ص/١٢٩).

مع أنّ الشاذ إنما هو مَرْوِيُّهُ،وتوجيه ذلك أن يجعل «هو»[1] عائدًا إلى الراوي،ويقدّر المروي قبله مضافًا.

[الحسن لغيره]

- **قولـه:** «[2]...**والإسْنَادُ المُرْسَلُ، وَكَذَا المدلس**»: كان الأولى أن يقول: «والراوي المرسِل» بكسر السين؛ ليسلم ضمير حديثهم عن اعتبار التغليب فيه، مع أنّ الكمال الشُّمُنِّي[3] [ل/٢٥/ب] حمل المرسِل والمدلِّس في عبارة المتن على لفظ اسم الفاعل، وفسّرها بالذي يكون مرسِلًا للحديث،والذي يكون مدلِّسًا في روايته.

- **قوله: «ما يقول»: «ما»** فيه مصدرية، بمعنى «أَنْ» لظهور[4] أَنْ مَا، لا بحال منصوب المحل بـ «يقول»،ولو كانت موصولة كما هو خلاف الظاهر لاحتياجها حينئذ إلى تقدير العائد لم ينتصب[5] به،ويؤكد ذلك استعماله أن يقول في التمثيلين السابقين.

[المرفوع تصريحًا أو حكمًا]

- **قوله:** «[6]...**كما قال الشافعي -رحمه الله- في صلاة عليٍّ -رضي الله عنه- في الكوسوف في كل ركعة أكثر من ركوعين**»: قال بعض فضلاء الشافعية: أظنّ قوله في الكوسوف وَهْمًا، وإنما هو في الزلزلة.

فقد روى البيهقي في «السنن[7] والمعرفة»[8]عن الشافعي فيما بلغه عن عباد، عن عاصم الأحول، عن قزعة، عن عليّ-رضي الله عنه-أنه صلّى في الزلزلة ست ركعات في أربع سجدات،خمس ركعات وسجدتين في ركعة، وركعة وسجدتين في ركعة.قال الشافعي:ولو ثبت هذا

---

(١) في(ش): «ذلك هو».

(٢) قال ابن حجر: «ومتى تُوبعَ السيِّئُ الحفظ بمُعْتَبَرٍ، كأَنْ يكونَ فَوْقَهُ، أو مِثلَهُ، لا دونه كذا المختلِط الذي لم يتميز، والمستور، والإسناد المرسل، وكذا المدلَّس إذا لم يُعْرف المحذوف منه ؛ صار حديثُهم حسنًا، لا لذاته، بل وصْفُهُ بذلك باعتبارِ المجموع، مِن المتابِع والمتابَع...». النزهة(ص/١٢٩-١٣٠).

(٣) في نتيجة النظر(ص/١٨٧).

(٤) في(ش): «الظهور».

(٥) في(ش): «تنصب».

(٦) قال ابن حجر: «ومثال المرفوع مِن الفعل حكمًا: أن يَفْعل ما لا مجال للاجتهاد فيه، فَيُنَزَّلُ على أن ذلك عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم، كما قال الشافعي في صلاة عَلِيٍّ في الكسوف في كلِّ ركعةٍ أكثرَ مِن ركوعين». النزهة(ص/١٣٤).

(٧) السنن الكبرى(٣/٤٧٧/٦٣٨١)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ.

(٨) واسمه «معرفة السنن والآثار» (٥/١٥٧)، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار الوفاء- المنصورة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

عن[1] عليّ -رضي الله عنه-؛ لقلتُ به،وَهُم يُثْبتونه ولا يأخذون به».

وأما الكوسوف[2]؛ فقد روي أن في كل ركعة أكثر من ركوعين عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم من عدة طرق[3]، فلا يحتاج فيه إلى التمسك بفعل علي -رضي الله عنه-.

والذي تحرر أن الوهم: مجموع قوله في الكوسوف في كل ركعة أكثر من ركوعين، لا قوله في الكوسوف خاصة؛إذ ليس في الركعة الثانية في[ش/٢٦/ب] الزلزلة فيما نقل عن عليّ -رضي الله عنه- سوى ركوع واحد.

[الألفاظ الدالة على الرفع حكمًا]

- **قوله: «**[4]**...الصريحة بالنسبة إليه»**؛ أي: الصريحة بنسبة المتن إليه.

[قول الصحابي: من السنة كذا]

- **قوله: «ومن الصيغ المحتملة**[5]**»**: شروع في بيان صيغ احتملت الرفع وعدمه، إلا أنه ثبت لها حكم الرفع لرجحان احتماله فيها.

---

(١) في(ش) «من».

(٢) الكوسوف: مصدر من كسفت الشمس،إذا ذهب نورها،و فيها ست لغات، وقيل: الكوسوف مختص بالشمس، والخسوف بالقمر، وقيل: الكوسوف في أوله والخسوف في آخره. انظر: المعجم الوسيط(٢/٧٨٧)، وتاج العروس(٢٤/٣٠٨)، وتهذيب اللغة للأزهري (٣/٣٣٢).

(٣) قال ابن حجر في«التلخيص الحبير»(٢/٢١٣-٢١٧): «اشتهرت الرواية عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم على أن في كل ركعتين ركوعين، كذا رواه الأئمة عن:

عائشة: أخرجه البخاري(٢/٥٢٩)، ومسلم(٢/٦١٨).

وأسماء بنت أبي بكر: أخرجه البخاري(١/٣٨٦)، ومسلم(٣/٤٧٧) من طريق هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء.

وعبد الله بن عمرو بن العاص: أخرجه أبو داود(١٩٩٤)، والنسائي(٣/١٣٧)، وأحمد(٢/١٥٩)، كلهم عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو..

وابن عباس: أخرجه مسلم(٢ /٦٢٣).

وأبي موسى الأشعري: أخرجه أبو داود(١١٨٤)، والنسائي(٣/١٤٠)، والحاكم(١/٣٣٠).

أما الحديث أنه صلى في ركعة ثلاث ركوعات، أخرجه مسلم(٩٠١) من حديث ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمير عن عائشة -رضي الله عنها- به.

وأما الحديث أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين في كل ركعة أربع ركوعات، أخرجه مسلم(٩٠٨ و٩٠٩ و٩١٠) من حديث من عدة طرق عن ابن عباس-رضي الله عنهما-

(٤) قال ابن حجر: «ويَلتحق بقوله «حُكْمًا» ما ورد بصيغةِ الكنايةِ في موضعِ الصِّيَغِ الصريحة بالنسبة إليه صلى الله عليه وسلم، كقول التابعي عن الصحابي: يَرْفع الحديث، أو يَرْويه، أو يَنْمِيه، أو روايةً، أو يَبْلُغ به، أو رواه». النزهة(ص/١٣٥).

(٥) «...قولُ الصحابي: «مِن السُّنَّة كذا»، فالأكثر أن ذلك مرفوع، ونَقل ابن عبد البر فيه الاتفاق...». النزهة(ص/١٣٥).

- **قوله:** «[1]**وأبو بكر الرازي[2]من الحنفية**»: وكذا أبو الحسن الكرخي[3] منهم.

- **قوله:** «**واحتجوا بأن السنة تتردّد**[4]»؛ أي: فلا يثبت الرفع بالشكّ.

- **قوله[ل/٢٦/أ]:** «[5]**وهل يَعْنُون بذلك إلا سُنَّتَهُ**».

لا يقال المقام يقتضي أن يعكس، ويقال: وهل يعنون بالسنة إلا ذلك،أي: فعله صلى الله عليه وسلم؛ لأن الغرض أن ابن شهاب لم يَدْرِ هل يعنون بالسنة فعله، أو فعل غيره،ولهذا سأل[6] السؤال المذكور؛ لأنا نقول: ليس قوله ذلك إشارة إلى فعله صلى الله عليه وسلم، بل إلى السنة، فكأنه يقول: وهل يعنون بالسنة إلا سنته صلى الله عليه وسلم، دفعًا لتوهم أنهم يعنون بها سنته تارة،وسنة غيره أخرى،ينبه على ذلك قوله: «بعيد هذا».

فَنَقَل سالم أنهم إذا أطلقوا السنة؛ لا يريدون بذلك إلا سنة النبي صلى الله عليه وسلم.

- **قوله:** «**من السنة إذا تزوج إلى آخره**»؛ أي: من السنة هذا القول.

[تعريف الصحابي وشرح شروطه]

- **قوله:** «[7]...**أم بَعْدَهُ**»: قال العراقي[8]: «في دخول مَن لقيه مُسْلِمًا ثم ارتد، ثم أسلم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم في الصحابة نظر كبير[9]،فإن الردة محبطة للعمل[10] عند أبي

---

(١) قال ابن حجر: «وذهب إلى أنه غير مرفوع أبو بكر الصيرفي من الشافعية، وأبو بكر الرازي من الحنفية، وابن حزم...واحتجوا بأن السنة تتردد بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين غيره». النزهة(ص/١٣٦).

(٢) تقدمت ترجمته.

(٣) هو الشيخ الزاهد، مفتي العراق، شيخ الحنفية أبو الحسن، عبيد الله بن الحسين بن دلال، البغدادي الكرخي، توفي سنة (٣٤٠هـ)، ومن مصنفاته: «رسالة في الأصول»، و«المختصر»، و«شرح الجامع الكبير». انظر: تاريخ بغداد للخطيب (٣٥٣/١٠)، واللباب لابن الأثير(٩١/٣)، وشذرات الذهب لابن عماد (٣٥٨/٢).

(٤) في(ش): « يتردّد».

(٥) قال ابن حجر: «وأُجِيبوا-أي أبو بكر الصيرفي والحنفي وابن حزم-: بأنّ احتمال إرادةِ غيرِ النبي -صلى الله عليه وسلم- بعيدٌ، وقد روى البُخَارِيّ في صحيحه في حديث ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه في قصته مع الْحَجَّاج حين قال له: إن كُنْتَ تُرِيدُ السُّنَّةَ فَهَجِّرْ بالصلاة قال ابن شهاب: فقلت لسالمٍ: أَفَعَلَهُ رسول الله -صلى الله عليه وسلم-؟ فقال: وهل يَعْنُون بذلك إلا سُنَّتَهُ؟». النزهة(ص/١٣٦).

(٦) في(ش): «سئل».

(٧) قال ابن حجر: «وهو مَن لَقِيَ النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنًا به، ومات على الإسلام، ولو تَخَلَّلَتْ رِدَّةٌ في الأصح... وقَوْلي: «ولو تخلَّلت رِدَّةٌ»؛ أي: بين لُقِيِّهِ له مؤمنًا به، وبين موته على الإسلام، فإنّ اسم الصُحْبَةِ باقٍ له، سواءٌ رجع إلى الإسلام في حياته صلى الله عليه وسلم، أم بعده، سواءٌ لقيه ثانيًا أم لا». النزهة(ص/١٤٠-١٤١)باختصار.

(٨) شرح التبصرة والتذكرة(٥/٣).

(٩) في(ل): «كثير»، والتصويب من (ش) و«شرح التبصرة والتذكرة(٢٠٥/١).

(١٠) في«شرح التبصرة»(٥/٣): «للصحبة».

حنيفة-رحمه الله-، ونص عليه الشافعي-رحمه الله- في «الأم»[1]، وإن كان الرافعي[2] قد حكى عنه أنها إنما تُحْبِط شرْطَ اتصالِها بالموت،وحينئذ فالظاهر أنها مُحْبِطةٌ للصُّحْبَة[ش/٢٧/أ] المتقدمة، كقُرّة بن هُبَيرَة[3]، وكالأشعث بن قَيْس[4].

أما من رجع إلى الإسلام في حياته-صلى الله عليه وسلم- كَ:عبد الله بن أبي سَرْح[5]؛ فلا مانع من دخوله في الصُّحبة بدخوله الثاني في الإسلام،والله أعلم».انتهى كلامه[6].

- **قوله:** «[7]...**سواء لقيه ثانيًا أم لا**».هذا فيما رجع إلى الإسلام في حياته، لا بعده.

[طرق معرفة الصحابة]

- **قوله:** «[8]...**بالتواتر والاستفاضة، أو الشهرة**»: وقال العراقي[9]: «وإما بالتواتر، وإما بالاستفاضة والشهرة القاصرة عن التواتر».

فلم يجعل «الشهرة» قسيمًا للاستفاضة، كما لم يجعل بعضهم «المشهور» قسيمًا للمستفيض؛

---

(١) (٧٠/١).

(٢) هو عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني: فقيه، من كبار الشافعية، صاحب الشرح الكبير. ولد سنة(٥٥٣هـ) بقزوين، وكان الإمام الرافعي متضلعًا من علوم الشريعة تفسيرًا، وحديثًا، وأصولاً، مترفعًا على أبناء جنسه في زمانه نقلاً، وبحثًا، وإرشادًا، وتحصيلاً، وأما الفقه، فهو فيه عمدة المحققين وأستاذ المصنفين كأنما كان الفقه ميتًا فأحياه وأنشره وأقام عماده بعد ما أماته الجهل فأقبره...توفي -رحمه الله- سنة(٦٢٣هـ). انظر:تاريخ الإسلام للذهبي(٧٤٢/١٣)، وطبقات الشافعية للسبكي(٢٨١/٨)، والأعلام للزركلي(٥٥/٤).

(٣) في(ش): «هنيرة».وفي«الإصابة» لابن حجر(٥٨/٩)كما في (ل):هُبَيرة.وقال ابن حجر:وذُكر في كتاب«الردة»أنه ارتد مع من ارتدّ من بني قُشير،ثم أسره خالد بن الوليد وبعث به إلى أبي بكر، فاعتذر عن ارتداده بأنه كان له مال وولد، فخاف عليهم، ولم يرتد في الباطن فأطلقه».

(٤) هو الأشعث بن قيس بن مَعْدِي كَرِب بن معاوية بن جَبَلَة الكِندي. وفد إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- سنة عشر في سبعين راكبًا من كندة، وكان من ملوك كندة، وكان الأشعث قد ارتد من الكنديين وأُسر، فأُحضر إلى أبي بكر فأسلم، فأطلقه وزوّجه أخته أم فروة. الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر(١٨١/١-١٨٢).

(٥) هو عبد الله بن سعد بن أبي سرح بن الحارث بن حُبيب بن مالك بن لؤي القرشي العامري، أبو يحيى، وكان أخا عثمان من الرضاعة. كان يكتب للنبي -صلى الله عليه وسلم- ثم أزلّه الشيطان فلحق بالكفار، فأمر به رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أن يُقتل يوم الفتح، فاستجار له عثمان، فأجاره النبي -صلى الله عليه وسلم-. ثم دخل الإسلام وحسن إسلامه وهو الذي افتتح إفريقية زمن عثمان، وولي مصر بعد ذلك. مات سنة تسع وخمسين في آخر سني معاوية. انظر: الاستيعاب لابن عبد البر(٩١٨/٣)، والإصابة لابن حجر(١٧٥/٦-١٧٩).

(٦) كلمة: «كلامه»لم ترد في(ش).

(٧) قال ابن حجر: «...فإن اسم الصحبة باق له سواء رجع إلى الإسلام في حياته صلى الله عليه وسلم أم بعده، سواء لقيه ثانيًا أم لا». النزهة(ص/١٤١).

(٨) قال ابن حجر: «يُعْرَفُ كَوْنُه صحابيًّا بالتواتر،أو الاستفاضة أو الشهرة». النزهة(ص/١٤٢-١٤٣).

(٩) التبصرة والتذكرة(١١/٣)، والتقييد والإيضاح له(ص/٢٩٩).

بل جعله إياه كما نبه عليه المصنف فيما سبق بقوله: «**وهو المستفيض على رأي**[1]»،وقد راعى هنا[2]الرأي الآخر ؛إذ عَطَفَ الشُّهرةَ على الاستفاضة[ل/٢٦/ب] بـ:أَوْ.

- **قوله**: «**أو بعض ثقات التابعين**»[3]. هذا لم يذكره العراقي[4].

[تعريف المرفوع]

- **قوله**: «[5]...**سواء كان ذلك الانتهاء بإسناد متصل أو**[6] **لا؟**»: اعلم أن المرفوع هو: «ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من القول، والفعل، والتقرير؛ سواء أضافه إليه صحابي أم تابعي،أم مَن بعدهما، حتى يدخل فيه قول المصنّفين ولو تأخّروا: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم». [7]

قال[السخاوي] [8]: «فَعَلَىَ هذا يدخل فيه: المتصل، والمرسل، والمنقطع، والمعضل[9]، والمعلق؛ لعدم اشتراط الاتصال، ويخرج: الموقوف، والمقطوع؛ لاشتراط الإضافة المخصوصة»[10].

- **قوله**: «**وإن شئت قلتَ موقوف على فلان**»؛ يعني: فتذكر التابعي فمن بعده.

وهذا الاستعمال قليل على ما ذكره العراقي عند ذكر الموقوف.

[تعريف المسند]

- **قوله**: «**ويدخل ما فيه الاحتمال**»؛ أي: احتمال الانقطاع[11]؛ لكن لا على وجه

---

(١) نزهة النظر(ص/٤٩).

(٢) في (ل): «لنا»،والتصويب من(ش).

(٣) أي مما يعرف به كونه صحابيًّا:إخبار بعض ثقات التابعين عنه. انظر: شرح القارئ على النزهة(ص/٥٩٢)، واليواقيت والدرر(٢/٢١٢)، وإسبال المطر(ص/٣٢١).

(٤) لا في«التقييد والإيضاح(ص/٢٩٩)،ولا في«شرح التبصرة»(٣/١١-١٢).

(٥) قال ابن حجر: «فالقِسم الأول مما تقدم ذكره، مِن الأقسامِ الثلاثةِ -وهو ما تنتهي إليه غايةُ الإسناد- هو المرفوع، سواءٌ كان ذلك الانتهاء بإسنادٍ متصل أم لا». النزهة(ص/١٤٤-١٤٥).

(٦) في(ش): «أم».

(٧) انظر أيضًا: شرح القارئ على النزهة(ص/٦٠٤)، واليواقيت والدرر(٢/٢٢٥)، وإسبال المطر(ص/٣٢٥).

(٨) ما بين المعكوفتين زيادة من(ش)، ولم ترد في(ل).

(٩) إلى هنا ذكر العراقي ما يدخل في«المرفوع». شرح التبصرة(١/٦٠).

(١٠) فتح المغيث(١/١٠٢).

(١١) وزاد القارئ في«شرحه على النزهة» : «والاتصال».(ص/٦١٠)، وكذا الصنعاني في«إسبال المطر»(ص/٣٢٦)، والمناوي في«اليواقيت» (٢/٢٢٨).

الظهور[1].

[تعريف المسند عند الخطيب][2]

- **قوله: «قد يأتي لَكن بِقِلَّةٍ»**: لا بدّ لتصحيح هذا الاستدراك مِن حَمْل «قَدْ»على التحقيق،نحو: ﴿قَدۡ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ﴾[3].

[المسند عن ابن عبد البر]

- **قوله: «[4]...ولم يتعرض للإسناد»**؛ أي: بذكر ما هو وصف له معتبر فيما نحن فيه، بخلاف الخطيب؛ فإنه تعرّض له، فقال: «المسند[ش/٢٧/ب] المتصل».فذكر الاتصال الذي هو وصف الإسناد،إلا أنه جعله وصفًا للمتن مَجَازًا، وأراد أنّ الحديث المسند هو: المتصل إسناده.

[أقسام العلوّ النسبي]

[الموافقة] :

- **قوله: «[5]...من طريق أبي العباس السرّاج، عن قَتيبة»**: يأتي في الكلام على السابق واللاحق أن: أبا العباس السراج؛ تلميذ البخاري[6]، ومن الجائز عَقْلًا أن يكون الشيخ وتلميذه آخذين عن شيخ آخر.

---

(١) كعنعنة المدلِّس، والمعاصِرِ الذي لم يَثْبُتْ لُقِيُّه. انظر:شرح القارئ(ص/٦١٠)، وإسبال المطر (ص/٣٢٦)، واليواقيت (٢٢٩/٢)، وقفو الأثر للمؤلف(ص/٩٩)..

(٢) قال ابن حجر: «على هذا: الموقوفُ إذا جاء بسندٍ متصلٍ يسمَّى عنده(أي الخطيب) مسنَدًا، لكن، قال: إنَّ ذلك قد يأتي، لكن، بِقِلَّةٍ». النزهة(ص/١٤٦).

(٣) يعني قوله تعالى:﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلاً ﴾[الأحزاب:١٨]، وقوله:﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا﴾[النور:٦٣].

(٤) قال ابن حجر: «وأبعد ابن عبد البر حيث قال: «المسند المرفوع... «ولم يتعرض للإسناد،فإنه يصدق على المرسل والمعضل والمنقطع إذا كان المتن مرفوعًا، ولا قائل به». النزهة(ص/١٤٦).

(٥) قال ابن حجر: «وفيه، -أَيْ: العلوِّ النسبيِّ-:١/ الموافَقَةُ، وهي: الوصول إلى شيخِ أحدِ المصنِّفين مِن غيرِ طريقِهِ، أي: الطريق التي تصل إلى ذلك المُصَنِّفِ المعَيَّن.

مثاله: روى البُخَارِيّ عن قتيبة عن مالكٍ حديثًا، فلو رويناه مِن طريقِهِ كان بيننا وبين قتيبةَ ثمانيةٌ، ولو روينا ذلك الحديثَ، بعَيْنِهِ، مِن طريقِ أبي العباس السرَّاج، عن قتيبة، مثلاً، لكان بيننا وبين قتيبةَ فيه سبعةٌ؛ فقد حَصَلَ لنا الموافقةُ مع البُخَارِيّ في شيخه بعَيْنِهِ مع عُلُوِّ الإسناد إليه». النزهة(ص/١٤٨).

(٦) قال القارئ في«شرحه على النزهة»(ص/٦٢٤): «وهو إمام جليل كان مستجاب الدعوة، ولادته في سنة ثمان عشرة ومئتين، ومات في سنة ثلاث عشرة وثلاث مئة. كان تلميذ البخاري، وقد روى البخاري عنه ومسلم، وعاش بعد البخاري سبعًا وخمسين سنة، فإن البخاري مات سنة ست وخمسين ومئتين».

[المساواة]:

- **قوله: «وفيه»**[1]؛ أي: العلو النسبي: المساواة إلى آخره: تقدم أن العلو النسبي: أَنْ ينتهي الإسناد إلى إمام ذي صفة عليه،وهذه المساواة ليست كذلك؛ بل إنما ينتهي إلى النبي صلى الله عليه وسلم،فَحَقُّها أن يكون من أفراد العلوّ المطلق،كذا في «حواشي الشيخ قاسم»[2].

ولقائل أن يقول:لا نُسَلّم أنّ حقَّها ذلك؛ لأن قِلّة العدد مشروطة في[ل/٢٧/أ] مطلق العلوّ، سواء كان عُلُوًّا مطلقًا، أو لا قِلّة ههنا؛ بل مساواة.

وجوابه: أنّ المساواة المذكورة إنما هي بين عددك إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- من غير طريق ذلك الإمام، وعدد ذلك الإمام إليه أيضًا،والعُلُوّ إنما حصل باعتبار قِلّة عددك المذكور بالنسبة إلى عدد يكون لك، أو لغيرك متصل بالنبي -صلى الله عليه وسلم- من طريق ذلك الإمام.

فالمساواة المذكورة لا تكون قادحة في ثبوت القِلّة التي بها يحصل العُلُوّ.وإلى القلة المذكورة أشار النووي في «التقريب والتيسير»[3] حيث قال: «والمساواة في أعصارنا قِلَّةُ عَدَدِ إسنادٍ إلى الصحابي و[4]من قاربه بحيث يقع بينك وبين صحابي مثلاً من العدد؛ مثل ما وقع بين مسلم وبينه».

وبالجملة ففيما ذكره المصنف ههنا في[5] مثال المساواة؛عُلُوٌّ لتحقق القِلّة التي يبتني هو عليها،إلا أنه علوّ مطلق،والمصنف لم يمثل به للمساواة[ش/٢٨/أ] الواقعة في العلو النسبي،بل لمطلق المساواة التي تكون[6] تارة فيه، وأخرى في العلو المطلق كما في مثاله؛إذ هو قد أشار إلى أنّ المساواة تقع في العُلوّ النِّسبي، ثم عرّف مطلقها قاصدًا بآخر الإسناد في ذلك التعريف: ما هو أعم من النبي -صلى الله عليه وسلم-، ومن كل مَن بعده؛ تجوّزًا على وجه يكون الغايتان في قوله: « من الراوي إلى آخره»،أي: الإسناد؛ جارحتين[7]، فيكون العدد المساوي في العُلوّ المطلق ما بين الراوي والنبي -صلى الله عليه وسلم-؛ لأن انتهاء الإسناد فيه إليه صلى الله عليه وسلم،وفي

---

(١) «...-أَيْ: العلوِّ النسبيِّ-: المساواةُ: وهي استواءُ عددِ الإسناد مِن الراوي إلى آخره، أي: الإسناد مع إسنادِ أحدِ المصنِّفين. كأن يَرْوِي النسائيُّ، مثلًا، حديثًا يقع بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم فيه أحدَ عشرَ نفسًا، فيقع لنا ذلك الحديث، بعَيْنِهِ، بإسنادٍ آخرَ إلى النبي -صلى لله عليه وسلم- يَقَع بيننا وبين النبي -صلى الله عليه وسلم- أحدَ عشرَ نفسًا؛ فنُساوي النسائيَّ، مِن حيثُ العددُ، مع قطْعِ النظرِ عن ملاحظةِ ذلك الإسناد الخاصِّ». النزهة(ص/١٤٩).

(٢) أي في القول المبتكر(ص/١٢١).

(٣) انظر :تدريب الراوي(٢/٦١٢).

(٤) في(ش): «أو».

(٥) في(ش): «مِن».

(٦) في(ش): «يكون».

(٧) في(ش): «خارجتين».

العلو النسبي ما بين الراوي وبين واحد ممن بعده.

ويشهد لوقوع المساواة في القبيلين قول العراقي[1]: «وأما المساواة؛ فهو أن يكون بين الراوي وبين الصحابي[ل/٢٧/ب]،أو مَن قبل الصحابي إلى شيخ أحد السنة؛ كما بين أحد الأئمة السَّنِيَّة[2] وبين ذلك الصحابي،أو من قبله على ما ذكر،أو يكون بينه وبين النبي –صلى الله عليه وسلم– من العدد؛ كما بين أحد الأئمة الستة[3] وبين النبي –صلى الله عليه وسلم–.

وهذا كله كان يوجد قديمًا،وأما اليوم؛ فلا توجد المساواة إلا بأن يكون عدّ ما بين الراوي الآن وبين النبي –صلى الله عليه وسلم– كعدّ ما بين أحد الأئمة الستة[4] وبين النبي –صلى الله عليه وسلم–».انتهى كلامه.

وهو ظاهر في جواز وقوع المساواة فيما سماه المصنف عُلوًّا مطلقا؛ كما في القسم الثاني وفيما سماه نِسْبِيًّا كما في القسم الأول.

[النزول]

– **قوله: «ويقابل العلوّ في[5] أقسامه المذكورة:النزول»**: إياك أن تظنّ أن المساواة لا يقابلها نزول ظنًّا منك لعدم العلة التي بها يحصل العُلوّ في صورة المساواة، فقد[ش/٢٨/ب] أثبتنا لك آنفًا[6].

[رواية الأقران]

– **قوله:[7] «في أمر من الأمور المتعلقة بالرواية مثل السن[8]واللُّقِيّ[9]»**: تمثيل

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة له(٢/٢٥٨).

(٢) في(ش): «السنة»، وفي«شرح التبصرة والتذكرة»: «الستة».

(٣) في(ش): «السنة».

(٤) في(ش): «السنة».

(٥) في(ش): «بأقسامه»

(٦) كذا قرر أيضًا ابن حجر في«النزهة»(ص/١٤٩)حيث قال: «فيكون كل قسم من أقسام العلو يقابله قسم من أقسام النزول خلافًا لمن زعم أن العلو قد يقع غير تابع لنزول».أهـ.

(٧) قال ابن حجر: «فإنْ تشارك الراوي ومَنْ رَوى عنه، في أمرٍ من الأمور المتعلقة بالرواية: مثلَ السنّ، واللقيّ، والأَخْذِ عن المشايخ؛ فهو النوع الذي يُقال له: روايةُ الأَقْران؛ لأنه حينئذٍ يكون راويًا عن قَرينِهِ. النزهة(ص/١٤٩).

(٨) أي العمر وفي معناه العِلم.

(٩) أي «أو اللقي» كما صرح به السخاوي، ولعله أتى بالواو نظرًا للغالب، وإلا فلربما يُكْتَفى باللقي، وهو الأخذ عن المشايخ.قال ابن الصلاح: وربما يكتفي الحاكم بالتقارب في الإسناد، أي الأخذ من المشايخ، وإن لم يوجد التقارب في السن. والمراد بالتشارك في السِّن واللُّقي : المقارنة، كما قال: إنما القرينان إذا قارب سنهما وإسنادهما. فهو أي التشارك المذكور هو النوع الذي يقال له : رواية الأقران. هذا من المزج الغير المستحسن إلا على ما اخترعه الشيخ من جعل الكتابين واحدًا؛ لأن

للأمور،ولهذا[1]غير «أو»الفاصلة بالواو والواصلة،فغير عبارةِ المتن؛ لرعاية عبارة الشرح، ولو لم يغير؛ لجاز ولكان التمثيل للأمر الواحد منها[2].

[المُدَبَّج]

– **قوله: «وهُو أخصُّ مِن الأوَّلِ»**[3]: هذا إنما ينقسم إذا كان المعتبر في الأقران رواية أحد القرينين عن الآخر، سواء روى الآخر عنه أم لا؟إذ لو كان المعتبر رواية أحدهما عن قرينه من غير أن يروي القرين عنه؛ لكان متباينين كما لا يخفى.

وكلام العراقي في «شرح الألفية»[4] ظاهر فيما اختاره المصنّف من كون المدبّج أخصّ من القران[5] مطلقًا،وذلك أنه قسّم الأقران إلى: مدبج وما ليس بمدبج،وذكر أنَّ الأول[6] أنْ يروِيَ كلٌّ من القرينين عن الآخر صحابيين كانا، أو تابعيين، أو مِن الأتباع،أو أتباع الأتباع.

والثاني أن يروي أحد القرينين عن الآخر،ولا يروي[ل/٢٨/أ] الآخر عنه فيما نعلم».

[رواية الأكابر عن الأصاغر]

– **قوله: «**[7]**...في السِّنِّ، أَوْ فِي اللُّقِيّ، أَوْ فِي المِقْدَار»**: لرواية الأكابر عن الأصاغر أقسام، ذكرها العراقي[8] تبعًا للنووي في «التقريب والتيسير»[9]:

الأول:أن يكون الراوي أقدم طبقة وأكبر سِنًّا[10].

الثاني:أن يكون أكبر قَدْرًا لعلمه وحفظه[11].

الأقران مرفوع باعتبار المتن مجرور باعتبار الشرح، غايته أن المضاف مقدر في المتن لتصحيح الحمل.. « شرح القارئ على المزهة(ص/٦٣٤).

(١) لم ترد في(ش).

(٢) قال المناوي:»قال بعض مشايخنا : رأيت بخط ابن حسان على نسخة من نسخ هذا الكتاب–أي النزهة– ما صورته : وكان في الأصل : «وهو» ثم أمر المصنف بالضرب عليه ، وإبقاء الواو فقط ، لكن رأيتها باقية في نسخة المؤلف«.اليواقيت والدرر (٢/٢٤٩).

(٣) أي:وإنْ رَوى كلٌّ منهما، أي: القَرينين، عن الآخر فهو المُدبَّج. وهو أَخصُّ مِن الأولِ؛ فكلُّ مُدَبَّجٍ أقران، وليس كل أقران مُدَبَّجًا». النزهة(ص/١٤٩–١٥٠).

(٤) (٢٩٩/١) باختصار وتصرف.

(٥) في(ش): «الأقران».

(٦) في(ش): «أول».

(٧) «وإن روى الراوي عمن هو دونه في السنّ أو...فهذا النوع هو رواية الأكابر عن الأصاغر».النزهة(ص/١٥٠).

(٨) في شرح التبصرة والتذكرة(٢٢٨/١).

(٩) انظر:تدريب الراوي(٢/٧١٣–٧١٤).

(١٠) كروايةِ الزُّهْرِيِّ، ويحيى بنِ سعيدٍ الأنصاريِّ ، عنْ مالكِ بنِ أنسٍ.

(١١) كروايةِ مالكٍ ، وابنِ أبي ذِئْبٍ عن عبدِ اللهِ بنِ دينارٍ ، وأشباهِهِ ، وروايةِ أحمدَ ، وإسحاقَ عن عُبيدِ اللهِ بنِ موسى

الثالث:أن يكون أكبر[1] من الوجهين[2].

[السّابق واللاّحِق]

– **قوله: «وكانت وفاته سنة خمسين وستمائة»**[3]: لو قيل: « أن الوفاة كانت على رأس هذه السنة» يكون ما بين هذين[4] الروايتين مائة وخمسين سنة. أما إذا قيل أنها كانت سنة خمسين وستمائة؛ فيحتمل أن يكون في أوائلها، فلا يكون ما بينهما مائة وخمسين سنة، بل أقلّ.

– **قوله: «**[5]**قد يتأخر بُعد أحد الراويين عنه... إلى آخره»**: ويوهم[6] أن في تصوير رواية السابق واللاحق[ش/٢٩/أ] فرض أربعة رجال، أحدهم: الشيخ، مع أنه يكفي فيه فرض يليه أحدهم الشيخ كما وقع في المتن، فكان الملائم أن يقول: «قد يتأخر بُعد الراوي عنه».

[المُهْمَل]

– **قوله: «وَإِنْ يَرْوِي**[7] **الراوي عن اثنين مُتَّفِقِي الإِسْم»**[8]: لا يخفى أنّ الراوي فيما نحن فيه لا يروي الحديث إلا عن واحد يوافق اسمه اسم غيره ،كما هو المفهوم من الشرح.

وعلى هذا، يكون ظاهر المتن مدافعًا له،ولو قيل مراد الماتن أن يكون له رواية عن اثنين متفقي الاسم في غير ذلك الحديث؛ كان قوله:

العبسيِّ.

(١) في(ش): «أكثر».

(٢) كروايةِ أبي بكرٍ الخطيبِ ، عنْ أبي نصرِ ابنِ ماكولا ، ونحوِ ذلكَ. انظر: شرح التبصرة والتذكرة(٢٢٨/١).

(٣) «إن اشترك اثنان عن شيخٍ وتَقدَّم موتُ أحدِهما على الآخر؛ فهو السابق واللاحق.

وأكثرُ ما وقفنا عليه مِن ذلك ما بين الراويين فيه في الوفاة مائة وخمسون سنة، وذلك أن الحافظ السِّلَفِيَّ سَمِع منه أبو علي البَرَدَاني–أحدُ مشايخه– حديثًا، ورواه عنه، ومات على رأس الخمسمائة، ثم كان آخِرَ أصحابِ السِّلَفِيّ بالسماعِ سِبْطُهُ أبو القاسم عبد الرحمن بن مكي، وكانت وفاتُهُ سنةَ خمسين وستمائة». النزهة(ص/١٥٢).

قال الذهبي: «وهذا شيء لم يتفق لأحد أبدًا فيما علمت في السابق واللاحق». فتح المغيث(٢٠٢/٣).

(٤) هكذا جاءت في النسختين من المخطوط،بينما الصواب أن يقال:هاتين الروايتين.

(٥) «وغالِبُ ما يقع من ذلك أن المسموع منه قد يتأخر بعد أحدِ الراويين عنه زمانًا؛ حتى يسمع منه بعضُ الأحداث، ويعيش بعد السماع، دهرًا طويلًا؛ فَيَحْصل مِن مجموعِ ذلك نحوُ هذه المدة. والله الموفق». النزهة(ص/١٥٢–١٥٣).

(٦) في(ش): «يوهم».

(٧) في(ل): «تبيين» والتصويب من(ش) والمطبوع.

(٨) «...أو مع اسم الأب، أو مع اسم الجد، أو مع النسبة، ولم يتميزا بما يخص كل منهما فإن كانا ثقتين لم يضر». النزهة(ص/١٥٣).

«**فباختصاصه بأحدهما يَتَبيَّنُ**[1] **المهمل**»[2] مدافعًا لهذه الإرادة أيضًا.

واعلم أنه أطلق الاسم وأراد به ما هو أعم من الكنية؛ لأن الاتفاق كما يكون فيما ليس بكنيته نحو أحمد؛ يكون في الكنية نحو أبي حمزة:بالحاء والزاي، عن ابن عباس إذا أطلق.

- **قوله**: «**فباختصاصه**»؛ أي: الراوي بأحدهما يتَبيّن[3] المهمل.

اعلم أن في[4] استعمال الاختصاص؛ اعتبار مدخول الباء مقصورًا تارة وهو الغالب،ومقصورًا عليه[ل/٢٨/ب]أخرى وهو خلافه. والذي ذكره المصنف يصح على الثاني؛ لأنه يريد باختصاصه بأحدهما أن لا يكون له رواية إلا عن أحدهما.

ولذا قال الكمال الشمني ابن أبي شريف[5] في توضيح عبارة المصنف: «يعني أن الراوي عن أحد المتفقين في الاسم إن كان مختصًّا بمن روى عنه بأن لم يرو عن الآخر؛امتاز بذلك شيخه عمن وافقه في اسمه».انتهى

وذهل بعضهم عن الاستعمال الثاني بناء على غلبة الاستعمال الأول،فعدّ هذا المحل قلقًا بسبب عود ضمير اختصاصه إلى[6] الراوي،وحقق أن كان حقه أن يقول: «فباختصاص أحدهما بالمروي عنه»؛ يريد بذلك أن[ش/٢٩/ب] يكون الحديث المروي عن أحدهما بحيث لم يروه إلا أحدهما، فلم يروه الآخر، وإنْ كان الراوي بحيث كانت له رواية عنهما في غير ذلك الحديث؛لأنه يحمل قول الماتن: «**وإن روى الراوي عن اثنين متفقي الاسم**» على أن يكون له رواية عنهما في غير ذلك الحديث مستصعبًا مدافعة ما بعده له.

وكلام العراقي[7] على القسم السابع من المتفق والمفترق؛ صريح في أنّ ارتفاع الإشكال إذا لم يرو إلا عن أحدهما،وحصوله إذا روى عنهما معًا.

- **قوله**[8]: «[9]**أو كان مختصًّا بهما معًا**»: فيه مشاكل لقوله: «فباختصاصه بأحدهما»،

---

(١) هكذا في جاءت هذه الكلمة في نسختي المخطوط، وأما في النسخ المطبوعة للنزهة: « يَتَبَيَّن».

قال القارئ في« شرحه على النزهة»(ص/٦٤٨-٦٤٩): « فلا يلزم الاتفاق في الاسم واسم الأب والجد،ثم لا بد من تقدير» فقط «، ليصح العطف عليه في قوله: أو مع اسم الأب...».

(٢) النزهة(ص/١٥٣).

(٣) في(ل): «تبيين»، والتصويب من(ش) والمطبوع.

(٤) لم ترد في(ش).

(٥) في حاشيته(ص/١٣٨).

(٦) لم ترد في(ش).

(٧) في شرح التبصرة والتذكرة(٣/٢١٢).

(٨) لم ترد في(ش).

(٩) قال ابن حجر: «ومَن أراد لذلك ضابطًا كُلِّيًا يمتاز أحدهما عن الآخر فباختصاصِهِ، أي الشيخِ المرويِّ عنه، بأحدهما

ولولاها؛ لكان حق الكلام أن يقال: أو كان غير مختص بأحدهما، أو يقال:أو كان راوِيًا عنهما.

[إنكار الراوي حديثه]

- **قوله: «وإن روى عن شيخٍ حديثًا، فجحد الشيخ مَرْوِيَّهُ»**: اعلم أنه إذا [كان][1] أنكر الأصل رواية الفرع عنه،فإنْ كان إنكاره لذلك[2] إنكار تكذيب وجحود للرواية بأن قال:ما رويتُ لك هذا الحديث أصلاً،أو كذبْتَ عليّ؛لم يُعمل به بالاتفاق، وإن [ل/٢٩/أ] لم يكن إنكاره تكذيبًا للفرع؛ بل كان إنكار توقّفٍ ونسيانٍ بأن قال:لا أعرف أني رويتُ لك هذا الحديث، أو لا أذكره؟

فأكثر العلماء، كـ:مالك والشافعي وأحمد[3] في أصح الروايتين عنه على[4] أنه يعمل به، وهو قول محمد من أصحابنا، خلافًا لأبي حنيفة وأبي يوسف وأبي الحسن الكرخي من أصحابنا في رواية عنه، نص على ذلك كله[5]السراج الهندي في «شرح البديع»[6]. وهو ظاهر في ترجيح العمل على الرد في هذه المسألة الثانية الخلافية.

وظاهر كلام صاحب «التنقيح»[7] يقتضي ترجيح العمل على الرد أيضًا،ولكن فيما إذا صرح المروي عنه بالإنكار والتكذيب، ومنه يستفاد[ش/٣٠/أ] ترجيحه عليه أيضًا في تلك المسألة الخلافية بالطريق الأولى.

وقد رجح العمل على الرد في مسألة التصريح بالإنكار والتكذيب من الشافعية: التاج السبكي في «جمع الجوامع»[8]، وأقره عليها الجلال المحلي[9] في «شرحه»[10]،فقال موضحًا لكلامه:

«المختار وِفاقًا للسمعاني وخِلافًا للمتأخرين؛ كـ: الإمام الرازي والآمدي وغيرهما أنّ: تكذيب

يتبين المهمل، ومتى لم يتبين ذلك، أو كان مختصًا بهما معًا، فإشكاله شديدٌ؛ فَيُرْجَع فيه إلى القرائنِ والنظرِ الغالب».النزهة(ص/١٥٣).

(١) زيادة من(ش).

(٢) عبارته في(ل): «إنكاره ذلك» تكررت مرتين،والتصويب من(ش).

(٣) قال أبو بكر الأثرم: قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: يضعف الحديث عندك بمثل هذا: أن يحدث الرجل الثقة بالحديث عن الرجل، فيسأله عنه، فينكره ولا يعرفه؟ فقال: «لا، ما يضعف عندي بهذا» أخرجه الخطيب في «الكفاية» (ص/ ٥٤٣).

(٤) في(ل): «عن على»،والتصويب من(ش)..

(٥) سقطت من(ش).

(٦) انظر: الكفاية للخطيب(ص/٥٤١).

(٧) (٢/٢٩).

(٨) (٢/١٦٥) مع حاشية العطار عليه.

(٩) سبقت ترجمته (ص١٤٢).

(١٠) المسمى«البدر الطالع في حلّ جمع الجوامع» (ص/٤٢٠)، يُنظر أيضًا: «الغيث الهامع شرح جمع الجوامع» لأبي زرعة العراقي (ص/٤٢٢)، وتشنيف المسامع بجمع الجوامع للزركشي(٢/٩٧١).

الأصل الفرع فيما رواه عنه، كَأَنْ قال:ما رويتُ له، هذا لا يسقط المروي عن القبول وإن شك الأصل في أنه رواه للفرع، أو ظن أنه ما رواه له.والفرع العدل جازم بروايته عنه فأولى بالقبول للمخبر مما[1]جزم فيه الأصل بالنفي، وعليه،أي: على القبول؛ الأكثر من العلماء».

- **قوله: «ولا يكون ذلك قادحًا في واحد منهما»**: قال السراج الهندي[2]: «فهما باقيان[3]على العدالة فيقبل روايتهما في غير ذلك الحديث».

- **قوله: «على تقوية المذهب الصحيح»**[4]: كان الملائم التعبير بالأصح ليناسب[5]قوله فيما مرّ،أو احتمالًا قبل في الأصح.

- **قوله** [ل/٢٩/ب]: **«فقلتُ إن ربيعة حدثني عنك بكذا،أو قال:أخبرني ربيعة وهو عندي ثقة وإني حدثتُهُ إياه»**- «ولا أحفظه»،كذا في «شرح ألفية العراقي»[6].

- **قوله: «فكان سهيل بعد ذلك يقول...إلى آخره»**[7]: يُفهم منه أنه كان يقول ذلك نَظَرًا إلى قول الدَّرَاوَرْدِي المذكور، وليس كذلك، وإلا لقال حدثني الدَّراوَرْدِي عن ربيعة عّنِّي أَنِّي حدّثتُهُ عن أبي،بل إنما كان يقوله لأجل أن ربيعة أخبره وهو عنده ثقة أنه حدثه إياه.

فكان اللائق أن يذكر المصنف هذه العبارة بعد ذكر ما زدناه آنفًا من «شرح ألفية العراقي»[8] على ما ذكره[9] أوّلًا، فاعلمه.

---

(١) في (ش): «بما».

(٢) كتابه الذي هو شرح للبديع مخطوط.

(٣) في(ل): «نافيان»،والتصويب من(ش).

(٤) قال ابن حجر: «وفيه، أي: في هذا النوع، صَنَّفَ الدَّارقطني كتابَ: «مَنْ حَدَّث ونسي»، وفيه ما يدل على تقوية المذهب الصحيح؛ لكون كثيرٍ منهم حدثوا بأحاديث فلما عُرِضَتْ عليهم لم يتذكروها، لكنهم؛ لاعتمادهم على الرواة عنهم، صاروا يَرْوونها عن الذين رووها عنهم، عن أنفسهم...». النزهة(ص/١٥٤).

(٥) في(ش): «لتناسب».

(٦) أي بزيادة قوله: «لا أحفظه» (٣٣٨/١).

(٧) **تنبيه**:سوى الحافظ هنا بين مسألة الجحد والتكذيب ومَثَّل لأحدهما بالأخرى،لكنه نقل عن أهل الحديث التفريق بينهما، فقال في «الفتح» (٢/ ٣٢٦): «لأهل الحديث فيه تفصيل قالوا: إما أن يجزم برده أو لا؟ وإذا جزم، فإما أن يصرح بتكذيب الراوي عنه أو لا؟ فإن لم يجزم بالرد كأن قال: لا أذكره؛ فهو متفق عندهم على قبوله؛ لأن الفرع ثقة والأصل لم يطعن فيه. وإن جزم وصرح بالتكذيب فهو متفق عندهم على رده؛ لأن جزم الفرع بكون الأصل حدثه يستلزم تكذيب الأصل في دعواه أنه كذب عليه، وليس قبول قول أحدهما بأولى من الآخر وإن جزم بالرد ولم يصرح بالتكذيب فالراجح عندهم قبوله».

(٨) (٣٣٨/١).

(٩) في(ش): «ذكرناه».

[المُسَلْسَل] [1]

- **قوله:** «[2]**وهو من صفات الإسناد**».فإن قيل: حديث مسلسل؛ فهو على المجاز.

[صيغ الأداء ومحلّ استعمالها]

- **قوله:** «[3]...**فَتُقَدَّم**[4]**على الحقيقة اللّغوية**»: وجه[ش/٣٠/ب] التقديم: أن الحقيقة اللغوية في الاستعمال العُرْفِي مجاز عرفي،فتقدم[5] عليه الحقيقة العُرفية.

- **قوله:** «**في الصيغة الأولى**»[6]: المناسب أن يقال: في المرتبة الأولى، أو: في الصِّيغتين الأُولَيَتيْن؛ بدليل قوله بعد ذلك: «كَأَنْ يقول: حدثنا فلان، أو سمعنا فلانًا يقول».

- **قوله:** «**وقد يكون النون للعظمة؛ لكن بِقِلَّة**»: عند جمهور المحدثين إنْ سَمع وحده يقول: «سمعتُ، وأخبرني، وحدثني.

وإن سمع مع جماعة يقول: «حدّثنا»، أو «أخبرنا»؛ لكن هذه التفرقة إنما هي على سبيل الاستحباب دون الوجوب.

فجاز أن يقول «حدثنا» إذا سمع وحده؛ لجواز ذلك للواحد في كلام العرب، وكذا إذا سمع مع جماعة؛جاز له أن يقول «حدثني»؛ لأن الشيخ حدّثه وحدّث غيره، كذا في «شرح البديع»[7].

- **قوله:** «**وأَوَّلُها أي: المراتب، أصرحها**»[ل/ ٣٠/أ].أي: أصرح صيغ الأداء في سماع

---

(١) وهو في اللغة اتصال الشيء بعضه ببعض ، ومنه سلسلة الحديد». شرح القارئ على النزهة(ص/٦٥٩).

(٢) قال ابن حجر: «وإن اتفق الرواة في إسنادٍ من الأسانيد في صِيغِ الأداء: كسمعت فلانًا، قال: سمعت فلانًا، أو: حدثنا فلان، قال: حدثنا فلان، وغير ذلك من الصيغ، أو غيرها من الحالات القولية...، أو الفعلية كقوله: «دخلنا على فلان فأطعمنا تمرًا...» إلى آخره، أو القولية والفعلية معًا كقوله: «حدثني فلان وهو آخذ بلحيته قال: آمنتُ بالقَدَر...»، إلى آخره، فهو المسَلْسَلُ، وهو من صفات الإسناد...». النزهة(ص/١٥٥).

(٣) قال ابن حجر: «واللفظان الأَوَّلان مِن صِيَغ الأداء، وهما: سمعتُ وحدثني صالحان لِمَنْ سَمِع وحده مِن لفظ الشيخ. وتخصيصُ التحديث بما سُمِع من لفظ الشيخ، وهو الشائع بين أهل الحديث اصطلاحًا، ولا فرق بين التحديث والإخبار من حيث اللغة، وفي ادعاء الفرق بينهما تكلّف شديد، لكن لما تقرر الاصطلاح صار ذلك حقيقة عُرفية، فَتُقَدَّم على الحقيقة اللغوية...». النزهة(ص/١٥٧).

(٤) في(ش): «يقدّم».

(٥) في(ش): «فيقدّم».

(٦) أي: «فإن جمع الراوي، أي أتى بصيغة الجمع في الصيغة الأولى، كأن يقول: حدثنا فلان، أو: سمعنا فلانا يقول، فهو دليل على أنه سمع منه مع غيره، وقد تكون النون للعظمة لكن بقلة». النزهة(ص/١٥٧).

(٧) انظر: مقدمة ابن الصلاح(ص/٨٠)، والتقييد والإيضاح(ص/١٧٣)، والمقنع لابن الملقن(٣٠٥/١)، وفتح المغيث(٤٥/٢)، محاسن لاصطلاح للبلقيني(ص/٣٢٦).

قائلها[1].

الظاهر أنّ ضَمِيرَيْ: «**أوّلها**»و «**أصرحها**» لشيء واحد، فيتّجِه عليه إنْ ترك ما هو اللّائِق حيث فسّر الأول بالمراتب،والثاني:بصيغ الأداء، مع تغاير المرتبة وصيغة الأداء بالعموم والخصوص من وجه،لصدقهما على: «أنبأني»، وصدق المرتبة فقط على: «سمعتُ»، و «حدّثني» كليهما.

وصدق صيغة الأداء فقط على: «سمعتُ» فقط،على أنّ أول صيغ الأداء وهو «سمعتُ» ليس بأصرحها في سماع قائلها، وإلا ليثبت[2] السماع لقائلها بأسرها، وليس كذلك؛ لعدم سماع من يقول: «قرأتُ عليه»، أو «كتب إليّ» أو نحو ذلك منها.

- **قوله**: «[3]...**فهو كالخامس وهو: قرئ[4] عليه[5]وأنا أسمع**»: ويظهر لي أن بينهما فَرْقًا مِن حيثُ تعيين القراءة لعدم المتكلم في الخامس،وكونها محتملة له وغيره يسمع، وكذا لغيره وهو يسمع في المشبه به، من: «أخبرنا»، و«قرأنا عليه».

وكأنّ جعلهما كـ: «قُرئ[6] عليه وأنا أسمع» في إفادة أن القارئ غَيْرُه، وهو يسمع، من[ش/٣١/أ] غير أن يستعملا في عكسه، مع أنه الأظهر، مجرد اصطلاح جدّده المصنّف.

وإلا؛ فالظاهر من العراقي[7] أنه يجوز حمل «قرأنا على فلان» على قراءة بعض من حضر لسماع الحديث ممّن[8] قال: «قرأنا على فلان أو غيره».

فقد حُكي عن الخَطيب[9] عن البَرقاني: أنه ربما شكّ في الحديث هل قرأه هو،أو قُرئ وهو يسمع،فيقول فيه: «قرأنا على فلان»، ثم قال[10]: «وهذا أحسن[11]،فإن إفراد الضمير يقتضي قراءته

---

(١) لأنها لا تحتمل الواسطة–قاله الخطيب في«الكفاية»(ص/٤١٢) وتبعه ابن حجر هنا في«النزهة» كما قال السخاوي في«الغاية في شرح الهداية»(ص/٩٨).

(٢) في(ش): «لثبّت».

(٣) قال ابن حجر: «والرابع: وهو »قرأتُ« لمن قرأ بنفسه على الشيخ، فإن جمع كأن يقول: أخبرني، أو: قرأنا عليه، فهو كالخامس، وهو قرئ عليه وأنا أسمع...». النزهة(ص/١٥٧).

(٤) في(ش): «قرأ».

(٥) في(ل)تكررت كلمة «عليه»مرتين،والتصويب من(ش).

(٦) في(ش): «قرأ».

(٧) شرح التبصرة والتذكرة(٤١/٢).

(٨) في(ل): «فمن»،والأليق بالجملة ما ثبتناه من(ش).

(٩) الكفاية(ص/٣٠٠).

(١٠) أي العراقي.

(١١) في(ش): «حسن».

بنفسه، وجمعه يمكن حمله على قراءة بعض من حضر لسماع الحديث،بل لو تحقق أن الذي قرأ غيره؛فلا بأس أن يقول: «قرأنا»،قاله أحمد بن صالح حين سئل عنه.[ل/ ٣٠/ب]

وقال النفيلي: «قرأنا على مالك»،وإنما قرئ على مالك،وهو يسمع». انتهى ما قاله العراقي[(١)]، فتأمل.

– **قوله: «وعُرِف مِن هذا»**[(٢)]؛ أي: مِن هذا الذي أفدناه مِنْ أنّ القراءة والأخبار عندنا لمن قرأ، مع أنّ في الأخبار خِلافًا هل هو: لمن قرأ، أو لِمَن سمع؟ كما هو[اصطلاح][(٣)] غالب المغاربة.

وقال الكمال الشمني[(٤)]: «يؤخذ من تشبيه «أخبرني» بـ: «قرأتُ عليه»، أن التعبير بـ: «قرأتُ» أجود في أداء من سمع بالعرض[عليه][(٥)]؛لأن المشبه دون المشبه به.

وهذا منه بناء على[أنّ][(٦)] عبارة المتن هكذا،والثالث كالرابع بكاف التشبيه،وأما على رواية الواو في مكانها؛ فلا يكون ما ذكره مأخوذًا من المتن؛ بل منه ومن الشرح على ما بينّا.

– **قوله: «لأنه أفصح بصورة الحال»**[(٧)]؛ أي: من التعبير بالأخبار المحتمل؛ لإرادة التحديث دون القراءة وفاقًا للغة واصطلاح غالب المغاربة. ومنهم من جعل أفصح ماضِيًا؛ هربًا من كون أفعل التفضيل مشتقًّا من المزيد، فإن «أفصح» إذا كان أفعل تفضيل ؛ كان اشتقاقه من الإفصاح؛ كما يشعر به[ش/٣١/ب] كلام بعض المُحَشِّين حيث يقول: أي أشد إفصاحًا عنها، أي تصريحًا بها[(٨)].

والترجيح على هذا الوجه باعتبار إفصاح الأول عن صورة الحال دون الثاني، بناء[(٩)] على أنّ إفصاحه بمنزلة العدم في مقابلة إفصاح الأول، وإن كان في نفسه ثابتًا.

واعلم أنهم اختلفوا في القراءة على الشَّيخِ[(١٠)] مِن غير إنكارٍ، ومِن غير ما يوجب سكوته عن

---

(١) في شرح التبصرة والتذكرة(٢/٤١-٤٢).

(٢) « أن التعبير بـ(قرأتُ) لمن قرأ خير من التعبير بالإخبار؛ لأنه أفصح بصورة الحال». النزهة(ص/١٥٧).

(٣) زيادة من(ش)، ولم ترد في(ل).

(٤) نتيجة النظر(ص/٢٣٢).

(٥) زيادة من(ش)...

(٦) زيادة من(ش)...

(٧) قال ابن حجر: «وعرف من هذا أن التعبير بـ«قرأتُ» لمن قرأ خير من التعبير بالإخبار؛لأنه أفصح بصورة الحال».النزهة(ص/١٥٧).

(٨) جاء في حاشية(ل):قوله: «أي تصريحًا بها»، إشارة إلى أنّ الإفصاح مضمّن معنى التصريح الذي يتعدى بالباء.

(٩) جاء في حاشية(ل)قوله: «بناء..إلخ»، يندفع به أنّ مدافع الوجه الأول المقتفي لثبوت الإفصاح لهما».

(١٠) للمزيد انظر تفضلاً: مقدمة ابن الصلاح(ص/٧٨)، والإلماع للقاضي عياض(ص/٦٩ وما بعدها)، والباعث

الإنكار من إكراهٍ، أو غفلة، ونحو ذلك.

فقيل: لا تصح[(١)].

وقيل:تصح[(٢)] ويعمل بها، وعليه الجمهور.

واتفق القائلون بالصحة على أنه يصحّ أن يقول الراوي في هذه الصورة: «حدثنا وأخبرنا» ولكن مقيّدًا كل[ل/٣١/أ] منهما بقوله: «قراءة عليه».

واختلفوا في جواز قوله ذلك من غير تقييد بذلك:

- فذهب الأكثر إلى امتناعه؛ لأنّ ذلك يشعر بنطق الشيخ،وذلك من غير نطق منه كذبٌ.

- وذهب قوم إلى جوازه، واختاره صاحب «البديع»[(٣)]، وابن الحاجب[(٤)]، ونقله الحاكم[(٥)] عن الأئمة الأربعة: أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد -رضي الله عنهم-،وهو خلاف المفهوم من كلام المصنف حيث فرق بين «حدثنا وأخبرنا».فجعل «حدثنا» للسماع، و«أخبرنا» للقراءة وِفاقًا لأهل الحديث؛ حيث كان هذا الفرق هو الشائع عندهم للتمييز بين النوعين.

قال شارح البديع: «وخصّصوا النوع الأول بـ: «حدثنا» لقوة إشعاره بالنطق والمشافهة»[(٦)]،انتهى.

فإن قلتَ: على هذا يكون القراءة على الشيخ إخبار منه؟

قلتُ: نعم، ولا محذور في ذلك لما ذكره «شارح البديع»[(٧)] مِن أنّ الأخبار في اللغة:إفادة الخبر والعلم، وسكوت الشيخ عن الإنكار في هذا المقام؛ أفاد ذلك.

فيجوز أن يقول: «أخبرنا» ولا يكون كاذبا؛ بل القراءة على[(٨)] الشيخ عند الحاكم: إخبار

الحثيث(٣٢٩/١)،والتقييد والإيضاح(ص/١٦٨) للعراقي، والتبصرة والتذكرة له(٢٩/٢-٣٧)، والمقنع لابن الملقن(٢٩٧/١)، والمنهل الروي(ص/٨١)، واليواقيت والدرر(٢٩٤/٢)، وتدريب الراوي(٤٢٣/١ وما بعدها)، وتوضيح الأفكار للصنعاني(١٨٧/٢)،وشرح القارئ على النزهة(ص/٦٦٢)،وفتح المغيث(٢٧/٢).

(١) في(ش): «يصح».

(٢) في(ش): «يصح».

(٣) (ص/٧٧).

(٤) هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدويني الأسنائي، الشهير بابن الحاجب، الفقيه المالكي، الأصولي، النحوي، المقرئ. ولد سنة (٥٧٠هـ) وتوفي سنة (٦٤٦هـ). انظر: وفيات الأعيان(٢٤٨/٣)، والسير(٢٦٤/٢٣)، وشذرات الذهب(٢٣٤/٥).

(٥) معرفة علوم الحديث للحاكم(ص/٣٤٣).

(٦) انظر: مقدمة ابن الصلاح(ص/٧٨)، والتقييد والإيضاح(ص/١٧٠)، وفتح المغيث(٣٥/٢)،

(٧) انظر المصادر السابقة، والإحكام للآمدي(١١٢/٢)، وكشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي لعلاء الدين البخاري(٥٧/٣).

(٨) في(ش): «عند».

منه[ش/٣٢/أ] وتحديث[١]، فيجوز الرواية عنه بلفظ: «أخبرنا وحدثنا»، ولا يكون الراوي كاذِبًا.

- **قوله: «في ذلك»**[٢]؛ أي: في الإباء.

- **قوله: «حتى بالغ بعضهم، فرجَّحَها على السماع مِن لفظ الشَّيخ»**: هذا الترجيح هو مذهب أبي حنيفة، وإحدى الروايتين عن [مالك][٣]، وأشهرها أنهما[٤] سواء، واختاره صاحب «البديع»[٥] من علمائنا.

[أحكام طرق التحمل والأداء]

قوله: «وأطلقوا المشافهة في الإجازة المتلفّظ[٦] بها تجويزًا»[٧]: أطلق المتأخّرون، وهُم مِن بعدِ الخمسمائة «المشافهة» في الإجازة التي يشافه بها المخبر، فيقول: «أنا فلان مشافهة»،أو «شافهني فلان»[٨].

وكذلك أطلقوا لفظ: «المكاتبة» في الإجازة المكتوب بها، فيقول: «أنا فلان مكاتبة»، أو «كتابةً»،أو « كَتَبَ إليّ».

والمتقدمون لا يطلقون «الكتابة» إلا على ما كتب به الشيخ إلى الطالب من الحديث، أذن له في الرواية أم لا؟

ورَأْيُ[٩] شيخنا عبد الرحيم[١٠] أنّ هذه الألفاظ وإنْ استعملها طائفة من المتأخرين؛ لا تسلم مِن[ل/٣١/ب] طرف من التدليس.أما المشافهة؛ فتوهم مشافهته بالتحديث ، وأما الكتابة؛ فتوهم أنه كتب إليه بذلك الحديث بعينه[١١]،كما كان يفعله المتقدمون». كذا في «شرح الكمال الشمني»[١٢].

---

(١) معرفة علوم الحديث(ص/٣٤٣).

(٢) قال ابن حجر: «القراءة على الشيخ أحد وجوه التحمل عند الجمهور، وأبعد مَن أبى ذلك من أهل العراق، وقد اشتد إنكار الإمام مالك وغيره من المدنيين عليهم في ذلك، حتى بالغ بعضهم...». النزهة(ص/١٥٨).

(٣) استدراك من(ش)،ولم يرد في(ل).

(٤) في(ش): «وأشهرهما أنه».

(٥) وهو البزدوي في كتابه المسمى:كنز الوصول إلى معرفة الأصول(ص/١٨٣).

(٦) في(ل): «لمتلفظ بها»، والتصويب من(ش) والمطبوع.

(٧) في(ش): «يجوز».

(٨) في(ش): «فلان شافهني».

(٩) هكذا وردت تشكيل هذه الكلمة في(ل)، وأما في(ش) : «فَرَأَى».

(١٠) التبصرة والتذكرة له(٢/١٠٠).

(١١) لم ترد في(ش).

(١٢) (ص/٢٤٠-٢٤١)ونقله هنا حرفيًّا منه. وانظر أيضًا:اليواقيت والدرر(٢/٣٠١).

[شرط الرواية بالمناولة]

– **قوله:** «[1]...**أو ما قام مقامه**»؛ أي: مِن فرعٍ[2] مقابلٍ به.

– **قوله:** «**أو يحضر الطالب الأصل**»؛ أي: أصل نفسه، وكذا الفرع المقابل به، فيتأمّله الشيخ ثم يناوله له[3].

[شرط الإجازة لموجود أو معدوم أو مجهول]

– **قوله:** «[4]**سِوَى المَجْهُول**»؛ أي: سوى الإجازة له.

– **قوله:** «[5]...**مختلف في صحتها اختلافًا قويًّا**»: وممن قال بإبطالها من أصحابنا:أبو طاهر الدباس[6].

وقال صاحب «البديع المختار[7]»: «إن كان الْمُجيز عالِمًا بما في الكتاب والمجازُ له فَهِمًا

---

(١) قال ابن حجر: «واشترطوا في صحة الرواية بالمناولة اقترانها بالإذن بالرواية، وهي إذا حصل هذا الشرط أرفع أنواع الإجازة لما فيها من التعيين والتشخيص.وصورتها: أن يدفع الشيخ أصله، أو ما قام مقامه للطالب، أو يحضر الطالب الأصل للشيخ، ويقول له في الصورتين:هذا روايتي عن فلان...» النزهة(ص/١٥٩-١٦٠).

(٢) في(ش): «فروع».

(٣) نتيجة النظر للشمني(ص/٢٤١).

(٤) قال ابن حجر: «وكذا اشترطوا الإذن بالرواية في الإعلام، وهو: أن يُعْلِمَ الشيخُ أحدَ الطلبة بأنني أروي الكتاب الفلاني عن فلان، فإن كان له منه إجازةٌ اعْتُبِرَ، وإلا فلا عِبْرَةَ بذلك.

كالإجازة العامة في الْمُجَازِ له، لا في المجاز به، كأن يقول: أجزت لجميع المسلمين، أو لِمَن أَدرك حياتي، أو لأهل الإقليم الفلاني، أو لأهل البلدة الفلانية، وهو أقرب إلى الصحة؛ لقرب الانحصار.

وكذا الإجازة للمجهول، كأن يكون مبهمًا أو مُهْمَلاً.

وكذا الإجازة للمعدوم كأنْ يقولَ: أَجَزْتُ لمن سيولد لفلان، وقد قيل: إنْ عَطَفَه على موجودٍ صحّ، وكأنْ يقول: أجزت لك ولِمَن سيولد لك، وقد وقد قيل: الأقرب عدمُ الصحة، أيضًا، وكذلك الإجازةِ لموجودٍ، أو معدومٍ، عُلِّقَتْ بشرطِ مشيئةِ الغير، كأنْ يقول: أجزتُ لك إن شاء فلان، أو أجزتُ لِمَن شاء فلان، لا أن يقول: أجزت لك إن شئت. وهذا في الأصح في جميع ذلك.

وقد جَوَّز الرواية بجميع ذلك –سِوى المجهول، ما لم يتبين المراد منه– الخطيبُ، وحكاه عن جماعةٍ من مشايخه...».النزهة(ص/١٦٠-١٦١).

(٥) قال ابن حجر: «كل ذلك كما قال ابن الصلاح توسع غير مرضي؛ لأن الإجازة الخاصة المعينة مختلف في صحتها اختلافًا قويًّا عند القدماء، وإن كان العمل استقر على اعتبارها عند المتأخرين...». النزهة(ص/١٦٣).

(٦) هو محمد بن محمد بن سفيان، أبو طاهر الدباس، الفقيه الحنفي،وكان من أقران عبد الله الكرخي كان يوصف بالحفظ ومعرفة الروايات. ولي القضاء بالشام أخرج منها إلى مكة فمات بها.ولم يذكر من ترجم له سنة ولادته وفاته. انظر:الجواهر المضية في طبقات الحنفية لابن أبي الوفاء القرشي(١١٦/٢)، وتاج التراجم لابن قطلوبغا(ص/٣٣٦).

(٧) لعله يقصد بهذا النقل: ابن الساعاتي وكتابه «بديع النظام الجامع بين كتابي البزدوي والإحكام»، وهو مخطوط، وإلا فكتابٌ باسم: «البديع المختار» لا يوجد. والدليل على ذلك أن المؤلف رضي الدين بن الحنبلي ذكر هذا القول في كتابه «قفو الأثر» وعزاه لابن الساعاتي. والله أعلم.

ضابِطًا؛ جازت الرواية،وإلا بطلت عند أبي حنيفة[ش/٣٢/ب] ومحمد، وصحت عند أبي يوسف، والأحوط ما قالاه».

وقال صاحب «التوضيح»[١]:إنْ كان عالمًا بما في الكتاب؛ يجوز،وإنْ لم يكن عالمًا بما فيه؛ لا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد؛ خلافًا لأبي يوسف».

فَنَقَضَ قَيْدًا مما ذكره صاحب «البديع»[٢] واستدل لهما بأنّ: « أمر السُّنَّةِ أمر عظيم مما لا يتساهل فيه، وتصحيح الإجازة مِن غيرِ علمٍ؛ فيه مِن الفساد ما فيه،وفيه فتحٌ لباب التقصير في طلب العلم، وهذا أمر يتبرك [به][٣]،لا أمر يقع به الاحتجاج».

[المُتَّفِق والمُفْتَرِق]

- **قوله:** «[٤]...**واختلفت[٥] أشخاصهم**»: لا شك أنّ أشخاصهم لا تكون إلا مختلفة، إلا أنه ذكره بيانًا للواقع؛ لأن بيانه كثيرًا ما يقع للبلغاء. والأحسن أن يقال أنه بيان للافتراق؛لأنها إذا اختلفت؛حصل الافتراق.

- **وقوله:** «**اتفقت أسماؤهم**»: بيان الاتفاق،فيكون[٦] في الجمع بينهما إيماء إلى وجه تسمية هذا النوع بالمتفق والمفترق.

[المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف والمصنفات في ذلك]

- **قوله:** «[٧]...**كتابًا مختصرًا جدًّا**»: هذا هو المسمى بـ «مشتبه[٨] النسبة»، وعليه كتب ابن

---

(١) التوضيح لمتن التنقيح(٢/٢٥).

(٢) وهو البزدوي في كتابه:كنز الوصول في علم الأصول(ص/١٨٥).

(٣) لم ترد في(ل)،وهي زيادة من(ش).

(٤) «ثم الرواة: إن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم فصاعدًا، واختلفت أشخاصهم، سواء اتفق في ذلك اثنان منهم أو أكثر ،وكذلك إذا اتفق اثنان فصاعدًا في الكنية والنسبة، فهو النوع الذي يقال له: المتفق والمفترق». النزهة(ص/١٦٣).

(٥) في(ش): «واختلفتهم».

(٦) في(ش): «ليكون».

(٧) قال ابن حجر: «وجَمَع الذهبي في ذلك كتابًا مختصَرًا جدًّا اعتمد فيه على الضبط بالقلم؛ فَكَثُرَ فيه الغلط والتصحيف الْمُبَايِنُ لموضوعِ الكتاب.

وقد يَسَّر الله –تعالى– بتوضيحه في كتاب سَمَّيتُه «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه»، وهو مجلدٌ واحدٌ؛ فضبطتُه بالحروف على الطريقة المرْضِيَّة، وزدتُ عليه شيئًا كثيرًا مما أهمله، أو لم يقف عليه، ولله الحمد على ذلك». النزهة(ص/١٦٥).

(٨) في(ش): «بمشبه».

ناصر الدين[١] كتابه المسمى بـ: «الإعلام[ل/٣٢/أ] بما وقع في مشتبه الذهبي من الأوهام»[٢]. وقد وقفتُ على نسخة به[٣]وعليها خطّه وخطّ الحافظ ابن حجر.

[مَعْرِفَةُ أحوالِ الرواة جَرْحًا وتَعْدِيلاً] [٤]

- **قوله**: «[٥]...**تَعْدِيلاً وتَجْرِيحًا**»: قال شارح النظم: «التعديل نسبة العدالة إلى الشخص،والتجريح نسبة الجرح إليه»[٦]، مع أَنّ الظاهر أَنْ يقال:نسبة الشخص إلى العدالة، ونسبته إلى الجرح،كما يقال أن التفسق: نسبة الشخص إلى الفسق[٧].

[أحكام الجرح والتعديل]

- **قوله**: «[٨]...**ولو كانت التزكية[٩]صادرةِ مِن مزكٍّ واحد على الأصح**»: اختلفوا في

---

(١) هو محمد بن أبي بكر بن عبد الله بن محمد،أبو عبد الله القيسي، الحموي الأصل، الدمشقي، يعرف بابن ناصر الدين،وولد سنة(٧٧٧هـ)وكان من تلاميذ ابن حجر. توفي رحمه الله سنة(٨٤٢هـ). انظر:المجمع المؤسس(٤٤٢)، ولحظ الألحاظ لابن فهد(٢٢٧-٣٣٢)، والبدر الطالع(١٩٨/٢).

(٢) مطبوع بتحقيق عبد رب النبي محمد، مكتبة العلوم والحكم-المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

(٣) لم ترد في(ش).

(٤) الجَرْح لغة -بالفتح-: التأثير في الجسم بالسلاح. والجُرْح-بالضم-اسم للجرح. لسان العرب(٤٢٢/٢)، وتاج اللغة(٣٥٧/١).

وقال بعض فقهاء اللغة: «الجُرح-بالضم- يكون في الأبدان بالحديد ونحوه، والجَرح-بالفتح-يكون باللسان في المعاني والأعراض ونحوها.تاج العروس(١٣٠/٢).

والجرح في الاصطلاح:وصف الراوي بما يقتضي تليين روايته، أو تضعيفه، أو ردّه.

والتعديل لغة: التسوية، وهي تقويم الشيء وموازنته بغيره.واستعير في المعنويات بمعنى الثَّناء على الشخص بما يدلُّ على حُسْن طريقته في الدِّين والخُلق. انظر:لسان العرب(٤٣٢/١١)، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس(ص/٧١٨).

واصطلاحًا: وصف الراوي بما يقتضي قبول روايته. ينظر للمزيد: ضوابط الجرح والتعديل د/عبد العزيز بن محمد آل عبد اللطيف(ص/١٠-١١).

(٥) قال ابن حجر: «ومن المهم أيضًا معرفة أحول الرواة تعديلاً وتجريحًا، وجهالة؛ لأن الراوي إما أن تُعرف عدالته،أو يُعرف فسقه، أو لا يُعرف فيه شيء من ذلك». النزهة(ص/١٧٠).

(٦) العالي الرتبة في شرح نظم النخبة(ص/١٧٥).

(٧) الفسق لغة:الخروج، ويقال:فسق الرطب، إذا خرج عن قشره. المفردات للراغب الأصفهاني(ص/٣٨٠).

واصطلاحًا: يطلق على الخروج عن طاعة الله بالعصيان أو البدعة أو الكفر. انظر للمزيد:حكم رواية الفاسق والمبتدع د/خالد القريوتي.

(٨) قال ابن حجر: «وهذه أحكام تتعلق بذلك...فأقول:تقبل التزكية من عارف بأسبابها، لا من غير عارف؛ لئلا يزكّي بمجرد ما ظهر له ابتداء من غير ممارسة واختبار، ولو كانت التزكية صادرة من مزكٍّ واحد على الأصح،خلافًا لمن شرط أنها لا تُقبل إلا من اثنين؛ إلحاقًا لها بالشهادة في الأصح أيضًا». النزهة(ص/١٧٦-١٧٧).

(٩) التزكية هي: الثناء على الشخص بصفات العدالة. نتيجة النظر للشمني(ص/٢٦٣).

الجرح والتعديل هل يثبت كل واحد منهما بقول الواحد،أم يُشترط فيهما العدد؟

وقد ذهب القاضي أبو بكر[١] إلى الأول[٢]،وذهب جماعة من[ش/٣٣/أ] المحدّثين إلى الثاني، والأكثر على[٣] الاكتفاء بالواحد فيهما في الرواية دون الشهادة[٤]، واختاره صاحب «البديع»[٥] من علمائنا.

[ضوابط تقديم الجرح على التقديم]

- **قوله: «والجَرْحُ مُقدّمٌ عَلى التَّعْدِيل»**[٦]: ذكر صاحب «التوضيح»[٧] أنّ: «الطعن إذا كان مِن أئمة الحديث، فإن كان مجملا؛ لا يُقبل،وإن كان مُفَسَّرًا، فإن فُسِّر بما هو جرحٌ شرْعًا مُتفقٌ عليه،والطاعن من أهل النصيحة لا مِن أهل العداوة والعصبية؛ يكون جرحًا،وإلا فلا».

وقال المولى سعد الدين في «التلويح»[٨]: «الحق أن الجارح إن كان ثقة بصيرًا بأسباب الجرح ومواقع الخلاف،ضابطًا لذلك؛ يقبل وإلا فلا».

- **قوله: «إِن صدر مبينًا من عارف بأسبابه»**: قال التقي الشمني[٩]: « اشترط الحافظ صاحب »النخبة « في تقديم الجرح على التعديل صدور الجرح مُبيِّنًا من العالم بأسبابه وظني[١٠]

---

(١) وهو الباقلاني، تقدمت ترجمته.

(٢) وقال: «الشاهد المخبر إنما يحتاجان إلى التزكية إذا لم يكونا مشهورين بالعدالة والرضا،وكان أمرهما مشكلًا مُلتبسًا...والدليل على ذلك: أن العلم بظهور سرهما واشتهار عدالتهما أقوى في النفوس من تعديل واحد واثنين يجوز عليهما الكذب والمحاباة». الكفاية للخطيب(ص/١٧٨).

(٣) لم ترد في(ش).

(٤) قال ابن الصلاح في«مقدمته» (ص/١٠١): «وهو الصحيح الذي اختاره الحافظ أبو بكر الخطيب وغيره...؛ لأن العدد لم يُشْتَرَطْ في قبول الخبر، فلم يشترط في جرح راويه وتعديله، بخلاف الشهادات». ورجّحه كذلك: العراقي في«التقييد»(ص/١٤٢)، و«شرح الألفية(١/٢٩٥)، وابن حجر كما مر، والسخاوي في«الفتح»(١/٢٩٠)، وابن جماعة في«المنهل»(ص/٦٤)، وابن كثير في«الباعث»(١/٢٨١)، والسيوطي في«التدريب»(١/٣٦٣) وغيرهم.

(٥) في بديع النظام أو كنز الوصول كما يطلق كلاهما عليه (ص/٢٦٦)، وانظر أيضًا: كشف أسرار أصول البزدوي(٣/٥٤).

(٦) «...وأطلق ذلك جماعة، ولكن محلّه إن صدر مبيّنًا من عارفٍ بأسبابه؛ لأنه إن كان غير مفسّر لم يقدح فيمن ثبت عدالته...».النزهة(ص/١٧٩).

(٧) مع شرحه التلويح على التوضيح لمتن التنقيح للتفتازاني(٢/٣٠)،ونقله عنه أيضًا اللكنوي في«الرفع والتكميل»(ص/١٠٣).

(٨) المصدر السابق(٢/٣٠).

(٩) في«العالي الرتبة»(ص/١٨١).

(١٠) من قوله: «وظني...إلى آخره» غير وارد في المطبوع.

أنه لا حاجة لاشتراط العلم بالأسباب التي للجرح بعد اشتراط كونه مبيِّنًا»انتهى[1].

[المَنْسُوبون لِغَيْر آبائِهم]

- **قوله**: «[2]...**لِكَوْنِه تَبَنَّاه**»: قال ابن الجزري: أو تزوّج بأمه[3].

- **قولــه**: «**أَوْ إِلــىَ أُمِّــهِ**»: لا يصلُح قسيمًا لقوله إلى غير أبيه؛ لأنه قسم منه لا قسيم له،ولعله[ل/٣٢/ب] أراد غير أبيه من الرجال، ولم يُقيّد بهذا القيد اعتمادًا على المِثال.

[معرفة من اتفق اسم شيخه والراوي عنه][4]

- **قوله**: «**فَشَيْخُهُ مُسْلم بْنُ إبراهيم الفَرَادِيسِي**»[5]: هكذا وقع في نسخة معتمدة مقروءة على تلميذ المصنّف، وعلى الفراديسي تصحيح، ويقال فيه: الفراهيدي، وهكذا نسبه ابن الجزري والبرهان الحلبي[6] في مؤلفيهما في «أسماء الرجال»[7].

و«**فَرْهُود**»[8]أبو بطن، يقال في النسبة إليه: فَرْهُودِي وفَرَاهِيدِي، ومثله في هذه النسبة الخليل

---

(١) كلمة«انتهى» لم ترد في(ش).

(٢) قال ابن حجر: «ومعرفة من نسب إلى غير أبيه، كالمقداد بن الأسود، نُسب إلى الأسود الزهري لكونه تبنّاه، وإنما هو مقداد بن عمرو...». النزهة(ص/١٨١).

(٣) لم أجد هذا النقل من ابن الجزري في كتبه المطبوعة ولعله وَهِم المؤلف هنا في عزوه إليه، وقد قاله الذهبي في«الكاشف»(٢/٢٩٠/٥٦١٤)في ترجمة المقداد بن عمرو الكندي: وهو ابن الأسود، لأن الأسود بن عبد يغوث تبنّاه، أو تزوج بأمه«.والله أعلم.

(٤) قال بان حجر: «وهو نوع لطيف،لم يتعرض له ابن الصلاح، وفائدته رفع اللبس عمن يُظن ن فيه تكرارًا أو انقلابًا. فمن أمثلته: البخاري روى عن مسلم، وروى عنه مسلم.فشيخه مسلم بن إبراهيم الفراديسي البصري، والراوي عنه مسلم بن الحجاج القشيري صاحب الصحيح...». النزهة(ص/١٨٣).

(٥) مسلم بن إبراهيم أبو عمرو الفراهيدي مولاهم الأزدي البصري القصاب(ت٢٢٢هـ)، أخرج البخاري عنه في الإيمان والصلاة والمظالم وغير موضع عن هشام الدستوائي، وشعبة، وعبد الله بن المثنى، ووهيب، وعبد الله بن المبارك. وثقه أبو حاتم وابن معين، وغيرهما. ينظر:الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(٧٨٨)، والتعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الصحيح لأبي الوليد الباجي(٦٣١)،ومن روى عنهم البخاري في الصحيح أبي أحمد بن عدي الجرجاني(٢٥٢)، وتذكرة الحفاظ(١/٢٨٨).

(٦) هو إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي ثم الحلبي، أبو الوفاء، برهان الدين :عالم بالحديث ورجاله، من كبار الشافعية. أصله من طرابلس الشام،ولد سنة(٧٥٣هـ) وتوفي سنة(٨٤١هـ). انظر:الضوء اللامع(١/١٣٨)، وشذرات الذهب(٧/٢٣٧)والأعلام للزركلي(١/٦٥).

(٧) الكتاب: «غاية النهاية في أسماء رجال القراءات أولي الرواية والدراية» لابن الجزري(ص/١٢١)،دار الكتب العلمية- بيروت،الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.

والكتاب: «نهاية السول في رواة الستة الأصول للبرهان الحلبي، مطبوع الجزء الأول والثاني والثالث فقط بتحقيق د/عبد القيوم عبد رب النبي، مركز إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

(٨)منسوب إلى فَرَاهِيد بن شَبَابَة بن مالك بن فَهْم بن غَنْم بن دَوْس بطن من الأزد، منهم: الخليل بن أحمد العَروضي

ابن أحمد الفَراهيدِي النَّحَوِي[1].

- **قوله**: «**ابن عُيَيْنَة**»[2]: هو بضم المهملة وفتح الفوقية بعدها آخر[ش/٣٣/ب] الحروف فالموحدة[3].

[معرفة الأسماء المجردة من الثقات والضعفاء]

- **قوله**: «[4]**معرفة الأسماء المجرّدة**»: أراد بها ما يعمّ الأسماء والكنى والألقاب.

- **قوله**: «**في كتابه الإكمال**»: كذا في بعض النسخ، وفي بعضها: «الكمال»[5] وهو الصحيح.

- **قوله**: «**في «تهذيب الكمال»**»[6]: لم يتقيّد مؤلفه برجال الكتب الستة؛ بل ذكرهم وغيرهم.

واختصر منه الذهبي[7] كتابه المشهور بـ: «الكاشف»[8].

قال ابن الجزري[9]: «فبالغ في الاقتصار ولم يوفّ بحق الاختصار ،فإنه قصد أن يقتصر على رجال الكتب الستة من كتاب «التهذيب»، ولم يأت بذلك؛ بل ترك جماعة ذكره المشار إليه في

الفَراهِيدي، ومُسلِم بن إبراهيم الفَراهِيدي وغيرهما . ينظر: الوافي بالوفيات(٢٤٢/١٣)، وعجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب لأبي بكر الحازمي الهمداني(ص/١٠٠)، والأنساب للسمعاني(٣٥٧/٤).

(١) هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الأزدي الفراهيدي من أهل البصرة، وهو الإمام في العلم، والنحو، واللغة، ومعاني الشعر، ومعاني العرب، وهو شيخ سيبويه إمام أهل العربية. توفي رحمه الله بعد(١٦٠هـ). انظر:تهذيب الكمال(٣٢٦/٨)، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي(ص/٢٥٠)، وتهذيب التهذيب(١٤١/٣).

(٢) هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون مولى محمد بن مزاحم الهلالي إمام ومحدث شهير وعرف بالزهد والورع. وقد ولد في الكوفة سنة (١٠٧ هـ)، وتوفي سنة(١٩٨ هـ). أجمع الناس على صحة حديثه وروايته. انظر: الإرشاد في علماء الحديث لأبي يعلى القزويني(١٥٩)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم(٩٧٣)، والتهذيب لابن حجر(١٠٤/٤).

(٣) في حاشية(ل):وهي الياء التحتية.

(٤) قال ابن حجر: «ومن المهم في هذا الفن:معرفة أسماء المجردة، وقد جمعها جماعة من الأئمة، فمنهم من جمعها بغير قيد....ومنهم رجال الستة:الصحيحين،وأبي داود،والترمذي والنسائي وابن ماجه لعبد الغني المقدسي في كتابه: «الكمال»، ثم هذّبه المزي في«تهذيب الكمال...»(ص/١٨٤-١٨٥).

(٥) الكمال في أسماء الرجال لعبد الغني المقدسي مطبوع بتحقيق د.شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية-اليمن ١٤٣٢هـ.

(٦) تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي مطبوع بتحقيق د/بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة-بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٠هـ.

(٧) هو الإمام المحدث الحافظ المؤرّخ محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله التركماني الأصل الفارقي ثم الدمشقي شمس الدين الذهبي. ولد سنة(٦٧٣هـ) بدمشق وتوفي سنة(٧٤٨هـ). انظر: الدرر الكامنة (٣/ ٣٣٦)، والنجوم الزاهرة (١٨٢/١٠)، وشذرات الذهب (٦/ ١٥٣).

(٨) مطبوع بتحقيق محمد عوامة،دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن-جدة، الطبعة الأولى:١٤٠٣هـ.

(٩) لم أجد أين ذكره.

ديباجة كتابه المسمى بـ:الجمال في أسماء الرجال[1]، وهو مختصر «تهذيب الكمال» أيضًا.

- **قوله**: «**البَرْدِيجِي**[2]**بفتح الموحدة**»: كما هو على الألسنة، مع أنه نسبه لِبَرْدِيج[3] على مثال فَعِيل بالكسر خاصة، ذكره السخاوي[4].

[معرفة الأسماء المفردة]

- **قوله**: «**معرفة الأسماء المفردة**»: أراد بالأسماء ما هو أعم من الأسماء والكنى والألقاب،وذلك أن العراقي[5] فسّر العَلَم بما يُعرف به مَنْ جُعل علامةً عليه من الأسماء والكنى والألقاب،ثم ذكر أن معرفة أفراد[ل/٣٣/أ] الأعلام نوع من أنواع الحديث، صنف فيه البرديجي كتابه: « المترجم بالأسماء المفردة»[6].

ففهم منه أنه أطلق الأسماء المفردة وأراد بها «الأعلام المفردة»أعم مِن أنْ تكون أسماء،أو لا؟ فيحمل عليه كلام المصنف.

ومن خصصها في عبارته بغير الكنى والألقاب بقرينة قوله بعد ذلك: «**وكذا الكنى والألقاب**» مخصِّصًا لهما بالكنى والألقاب المفردة، نحو[7]:

أبي مُعَيد: بميم مضمومة فمهمله مفتوحة فمثناة تحتية،فَمُهْمَلُه كنيةُ حَفْص بن غَيْلان، وسُحْنُون: بضم السين على الصحيح لقب عبد السلام بن سعيد التنوخي القيرواني[8] المالكي.

فقد ذهل[9] عن قول[ش/٣٤/أ] المصنف في الشرح ، وكذا معرفة الكنى المجردة بتقييد الكنى بالمجرّدة دون المُفْرَدَة.

- **قوله**: «[10]...**والألقاب**»؛ أي: المجرّدة.

---

(١) مخطوط، انظر فهرس الفهارس(٣٠٥/١).

(٢) هو الإمام الحافظ الحجة أبو بكر أحمد بن هارون البرديجي البرذعي نزيل بغداد، ولد بعد سنة(٢٣٠هـ) وتوفي سنة(٣٠١ه). انظر: تاريخ بغداد(١٩٤/٥)، ومعجم البلدان(٣٧٨/١)،وتذكرة الحفاظ(٢٢٣/٢)،.

(٣) نسبة إلى «برديج» بلدة بأقصى آذربيجان، ويقال في نسبته أيضًا: «البردعي» بالدال المهملة، و«البرذعي» بالذال المعجمة. انظر: الأنساب(١٣٩/٢)، ومعجم البلدان(٣٧٨/١).

(٤) فتح المغيث(١٦٨/١).

(٥) شرح التبصرة والتذكرة(١١٣/٣).

(٦) مطبوع بتحقيق عبده علي كوشك، دار المأمون للتراث-دمشق ١٤١٠ه.

(٧) لم ترد في(ش).

(٨) في(ش): «قيراني».

(٩) في حاشية(ل): «الذاهل هو الكمال الشمني».

(١٠) قال ابن حجر: وكذا معرفة الكنى المجردة والألقاب، وهي تارة بلفظ الاسم وتارة بلفظ الكنية، وتقع نسبة إلى عاهة أو حِرْفَة». النزهة(ص/١٨٧).

- **قوله: «عنبسة بن عبد الرحمن»**[1]: قال ابن الجزري: وقال بعضهم: عَنْبَسة بن أبي عبد الرحمن[2] وهو وَهْم.

- **قولـه**[3]: **«فإنـه هو الـذي ذكره ابن منـدة»**: ولا يبعد تَكَنِّيه بأبي الأسود أيضا؛ لجواز كونه ممن تكنى بكنيتين ؛كابن جُريج.

[معرفة الكنى الألقاب المجردة]

- **قوله: «وهي تارة تكون بلفظِ الاسم، وتارة تكون بلفظ الكُنْيَة»**: مثال الأول: بَشير[4] الذي كان اسمه زُحَم بن مَعْبَد، فلما أسلم لقّبه النبي -صلى الله عليه وسلم- بَشِيرًا[5].

ومثال الثاني: أبو الآذان عمر بن إبراهيم[6]، لُقِّب بِه لِكِبَرِ آذانه[7].

واعلم أنّ العراقي[8] فرّق بين الاسم والكنية واللقب، بأن الاسم: ما وُضع علاَمَةً على المُسَمَّى،والكنية: ما صدّر بأب أو أم. واللقب: ما دل على رفعة أو ضَعَةٍ.

وكلام المصنف ههنا[9] يقتضي أن الّلقب هو ما دل على رفعة أو ضَعَة سواء صدّر بأب، أو أم، أو لم يصدّر؟

والكنية هي: ما صدّر بأحدهما ولم يدل على[ل/٣٣/ب] رفعة ولا ضعة؛ لأنه لو دلّ على واحد

---

(١) هو عنبسة بن عبد الرحمن بن عنبسة بن سعيد بن العاص القرشي الأموى.قال البخاري: تركوه. وروى الترمذي عن البخاري: ذاهب الحديث. انظر: ميزان الاعتدال(٣/٣٠١).

(٢) تهذيب التهذيب(٢٨٨).

(٣) قال ابن حجر: «ومِن ذلك: سَنْدَر -بالمهملة والنون- بوزن جَعْفَر، وهو مولى زِنْباع الجُذَاميّ، له صحبة ورواية، والمشهور أنه يُكْنَى أبا عبد الله، وهو اسمُ فردٍ لم يَتَسَمَّ به غيرُهُ، فيما نعلم. لكن ذَكَر أبو موسى في «الذَّيْلِ على معرفة الصحابة»، لابن منده: سَنْدَر أبو الأسود، وروى له حديثًا، وتُعُقِّب عليه ذلك، فإنه هو الذي ذكره ابن منده، وقد ذَكَرَ الحديثَ المذكورَ محمدُ ابن الربيع الجيزيّ، في «تاريخ الصحابة الذين نزلوا مصر»، في ترجمة سَنْدَرٍ مولى زِنْباع، وقد حَرَّرْتُ ذلك في كتابي في الصحابة. النزهة(ص/١٨٧).

(٤) هو الصحابي بشير بن الخصاصية السدوسي. انظر:الاستيعاب لابن عبد البر(١٩٨)، والإصابة لابن حجر(٧٠٦).

(٥) انظر: القات لابن حبان(٣/٣٣)، والطبقات الكبرى لابن سعد(٦/٥٠)، وتاريخ دمشق لابن عساكر(١٠/٣٠٤)، وتهذيب الكمال للمزي(٣٥/٣٧)، ومشاهير علماء الأمصار لابن حبان(٢٣٨).

(٦) هو أبو الآذان الحافظ الإمام عمر بن إبراهيم بن سليمان البغدادي، ثقة حافظ، وتوفي سنة(٢٠٩هـ). انظر:تاريخ بغداد(١١/٢١٥)،وتذكرة الحفاظ(٢/٢٢٢)،والتقريب(٤٨٦٢).

(٧) انظر:التَّكْميل في الجَرْح والتَّعْدِيل ومَعْرِفة الثِّقَات والضُّعفاء والمجَاهِيل لابن كثير(٤/١٣٤)، ومقدمة ابن الصلاح(ص/١٩٨)، والتقييد والإيضاح(ص/٣٧١).

(٨) في التبصرة والتذكرة(٣/١١٢).

(٩) لأنه قال: «وكذا معرفة الكنى المجردة والألقاب وهي تارة تكون بلفظ الاسم وتارة تكون بلفظ الكنية، وتقع نسبة إلى عاهة أو حرفة». النزهة(ص/١٨٧).

منها؛ لكان لَقَبًا كما أشار إليه بقوله: « **وتارة تكون**[١]**بلفظ الكنية**» حيث لم يَقُل: « **وتارة تكون**[٢] **كنىً**».

وأما الاسم عنده: فما لم يصدر بأبٍ أو أُمٍّ، ولا دَلَّ على رفعة أو ضَعَةٍ.ألاَ تراه قَابَلَهُ بالكُنية وقال: «**هي تارة تكون بلفظِ الاسم**»،أي: غير مصدّرة بِأَبٍ ولا أُمٍّ،ولم يَقُل: «**وهي تارة تكون أسماء**».

وأما قوله فيما سبق: «**ومعرفة من اسمه كنيته**»[٣]؛فعلى المجاز، أي:ومعرفة مَن له كنية وليس له اسم، نحو: أبي مُعيد بميم مضمومة مهملة مفتوحة فمثناة تحتية ،فمهمله كنية حفص بن غيلان، وسُحْنُون: بضم السين على الصحيح لقب عبد السلام بن سعيد التنوخي القَيْرَوَانِي المالكي[٤]، والله أعلم.

[معرفة الأنساب]

- **قوله**: «[٥]...**أو مجاورة**»: كأنه أراد المجاورة أعم من أن يكون في البلاد والضياع، أو الشكل.

- **قوله**: «**ويَقَعُ إِلى الصَّنَائِعِ؛ كَالخَيَّاطِ وَالحِرَفِ؛ كالبَزَّار**»[٦]: قال بعضهم: كأنّ الصناعة تقتضي عَمَلًا، والحِرَف أعم، وقد ذكرناه فيما مرّ[٧].

[معرفة آداب الشيخ والطالب]

- **قوله**[٨]: «**والتَّطَهُّر مِن أَعْرَاضِ الدُّنْيَا**»: كثيرًا ما تضبط[٩] الأغراض في هذا المقام من

---

(١) في(ش): «يكون».

(٢) في(ش): «يكون».

(٣) النزهة(ص/١٨٠).

(٤) تقدمت تراجم المذكورين.

(٥) قال ابن حجر: «وكذا الأنساب وهي تارةً تقع إلى القبائل، وهو في المتقدمين أكثريٌّ، بالنسبة إلى المتأخرين، وتارةً إلى الأوطان، وهذا في المتأخرين أكثريٌّ، بالنسبة إلى المتقدمين، والنسبة إلى الوطن أعمُّ مِن أن تكون بلادًا أو ضِياعًا أو سِكَكًا أو مجاورة، وتقع إلى الصنائع...». النزهة(ص/١٨٧-١٨٨).

(٦) في(ش):البزاز.

(٧) قال القارئ في«شرحه»(ص/٧٧٢): «والصناعة -بالفتح- أخص من الحرفة؛ لأن الصناعة لا بد من المباشرة فيها بخلاف الحرفة، كذا قيل ، وأما -بالكسر- فهو بمعنى الاصطلاح الناشئ عن الصنعة المعنوية من العلوم العقلية والنقلية».

(٨) قال ابن حجر: «ومِن المهم، أيضًا، معرفةُ آداب الشيخ والطالب، ويشتركان في تصحيح النية، والتّطهر مِن أعراض الدنيا، وتحسين الخُلُقِ». النزهة(ص/١٨٨).

(٩) في(ش): «يضبط».

الكتب الحديثية بإعجام الغين، والذي يقتضيه كلام العراقي في «شرح الألفية»[1]: الإهمال، وذلك أنه قال: «أول ما على[2] الطالب؛ إخلاص النية.

فقد رُوِّينا في سنن أبي داود[3] وابن ماجه[4] مِن حديث أبي هريرة-رضي الله عنه- قال:

---

(١) (٢/٢٢٤).

(٢) قوله: «ما على» لم يرد في(ش).

(٣) في السنن(٣٦٦٦)

(٤) في السنن(٢٥٢)، وأحمد(٨٤٥٧)كلهم من طرق، عن فليح بن سليمان، عن أبي طوالة عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة-رضي الله عنه- به.

وفليح بن سليمان:أكثر الأئمة على ضعفه. قال الحافظ في«الفتح»(٤٣٥/١): «فليح بن سليمان الخزاعي، أو الأسلمي، أبو يحيى المدني، ويقال كان اسمه عبد الملك. وفليح من طبقة مالك احتج به البخاري وأصحاب السنن، وروى له مسلم حديثًا واحدًا وهو حديث الإفك، وضعفه يحيى بن معين، والنسائي، وأبو داود. وقال الساجي: هو من أهل الصدق وكان يهم. وقال الدارقطني: مختلف فيه ولا بأس به. وقال بن عدي:لفليح أحاديث صالحة يروي عن الشيوخ من أهل المدينة أحاديث مستقيمة، وغرائب وقد اعتمده البخاري في صحيحه وروى عن الكثير، وهو عندي لا بأس به».

قلت-ابن حجر-: لم يعتمد عليه البخاري اعتماده على مالك وبن عيينة وأضرابهما، وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب وبعضها في الرقائق». انظر أيضًا: «التهذيب»لابن حجر(٥٥٢). وقال في«التقريب»(٥٤٤٣): «صدوق كثير الخطأ».

وقال ابن أبي حاتم في«العلل»(٢٨١٩): «سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ يَقُولُ : هَكَذَا رَوَاهُ-يعني فُليح-، وَرَوَاهُ زَائِدَةُ، عَنْ أَبِي طُوَالَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حِبَّانَ، عَنْ رَهْطٍ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ مَوْقُوفًا وَلَمْ يَرْفَعْهُ».

وقال الدارقطني في«العلل»(١١/٩): « يَروِيهِ أَبُو طُوالَة عَبد الله بن عَبدِ الرَّحمَنِ بنِ مَعمَرٍ ، واختُلِف عَنهُ ؛ فَرَواهُ فُلَيحُ بن سُلَيمان أَبُو يَحيَى ، عَن أَبِي طُوالَة ، عَن سَعِيدِ بنِ يَسارٍ، عَن أَبِي هُرَيرة، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيه وسَلم. وَخالَفَهُ مُحَمد بن عُمارَة بنِ عَمرِو بنِ حَزمٍ الحَزمِيُّ، فَرَواهُ عَن أَبِي طُوالَة ، عَن رَجُلٍ مِن بَنِي سالِمٍ مُرسَلًا ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيه وسَلم، والمُرسَلُ أَشبَهُ بِالصَّوابِ».

الخلاصة: والذي يظهر أن فُليحاً ضعيف لا يحتج به عند التفرد، فيسقط هذا الحديث من حيث الإسناد، إلا أن معناه صحيح، تشهد له بعض الأحاديث، منها:

حديث عبد الله بن عمر-رضي الله عنهما-:

رواه النسائي في «سننه الكبرى»(٣٥٧/٣) ،والترمذي في (١٦٠/١٠)، وابن ماجه في (٣٠٦/١)، وابن عدي في «الكامل»(١٨١/٥)، والآجري في «أخلاق العلماء»(٤٥)، جميعهم من طرق عن محمد بن عباد الهناء، حدثنا علي بن المبارك، عن أيوب السختياني عن خالد بن دريك، عن ابن عمر-رضي الله عنه- عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من تعلم علما لغير الله، أو أراد به غير الله فليتبوأ مقعده من النار.»

وبهذا الحديث قوّى ابن القطان في«بيان والوهم»(٢١٧/٥-٢١٨) معنى حديث فليح بن سليمان وقال: «خالد بن دريك ، قال فيه ابن معين: مشهور، وقال أبو حاتم : لا بأس به، روى عنه جماعة، ويروي عن عائشة ولم يدركها. ورويت في هذا المعنى عن أبي هريرة روايات ليست كلها بشيء ، وأحسنها حديث فليح».

ومن باب الفائدة والتنبيه، قال الحافظ العراقي -رحمه الله-في«تخريج الإحياء(١١٩) عن حديث فليح:» أخرجه أبو داود وابن ماجه بإسناد جيد، وصححه المنذري -رحمه الله- تبعًا للحاكم في «الترغيب»(٦٥/١)، وأورده الحافظ ابن كثير في«تفسيره»(٢٤٤/١)، والحافظ ابن رجب في«جامع العلوم»(ص/١٨)رحمهما الله- ، وغيرهم في معرض الاحتجاج، وكذا صححه العلامة الإمام الألباني -رحمه الله- في غير واحد من كتبه.

رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «**مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا مِمَّا يُبْتَغَى بِهِ وَجْهُ اللهِ -عَزّ وَجَلّ-، لا يَتَعَلَّمُهُ إلاّ لِيُصِيبَ بِه عَرَضًا مِن الدنيا لَمْ يَجِد[1] عَرْفَ الجنَّةِ يوْمَ القِيامَةِ**».

وضبط «**عَرَضًا**» بالإهمال على ما وجدتُه في نسخة البرهان الحلبي التي قرأها عليه وكتب له خطه عليها. فيكون اللائق بعبارة المصنف[ل/٣٤/أ] رعاية لفظ الحديث المذكور في إهمال العين، مع أني وجدتها مُهملة في نسخة معتمدة مفردة على البرهان البقاعي تلميذ المصنف.

قال ابن خطيب الدهشة[2] في كتاب «التقريب في علم الغريب»[3]: «وعرض الدنيا: ما كان مِن مالٍ قَلَّ أَو كَثُر».

وقال أبو عبيدة: «جميع متاع الدنيا عَرَض».

وقال أبو عبيدة: «جميع متاع الدنيا عرض»[4].

- **قوله: «ولا يترك إسماع أحد لنيّة فاسدة»**؛ أي: من جهة السامع، أو من جهة المسمع بأن قصد النجل عليه، أو إظهار العداوة بالمنع، أو نحو ذلك.

وإلى الاحتمال الأول أشار النووي في «التقريب والتيسير»[5] حيث قال: «ولا يمتنع مِن تحديث أحد لكونه غير صحيح النية، فإنه تُرْجى صِحّتها».

- **قوله: «والأصح اعتبار سنّ التحمّل بالتمييز»**: وقال شارح النظم[6]: «الصحيح اعتباره بالفهم والتمييز؛ لكن استقرّ عمل المتأخرين مِن أهل الحديث على أن يجعلوا ابن خمس سنين سَامِعًا،وابن أقلّ مِن ذلك حاضِرًا، ولا بد في[7] ذلك إجازة الشيخ.

[كتابة الحديث]

- **قوله: «[8]...وَإِلاَّ فَفِي اليُسْرَى»**: قال العراقي: «نعم إنْ ضاق ما بَعْدُ؛أخّر السطر لقرب

لكن الأمر كما سبق: حديث فليح ضعيف الإسناد للعلل التي سبق ذكرها، والله أعلم.

(١) سقطت من(ش).

(٢) هو محمود بن أحمد بن محمد الهمذاني الفيومى الأصل، الحموى، الشافعي، أبو الثناء، نور الدين، المعروف بابن خطيب الدهشة، قاض، عالم بالحديث وغريبه.ولد سنة(٧٥٤هـ) وتوفي سنة(٨٣٤هـ). انظر:الجواهر المضية(١٥٦/٢)، والفوائد البهية(٢٠٧)،والأعلام للزركلي(١٦٢/٧).

(٣) مخطوط في مجلد واحد، ومنه نسخة في دار الكتب المصرية،رقم(٦٧٧).

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير(٤٣٩/٣)، وتاج العروس للزبيدي(٤٠٢/١٨)، وتهذيب اللغة للأزهري(١٤٢)، ولسان العرب(١٦٥/٧).

(٥) انظر:تدريب الراوي(٥٧٠/٢).

(٦) العالي الرتبة(ص/١٩٥).

(٧) لم ترد في(ش).

(٨) قال ابن حجر: «ومن المهم:معرفة صفة كتابة الحديث: وهو أن يكتبه مبينًا مُفَسّرًا، ويَشْكُلَ المُشْكلَ منه ويَنْقُطَه، ويكتب

الكتابة مِن طرف الورق، أو تضييقه بالتجليد، بأن يكون[1] السقط في الصفحة اليمنى، فلا بأس حينئذ بالتخريج إلى جهة اليمنى، وقد رأيتُ[ش/٣٥/أ] ذلك في خط غير واحد من أهل العلم».

انتهى كلامه.

[آخر الكتاب]

قال المصنف[2]: هذا آخر ما علقناه من الحواشي على شرح النخبة للحافظ ابن حجر تغمده الله برحمته. والحمد لله أوَّلا وآخِرًا، وصلى الله على سيِّدِنا محمّدٍ وآلِهِ وَصَحْبِه وَسَلَّم تَسليمًا كثيرًا.

وقد فرغ من تبيض هذه النسخة الميمونة -إن شاء الله تعالى- مؤلفها فقير عفو ربه محمد ابن إبراهيم التاذفي الحلبي الحنفي -عفا الله عنه- في سابع شوال سنة إحدى وأربعين[ل/٣٤/ب] وتسعمائة ختمها الله بخير،انتهى.

وكان الفراغ مَن نسخها مِن خَطِّه -رحمه الله- مع أذان عصر نهار الثلاثاء الثامن عشر مِن صفر الخير، سنة ٩٨٢هـ[3].

الساقط في الحاشية اليمنى، ما دام في السطر بقية، وإلا ففي اليسرى». النزهة(ص/١٩٠).

(١) لم ترد في(ش).

(٢) لم ترد في(ش).

(٣) في(ش): «وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة الشريفة الميمونة منقولة من نسخةٍ نُقلت خط المصنف -رحمه الله تعالى- نفعنا الله بعلومه في الدارين بمحمد سيد الكَوْنَين، وذلك يوم الجمعة المعظم خامس عشر شهر الله الحرام المحرّم سنة ست بعد الألف».

الخاتمة

أحمد الله -تبارك وتعالى- الذي وفَّقني لإتمام هذه الرسالة، فله الحمد في الأولى والآخرة. ثم وقد توصّلتُ من خلال تحقيق هذا المخطوط الحديثي إلى العديد من النتائج، فمن أهمّها:

١-نشأ الإمام رضي الدين ابن الحنبلي- رحمه الله- في أسرة عريقة مشهورة بالعلم والفضل، وكان معظم أفراد هذه الأسرة من كبار فقهاء المذهب الحنفي والحنبلي، مما كان له الأثر البالغ في تكوين شخصيته العلمية ونبوغه الفقهي.

٢-كان الإمام رضي الدين ابن الحنبلي -رحمه الله- من أعيان فقهاء المذهب الحنفي، ويُعدّ من المجتهدين في ذلك.

٣-ألّف الإمام رضي الدين - رحمه الله – الكثير من الكتب في شتى العلوم الإسلامية ومعظمها لم يتم تحقيقها.

٤-يُعدّ كتاب: «منح النُّغبة على شرح النزهة» أحد المصنفات الحديثية المهمة في علوم الحديث؛ لأنه يمثّل نموذجًا لموقف الحنفية في مسائل علم مصطلح الحديث إلى عصر المؤلف.

٥-أن التأليف في عصر المؤلف يشبه التأليف في العصر الحديث من حيث الاعتماد على جهود أئمة السابقين.

٦-كان المؤلِّف صريحاً في كثير من آرائه لمن سبقه من العلماء، وتمثّلت إبداعاته بالآتي:

أ-تحرير معظم التعريفات الحديثية وتوضيحها.

ب-مناقشته الآراء والترجيح بينها.

ج-دمج آراء المحدثين بآراء الأصوليين لا سيما الحنفية منها، في المسائل المختلف فيها، استكمالًا للأنظار في المسألة وإيفاءً للمستفيدين من هذا الكتاب من أي مذهب كانوا، وفي ذلك نفع كبير.

٧-أن المؤلف غالبا كان متبّعاً للمذهب الحنفي، فأخذ برأي الحنفية في أكثر المسائل؛ إذ كان يُشير إلى تَبَنِّيه رأي الحنفية عند المخالفة، وذلك من خلال نسبة نفسه إلى هذا المذهب، كقوله: «عندنا وعلماء أصولنا» ونحو ذلك من العبارات.

٨-اتضح عندي أن عدد المسائل التي علّق ابن الحنبلي على«نزهة النظر» هي مائة وخمس مسألة حديثية، وجزّأ هذه المسائل إلى مائتين وعشرين فقرة في موضوعات مختلفة، وبيانها هي:

-بلغ عدد المسائل الحديثية التي شرحها من حيث اللغة والنحو والبلاغة أربعا وعشرين مسألة.

-بلغ عدد المسائل الحديثية التي قارنها بآراء الأصوليين من الحنفية تسعا وعشرين مسألة.

٩ -قارن المسائل الحديثية التي ذكرها الحافظ ابن حجر في «نزهة النظر» :

- مع مذهب أبي حنيفة وحده في سبعة مواضع.
- ومع أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد في موضعين.
- ومع مالك وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل في موضعين.
- ومع مالك والشافعي وأحمد في موضع واحد
- ومع أبي يوسف ومحمد في موضعين.
- ومع المالكيين والحنفية والشافعي في موضع.
- ومع أصول الشافعية منها المحلي في ثلاثة مواضع.
- ومع الشافعية عموما في أربعة مواضع.

١٠- أقوال العلماء المتعلقة بعلوم الحديث وغيرها نقلها بالرجوع إلى مصادرها الأصلية.

١١-حاول تحرير محل النزاع في مسائل مصطلح الحديث مع ذكر سبب الخلاف غالبا.

١٢-شرحه لمسائل مصطلح الحديث أوّلا كان حسب اتجاه المحدثين ثم أتبعه بآراء أئمة المذاهب والأصوليين مع التدليل والمناقشة.

١٣-كان مهتمّاً بإبراز علل الأحاديث، وبيان أوهام العلماء في التصحيح أو التضعيف في المسائل الحديثية التي استشهدوا بها.

وختامًا أقول:

هذا الجهد، جهدُ بَشَرٍ ضعيف، وقد تمنّيتُ أن أعطي فرصة أكبر في إتقان تحقيق هذا الكتاب، لكن لضيق الوقت وقلة الزاد.

والخدمة التي قدّمتُها لهذا الكتاب إنما هو على قدر ما بلغه علمي، واحتوى عليه فكري، وجعلتُه حدودًا محدودة، ومعالم مقصورة. وشريطتي على قارئ رسالتي الإقصار عن طلب عيوبي وأخطائي، والصفح عما يقف عليه من إغفالي، والتجاوز عما ينتهي إليه إهمالي، فإن أراد التصفح إلى صواب؛ نشره، أو إلى خطأ؛ ستره، فليس كل الأدب عرفتُه، ولا كل العلم دريتُه، وعليّ في ذلك الاجتهاد، وإلى الله تعالى الإرشاد، وقَلَّ ما نجا مؤلف من راصد بمكيدة، أو باحث عن خطيئة.

فما كان فيه من خير فمن الله الواحد المنان، وما كان فيه من نقص وخطأ؛ فمني ومن الشيطان، والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

والحمد لله رب العالمين.

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية.

فهرس أطراف الأحاديث والآثار.

فهرس الأبيات الشعرية.

فهرس أقوال ابن حجر.

فهرس المسائل والاصطلاحات الحديثية.

فهرس الأعلام.

فهرس المصادر الواردة في المخطوط.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة البقرة		
﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾	١٩٥	١١٩
﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾	٢٦٠	٨٨
آل عمران		
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ...﴾	١	١
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾	١٠٢	١
الأنعام		
﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾	٤٨	٧٧
النحل		
﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾	٤٤	٣
الأحزاب		
﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ﴾	١٨	١٥٤
﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرًا﴾	٢٧	٧٥
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ أَعْمَٰلَكُمْ..﴾	٧٠	١
سبأ		
﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾	٢٨	٧٧
النجم		
﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾	٤	٣

فهرس أطراف الحديث

فهرس الأبيات الشعرية

فهرس أقوال ابن حجر

فهرس المسائل والاصطلاحات الحديثية

فهرس الأعلام

يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني، أبو سعيد	٩٤، ١٢٣
يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني، أبو سعيد القاضي	٩٤، ١٢٣
يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، أبو يوسف	١٠٧

فهرس المصادر الواردة في المخطوط

١- معرفة علوم الحديث للحاكم

٢- الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي

٣- الخلاصة في علوم الحديث للطيبي

٤- الكافي في علوم الحديث لأبي الحسن التبريزي

٥- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير والنذير للنووي

٦- شرح التبصرة والتذكرة للحافظ العراقي

٧- نتيجة النظر في نخبة الفكر لكمال الدين الشمني

٨- العالي الرتبة في شرح نظم النخبة لأبي العباس تقي الدين الشمني

٩- القول المبتكر في نخبة الفكر لابن قطلوبغا

١٠- فتح المغيث شرح الألفية الحديث للسخاوي

١١- حاشية كمال ابن أبي شريف

١٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم

١٣- تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي

١٤- الجمال في أسماء الرجال لابن الجزري

١٥- غاية النهاية في أسماء رجال القراءات أولي الرواية والدراية لبرهان الدين الحلبي

١٦- الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري للكرماني

١٧- الغرر البهية في شرح البهجة الوردية في الفقه الشافعي: زكريا بن محمد الأنصاري

١٨- المحصول في أصول الفقه لأبي بكر بن العربي

١٩- نهاية الوصول إلى علم الأصول، أو بديع النظام الجامع بين كتاب البزدوي والأحكام لابن الساعاتي

٢٠- التوضيح في حل غوامض التنقيح لعبيد الله بن مسعود المحبوبي

٢١- جمع الجوامع في أصول الفقه لتاج الدين السبكي

٢٢- شرح بديع النظام للسراج الهندي

٢٣- الأنوار في شرح المنار لأكمل الدين البابرتي

٢٤- التلويح في شرح التوضيح للتفتازاني

٢٥- البدر الطالع في حل جمع الجوامع لمحمد بن أحمد جلال المحلي

٢٦- الصحاح للجوهري

٢٧- شرح ألفية ابن مالك لمحمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي

٢٨- ديباجة المسايرة لمحمد بن أبي بكر ابن أبي شريف المقدسي

٢٩- شرح العقائد النسفية للتفتازاني

فهرس المصادر والمراجع

١- **الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي:** لعلي بن عبد الكافي السبكي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٢-**إتحاف ذوي الوطر بشرح بهجة الدرر بنظم نخبة الفكر:** لعبد الباسط بن محمد بن حسن المناسي.

٣-**أحكام القرآن:** لأحمد بن علي الرازي لأبي بكر الجصاص، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي – بيروت ١٤٠٥هـ.

٤-**الإحكام في أصول الأحكام:** علي بن محمد الآمدي أبي الحسن الآمدي، تحقيق د/سيد الجميليدار الكتاب العربي – بيروت، ط-الأولى ١٤٠٤هـ.

٥-**الأدب المفرد:**لمحمد بن إسماعيل البخاري،تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية-بيروت،الطبعة الثالثة:١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٦-**الإرسال والتدليس مع بيان أوجه الموافقة والمخالفة:** للدكتور خالد القريوتي، مكتبة الرشد-الرياض، ط-الأولى ١٤٢٥هـ.

٧-**إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن الخلائق:** للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف الدين النووي،تحقيق عبد الباري فتح الله السلفي،مكتبة الإيمان-المدينة المنورة،الطبعة الأولى:١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

٨-**الإرشاد في معرفة علماء الحديث:** لخليل بن عبد الله بن أحمد أبي يعلى الخليلي،تحقيق د/محمد سعيد بن عمر إدريس،مكتبة الرشد-الرياض،الطبعة الأولى:١٤٠٩هـ.

٩-**إرشاد الفحول:**لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني،تحقيق أحمد عز،دار الكتاب العربي-بيروت،الطبعة الأولى:١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

١٠-**إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل:**للشيخ محمد ناصر الدين الألباني،المكتب الإسلامي-بيروت،الطبعة الثانية:١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١١-**أسباب اختلاف المحدثين:** لخلدون الأحدب،الدار السعودية للنشر-جدة،الطبعة الثانية:١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٢-**الاستيعاب في معرفة الأصحاب:**لابن عبد البر،باعتناء د عادل مرشد، دار الأعلام-عمان،الطبعة الأولى:١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

١٣-**أسد الغابة في معرفة الصحابة:**لأبي الحسن علي بن محمد الجزري،المعروف بابن الأثير،دار الفكر-بيروت،١٣٩٠هـ.

١٤-**الإصابة في تمييز الصحابة:** للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق الدكتور عبد الله عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى: ١٤٢٩هـ-القاهرة.

١٥-**أصول السرخسي:** دار الكتاب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

أصول الفقه: لمحمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبي عبد الله، شمس الدين المقدسي الحنبلي، تحقيق د/ فهد بن محمد السَّدَحَان، مكتبة العبيكان، الطبعة :الأولى، ١٤٢٠ هـ.

١٦-**الأعلام:** لخير الدين الزركلي،دار العلم للملايين-بيروت،الطبعة السادسة:١٩٨٤م.

١٧-**الإعلام بوفيات الأعلام:** للذهبي،تحقيق رياض عبد المجيد،دار الفكر المعاصر-بيروت،الطبعة الأولى:١٤١٢هـ-١٩٩١م.

١٨- **إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء** لمحمد راغب الطباخ الحلبي،تحقيق محمد كمال، دار القلم العربي -حلب.

١٩-**الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب:**لعلي بن هبة الله أبي نصر بن ماكولا،دار الكتب العلمية-بيروت،الطبعة الأولى:١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٢٠-**ألفية الحديث:** للحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي،دار الصميعي للنشر والتوزيع-الرياض،الطبعة الأولى:١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٢١-**الاقتراح في فن الاصطلاح:** للحافظ ابن دقيق العيد، باعتناء أبي عبد القادر بن عبادي الإدريسي، دار ابن حزم-بيروت، ط-الأولى: ١٤٢٧هـ.

٢٠-**الإمام ابن قيم الجوزية وجهوده في خدمة السنة النبوية وعلومها:** لجمال بن محمد السيد،طبعة الجامعة الإسلامية-بالمدينة المنورة،الطبعة الأولى:١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

٢٢-**إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ:** لابن حجر، تحقيق د/محمد عبد المعيد خان، دار الكتب العلمية – بيروت، ط-الثانية ١٤٠٦هـ.

٢٣-**الأنساب:** لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني،الناشر محمد أمين دمج-بيروت،الطبعة الثانية:١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٢٤-**إيضاح المكنون ذيل كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون:** لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي، دار الكتب العلمية-بيروت ١٤١٣هـ.

٢٥-**بلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب:**لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨هـ

٢٦-**الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث:**للحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير،شرح أحمد شاكر،تعليق الألباني،تحقيق علي حسن الحلبي،طبعة مكتبة المعارف للنشر والتوزيع-

السعودية،الطبعة الأولى:١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٢٦-**البحر المحيط في أصول الفقه:** لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، دار الكتب العلمية-بيروت، ط-الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٢٧-**البداية والنهاية:** للحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي،تحقيق د/عبد الله عبد المحسن التركي،طبعة مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر.

٢٨-**البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع:** لمحمد بن علي الشوكاني، دار الكتاب الإسلامي-مصر.

٢٩-**البدر الطالع في حل جمع الجوامع:** لمحمد لأحمد المحلي، تحقيق مرتضى علي الداغستاني، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط-الأولى ١٤٢٦هـ.

٣٠-**البدر المنير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**:ابن الملقن،تحقيق مجموعة من الباحثين،دار الهجرة للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى:١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٣١-**البرهان في أصول الفقه:** للإمام الجويني، تحقيق د/عبد العظيم الديب،دار الأنصار بالقاهرة.

٣٢-**بهجة المنتفع شرح جزء في علوم الحديث لأبي عمرو الداني:** للشيخ مشهور حسن آل سلمان، الدار الأثرية-عمان، ط-الأولى: ١٤٢٨هـ.

٣٣-**البصائر والذخائر:** لأبي حيان التوحيدي، تحقيق الدكتورة وداد القاضي، دار صادر بيروت، ط-الأولى ١٤٠٨هـ.

٣٤-**البلاغة العربية أسسها وفنونها:** لعبد الرحمن بن حسن الميداني، دار القلم-دمشق، ط-الأولى ١٤١٦هـ.

٣٥- **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة:** لمحمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق/ محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي – الكويت، ط-الأولى ١٤٠٧هـ.

٣٦-**بيان خطأ من أخطأ على الشافعي: للبيهقي،** تحقيق د/ الشريف نايف الدعيس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط-الثانية١٤٠٦هـ.

٣٧-**بيان الوهم والإيهام:** للحافظ أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك-ابن القطان الفاسي،طبعة دار طيبة للنشر والتوزيع-السعودية،الطبعة الأولى:١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٣٨-**تاج التراجم في طبقات الحنفية:** لابن قطلوبغا، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، دار القلم – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ -١٩٩٢م.

٣٩-**تاج العروس من جواهر القاموس:**للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي،تحقيق عبد

الستار أحمد فراج،طبعة التراث العربي–الكويت١٣٨٥هـ–١٩٦٥م.

٤٠–**التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول:**لمحمد صديق حسن خان،بتعليق د/عبد الحكيم شرف الدين،طبعة الهندية العربية بمباي،الطبعة الثانية:١٣٨٢هـ.

٤١–**تاريخ ابن معين** برواية الدوري، تحقيق د/ أحمد محمد نور سيف، الناشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي١٣٩٩هـ.

٤٢–**تاريخ الأدب العربي:** لكارل بروكلمان،تعريب د/عبد الحليم نجار،دار المعاريف–مصر،الطبعة الثانية:١٩٦٩هـ.

٤٣–**تاريخ الإسلام:**للحافظ شمس الدين الذهبي،تحقيق د/عمر عبد السلام تدمري،دار الكتاب العربي–بيروت،الطبعة الأولى:١٤١٢هـ–١٩٩٢م.

٤٤–**تاريخ أصبهان:**لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني،دار الكتاب الإسلامي،دون سنة الطبع.

٤٥–**تاريخ بغداد:**لأحمد بن علي بن ثابت البغدادي، دار الكتب العلمية–بيروت.

٤٦–**تاريخ التراث العربي:** لفؤاد سزكين،نشر مكتبة أية الله العظمي–إيران،الطبعة الثانية.

٤٧–**تاريخ جرجان:** لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي، تحقيق د/محمد عبد المعيد خان، عالم الكتب–بيروت،الطبعة الثالثة:١٤٠١هـ–١٩٨١م.

٤٨–**تاريخ دمشق:**لابن عساكر،دار الفكر–بيروت،الطبعة الأولى:١٤١٩هـ–١٩٩٨م.

٤٩–**التاريخ الكبير:** للإمام محمد بن إسماعيل البخاري،دار الفكر،١٤٠٧هـ–١٩٨٦م.

٥٠–**تاريخ الرسل والملوك** :لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري،تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف–مصر،الطبعة الثانية.

٥١–**التبصرة والتذكرة:** للحافظ العراقي مع فتح الباقي على ألفية العراقي:للحافظ زكريا بن محمد الأنصاري،دار الكتب العلمية –بيروت.

٥٢–**التحبير شرح التحرير في أصول الفقه:** لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي الحنبلي، تحقيق د/ عبد الرحمن الجبرين، ود/عوض القرني، ود/ أحمد السراح، مكتبة الرشد–الرياض، ط–الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

٥٣–**تبصير المنتبه بتحرير المشتبه:** لابن حَجَر العسقلاني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية–بيروت.

٥٤–**تحرير علوم الحديث:**لعبد الله بن يوسف الجديع،مؤسسة الريان–بيروت،الطبعة الأولى:١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م.

٥٥-**التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة:** للسخاوي باعتناء أسعد طرابزوني الحسيني ١٣٩٩هـ.

٥٦-**تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف:**للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن الزكي المزي،تصحيح عبد الصمد شرف الدين،المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية:١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٥٧-**تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي:**لجلال الدين عبد الرحمن أبي بكر السيوطي،تحقيق أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي،مكتبة الكوثر -الرياض،الطبعة الرابعة:١٤١٨هـ.

٥٨-**تذكرة الحفاظ:**للحافظ أبي عبد الله شمس الدين الذهبي،مكتبة ابن تيمية.

٥٩-**تشنيف المسامع بجمع الجوامع:**لتاج الدين السبكي، دراسة وتحقيق د/سيد عبد العزيز – ود/ عبد الله ربيع، بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر، مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

٦٠-**تصحيفات المحدثين:** لحسين بن عبد الله العسكري، تحقيق محمود أحمد ميرة، مكتبة العربية الحديثة-القاهرة ١٤٠٢هـ.

٦١-**التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الصحيح:**لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، تحقيق أبي لبابة حسين،دار اللواء للنشر -الرياض،الطبعة الأولى:١٤٠٦هـ.

٦٢-**التعريفات:** لعلي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، ١-تحقيق محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة-القاهرة ، و٢-تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٦٣-**تقدمة الجرح والتعديل:**لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم،تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي،دار الكتب العلمية-بيروت،الطبعة الأولى:١٩٥٢م.

٦٤-**تقريب التهذيب:**لابن حجر العسقلاني،بعناية عادل مرشد،مؤسسة الرسالة-بيروت،الطبعة الأولى١٤٢٠هـ.

٦٥-**التقرير والتحرير في علم الأصول:**لابن أمير الحاج، دار الفكر -بيروت ١٤١٧هـ.

٦٦-**التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد:**لأبي بكر محمد بن عبد الغني-ابن نقطة،دائرة المعارف العثمانية،١٤٠٣هـ.

٦٧-**التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح:** للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي،تحقيق د/عبد الحميد الهنداوي،المكتبة العصرية-بيروت،الطبعة الأولى:١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٦٨-**تكملة الإكمال:**لمحمد بن عبد الغني البغدادي الحنبلي ابن نقطة.

٦٩-**التكميل في الجرح والتعديل:** لابن كثير، تحقيق د/شادي بن محمد بن سالم آل نعمان،

مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة- اليمن، الطبعة الأولى ١٤٣٢ هـ .

٧٠-**تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**:لابن حجر العسقلاني،باعتناء حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة ودار المشكاة،الطبعة الأولى:١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٧١-**تلخيص المتشابه**:لأحمد بن علي أبي بكر الخطيب البغدادي، تحقيق مشهور حسن آل سلمان، دار الصميعي-الرياض، وتحقيق محمد حسن إسماعيل،دار الكتب العلمية-بيروت،الطبعة الأولى:١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٧٢-**التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**:للإمام يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري،١) تحقيق مصطفى أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري،طبعة وزارة الأوقاف المغربية،المغرب-١٣٨٧هـ، و٢)تحقيق عبد الله الصديق.

٧٣-**التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**:للشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني،تخريج محمد ناصر الدين الألباني،المكتب الإسلامي،الطبعة الثانية:١٤٠٦هـ-١٩٨٦هـ.

٧٤-**التلويح في حل غوامض التنقيح**: للتفتازاني، تحقيق زكريا عميرات، دار الكتب العلمية- بيروت ١٤١٦هـ.

٧٥-**تهذيب الآثار**: لأبي جعفر الطبري، بتحقيق العلامة محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي – القاهرة.

٧٦-**تهذيب التهذيب**:لابن حجر العسقلاني باعتناء عادل مرشد،مؤسسة الرسالة- بيروت،الطبعة الأولى:١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٧٧-**تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: للحافظ أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة-بيروت، الطبعة الأولى١٤٠٢هـ.

٧٨-**تهذيب اللغة**: لأبي منصور أحمد محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي ومحمود فرج العقدة، الدار المصرية للطباعة ١٣٨٦هـ.

٧٩-**توجيه النظر إلى أصول الأثر**:للشيخ طاهر بن صالح الجزائري،باعتناء عبد الفتاح أبي غدة،مكتبة المطبوعات الإسلامية-حلب،الطبعة الأولى:١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٨٠-**توضيح الأفكار بمعاني نقيح الأنظار**:لمحمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني،تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،دار الفكر،دون سنة الطبع.

٨١-**التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر**: لمحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان السخاوي، تحقيق عبد الله بن محمد عبد الرحيم البخاري، مكتبة أصول السلف

– السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٨٢–**تيسير الوصول إلى جامع الأصول**:لعبد الرحمن بن علي الشيباني،مطبعة مصطفى البابي الحلبي–مصر:١٣٥٣هـ.

٨٣–**الثقات**:للإمام محمد بن حبان البستي،دار الفكر،الطبعة الأولى:١٣٩٣هـ–١٩٧٣م.

٨٤–**الثقات:** لأحمد بن عبد الله بن صالح أبو الحسن العجلي، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار–المدينة المنورة، الطبعة الأولى:١٤٠٥هـ–١٩٨٥م.

٨٥–**جامع الأصول في أحاديث الرسول**:لابن الأثير الجزري، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، دار الفكر–بيروت، الطبعة الثانية:١٤٠٣هـ–١٩٨٣م.

٨٦–**جامع التحصيل في أحكام المراسيل**:لصلاح الدين العلائي،تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي،عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية،الطبعة الثانية:١٤٠٧هـ–١٩٨٦م.

٨٧–**الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**:للخطيب البغدادي،تخريج أبي عبد الرحمن صلاح ابن محمد عويضة،دار الكتب العلمية–بيروت،الطبعة الثانية:١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م.

٨٨–**الجامع الكبير**:للإمام محمد بن عيسى الترمذي،تحقيق الدكتور بشار عواد معروف،دار الغرب الإسلامي،الطبعة الثانية:١٩٩٨م.

٨٩–**الجرح والتعديل**:لابن أبي حاتم، دار الكتب العلمية–بيروت،الطبعة الأولى:١٣٧١هـ–١٩٥٢م.

٩٠–**جمع الجوامع في أصول الفقه:** لتاج الدين السبكي، تحقيق عبد المنعم إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية–بيروت، ط–الأولى: ١٤٢٤هـ.

٩١–**الجواهر المضية في طبقات الحنفية:** للقرشي، تحقيق د/ عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر للطباعة، ط–الثانية: ١٤١٣هـ.

٩٢–**حاشية على ألفية بن مالك:** لمحمد بن علي الصبان على شرح الأشموني، تحقيق طه عبد الرؤوف سعيد، المكتبة التوفيقية.

٩٣–**حاشية على شرح نخبة الفكر**:زين الدين قاسم بن قطلوبغا،تحقيق د/إبراهم ناصر الناصر،دار الوطن–الرياض،الطبعة الأولى:١٤٢٠هـ–١٩٩٩م.

٩٤–**الحديث الحسن مطلقًا ومقيدًا عن الإمام الترمذي**:د/عمر بن حسن عثمان فلاتة،دار الأنصاري للنشر–المدينة المنورة،الطبعة الأولى:١٤٢٦هـ–٢٠٠٥م.

٩٥–**حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة:** للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية–مصر ١٣٨٧هـ.

٩٦-**حكم رواية الفاسق والمبتدع:** للدكتور خالد القريوتي، مكتبة الرشد-الرياض، ط-الأولى: ١٤٢٥هـ.

٩٧-**الخصائص:** لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي ، تحقيق محمد علي نجار، المكتبة العلمية.

٩٨-**الخلاصة في أصول الحديث:** لحسين بن عبد الله الطيبي، تحقيق صبحي السامرائي، عالم الكتب-بيروت، ط-الأولى: ١٤٠٥هـ.

٩٩-**الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة:** لابن حجر، تحقيق محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية ١٣٩٢هـ.

١٠٠-**دليل أرباب الفلاح لتحقيق فن الاصطلاح:**لحافظ بن احمد الحكمي،تحقيق أبي همام محمد ابن علي الصومعي البيضاني،دار الإمام أحمد-القاهرة،الطبعة الأولى:١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

١٠١-**ديوان الراعي النميري،** طبعة المعهد الألماني للأبحاث الشرقية-بيروت ١٤٠١هـ.

١٠٢-**ديوان الضعفاء والمتروكين:**للذهبي، تحقيق حماد محمد الأنصاري،دار النهضة الحديثة-مكة المكرمة-١٣٩٣هـ.

١٠٣-**ذيل طبقات الحنابلة:** لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن السَلامي البغدادي، ثم الدمشقي الحنبلي، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان – الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ .

١٠٤-**الرسالة:** للإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق أحمد محمد شاكر، مكتبة دار التراث-القاهرة، ط-الثانية ١٤٢١هـ.

١٠٥-**الرسالة المستطرقة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة:**لمحمد بن جعفر الكتاني

١٠٦-**الرفع والتكميل في الجرح والتعديل:**للإمام عبد الحي أبي الحسنات اللكنوي، تحقيق عبد الفتح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ.

١٠٧-**روضة الناظر وجنة المناظر:** لعبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد، تحقيق د/ عبد العزيز عبد الرحمن السعيد، جامعة الإمام محمد بن سعود – الرياض، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.

١٠٨-**زاد المعاد في هدي خير العباد:** لابن قيم الجوزية،تحقيق شعيب وعبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثامنة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٠٩-**سلسلة الأحاديث الصحيحة:**للشيخ محمد ناصر الدين الألباني،مكتبة المعارف-الرياض،الطبعة الأولى:١٤١٢هـ.

١١٠-**سلسلة الأحاديث الضعيفة**:للشيخ الألباني،مكتبة المعارف-الرياض،الطبعة الأولى:١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

١١١-**سنن أبي داود**: للإمام أبي داود السجستاني.

١١٢-**سنن ابن ماجه**:للإمام محمد بن يزيد القزويني،باعتناء محمد فؤاد عبد الباقي،دار إحياء التراث العربي-بيروت١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

١١٣-**السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن**: لمحمد بن عمر بن محمد بن عمر رشيد الفهري، تحقيق : صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

١١٤-**سنن الترمذي**:للإمام الترمذي بتخريج شيخ الألباني وعناية الشيخ مشهور حسن آل سلمان،مكتبة المعارف للنشر والتوزيع-الرياض،الطبعة الأولى.

١١٥-**سنن الدارقطني**:لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني،تحقيق عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض،دار المعرفة-بيروت،الطبعة الأولى:١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١١٦-**سنن الدارمي**:للإمام أبي محمد عبد الله الدارمي،تحقيق فؤاد أحمد زمرلي،دار الكتب العربي-بيروت،الطبعة الأولى:١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١١٧-**سنن النسائي الكبرى**:للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي،تحقيق د/عبد الغفار البنداري،وسيد كسروي حسن،دار الكتب العلمية-بيروت،الطبعة الأولى:١٤١١هـ-١٩٩١م.

١١٨-**السنن الصغرى**: للإمام أحمد بن الحسن بن علي البيهقي،تحقيق د/عبد المعطي قلعجي،دار الوفاء للنشر-القاهرة،الطبعة الأولى:١٤١٠هـ-١٩٨٩م.

١١٩-**السنن الكبرى**:للإمام أحمد بن الحسن بن علي البيهقي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية-بيروت،الطبعة الثالثة:١٤٢٤هـ.

١٢٠-**سير أعلام النبلاء**:للإمام شمس الدين الذهبي،تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة-بيروت، الطبعة الحادية عشر ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

١٢١-**شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**: لمحمد بن محمد مخلوف، دار الكتاب العربي-بيروت ١٣٤٨هـ.

١٢٢-**الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**: لإبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، تحقيق صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

١٢٣-**شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: لابن عماد الحنبلي، دار إحياء التراث العربي-بيروت.

١٢٤-**شرح ابن عقيل:** لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني، دار الفكر- دمشق، ط-الثانية ١٩٨٥م.

١٢٥-**شرح ألفية السيوطي:** لمحمد ابن العلامة علي بن آدم ابن موسى الأثيوبي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط-الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.

١٢٦-**شرح تسهيل الفوائد في النحو:** لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، تحقيق د/عبد الرحمن السيد، ود/محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٢٧-**شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه للمحبوبي البخاري الحنفي:** لسعد الدين التفتازاني، تحقيق زكريا عميرات، دار الكتب العلمية-بيروت، ط- الأولى ١٤١٦هـ.

١٢٨-**شرح السنة:**للإمام الحسين بن مسعود البغوي،تحقيق شعيب الأرناؤوط،المكتب الإسلامي-دمشق-بيروت،الطبعة الثانية:١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٢٩-**شرح العقائد النسفية:** لسعد الدين التفتازاني، تحقيق د/أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية-القاهرة، ط-الأولى: ١٤٠٨هـ.

١٣٠-**شرح علل الترمذي**:للإمام ابن رجب الحنبلي،تحقيق د/همام سعيد،مكتبة الرشد-الرياض،الطبعة الرابعة:١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

١٣١-**شرح معاني الآثار**:لأبي جعفر احمد بن محمد الطحاوي،دار الكتب العلمية-بيروت،الطبعة الأولى:١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٣٢-**شرح منار الأنوار في أصول الفقه:** لعبد اللطيف المسهول المعروف بابن الملك، دار الكتب العلمية-بيروت ١٣٠٨هـ.

١٣٣-**شرح موقظة الذهبي**:لشريف حاتم بن عارف العوني،دار ابن الجوزي،الطبعة الأولى:١٤٢٧هـ.

١٣٤-**شرف الطالب في أسنى المطالب**:للشيخ الجزائري بن قنفذ القسنطيني،مكتبة الرشد-السعودية،الطبعة الأولى:١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

١٣٥-**شروط الأئمة الخمسة:** للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي.

١٣٦-**شروط الأئمة الستة:** للحافظ أبي بكر محمد بن موسى الحازمي،كلاهما من طبعة دار الكتب العلمية-بيروت،الطبعة الأولى:١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١٣٧-**شذرات الذهب في أخبار من ذهب**:لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي،دار المسيرة-بيروت،الطبعة الثانية:١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

١٣٨-**الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح:**لأبي إسحاق الأبناسي،تحقيق صلاح فتحي هلل،مكتبة الرشد-الرياض،الطبعة الأولى:١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

١٣٩-**شعب الإيمان:**لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي،تحقيق محمد زغلول،دار الكتب العلمية-بيروت،الطبعة الأولى:١٤١٠هـ.

١٤٠-**الصاحبي في فقه اللغة:** لابن فارس، تحقيق أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية- بيروت، ط-الأولى ١٤١٨هـ.

١٤١-**الصحاح:** للجوهري أبي نصر إسماعيل بن حماد،تحقيق عبد الغفور عطار،دار الكتاب العربي-مصر،الطبعة الأولى:١٣٧٧هـ.

١٤٢-**صحيح ابن حبان:**للإمام محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم البستي،تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة-بيروت،الطبعة الثانية:١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

١٤٣-**صحيح ابن خزيمة:**١)تحقيق د/عبد المعطي قلعجي،دار قتيبة-دمشق،الطبعة الأولى:١٤١هـ-١٩٩٣م،و٢)تحقيق مصطفى الأعظمي،المكتب الإسلامي-بيروت،الطبعة الأولى١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

١٤٤-**صحيح أبي داود:**للشيخ الألباني،مؤسسة غراس للنشر والتوزيع-الكويت،الطبعة الأولى:١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

١٤٥-**صحيح البخاري:**للإمام محمد إسماعيل البخاري،باعتناء محمد زهير الناصر،دار طوق النجاة.

١٤٦-**صحيح الترمذي:**للشيخ الألباني،طبعة مكتبة التربية العربي لدول الخليج،الطبعة الأولى:١٤٠٨هـ.

١٤٧-**صحيح الترمذي بشرح الإمام ابن العربي:**دار الكتب العربي-بيروت.

١٤٨-**صحيح مسلم:**للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري.

١٤٩-**الضعفاء الكبير:**لأبي جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي،تحقيق عبد المعطي قلعجي،مكتبة العلمية-بيروت،الطبعة الأولى:١٤٠٤هـ.

١٥٠-**الضعفاء والمتروكين:**لأبي الحسن علي بن عُمَر ابن أحمد بن مهدي الدارقطني،١)تحقيق د/صبحي سامرائي،مؤسسة الرسالة-بيروت،الطبعة الأولى:١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ٢) موفق بن عبد الله عبد القادر،مكتبة المعارف-الرياض،الطبعة الأولى:١٤٠٤هـ.

١٥١-الضعفاء والمتروكين: لابن الجوزي، تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية- بيروت ١٤٠٦هـ.

١٥٢-**ضعيف أبي داود**:للشيخ الألباني،مؤسسة غراس للنشر والتوزيع،الكويت،الطبعة الأولى:١٤٢٣هـ.

١٥٣-**ضعيف الترمذي**:للشيخ الألباني المكتب الإسلامي،الطبعة الأولى:١٤١١هـ-١٩٩١م.

١٥٤-**الطبقات الكبرى**: لمحمد بن سعد بن منيع الهاشمي، تحقيق زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم١٤٠٨هـ.

١٥٥-**طبقات الحفاظ**: لجلال الدين السيوطي،تحقيق د/علي محمد عمر،مكتبة الثقافة الدينية،١٤١٧هـ١٩٩٦م.

١٥٦-**طبقات الشافعية الكبرى**: الإمام تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق د/محمود محمد الطناحي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط-الثانية ١٤١٣هـ.

١٥٧-**طبقات الشافعية**: لعبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.

١٥٨-**الطبقات الكبرى**:لمحمد بن سعد بن منيع البصري،تحقيق إحسان عباس،دار صادر-بيروت،الطبعة الأولى:١٩٦٨م.

١٥٩-**العالي الرتبة في شرح النخبة**: للتقي الشمني، تحقيق هارون عبد الرحمن الجزائري، دار ابن حزم، ط-الأولى ١٤٢٤هـ.

١٦٠-**الاعتصام** للشاطبي، تحقيق أحمد الشافي.

١٦١-**العبر في خبر من غبر**:للذهبي،تحقيق أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول،دار الكتب العلمية-بيروت،الطبعة الأولى:١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٦٢-**عقد الدرر في شرح مختصر نخبة الفكر**: لأبي المعالي محمود شكري الألوسي، تحقيق إسلام محمود درباله، مكتبة الرشد-الرياض، ط-الأولى ١٤٢٠هـ.

١٦٣-**علل الحديث**:لابن أبي حاتم الرازي،تحقيق أبي يعقوب نشأت بن كمال المصري،الفاروق الحديثية للنشر-القاهرة،الطبعة الأولى:١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

١٦٤-**العلل الواردة في الأحاديث النبوية**: لأبي الحسن علي بن عُمَر ابن أحمد بن مهدي الدارقطني، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة-الرياض،الطبعة الأولى:١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٦٥-**علم الحديث**:لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية،تحقيق موسى محمد علي،دار الحرم للتراث-القاهرة،الطبعة الأولى:١٤٠٤هـ.

١٦٦-**علوم الحديث**:لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهروزي-ابن الصلاح،دار الثريا

للنشر –الرياض.

١٦٧ –**الغاية في شرح الهداية في علم الرواية:** للسخاوي، تحقيق أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، كتبة أولاد الشيخ للتراث، ط–الأولى ٢٠٠١م.

١٦٨ –**غاية النهاية في أسماء رجال القراءات أولي الرواية والدراية:** لابن الجزري، دار الكتب العلمية–بيروت، ط–الأولى ١٤٢٧هـ.

١٦٩ –**الغرر البهية في شرح البهجة الوردية** للقاضي زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري، تحقيق محمد عبد القادر عطاء، دار الكتب العلمية–بيروت، ١٤١٧هـ.

١٧٠ –**الفائق في غريب الحديث:**لمحمود بن عمر الزمخشري، تحقيق علي محمد البجاوي – محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة – لبنان، الطبعة الثانية ١٩٧١م.

١٧١ –**الفروق اللغوية:**لأبي هلال العسكري، تحقيق محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع–القاهرة .

١٧٢ –**فتح الباري شرح صحيح البخاري:**لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني،باعتناء محمد فؤاد عبد الباقي،المكتبة السلفية–القاهرة،الطبعة الأولى:١٤٠٧هـ–١٩٨٦م.

١٧٣ –**فتح المغيث بشرح ألفية الحديث:**للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي،١–دار الكتب العلمية–لبنان،الطبعة الأولى:١٤٣٠هـ،٢–بتحقيق الشيخ علي حسين علي،مكتبة السنة–القاهرة،الطبعة الأولى:١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م.

١٧٤ –**فن مصطلح الحديث** للجرجاني بشرح التبريزي،تحقيق أحمد مصطفى الطهطاوي،دار الفضيلة–القاهرة.

١٧٥ –**الفوائد البهية في تراجم الحنفية:** لأبي الحسنات اللكنوي، دار المعرفة–بيروت بدون تاريخ.

١٧٦ –**الفهرست:**لابن النديم،دار المعرفة–بيروت،١٣٩٨هـ.

١٧٧ –**فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات:** لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي–بيروت، ط–الثانية ١٤٠٢هـ.

١٧٨ –**القاموس المحيط:**لمجد الدين فيروز آبادي،مطبعة الحسينية–مصر ١٣٣٢هـ، وطبعة دار الدعوة–إستانبول ١٩٨٢م.

١٧٩ –**قرة العين في ضبط رجال الصحيحين:**لعبد الغني بن أحمد البحراني

١٨٠ –**قضاء الوطر من نزهة النظر شرح نخبة الفكر** لأبي الإمداد إبراهيم بن إبراهيم اللقاني، تحقيق شادي بن محمد بن سالم آل نعمان.

١٨١-**قفو الأثر في صفوة علوم الأثر**:ابن الحنبلي، باعتناء عبد الفتاح أبي غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية-حلب، ط-الثانية ١٤٠٨هـ.

١٨٢-**القول المبتكر على شرح نخبة الفكر**: لقاسم بن قطلوبغا، تحقيق د/إبراهيم بن ناصر الناصر-الرياض، ط-الأولى ١٤٢٠هـ.

١٨٣-**قواطع الأدلة في الأصول**: لأبي المظفر منصور بن محمد المروزى السمعاني، تحقيق حمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٩م.

١٨٤-**قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث** لمحمد جمال الدين القاسمي، تحقيق محمد بهجة البيطار، دار النفائس-بيروت، ط- الرابعة ١٤٢٧هـ.

١٨٥-**الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**:للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان شمس الدين الذهبي،تحقيق محمد عوامة،دار القبلة،مؤسسة علوم القرآن-جدة،الطبعة الأولى:١٤١٣هـ.

١٨٦-**الكامل في التاريخ**:لابن الأثير الجزري،تحقيق أبي الفداء عبد الله القاضي،دار الكتب العلمية-بيروت،الطبعة الأولى:١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٨٧-**الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث**:لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني،تحقيق يحيى مختار غزاوي، دار الفكر-بيروت١)الطبعة الأولى:١٤٠٤هـ-١٩٨٤م و٢)،الطبعة الثالثة:١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

١٨٨-**الكافي في علوم الحديث**: للتبريزي، تحقيق مشهور حسن آل سلمان، الدار الأثرية-عمان، ط-الأولى: ١٤٢٩هـ.

١٩٠-**كتاب الأفعال**:لأبي بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز المعروف بابن قُوطة، تحقيق علي فوده، مكتبة الخانجي، ط-الثانية ١٩٩٣م.

١٩١-**كتاب الأم**: للإمام الشافعي، تحقيق رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء- المنصورة، ط-الأولى: ١٤٢٢هـ.

١٩٢-**كتاب الكليات في الفروق اللغوية**: لأبي البقاء الكوفي، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة-بيروت ١٤١٩هـ.

١٩٣- **كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي**: لعبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري، تحقيق عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية -بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

١٩٤-**كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**،دار الفكر-بيروت١٤٠٢هـ.

١٩٥-**كفاية الحفظة شرح مقدمة الموقظة للذهبي**:للشيخ سليم بن عيد الهلالي،مكتبة الفرقان،الطبعة الأولى:١٤٢١هـ-٢٠٠٠م

١٩٦-**الكفاية في علم الرواية**:للخطيب البغدادي،المكتبة العلمية،دون سنة الطبع.

١٩٧-**كنز العمال**:للمتقي الهندي،تحقيق صفوت السقاء،مؤسسة الرسالة-بيروت:١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

١٩٨-**كنز الوصول إلى معرفة الأصول**: لعلي بن محمد البزدوي الحنفي، مطبعة جاويد بريس

١٩٩-**الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري**: للكرماني، تحقيق محمد عبد اللطيف، مطبعة البهية المصرية ١٣٥٦هـ.

٢٠٠-**الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة**: لنجم الدين الغزي، تحقيق جبرائيل سليمان جبور، طبعة أمين دمج-بيروت بدون تاريخ.

٢٠١-**اللباب في تهذيب الأنساب**:لابن الأثير عز الدين الجزري، دار صادرة-بيروت:١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٢٠٢-**اللباب في شرح الكتاب**: لعبد الغني الغنيمي الدمشقي الميداني، تحقيق محمود أمين النواوي، دار الكتاب العربي-بيروت.

٢٠٣-**اللباب في علل البناء والإعراب**:لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي، تحقيق د/عبد الإله النبهان، دار الفكر-دمشق، ط-الأولى ١٤١٦هـ.

٢٠٤-**لسان العرب**: لمحمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، دار صادر - بيروت ١٣٠٠هـ.

٢٠٥-**لسان الميزان**:لابن حجر العسقلاني،دائرة المعارف النظامية-الهند،مؤسسة الأعلمي للمطبوعات-بيروت،الطبعة الثالثة:١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٢٠٦-**لقط الدرر بشرح نخبة الفكر**: لعبد الله بن حسين العدوي المالكي، مطبعة مصطفى البالي ١٣٥٦هـ.

٢٠٧-**المؤتلف والمختلف**:للدارقطني،تحقيق د/موفق عبد الله بن عبد القادر،دار الغرب الإسلامي،الطبعة الأولى:١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٢٠٨-**المترجم بأسماء المفردة**: للبرديجي، تحقيق عبده علي كشك، دار المأمون للتراث-دمشق ١٤١٠هـ.

٢٠٩-**المجموع شرح المهذب**: للنووي، تحقيق محمد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد-جدة،

بدون تاريخ.

٢١٠-**مجموع الفتاوى**:لشيخ الإسلام ابن تيمية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية -السعودية - ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٢١١-**المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**:للإمام محمد بن حبان البستي،أ)تحقيق محمود إبراهيم زايد،دار الوعي-حلب،الطبعة الأولى:١٣٩٦هـ.وب)تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي،دار الصميعي-الرياض،الطبعة الأولى:١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٢١٢-**المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**: للرمهرمزي، تحقيق د/ محمد عجاج خطيب، دار الفكر-بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٢١٣- **المحصول في أصول الفقه**: للقاضي أبو بكر بن العربي المعافري المالكي، ١-تحقيق حسين علي اليدري، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، و٢- تحقيق د/ طه جابر فياض العلواني.

٢١٤- **المحكم والمحيط الأعظم**: لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية-بيروت ٢٠٠٠م.

٢١٥-**محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح**:لسراج الدين البلقيني،تحقيق د/عائشة عبد الرحمن،دار الكتب-القاهرة ١٩٨٤م.

٢١٦-**مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان**: أبو محمد عبد الله ابن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي، باعتناء خليل منصور،دار الكتب العلمية-بيروت،الطبعة الأولى:١٤٧١هـ-١٩٩٧م.

٢١٧-**المسامرة بشرح المسايرة**: لكمال بن أبي شريف، مكتبة الأميرية-مصر ١٣١٧هـ.

٢١٨-**المستدرك على الصحيحين**:لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري،١)باعتناء الشيخ مقبل بن هادي الوادعي،دار الحرمين للنشر،الطبعة الأولىك١٤١هـ-١٩٩٨م،و٢)طبعة الهندية.

٢١٩-**المستصفى في علم الأصول**: لمحمد بن محمد الغزالي أبي حامد الغزالي، تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٢٢٠-**مسند أحمد بن حنبل**:تحقيق مجموعة شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة،الطبعة الثانية:١٤٢٠هـ.

٢٢١-**مسند البزار**:لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، تحقيق د/محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن ، مكتبة العلوم والحكم ١٤٠٩هـ.

٢٢٢-**مسند الطيالسي**:لسليمان بن داود بن الجارود، تحقيق : الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، هجر للطباعة والنشر،الطبعة الأولى : ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

٢٢٣- **مشكل إعراب القرآن:** لمكي بن أبي طالب القيسي أبي محمد، تحقيق د/حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ.

٢٢٤- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي:** لأحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، المكتبة العلمية-بيروت.

٢٢٥-**مصطلح الحديث:** للشيخ محمد بن صالح العثيمين، مكتبة الدليقان، الطبعة الأولى:٢٠٠٣م.

٢٢٦-**مصنف عبد الرزاق:** للإمام عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، طبعة المجلس العلمي-باكستان، الطبعة الأولى:١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.

٢٢٧-**معاني القرآن:** لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، تحقيق أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار، دار المصرية للتأليف والترجمة.

٢٢٨-**المعتمد في أصول الفقه:** لمحمد بن علي بن الطيب البصري أبو الحسين المعتزلي، تحقيق خليل الميس، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ.

٢٢٩-**معجم الأدباء:** لياقوت الحموي، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي-بيروت، ط-الأولى ١٩٩٣م.

٢٣٠-**معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل**:لسيد عبد الماجد الغوري،دار ابن كثير-مشق-بيروت،الطبعة الأولى:١٤٢٨هـ.

٢٣١-**المعجم الكبير:للطبراني**،تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي،طبعة وزارة الأوقاف-العراق،الطبعة الثانية:١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٢٣٢-**المعجم الأوسط**:للطبراني،دار الحرمين للنشر١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٢٣٣-**المعجم الصغير**:للطبراني،تحقيق شكور محمود الحاج،المكتب الإسلامي-بيروت،الطبعة الأولى:١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٢٣٤-**معجم مقاييس اللغة**:لأبي الحسن أحمد بن فارس،دار إحياء التراث العربي-بيروت،الطبعة الأولى:١٤٢٢هـ.

٢٣٥-**معرفة السنن والآثار**:للبيهقي،تحقيق الدكتور عبد المعطي قلعجي،جامعة الدراسات الإسلامية-باكستان ودار الوعي-حلب،الطبعة الأولى:١٤١٢هـ-١٩٩١م.

٢٣٦-**معرفة علوم الحديث**:لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري،تحقيق د/السيد معظم الحسين وتخريج زهير شفيق الكبي،دار إحياء العلوم-بيروت،الطبعة الأولى:١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٢٣٧-**مفتاح دار السعادة:** لابن قيم الجوزية، تحقيق محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو

عبد الله، دار الكتب العلمية – بيروت.

٢٣٨-**المفردات:** للراغب الأصفهاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة-بيروت.

٢٣٩-**المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد** :للإمام برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد-الرياض ١٤١٠هـ.

٢٤٠-**المقنع في علوم الحديث:**لابن الملقن،تحقيق عبد الله يوسف الجديع، دار فواز للنشر-السعودية،الطبعة الأولى:١٤١٣هـ.

٢٤١-**المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي:** محمد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق د/ محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر – دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

٢٤٢-**مناقب الشافعي:** أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي أبي بكر، تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث – مصر ١٣٩٠هـ.

٢٤٣-**من روى عنهم البخاري في الصحيح:** لأبي أحمد بن عدي الجرجاني، تحقيق د/ عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية ١٤١٤هـ.

٢٤٤-**منهج ذوي النظر في شرح منظومة الأثر للحافظ جلال الدين السيوطي:**لمحمد محفوظ بن عبد الله بن عبد المنان الترمسي، دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.

٢٤٥-**المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي:**لمحمد بن إبراهيم بن جماعة،تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان،دار الفكر-دمشق،الطبعة الثانية:١٤٠٦هـ.

٢٤٦-**الموطأ** للإمام مالك بن أنس،طبعة مؤسسة زيد بن سلطان الخيرية-أبوظبي،تحقيق مصطفى الأعظمي،الطبعة الأولى:١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٢٤٧-**الموطأ** للإمام مالك برواية أبي مصعب الزهري، تحقيق د/بشار عواد، مؤسسة الرسالة، ط-الثانية ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٢٤٨-**الموطأ** للإمام مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية-مصر ١٤١٤هـ.

٢٤٩-**الموقظة في علم مصطلح الحديث:**للإمام شمس الدين الذهبي،باعتناء عبد الفتاح أبي غدة،مكتبة المطبوعات الإسلامية-بحلب،الطبعة الأولى:١٤٠٥هـ.

٢٥٠-**ميزان الاعتدال في نقد الرجال:**للذهبي،تحقيق علي محمد البجاوي،دار الفكر.

٢٥١-**الناسخ والمنسوخ:**لعمر بن شاهين،تحقيق علي محمد عوض،دار الكتب العلمية-بيروت،الطبعة الأولى:١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٢٥٢-**النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة:**جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، علق عليه محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٣هـ-١٩٩٢م.

٢٥٣-**نزهة النظر شرح نخبة الفكر**:للحافظ ابن حجر العسقلاني،بتعليق صلاح محمد عويضة،دار الكتب العلمية-بيروت،الطبعة الثالثة:٢٠٠٧م.

٢٥٤- **نزهة النظر شرح نخبة الفكر**: لابن حجر، تحقيق د/عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٢٥٥- **نزهة النظر شرح نخبة الفكر** ...تحقيق تركي بن مسفر العبديني-اليمن ١٤٣٢هـ.

٢٥٦-**نزهة النظر** ....باعتناء عز الدين ضُلي، مؤسسة الرسالة-بيروت،ط- الأولى ١٤٣٣هـ.

٢٥٧-**نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية:**لجمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي،المكتب الإسلامي-بيروت،الطبعة الثانية:١٣٩٣هـ.

٢٥٨-**نظم العقيان في أعيان الأعيان:** للسيوطي، تحقيق فيليب حتي، المكتبة العلمية-بيروت بدون تاريخ.

٢٥٩-**نظم المتناثر في الحديث المتواتر:** لأبي عبد الله الكتاني، دار الكتب السلفية للطباعة-مصر بدون تاريخ.

٢٦٠-**النكت على كتاب ابن الصلاح:**لابن حجر العسقلاني،تحقيق د/ربيع هادي المدخلي،طبعة الجامعة الإسلامية-المدينة المنورة،الطبعة الأولى:١٤٠٤هـ.

٢٦١-**النكت على مقدمة ابن الصلاح:** للزركشي، تحقيق د/زين العابدين بن محمد،أضواء السلف-السعودية،الطبعة الأولى:١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٢٦٢-**النكت الوفية بما في شرح الألفية:** لبرهان الدين إبراهيم البقاعي، تحقيق د/ ماهر الفحل، مكتبة الرشد، ط-الثانية ١٤٢٩هـ.

٢٦٣-**نكت الهميان في نكت العميان:**خليل بن أيبك بن عبد الله صلاح الدين الصفدي،دار الجمالية للنشر-مصر ١٣٢٩هـ.

٢٦٤-**النهاية في غريب الحديث والأثر:** للإمام مجد الدين بن محمد الشيباني-ابن الأثير، دار إحياء التراث العربي-بيروت، ط-الأولى ١٤٢٢هـ.

٢٦٥-**نهاية السول في رواة الستة الأصول**، تحقيق د/عبد القيوم بن عبد رب النبي، مركز إحياء التراث الإسلامي، ط-الأولى ١٤٢١هـ.

٢٦٦-**نهاية الوصول إلى علم الأصول** لأحمد بن علي بن تغلب الساعاتي، تحقيق د/سعد

السلمي، جامعة أم القرى-مكة المكرمة ١٤١٧هـ.

٢٦٧-**المحصول في أصول الفقه:** للقاضي أبو بكر بن العربي المعافري المالكي،تحقيق حسين علي البدري، دار البيارق-الأردن، ط-الأولى ١٤٢٠هـ.

٢٦٨-**المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل:** لعلي بن محمد بن علي البعلي أبو الحسن، تحقيق د/ محمد مظهر بقا، جامعة الملك عبد العزيز - مكة المكرمة ١٤١٩هـ.

٢٦٩-**الوافي بالوفيات:**صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي،تحقيق أحمد الأرناؤوط وتزكي مصطفى،دار إحياء التراث العربي-بيروت،الطبعة الأولى:١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٢٧٠-**الوضع في الحديث النبوي:** للدكتور عمر سليمان الأشقر، دار النفائس-عمان، ط-ﷺالأولى ١٤٢٤هـ.

٢٧١-**وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان:**لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد أبي بكر ابن خلكان، تحقيق د/إحسان عباس،دار صادر-بيروت.

٢٧٢-**هدي الساري مقدمة البخاري:**لابن حجر العسقلاني،المطبعة السلفية-القاهرة١٣٨٠هـ.

٢٧٣-**هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين:** لإسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي-بيروت ١٩٥١م.

٢٧٤-**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:** لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية-مصر.

٢٧٥-**اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر**:لعبد الرؤوف المناوي،تحقيق ربيع محمد العوري،مكتبة الرشد-الرياض،الطبعة الثانية:١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

وهناك مصادر ومراجع غير مذكورة هنا، تمّ تعريفها في هوامش البحث.

فهرس الموضوعات

الموضــوع **الصفحة**